جامعة محمد بن الصديق - جيجل-

كلية الحقوق

قسم العلوم السياسية

المؤسسة العسكرية وأثرها على التحول الديمقراطي في تركيا

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: **دراسات سياسية مقارنة**

إعداد الطالب: رضا كشان .

إشراف الأستاذ الدكتور:رياض بوريش.

لجنة المناقشـــة

أ.د/ ناجي عبد النور	**رئيسا**	**جامعة عنابة**
أ.د/ بوريش رياض	**مشرفا ومقررا**	**جامعة قسنطينة**
د/ كريبش نبيل	**عضوا مناقشا**	**جامعة باتنة**
أ/ رويبح حياة	**مدعوة**	**جامعة جيجل**

السنة الجامعية:

2013/2012

بسم الله الرحمان الرحيم

"إقرأ باسم ربك الذي خلق (1) خلق الإنسان من علق (2)إقرأ وربّك الأكرم (3) الذي علّم بالقلم (4) علم الإنسان مالم يعلم (5).." سورة العلق

قالى تعالى:" يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات....." سورة المجادلة–11–

قالى تعالى :" يؤتي الحكمة من يشاء ومن يؤتى الحكمة فقد أوتي خيرا كثير"سورة البقرة الآية269.

قال تعالى :" وقل ربي زدني علما....." سورة طه الآية114.

ذكر الإمام البخاري في كتاب العلم، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنّه قال: قال النبي صلّى الله عليه وسلّم:" لا حسد إلاّ في اثنتين: رجل آتاه الله مالاً فسلط على هلكته في الحق، ورجل آتاه الله الحكمة فهو يقضي بها ويعلمها".222

قال عمر بن عبد العزيز رحمه الله: إن إستطعت كن عالما فإن لم تستطع فكن متعلما فإن لم تستطع فأحب العلم والعلماء فإن لم تستطع فلا تبغضهم.

قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه:"كن عالم أو متعلما ولا تكن الثالث(أي الجاهل)فتهلك.وثبت عنه أيضا أنّه قال :"تعلّم العلم فإنّك لا تدري متى تحتاج إليه".

عن أبي هريرة رضي الله عنه:" إذا مات ابن آدم إنقطع عمله إلاّ من ثلاث ، صدقة جارية،أو ولد صالح يدعو له،أو علم ينتفع به" رواه مسلم وأصحاب السنن.

وقال الشاعر:

وما الفـخر إلاّ لأهـــل العلم .....إنّهم على الهدى لمن إستهدى أدّلاء.

وقيمة كل أمرؤ ما كان يحسنه.....والجـــاهلون لأهـــــل العلم أعداء.

ففز بعلم تعــش حيا به أبدا.....الناس موتى وأهـــــــل العلم أحياء.

إهداء

إلى والديّ الكريمين اللّذين حثّاني على طلب العلم وإستكمال الدراسات العليا وبذلا حشاشة نفسيهما وقدما لي كل نفيس من أجل بلوغ أسنى وأعلى الدرجات العلمية، فالله تعالى أسأل أن يبارك لي فيهما وأن يلبسهما ثوب الصّحة والعافية وأن يجعل كل ما أقدّمه من بحوث ودراسات في ميزان حسناتهما وأن يتولاهما بحفظه ورعايته.

إلى كل إخوتي وأخواتي وكل أفراد عائلة كشان فردا فردا لاسيّما أخي ناصر الذي كان له فضلا كبيرًاعليّ بعد الله في نجاحي في مسابقة الماجستير، فضلا عن وقوفه معي في كل الأحايين والظروف والصّعاب التي لاقيتها وفي إتمام هذه المذكرة أسأل الله أن يجازيه ويكافئه عن كل هذه المجهودات الجبّارة التي قدّمها لي لا لشيء إلاّ ليكون رضا باحثا أكاديميا وأستاذا جامعيا هكذا تمنى أن أكون وهكذا زرع فيّ بذرة حب العلم والبّحث العلمي.

إلى كل أساتذتي الذين شرفت بالدراسة على يديهم من الإبتدائي إلى الجامعة ، إلى روح أستاذتي الفاضلة بومايلة حفيظة أسكنها الله فسيح جنانه ، إلى كل زملائي وزميلاتي الذين درست معهم في الماجستير دون إستثناء، إلى كل طلبتي في جامعة باجي مختار- عنابة-.

وأخيرا أقدّم إهدائي الخاص إلى جامعة محمد الصديق بن يحي بجيجل التي قدّر لي أن أستكمل فيها دراستي العليا – الماجستير، وإلى نائب العميد المكلّف بالدراسات العليا قريمس عبد الحق الذي ، وإلى كافة أساتذة وعمال جامعة جيجل، وإلى صنو روحي الأستاذ قوادرة حسين ، ولاأنسى في الأخير أن أتقدم بجزيل الشّكر على كل ما قدّمه لي رؤوف بونار من يد المساعدة والعون أسأل الله أن يجازيه عنّي خير الجزاء.

شكر وتقدير

أحمد الله تعالى وأشكره على توفيقه إيّاي على إتمام وإنجاز هذه المذكرة الّتي ما كانت لتتم لولا لطفه وكرمه بنا فلّه كل الحمد والشّكر.

أقدّم شكري الجزيل وأسمى عبارات التقدير إلى أستاذي الفاضل **:** الأستاذ الدكتور بوريش رياض على قبوله الإشراف على هذه المذكرة بالرّغم من كثرة المسؤوليات الملقاة على عاتقه وكثرة المهام المُسندة إليه لا سيّما عقب تسلّمه مهام عمادة العلوم السياسية بجامعة قسنطينة ، وعلى ما لقيته منه من رحابة صدر وطول صبر وأريحية، فله منّي أصدق التّحيات وأنبلها على ماقدّمه لي من توجيهات دقيقة وما أسداه لي من نصائح ثمينة.

كما لا أنسى هنا أن أتقدّم بالشّكر والتّقدير لكل من الأستاذ الدكتور كيبش عبد الكريم الذي و أوّل من شجّعنى وحفّزني على دراسة هذا الموضوع والّذي كان أهم باعث في إختياري لهذا الموضوع بالذات، و الأستاذ الدكتور ناجي عبد النور الذي كان يشجعني بين الفينة والأخرى لإنجاز هذه المذكرة ، وكذلك الأستاذة رويبح حياة التي لم تبخل عليّ هي الأخرى بإسداء النصائح وتقديم التّوجيهات الموضوعية فلّهم مني جميعا فائق الإحترام والتقدير.

إِنِّي لَيَبِثُ أَنَّهُ لاَ يَكْتُب أَحَدٌ كِتَاباً فِي يَومِهِ إِلاّ قَالَ فِي غَدِهِ، لَو غُيِّرَ هَذَا لَكَانَ أَحْسَن، وَلَو زِيدَ هَذَا لَكَانَ يُسْتَحسَن، وَلَو قُدِّمَ هَذَا لَكَان أَفْضَل، وَلَو تُرِكَ هَذَا لَكَانَ أَجْمَل، وَهَذَا مِن أَعْظَمِ العِبَر، وهُوَ دَلِيلٌ عَلَى اِستِيلاَءِ النَقصِ عَلَى جُملَةِ البَشَر.

ملاحظة: رأيت في كثير من مذكرات الماجستير وأطروحات الدكتوراه أنّ هذه المقولة تنسب خطأً لعماد الأصفهاني لكن الأصح – من باب الأمانة العلمية– أنّ قائلها هو القاضي عبد الرحيم بن علي البيساني رحمه الله .

خطة الدراسة

مقدمة.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسة العسكرية والجيش والتحول الديمقراطي.

المبحث الأول: **الإطار المفاهيمي للمؤسسة العسكرية والجيش.**

المطلب الأول: مفهوم المؤسّسة العسكرية.

المطلب الثاني: مفهوم الجيش.

المبحث الثاني: **الإطار النظري للظاهرة العسكرية.**

المطلب الأول: نماذج السيطرة المدنية.

المطلب الثاني: نماذج السيطرة العسكرية.

المبحث الثالث: **الإطار المفاهيمي للتحول الديمقراطي**.

المطلب الأول: مفهوم التحول الديمقراطي.

المطلب الثاني: شروط الإنتقال إلى الديمقراطية.

المبحث الرابع: الإطار النظري للتّحول الديمقراطي.

المطلب الأول: المداخل النظرية التي تركز على شروط التّحول الديمقراطي.

المطلب الثاني: المداخل النظرية التي تركز على مصادر التّحول الديمقراطي.

الفصل الثاني: تأثير المؤسسة العسكرية على مسار التحول الديمقراطي ومدى تدخله في الحياة السياسية في تركيا.

المبحث الأول: مظاهر التحول الديمقراطي في تركيا.

المطلب الأول: مظاهر التحول الديمقراطي في تركيا بعد الحرب العالمية الثانية.

المطلب الثاني: مظاهر التحول الديمقراطي في تركيا خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية .

خلاصة وإستنتاجات الفصل.

المبحث الثاني: أسباب ودواعي تدخل المؤسّسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا.

المطلب الأوّل : أسباب وداوعي تاريخية.

المطلب الثاني:أسباب ودواعي سياسية.

المطلب الثالث:أسباب ودواعي إقتصادية.

المبحث الثالث: طرق وأساليب تأثير المؤسّسة العسكرية على الحياة السياسية وإنعكاساتها على التّحول الديمقراطي في تركيا.

المطلب الأوّل : طرق وأساليب مباشرة (الإنقلابات العسكرية).

المطلب الثاني: طرق وأساليب غير مباشرة.

المبحث الرابع:صراع المؤسّسة العسكرية مع الأحزاب السياسية الإسلامية وإنعكاساتهاعلى الحريّات السياسية في تركيا.

المطلب الأوّل: صراع المؤسّسة العسكرية مع حزبي الرّفاه والفضيلة.

المطلب الثاني : صراع المؤسّسة العسكرية مع حزبي الإنبعاث والعدالة والتنمية.

خلاصة وإستنتاجات الفصل.

الفصل الثالث: تأثر المؤسّسة العسكرية التركية بالتّحديات الراهنة وإنكاس ذلك على التّحول الديمقراطي في تركيا.

المبحث الأوّل : تراجع دور المؤسّسة العسكرية في الحياة السياسية وأهم التّطورات التى أعقبت هذا التراجع.

المطلب الأوّل: تراجع دور المؤسّسة العسكرية في الحياة السياسية.

المطلب الثاني: مرحلة مابعد 2002 وأبرز المستجدات السياسية التي عرفتها تركيا بعد ذلك.

المبحث الثاني: الإصلاحات الداخلية وأثرها على التحول الديمقراطي في تركيا.

المطلب الأوّل: أبرز الإصلاحات الدستورية في تركيا.

المطلب الثاني:الإصلاحات السياسية والمتعلّقة بمجال الحريّات.

المبحث الثالث: رغبة تركيا في الإنضمام إلى الإتحاد الاوروبي وإنعكاس شروط الإنضمام على مسار التحول الديمقراطي في تركيا.

المطلب الأول: مشروع إنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي.

المطلب الثاني: الشروط والمتطلبات الأساسية لإنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي.

المطلب الثالث: أهم المشاكل السياسية التي تعترض إنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي.

المبحث الرابع:**سيناريوهات المستقبل السياسي في تركيا في ضلّ التحديات الراهنة.**

المطلب الأول: سيناريوهات المستقبل السياسي للمؤسسة العسكرية بعد تراجع دورها السياسي.

المطلب الثاني: سيناريوهات المستقبل السياسي لحكومة حزب العدالة والتنمية والتحديات المستقبلية التي ستواجهها.

خلاصة وإستنتاجات الفصل.

الخاتمة.

مقدمـــة

مقـدمة:

تعد تركيا كدولة إسلامية أنموذجا متميّزا وفريدا له خصوصيته ومحدّداته الإقليمية والدّولية التي تستند عليها، وقد شكلت العلاقة ما بين المؤسّسة العسكرية والسيّاسة أحد أهم المعضلات السيّاسية التي واجهت وتواجه مستقبل العلاقة ما بين العلمانية السياسية والأصولية الإسلامية ، والتي تتوّقف نتائج العلاقة بينهما على تداعيات ومستقبل التّحول الديمقراطي في تركيا وإستقرار النّظام السياسي والحفاظ على ثوابته الشّرعية والمزج بينها بما يحفظ الهوّية التركية، وهنا فقد لعبت عوامل كثيرة في تحديد توّجهات هذه العلاقة ومستقبلها بعضها يتعلّق بالمحدّدات الداخلية للسياسية التركية ، وثانيها يرتبط بالمحدّدات الإقليمية ومصادر التهديد المختلفة ، وثالثها يرتبط بالتّطلعات التركية للعب دورا إقليميا ودوليا ، وهذه المحدّدات والأبعاد وطبيعة العلاقة بينها من ناحية وقدرة النّظام السياسي على التوافق بينها في سياق خصوصية السيّاسة التركية قد تكون مدخلا هاما في فهم جدلية العلاقة بين المؤسّسة العسكرية والسياسة وأثر هذه العلاقة على التّحول الديمقراطي في تركيا.

لقد إعتمدت السيّاسة التركية منذ تأسيس الجّمهورية الديمقراطية التّركية الحديثة سنة 1923 على عاملين أساسيّين هما طبيعة النّظام السيّاسي بعد إنهيار الخلافة الإسلامية العثمانية سنة1924 وهو النّظام العلماني الذي وضع أسّسه وجدوره كمال أتاتورك ، والرّكيزة الثانية التّهديدات والتّحديات الداخلية والإقليمية والدّولية التي واجهت تركيا كدولة إقليمية تتطلّع للعب دور إقليمي ببعد دولي ، والرّكيزة الثالثة التّوجه نحو النّظام الأوربي والتّطلع لإكتساب عضويته هذه الرّكائز هي التي جعلت من الجيش التركي الأذاة الرّئيسية الفاعلة في تحديد شكل التّفاعلات السياسية التركية وإستمرارها في مواجهة نمو التيّارات الإسلامية الأصولية وهي من ثمّ القادرة على مواجهة التّهديدات الخارجية ، وهذا الدور

مـقـدمـــة:

هو الذّي أوجد معضلة العلاقة السياسية بين الجيش والسياسة وغلبة الأولى على الثانية ممّا أفقد الدّيمقراطية مضامينها السيّاسية .

ولقد إستمرت هذه العلاقة غير المتكافئة تسود وتسيطر على السّياسة والقيّم الحقيقية التركية فترة طويلة تجسّدت في التّدخلات العسكرية التي كان لها أثرا واضحا على مسار التحوّل الديمقراطي في تركيا ، وفي قوّة ونفوذ الجنرالات العسكريين الذي كانوا يحكمون من وراء الستار، وهي الظاهرة التي تفسّر لنا إنتشار ظاهرة عدم الإستقرار السياسي والتّغيرات الحكومية المتعدّدة.

وتتفاوت أهميّة المؤسّسة العسكرية ودورها عادة من نظام سياسي لآخر، ويتوّقف هذا الدّورعلى المحدّدات الثقافية والسياسيّة ورؤية المؤسّسة العسكرية لدورها ، والأصل في العلاقات ما بين المؤسّسة السياسية المدنية والمؤسّسة العسكرية بتبعيّة الأخيرة وولائها للسّلطة المدنية وتحدّد درجة العلاقة بين مستوى التّنظام السياسي وتطوره الديمقراطي ، وتضاربت الآراء بشأن دور المؤسّسة العسكرية فهناك من يراها بأنّها تشكل عائقا أمام قيام أنظمة الحكم الديمقراطية المدنية ، وفي المقابل هناك من يرى أنّها عامل تحديث وتقدّم لإستيعاب المؤسّسة العسكرية العلوم والتكنولوجية المتطورة ولقيم الإنضباط والإلتزام والولاء المدنية وإستشراء الفساد السياسي والتنافر والتنافس بين الرموز السياسية وعجزها.

وفي الحقيقة لعب الجيش التركي دورا بارزا في إستقلال الدّولة وفي إستمرارها وبقائها وفي قوتها ، هذا إلى جانب أن الجيش التركي يتمتع بنفوذ كبير في البلاد وذو تأثيرهائل في المجتمع مقارنة بالمؤسّسات الحكومية الأخرى (1) ، فضلا على أنّ المؤسّسة العسكرية

1- مخلوف سليمان ، **المؤّسسة العسكرية التركية، "رصد ودراسة تحليلية "** ، دمشق ، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع،2001،ص 18.

مـقـدمـــة:

التركية تعد أهم مؤسّسات النّظام السيّاسي التركي وأقدمها وأكثرها حداثة وتحكمها عقيدة عسكرية أكثر صرامة وتنظيما وتماسكا ، لذلك فالمشاركة الفعّالة للجيش في الحياة السياسية والإجتماعية التركية أصبحت صفة مميّزة لتطوّر تركيا التّاريخي وخصوصا بعد إقامة الجّمهورية التركية الحديثة في 20 أكتوبر 1923 بزعامة مصطفى كمال أتاتورك ، حيث سطع منذ ذلك الحين نجم العسكر في سماء تركيا ولا يزال (1)، ويبدوا أنَّ التّنوع والشّمول في المّهام التي تقوم بها المؤسّسة العسكرية ممّا يعطيها دورا يتجاوز الحدود العسكرية التّقليدية بل تعطي لنفسها دورًا سيّاسيا وإجتماعيا واسعا وشاملا يُوازي ماتقوم به المؤسّسات السياسية الأخرى.

إنّ أحد أبرز مظاهر التّحول الدّيمقراطي على العموم هو تبعية المؤسّسة العسكرية للمؤسّسة المدنية وليس العكس ، بل يعتبر ذلك أحد أهم شروط التّحول الديمقراطي السّليم، وفي جميع الأحوال فإنّ سيطرة وتدّخل العسكر في السياسة المدنية له مظهران سلبيان، فمن ناحية قد يكون دائما حاميا لنظام سياسي تسلّطي شمولي وقمعي، ومن ناحية أخرى قد يكون إلى حكم العسكر أنفسهم ممّا يترك تراجعا ديمقراطيا.

وفي تركيا كان لإنتقال تركيا عقب الحرب العالمية الثّانية من نظام الحزب الواحد إلى نظام تعدّد الأحزاب حدثا سياسيا بارزا وشكل بذلك أحد أبرز مظاهر التّحول الديمقراطي في هذه الدّولة التي كان يسيطر عليها حزب وحيد هو الذي كان يدير شؤون البلد المختلفة ، إذ سمح للمعارضة بالظهور وممارستها أنشطتها السياسية وإعطائها فرصة بنشر أفكارها وشرح برامجها(1) ، وغيرها من مظاهر التّحول المختلفة التي شكلت منعطفا حاسما في تاريخ تركيا الحديث.

1- مصطفى الزين،**ذنب الأناضول**،لندن- قبرص ،رياض الرّيس للكتب والنشر والتوزيع،1991،ص298.

مـقدمـــة:

إلاّ أنّ هذه الخطوة المّهمة **(إنتقال تركيا من نظام الحزب الواحد إلى ظام تعدد الأحزاب)** واجهت تدّخلا مباشرا من قبل المؤسّسة العسكرية التي كانت بين الفترة والأخرى تّتدخل من أجل قلب موازين القوّة والسّلطة لصالحها ، وهذا حفاظا على علمانية الدّولة كما تبرّره دائما في تدخلاتها ، وهذا مانتج عنه إختلالات وإضطرابات سياسية أدخلت تركيا في دوّامة من المشاكل السياسيّة والإقتصادية لم تستطع تركيا الخروج منها لعدّة عقود إلاّ مع مجيء ووصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم ، والذّي بوصوله إلى الحكم تغيّرت العديد من المعطيات والمجريات السياسية التي كانت ترمي في مجملها إلى دفع عجلة الديمقراطية إلى الأمام وتعزيزها أكثر من خلال إتخاذعدّة إجراءات وسياسيات تصب في ذلك الهدف.

أهمية الموضوع وأهداف الدراسة:

يكتسي موضوع المؤسّسة العسكرية وتدّخلها في الحياة السياسية في تركيا وما ينتج عن هذا التّدخل من آثار على مسار التّحول الديمقراطي وعلى الحريّات السياسية والمدنية أهمية بالغة في الدراسات السياسية المهتمة بالشّأن التركي ، ومن خلال إستقرائنا وتتبعنا لأهم الأحداث التي مرّت بها تركيا عقب إقرارتركيا نظام التّعددية الحزبية إتّضح لنا أنّ المؤسّسة العسكرية كانت من بين أهم الفواعل والقوى السياسية المؤّثرة في الحياة السياسية وفي صناعة القرار في تركيا ، ومن ثمّ شكلت دراسة المؤسّسة العسكرية التركية ودورها السياسي أحد أهم وأبرز مفاتيح فهم التّظام السياسي التركيّ ، إذ لا يتسنّى لأي دارس أو مهتم بالشّؤون السياسية التركية أن يغفل أهمية دراسة المؤسّسة العسكرية إذا أراد دراسة التّظام السياسي التركي أو أراد دراسة القوى والفواعل المؤّثرة في الحياة السياسية التركية.

إنّ المؤسّسة العسكرية لها من التأثر والتأثير بمؤسّسات الدّولة ما يجعله موضوعا ملائما للبّحث السياسي ، فتصير تبعا لذلك دراسة الأنظمة السياسية من زاوية علاقة التأثر والتأثير المرتبطة بالمؤسّسة العسكرية أهم زوايا الفّـهم الحقيقي لمكوّنات التّظام السياسي وما يـدور

مـقـدمـــة:

في فلكه (1) ، ومانتائج تغييب هذا الجانب الهام في الدّراسات السياسية أو نذرتها إلاّ دليلا على ما لها من مكانة تحتّم إخضاعه للدّراسة العلمية والنقاش الموضوعي، ومن هذا المنطلق العام نبرز أهمية الدّراسة التّي نحن بصدد البّحث فيها في النّقاط التالية:

- أنّ البّحث في طبيعة النّظام السياسي والرّهانات السّلطوية المحدّدة أساسا لعلاقاته وتفاعلاته تحتّم دراسة المؤسّسة العسكرية لتمكيننا من إنشاء وتكريس قاعدة بيانات توّفر الإمكانات الأوسع لتحليل المجال السياسي ومختلف آلياته ، ناهيك عن ماتهتم به الأبحاث الحديثة المنكبّة على دراسة وتحليل الديمقراطية ومسار التّحول الديمقراطي من خلال ربطه بالعوائق والمعيقات التي قد تحول دون نجاحه ومواصلة سيره (التّحول الديمقراطي) والتي كثيرا ما ربطت بالمؤسّسة العسكرية ودورها السياسي.

- أنّ الدّراسات والأبحاث المهتمــة بالمؤسّسة العسكرية التركية لــم تف المؤسّســة العسكرية حقّها من الدّراسة مع كل مـا للمؤسّسة التركية من أهمية وقوّة ونفوذ وقرار وتأثير على مجريات الحياة السياسية ، ومن ثمّ تأثيرها على مسار التّحول الديمقراطي كونها ثاني أقوى جيش في الناتو وثامن أكبر جيش في العالم من حيث التعداد، الأمر الذّي ينتج عنه نقص وقصورفي الدّراسات المهتمة بهذا الموضوع.

- أنّ الدّراسة تناولت فترة سياسية إكتســت أهميتها البالغة المتمثلة في إنتقال تركيا من نظام الأحادية الحزبية إلى التّعددية الحزبية وإنعكاس هذا التّحول على السّاحة التركية، حيث أصبح الحديث عن التعدّدية الحزبية والسياسية والإنتخابات التعدّدية وعن الديمقراطية وعن القوى الخفيّة الممارسة للنفوذ والمحتكرة للسّلطة الفعلية هي أبرزحديث العام والخاص وموضوع السّاعة في تركيا.

1- محمّد محمود ربيع،إسماعيل صبري مقلد، **موسوعة العلوم السياسية**، الكويت، جامعة الكويت،1994،ص39.

مـقدمـــة:

وإنطـلاقا ما للموضوع من أهمية فإنّه لا بدّ مـن دراسـة التّحول الديمـقراطي بإظهار موقع المؤسّسة العسكرية منه بإعتبارهاعنصرا فاعلا ومؤّثرا في مساره ، وعليه فإنّ أهم أهداف البّحث المراد إعداده تتلّخص في النّقاط التالية:

- إخضاع المؤسّسة العسكرية للبّحـث العـلمي لما لــها من أهمية ودور في الحـــــياة السياسية وفي صناعة القرار السياسي ، وهذا من خلال دراسة مسار التّحول الديمقراطي في تركيا وربطه بعلاقات التأثر والتأثير مع المؤسّسة العسكرية التركية.
- الوقـوف عـلى حقيقة مختلف الأدوار والمّـــهام التي تضطلع بـها المؤسّسة العسكرية لاسيما الدّور السياسي ، والبّحث في الآليات والطرق الّتي استمدت من خلالها المؤسّسة العسكرية شرعية ممارسة هذه الأدوار المهمّة التي إضطلعت بها .
- معـــرفة الآثار والإنعاكسات التي تركتها المؤّسسة العسكرية على مســار التّحـــول الديمقراطي في تركيا من جرّاء تدّخلها في الحياة السياسية ومن خلال سيطرتها على مجريات الحياة السياسية طيلة عقود مضت.
- معرفة وإدراك أهم وأبرزالقوى الخفيّة والفواعل المؤّثرة في صناعة القـرارالسياسي في النّظام السياسي التركي ، وبتوجيه من تقوم هذه القوى والفواعل بممارسة هذه الأدوار المختلفة في الحياة السياسية التركية.
- المساهمة في إثراء المكتبة الجزائرية بالأبـــحاث والدّراسات المتعلّـــقة بالمؤسّـسة العسكرية وأدوارها المختلفة في النّظام السياسي ومساهمتها في عملية صنع القرار، من خلال الإحاطة بكل الجوانب المرتبطة بالمؤسّسة العسكرية التي تتأثر بها وتؤّثر فيها، وهذا حتّى يتّسنى لنا معرفة موقع المؤسّسة العسكرية وأهميتها في الأنظمة السياسية المعاصرة.

مبرّرات إختيار الموضوع:

وقع إختيارنا لموضوع دراستنا هذا على جملة من الإعتبارات ترواحت بين الإعتبارات الموضوعية والإعتبارت الذاتية كان لكل منهما نصيب في سبب إختيارنا لهذا الموضوع ونوجز هذه الإعتبارات كالتّالي:

المبرّرات الموضوعية:

إنطلاقا من تعدادنا لأهمية وأهداف الدراسة والتي شكلت في إحدى مقاصدها مبرّرات وإعتبارات موضوعية كافية لتوليد الرّغبة في البّحث والدراسة ، وزاد من تحمسنا لدراسة هذا الموضوع هو أنّ المؤسّسة العسكرية التركية تعد من أبرز القوى المؤّثرة في صناعة القرار في تركيا ، وهذا ما توصلنا إليه من خلال إطّلاعنا و دراستنا لتاريخ تدّخل المؤسّسة العسكرية التركية في الميدان السياسي، وما إستتبع ذلك من آثار ونتائج برزت على السّاحة السياسية التركية ، ضف إلى ذلك أنّنا أردنا من خلال هذه الدّراسة معرفة الأسباب الحقيقية التي كانت وراء إقدام المؤسّسة العسكرية على قيامها بالإنقلابات العسكرية ضد الحكومات المدنية .

كما أنّ الدّراسة العلميّة والموضوعية للمرحلة المدروسة المتعلقّة بهذا الموضوع سيمكننا من الوقوف على أهم العوائق التي عرفتها عملية التّحول الديمقراطي في تركيا للوصول في الأخيرإلى بناء تصوّرا علميا من شأنه تفعيل مسألة التّحول الديمقراطي في تركيا.

المبّررات الذاتية:

توّلدت رغبتنا في إختيار هذا الموضوع من خلال رغبتنا في أن يكون هذا الموضوع وهذه الدّراسة نافذة ننفذ من خلالها إلى معرفة حقائق سياسية طبعتها فترة زمنية أعقبت

الحرب العالمية الثانية ، ساعين من وراء ذلك سد الثّغرات وتغطية النقائص في الدراسات التي تناولت هذا الموضوع ، وفي ذات الوقت نرجوا أن يفتح مجالات وآفاقا جديدة تتناول في هذا الشّأن دراسات تكون أكثر تخصصا وتعمّقا .

وإلى جانب ذلك فإنّ تركيا أصبحت اليّوم لدى الكثير من المحلّلين والمتتبعين للشّأن التركي مثالا يحتذى به ، وأنّ التّجربة الديمقراطية التّركية جلبت إهتمام العديد من المهتمين بالشّأن السياسي ممّا ولدّ فينا رغبة ذاتية من أجل دراسة هذا الموضوع.

إشكالية الدراسة:

على ضوء أنّ المؤسّسة العسكرية التركية الّتي هي أحد مكوّنات النظام السياسي ، وأنها تعد من بين أهم القوى المؤّثرة في النّظام السياسي التركي وعلى الحياة السياسية بشكل عام ، وأنّ موجة التّحول الديمقراطي التي عرفتها تركيا عقب الحرب العالمية الثانية تأثّرت بشكل أو بآخر بتّدخل المؤسّسة العسكرية في الحياة السياسية لسنوات متوالية ، وكان لهذا التّدخل آثارا وإنعكاسا على الحريّات السياسية والمدنية وعلى مسار التّحول الديمقراطي في تركيا وعليه نطرح التساؤل المركزي :

من خلال التدّخل المباشروغيرالمباشر للمؤسّسة العسكرية التّركية في الحياة السياسية كيف كان أثر أو آثارهذا التدّخل على مسار التّحول الديمقراطي في تركيا ومن ثمّ كيف إنعكس هذا التّدخل على الممّارسات السياسية في تركيا؟ .

الأسئلة الفرعية:

ويتفرع عن الإشكالية الرّئيسية عدّة أسئلة فرعية وهي كالآتي :

مـقدمـة:

- مـاهي أبـرز ملامح ومظاهـر التّحول الديمقراطي التي عـرفتها تركيا عـقب الحرب العالمية الثانية والتي كانت منعطفا حاسما في تاريخ تركيا الحديثة.

- ما هي أهم الطرق والآليات التي تغلغـت من خلالها المؤسّسة العسكرية التركية في الحياة السياسية ، وأثرت من خلالها على صناعة القرار السياسي؟.

- ماهـي أهـم الأسباب والـدّواعي التي جعلت المؤسّسة العسكــرية التركية تتدخل فـي الحياة السياسية في تركيا ؟ ثمّ هل أنّ هذه الأسباب والدواعي كانت مبرّرا شرعيا للتدخل في الحياة السياسية أم أنها مجرّد دعاوى لجأت إليها المؤسّسة العسكرية كذريعة لهذا التدخل؟.

- فيما تمثلت التّحديات المختلفة التي أدّت إلى تقـلّص دور الجيش التـركي والحـدّ من سلطته في الحياة السياسية؟.

- كيف سيكون مستقبل العلاقات المدنية العسكرية في تركيا على ضوء هذه التّــحديات ؟ وهل السّيطرة ستكون للحكومة المدنية بقيادة حزب العدالة والتنمية؟ أم أنّ الجيش سيعود من جديد للتدخل المباشر؟

فرضيات الدراسة:

ومن أجل تنظيم عملية البحث وتقديم إجابات علمية على الأسئلة السابقة تمّ وضع الفرضيات **الآتية:**

نبدأ أوّلا بالفرضية الرّئيسية ثم ننتقل إلى الفرضيات الجزئية التي هي في الأساس تتفرّع عن الفرضية الرئيسية.

الفرضية الرّئيسية:

عملية التّحول الديمقراطي في تركيا ونجاحها مرهونا بوضع حدًا لسيطرة المؤسّسة العسكرية وتدخلها في الحياة السياسية ، ومنح الفرصة للمؤسّسات المدنيّة بتفعيل الديمقراطية المشاركتية وتعزيزالحريّات السياسية والمدنية لهذه المؤسّسات المدنية التي تشارك في الحكم.

الفرضيات الجزئية:

أمّا عن الفرضيات الجزئية التي سنوّظفها في هذه الدّراسة و المكملة للفرضية الرئيسية فهي كالآتي:

الفرضية الأولى:

كلّما تبيّن للمؤسّسة العسكرية التركية أنها ستفقد نفوذها السياسي وتأثيرها على الحياة السياسية كان ذلك مدعاة لزيادة وتيرة تأثيرها وتدخلها في الحياة السياسية وذلك بأي وسيلة كانت سواء كانت شرعية أم غير شرعية.

الفرضية الثانية:

تعّثر مسيرة التّحول الديمقراطي في تركيا مرّده إلى التدّخل السّافر والمباشرللمؤسّسة العسكرية في الحياة السياسية والذي كان باسم الحفاظ على النّظام العلماني الذي تأسّست عليها الجمهورية التركية الحديثة وباسم الذوذ عن مصلحة البلاد العليا مثلما كان يتحجج به قادة الجيش التركي في كل تدخل عسكري لهم في الشّؤون السياسية.

الفرضية الثالثة:

الإصلاحات الدّاخلية التي قامت بها حكومة أردوغان ورغبة تركيا في الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي هما اللتّين مكنتا حزب العدالة والتّنمية من وضع حدّا لتدّخل المؤسّسة العسكرية في الحياة السياسية وتقليص نفوذها السياسي.

الفرضية الرابعة:

مستقبل الديمقراطية في تركيا وتعزيز دعائمها يحتاج إلى وضع دستور جديد يعزّز أكثرهذه الدعائم والأسس ويضع حدا نهائيا للسّيطرة العسكرية التّي مازالت مكفولة لهم في دستور1982 الذّي مازال معمولا به اليّوم في تركيا.

الحدود الزمانية والمكانية:

❖ الحدود الزمانية:

تشتمل دراستنا من حيث الحدود الزمانية على الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وبالضّبط عقب تبّني تركيا لنظام التعدّدية الحزبية أي بعد سنة 1946 إلى غاية وصول حكومة حزب العدالة إلى الحكم ، غير أنّ ذلك لم يمنعنا من الرجوع إلى تواريخ أحداث تخرج عن نطاق الفترة المحددة ، وهذا من باب الإستعانة بالمنهج التاريخي من خلال الرّجوع إلى أزمنة قبل وهذا من باب الإستعانة بالمنهج التاريخي.

❖ الحدود المكانية:

إنطلاقا من أنّ جل دراستنا هاته الّتي تتمحور حول إقليم تركيا الداخلي فإنّ مجال دراستنا يشمل الإقليم الجغرافي لتركيا ، إلى جانب حدود الدولة التركية والدّول المجاورة

لها بحكم العلاقات التّي جمعت تركيا بهذه الدّول المجاورة سواء كانت هذه العلاقات مبنية على أسّس ودعائم التّكامل في إطار التقارب الجغرافي والقاري لدولة تركيا مع هذه الدّول المجاورة ،أم كانت هذه العلاقات يشوبها الصّراع والتّصادم بين دولة تركيا مع هذه الدّول على أساس تضارب المصالح بين هذه الدول.

أدبيات الدراسة:

حظيت المؤسّسة العسكرية في تركيا من خلال نشاطها البارز في الحياة السياسية ، ومن خلال تدّخلاتها المختلفة لإسقاط أيّة حكومة مدنية ترى فيها أنّها تشكّل تهديدًا للمبادئ العلمانية والكمالية التي قامت عليها الجمهورية التركية الحديثة بعد إلغاء الخلافة الإسلامية على يد مصطفى كمال اتاتورك سنة 1924 بإهتمام ودراسة كبيرين لا سيّما بعد سلسلة الإنقلابات العسكرية التي قامت بها المؤسّسة العسكرية ضد الحكومات المدنية ، ولازالت إلى يومنا هذا الدّراسات السياسيّة المتّعلقة بالتّجربة الديمقراطية التركية تأخذ بلب المهتمين والمختصين بالشّؤون السياسية خاصة في تركيا فسالت أقلامهم وكثرت تآليفهم بخصوص التّجربة الديمقراطية في تركيا لا سيّما مع وصول حزب العدالة والتّنمية إلى الحكم سنة2002 ، وفي هذا المجال وردت العديد من الدّراسات والتّقاشات والتّحليلات بشأن هذه القضية والتّي سنعتمد عليها في دراستنا لهذا الموضوع.

- ويعد كتاب **النّظـام السياسي في تركيا** لمـؤلفه أحمد نوري النعيمي مـن أبرز الكتب التي خصّت المؤسّسة العسـكرية بالدراسة وصراعها مـع الأحزاب السياسية الإسلامية ومن أبرزها حزبي الفضيلة والرفاه حيث ختم المؤلف الكتاب بأبرز نتائج الصراع بين العلمانيين والإسلاميين وهو سنتعرض له بشيء من التفصيل خلال هذه الدراسة.
- كتــاب **تــركيا تحدّيات الدّاخل ورهانات الخارج** الـّذي عكف على تأليفه ثلـــــة من المؤّلفين تناول الكتاب إلى جانب العديد من المسائل منها المؤسّسة العسكرية التركية وكـــلّ

ما يدور في فلكها حيث تعرّض بشيء من التّفصيل إلى العديد من الحقائق عن مكانة المؤسّسة العسكرية في النّظام السياسي التركي ، ووسط الشّعب التركي ومن ثمّ دورها السياسي.

- كما يعدّ كتاب **تـركيا الجمهورية الحـائرة** إسهاما جديدا ولمـسة قشـيبة عـن الأحداث السياسية التي شهدتها تركيا في القرن المنصرم أي القرن العشرين ، حاول فيه الكاتب(محمد نور الدين) إبراز العديد من النّقاط منها معضلة الجيش مع السّلطة وما نتج عن هذه المعضلة على مستوى الممّارسات السياسية.

- كتاب **الصّـراع السياسي في تركيا** لمــؤّلفه فلاديميرإيفانوفيـتش دانليوف الـذي قـام بترجمته يوسف الجهماني تناول فيه المؤّلف الصّراع الذي دار بين المؤسّسة العسكرية العلمانية والأحزاب السياسية خاصة الأحزاب السياسية الإسلامية ، وشكل هذا الكتاب نافذة جديدة لفهم طبيعة الصّراع بين المؤسّسة العسكرية مع الأحزاب السياسية.

- **تركيا البّـحث عن المستقبل** لمؤّلفه ياسـر أحمد تعـرّض فيه المؤّلف لأهم التطوّرات التي طرأت على السّاحة السياسية والتي تزامنت مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم.

- كتاب **تركيا في الـزمن المتحوّل** تناول فيه المـؤّلف محـمد نـور الـدين الصـراع بين الإسلام من خلال الأحزاب السياسية الإسلامية والنّظام العلماني من خلال المؤسّسات العلمانية (المؤسّسة العسكرية) .

- كتاب **ذئــب الأناضول** لمــؤّلفه مصطفى الـزين ،حيث شــمل هذا الكتاب تنــوّع في مضامينه وإنطوى على عدّة محاوررئيسية إنفرد بها المؤلّف بحيث عالج فيه عـدّة مسائل منها مسألة الديمقراطية والمؤسّسة العسكرية إلى جانب تناوله مسائل ومحاور أخرى لا تقل أهمية عن هاتين المسألتين (الديمقراطية ، المؤسّسة العسكرية).

المناهج المستخدمة في الدراسة:

تقتضي دراسة هذا الموضوع الإستعانة بجملة من المناهج المعتمدة لإنجاز البحوث العلمية في العلوم الإجتماعية بصفة عامة والعلوم السياسية بصفة خاصة ، وإنطلاقا من التنوّع الذي شملته دراستنا لهذا الموضوع فإنّنا إعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع مجموعة من المناهج:

- **المنهج التاريخي:** حيث لا يتّسنى لنا فهم حقيقة المؤسّسة العسكرية دون الرجوع إلى معرفة الظروف التي نشأت وتكوّنت فيها **المؤسّسة العسكرية** والمراحل المهمّة التي تشكلت من خلالها **المؤسّسة العسكرية** ومن ثمّ كان العودة إلى المنهج التاريخي من لوازم دراستنا لهذا الموضوع.

- **المنهج الوصفي:** والذي من خلاله نحاول أن نصف الأوضاع التي آلت إليها البلاد عقب **التّحول السياسي والديمقراطي** الذي شهدته البلاد ، ومن خلال تشخيص الإضطرابات السياسية التي عرفتها البلاد نتيجة تدّخل المؤسّسة العسكرية في الحياة السياسية ،هذا إلى جانب وصف أبرز التّطورات التي عرفتها التركية منذ تبنيها لنظام التّعددية الحزبية إلى غاية وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم.

- **المنهج الإحصائي:** والذّي من خلاله سنثري البحث ببعض الإحصاءات التي شملتها أبرز الأحداث السياسية في تركيا كظاهرة **الإنتخابات** مثلا ، إلى جانب إحصاء **الأحزاب السياسية** التي تم حضرها من قبل المحكمة الدستورية ، وإحصاء الذين تم تعديبهم وفصلهم من مهامهم والذي تعرضوا للسّجن والمضايقات من قبل المؤسّسة العسكرية .....إلخ.

- **منهج تحليل المضمون:** والذّي إستمد أهميته من خلال الإستعانة وإيراد بعض تصريحات وخطب بعض المسؤولين السيّاسين وبعض **جنرالات الجّيش** فيما يتعلّق

بالسياسة التّركية، ومحاولة الوقوف على مضامين ومحتويات هذه التّصريحات والخطب التي أدلوا بها ، ومن ثمّ الخروج بإستنتاجات حولها.

هيكلة الدّراسـة:

وللإحاطة بمختلف جوانب موضوع الدراسة قسّمنا بحثنا هذا إلى ثلاثة فصول إذ يحتوي كل فصل على أربعة مباحث وكل مبحث قسّمناه إلى مطلبين وأحيانا إلى أكثر من مطلبين إذا دعت الحاجة إلى ذلك ، كما تضمّنت المّذكرة خاتمة وملاحق وقد تناولنا:

في الفصل الأوّل الإطار المفاهيمي للمؤسّسة العسكرية والتّحول الديمقراطي، وفيما يتعلّق بالإطار المفاهيمي للمؤسّسة العسكرية تناولنا مفهوم المؤسّسة العسكرية ، ثم أردفنا الحديث عن مفهوم الجيش كوننا أحيانا نستعمل لفظ الجيش ومرّة أخرى نستعمل لفظ المؤسّسة العسكرية وقد عنينا بهما شيئا واحدا في هذه الدراسة ، بعد ذلك تناولنا على ضوء نظرية العلاقات المدنية العسكرية إطارا نظريا وفقا لهذه النّظرية إذ شملت هذه النّظرية إتجاهان مختلفان إتجاه يميل إلى سيطرة المّدني على العسكري والإتجاه الآخر يذهب عكس ذلك أي يميل إلى سيطرة العسكري على المدني.

بعد حديثنا عن كل ما يتعلّق المؤسّسة العسكرية إنتقلنا للحديث عن **مفهوم التّحول الديمقراطي وشروط الإنتقال الى الديمقراطية** كون أنّ مرحلة الإنتقال الديمقراطي مرحلة مهمّة من مراحل عملية التّحول الديمقراطي، ثمّ إنتقلنا للحديث عن الجانب النّظري للتّحول الديمقراطي من خلال الوقوف على مداخل نظرية تركز على شروط التّحول الديمقراطي منها المدخل التحديثي والمدخل المؤّسسي ومدخل الثّقافة السياسية ومداخل نظرية ترّكز على مصادر التّحول الديمقراطي منها المدخل البنيوي والمدخل الإنتقالي ونظرية السّلام الديمقراطي.

وفي الفصل الثاني المعنون ب: **تأثير المؤسّسة العسكرية على مسار التّحول الديمقراطي ومدى تدّخلها في الحياة السياسية،** تنولنا فيه أبرزمظاهر التّحول الديمقراطي في تركيا خلال فترتين مهمتين في التاريخ السياسي لتركيا وهما المرحلة التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية والمرحلة الثانية هي فترة وصول حزب العدالة والتّنمية إلى الحكم ، ثمّ تحدثنا بعدها عن أبرز الأسباب الدواعي التي أدّت إلى تدّخل المؤسّسة العسكرية التركية في الحياة السياسية وهي أسباب تاريخية وسياسية وإقتصادية، ثمّ تحدثنا بعد ذلك عن الطرق والآليات التي تغلغلت من خلالها المؤسّسة العسكرية التركية إلى الحياة السياسية وهي طرق مباشرة تمثلت في الإنقلابات العسكرية وطرق غير مباشرة شملت المحكمة الدستورية والإعلام، ثمّ تناولنا الحديث عن الصراع الدائر بين المؤسّسة العسكرية والأحزاب السياسية الإسلامية حيث ركزنا على أبرز الأحزاب السياسية الإسلامية في تركيا ، ثمّ أنهينا الفصل بخلاصة وإستنتاجات المتعلّقة بهذا الفصل.

وفي الفصل الأخير المعنون ب: **تأثر المؤسّسة العسكرية بالتّحدّيات الرّاهنة وإنعكاس ذلك على التّحول الديمقراطي في تركيا** حيث تعرّضنا في هذا الفصل المهم إلى أهم التّطورات والمستجدات التي عرفتها السّاحة السياسية التركية منها تراجع وتقلّص دورالمؤسّسة العسكرية التركية في الحياة السياسية وأبرز التّطورات التي عرفتها الحقبة الجديدة التّي تزامنت مع وصول حزب العدالة والتّنمية إلى الحكم ، ثمّ إنتقلنا للحديث عن نقطة مفصلية ومهمّة التي شكلت أبرز تحدٍّ للمؤسّسة العسكرية ومن ثمّ في تحجيم دورها السياسي، ونعني بذلك حزمة الإصلاحات الدستورية والسياسية التي قامت بها حكومة العدالة التنمية عقب ذلك تطرّقنا إلى مسألة مهمّة جدًا كان لها أثرا واضحا أو لنقل على الأقل بصمة واضحة في تغيير مجريات الحياة السياسية ونعني بذلك مسألة إنضمام تركيا التي كان للشّروط التي وضعها الإتحاد الأوروبي أثرا جيّا على تراجع دور المؤسّسة العسكرية في الحياة السياسية

من خلال التوصيات والمطالب المتكرّرة والمتعلقة بضرورة إقصاء المؤسّسة العسكرية من الحياة السياسية ، وكان هذا هوالسّبب في إيرادنا لهذا المبحث بالذات في هذا الدراسة، لننهي دراستنا بوضع جملة من السيناريوهات التي من المفترض أن يكون عليها المستقبل السياسي في تركيا وذلك من خلال الحديث عن مستقبل السياسي لكل من المؤسّسة العسكرية وحزب العدالة والتنمية ، ثمّ أنهينا الفصل بخلاصة وإستنتاجات تتعلّق بهذا الفصل.

وفي الخاتمة كانت الخلاصة والحوصلة العامة للدّراسة توصلنا فيها إلى مجموعة من النتائج التي كانت إجابة عن أسئلة البحث والتحقق من صحّة الفرضيات التي شملتها دراستنا لهذا الموضوع ، وبعد كل ذلك خرجنا من هذه الدّراسة ببعض التوصيات والإقتراحات كنتيجة لهذه الدراسة.

أمّا عن الملاحق فقد ضمّنا فيها مارأيناه مناسبا ومفيدا ومثريا لهذا الموضوع من جداول وأشكال وبعض الحقائق والمعلومات عن بعض مكوّنات النّظام السياسي التركي وهذا حتّى نخرج من هذا البحث بنظرة شمولية عن مختلف الجوانب السياسية في تركيا.

أمّا عن الصعوبات التي واجهتنا في دراستنا لهذا الموضوع فقد إستفحلت علينا خاصة في الفصل الأخير من الدّراسة المتلّعق بتأثر المؤسّسة العسكرية بالتحديات الرّاهنة إذ صعب علينا إيجاد مراجع ومصادر من الكتب التي تتناول هذه التحدِّيات حتّى باللّغات الأجنبية وإن وجدت فهي قليلة جدًا لا تفي بالغرض وحاولنا تغطية هذا النقص والقصور من خلال اللجوء إلى الجرائد والمجلات والموسوعات باللّغة العربية واللغات الأجنبية، ومن ثمّ أخذ منا هذا الفصل وقتا طويلا من البّحث والتنقيب عن هذه التحدّيات من مصادرها الأصلية ، كما وجدنا صعوبة كبيرة في الحصول على نتائج الإنتخابات التشريعية لسنوات 2011/2005/2002 في شكل جداول ودوائر بيانية من مصدر موثوق التي كنا نود عرضها عرضا كاملا وشاملا ثمّ نقوم بتفسيرها ، وهذا حتّى نعطي المنهج الإحصائي

والكمي حقّه من الدراسة ، إلى جانب الصعوبات التي تلقيناها في قلة المراجع وشحّها التي تناولت الإطار النّظري للمؤسّسة العسكرية إذ ما من شك أنّ فهم الإطار النّظري للمؤسّسة العسكرية يعد أمرا مهماً جًدا لإستعاب كل مضامين وخلفيات التّدخل العسكري في الحياة السياسية ، والحقيقة التي أوّد أن أقولها هنا رغم الصّعوبات التي تلقيتها أثناء إنجاز هذا البحث من ندرة وقلة الكتب والمراجع الجديدة التي تتناول هذا الموضوع وقلّة من تناولوا هذا الموضوع بالبّحث والدراسة إلاّ أنني تحدّيت هذه الصّعوبات والعراقيل وبذلت كل وقتي وجهدي في البّحث والتنقيب عن هذا الموضوع .

والحقيقة التي لا أريد أن أخفيها هنا أنّ هذا الموضوع المتعلّق بالمؤسّسة العسكرية إحدى أبرز وأهم مكوّنات النّظام السياسي في تركيا يحتاج إلى دراسات دقيقة ومستفيضة وأكثرإلماما ومتابعة مستمرة للأحداث السياسية التي تطرأ على السّاحة السياسية في تركيا خاصة في ضل هذه الفترة التي يدير فيها حزب العدالة والتّنمية شؤون البلاد ، وعلى هذا الأساس أرجو أن أكون قد غطيّت بعض الشّيء لمختلف جوانب هذا الموضوع ولا أدّعي لنفسي مطلقا أن غطيّت هذا الموضوع تغطية شاملة ووافية وأسأل الله في الأخير أن ينيلنا أجر الإجتهاد .

الفصل الأوّل :الإطار المفاهيمي والنّظري للمؤسّسة العسكرية والتّحول الديمقـراطي.

إنَ الحديث عن موضوع المؤّسّسة العسكرية التركية وأثرها على التحوَل الديمقراطي في تركيا يقتضي بنا إفراد فصل مستقل نتحدث فيه عن الجانب المفاهيهي والنّظري لدراسة هذا الموضوع إنطلاقا من أهم المفاهيم والنّظريات التي تعرضت لمسألتي المؤسّسة العسكرية والتّحول الديمقراطي، وسنرّكز في بحثنا هذا على دراسة هذين المتغيرين والعلاقة المتبادلة التي تحدث بينهما نتيجة علاقة التأثير الحاصلة بينهما وما يحدث عن هذه العلاقة من أثار ونتائج بفعل هذه العلاقة أي علاقة التأثروالتأثير، حيث سنستهل هذه الدّراسة أوّلا بالحديث عن المؤسّسة العسكرية وكل ما يتعلَق بالجانب المفاهيمي والنّظري لها، ثمّ نردف الحديث فيما بعد الحديث عن قضية التّحول الديمقراطي من الجانب المفاهيمي كذلك والإطار النّظري ، وهذا حتّى نقدّم دراسة تشمل جميع الأبعاد والأهداف المتوّخاة من دراسة هذا المّوضوع.

المبحث الأوّل: الإطار المفاهيمي للمؤسّسة العسكرية و الجيش.

إنطلاقا من كوننا أنّنا سنوظّف في دراستنا لهذا الموضوع كلا المصطلحين أي المؤّسسة العسكرية والجّيش فإنّنا آثرنا أن نقف على كلا المصطلحين ونشير إلى كل منهما بشيء من التّفصيل كل منهما على حدة ، وهذا حتّى نزيل اللبّس والغموض حول المصطلحين ، ثمّ نقف بعدها على المفاهيم المرتبطة بكل منهما ، وهذا بغية أن نصل إلى إحاطة شاملة حول كل من التّسميتين أو المصطلحين ، ولا يفوتنا هنا لنؤكد في بداية المبحث أنّنا حينما نشير إلى المصطلحين في هذه الدّراسة المتعلقة بالمؤسّسة العسكرية التركية فإنّنا نعني بهما شيئا واحدا وإن كنّا نستعمل مرّة الجيش و المؤسّسة العسكرية مرّة أخرى .

المطلب الأوَّل: مفهوم المؤسّسة العسكرية.

قبل أن نعرّج على مفهوم المؤَسسة العسكرية بودنا هنا أن نشير إلى مفهوم شديد الحساسية وهو**"المـؤسّسة"** ثمّ نعرّج على كلمة **"العسكرية"** لنتحدّث بعدها على المّفهوم الشّامل الذي يجمع بين المصطلحين أي المؤّسسة العسكرية .

بداية نقول المؤسّسة(*) كلمة معقّدة حيث تدّل من جهة على عمل (فعل أسّس هو بهذا خلق وإيجاد شيء) ، ومن جهة أخرى على نتيجة هذا العمل بحيث يصبح معطى إجتماعيا متميزا وتستعمل الكلمة عادة للدّلالة على الشّيء المؤسّس فيقال مؤسّسات سياسية وإدارية ودينية.....إلخ(1).

إنّ الفكرة الأساسية التي تتميز به المؤسّسة عن غيرها من أشكال التّنظيم الإجتماعي هي إستقلاليتها عن العناصر المشكلة منها وتميزها عن هذه العناصر، بحيث أنّها تضيف إليها شيئا جديدا لم يكن موجودا لديها من قبل ، كما تتميز المؤسّسة بإستمرارها وديمومتها فلا يرتهن وجودها بحياة فرد أوعدّة أفراد بل بالوظيفة التي تؤّديها في النّظام الإجتماعي السياسي ككل ، وتتشكل المؤسّسة غالبا لفكرة أو حاجة إجتماعية فتخلق لدى أفرادها شعورا بالإختلاف والتميّز تجاه الآخرين وتضطرهم إلى الدّفاع عنها لأنّها تصبح تعبيرا عن وجودهم ودورهم الإجتماعي.(2).

1- عبد الوهاب الكيالي ، **الموسوعة السياسية** ، الجزء السادس ، الطبعة الثالثة ،بيروت ، المؤّسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع،1995، ص246.

2- **نفس المرجع** ، ص247.

(*) ولمزيد من التوضيح عن مفهوم المؤّسسة نجد أنّها تعرّف كذلك بأنّها لفظ يطلق على كل نظام سياسي وإجتماعي وإقتصادي قائم في مكان ما بكل إيجابياته وسلبياته ويدخل في نطاق المؤّسّسة نظام الدولة وأهل الحكم وطريقة الوصول إليه سواء كانت مشروعة أوغير مشروعة وسلطات الحكام وضوابط هذه السّلطات والأحزاب القائمة إن كان هناك أحزاب والوسائل المقبولة أم المرفوضة التي تجري عليها اللّعبة السياسية.

وإلى جانب ما سبق نجد كذلك من جملة تعاريف المؤسّسة أنَها مصطلح شديد الحساسية لدى كثير من الناس، فهو غالبا رهين جهات رسمية لها أطرها القانونية وأدواتها العملية التي تخوّل لها تنفيذ مهام بعينها في إطار من المشروعية التي لا تحتاج إلى نقاش (1) كما أنّها غالبا تعد تصوّرات لصيقة بالسياسة ومفهوم الدّولة،وشاع بين النّاس عادة إطـلاق **مؤسّسات الدولة والمؤسّسة العسكرية** وغيرهما وهي على كل مؤسّسات فعلية تستحق ما علق بها من ألقاب القوّة ، غير أنّ ثمة مفهوم أوكد وأصدق لهذه الكلمة وهي حقيقة المدلول الخفي للمعنى الموارى ، ذلك أنّ المؤسّسة في إطارها العام وبعيدا عن أي تسييس هي تلك النّظم والأعراف ومجموع العادات والتقاليد التي تفرض وجودها وهيمنتها على الفرد والجماعة بأكثر من طريقة ، وأنّه يقضي الأمر بإزائها التحايل والتّهرب للمتلّص من إلتزامتها المشروعة أو غير المشروعة (2).

أمَا كلمة **العسكرية** (*) فهي تدل على الحياة العسكرية التي تضبط علاقات العمل وتطغى على نمط عيش أفرادها،وهي الحياة الّتي دوما ما ترتبط بالصّرامة والإلتزام وإطاعة الأوامر واجبة التنفيذ والتضحية بوقت الفراغ والحد من من بعض الحريّات والإلتزام بواجب التحفظ، وغيرها من الوّاجبات التي تجعل من هذا العالم العسكري عالما مغلقا**(3)**.

1- الطاهر المرابعي،« **هيمنة المؤسسة** »، الرابط الإلكتروني:

http//:www.diwan alarab.com. 28/09/2008.

2- الطاهر المرابعي ، **نفس المرجع السابق**.

3- منصور لخضاري ،« المؤّسسة العسكرية ومسار التحوّل الديمقراطي في الجزائر » ، **مذكرة** لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر ،2005/2004،ص17.

(*) من معاني كلمة **العسكر** الكثير من الشيء والعسكر مجتمع الجيش وسمّي بذلك لكثرة الجيش والنسبة إليه عسكري، أمّا العسكرية فمن معانيها سيطرة وهيمنة وغلبة العسكرعلى من سواهم ، وهناك من يرجع أصل كلمة العسكر إلى أنّ أصلها روماني مأخوذ من العملة الرومانية الذهبية القديمة **"صوليدوس"**

ومن جانب آخر تعرّف **"العسكرية والتّسلط العسكري"** بأنهما يشكلان نزعة وإتجاه يهدفان إلى هيمنة المؤسّسة العسكرية على الدّول وفرض نظامها الصّارم على الحياة المدنية، تقوى هذه النّزعة عندما تعجز المؤسّسات الدستورية والحياة السياسية المدنية عن مجابهة التحدّيات المطروحة على المجتمع بنجاح(1)، فيحصل نوع من الضياع والفوضى يغري القيادات العسكرية بالإعتقاد بأنّها أوتيت من قدرة على فرض النّظام ومن وضوح في نمط الفكرتشكل الحل، كما أنّها تقوّى وتشتد في حالة الإنتصارات والهزائم العسكرية لأنها تنظر إلى نفسها على أنها في الحالة الأولى هي صانعة الإنتصار وفي الحالة الثانية تتجه نحو رمي المسؤولية على عاتق السياسين وفسادهم .

إنّ النّزعة العسكرية تتضمن تقييد الحريّات المدنيّة للمواطنين وإغداق الإمتيازات على العسكريين والميل نحوبسط النفوذ في الخارج وأبرز الأمثلة على ذلك ألمانيا واليابان في النّصف الأوّل من القرن العشرين وتركيا منذ ثورة جمعية الإتحاد والترّقي 1908 (*)أمّا في العالم الثالث فإنّ القوّات الوّطنية المسلّحة لعبت في كثير من الأحيان دورا تحرّريا ولصالح الجماهير، كما قامت نماذج أخرى لدكتاتورية العسكرية وبرزت ظاهرة حكم العسكر والإنقلابات العسكرية المرتبطة بالإمبريالية.(2)

كما تعرّف **العسكرة** كذلك على أنها " تلك الرّوح أو السياسة التي تؤمن بأنّ الكفاءة العسكرية هي المثل الأعلى الّذي تسعى لتحقيقه والتّي تخضع كافة الأنشطة للعسكريين"(3).

1- عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة** ، الجزء الرابع ، الطبعة الخامسة، بيروت،المؤسسة العربية للدراسات والنشر،2009،ص108.

2- **نفس المرجع**، ص108.

3- أمين هويدي،**العسكرة والأمن في الشرق الأوسط وتأثيرها على التنمية والديمقراطية**،القاهرة،دار الشروق،1991، ص75.

(*) وهي ثورة دستورية قامت بها جمعية الإتحاد والترقي إحدى لجان تركيا الفتاة في 23تموز1908 تمّ بموجبها إعادة العمل بدستور 1876 كما تمّ تنحية السلطان عبد الحميد عن الحكم .

أمّا عن التّعريف الشامل **للمؤّسّسة العسكرية** فهي كما وردت في بعض التعاريف **:** هي مؤّسسة من مؤّسَسات الدّولة السّيدة (مؤسّسات السيادة كالبرلمان والقضاء) وليست جهازا أو أذاة في يد السّلطة، إنّها مؤسّسة للأمّة وليس للنّخبة ، شأنها في ذلك شأن بقية مؤسّسات السّيادة الأخرى في النّظام الجمهوري الديمقراطي أو الملَكي الدستوري (1) ، وفيها من الخصوصيات ما يميّزها عن غيرها من المؤسّسات أنّها تحتكر الوسائل العسكرية في الدّولة التي تمارس من خلالها العنف الشّرعي الذي يستمد شرعيته ومشروعيته من وظائفها المربوطة دوما بالمحافظة على الإستقلال الوطني والدفاع عن السيّادة الوطنية ووحدة البلاد وسلامة إقليمها المعترف لها بممارسة السيادة عليه ، وتشمل المؤسّسة العسكرية قطاعات القوات المسلّحة البرّية ، القوّات المسلحة البحرية، وحرس الحدود والشواطئ كما يمكن أن يعبّر عنها ب: **الجيش أو القوّات المسلّحة أو مؤسّسة الجّيش أو الجّيش الوّطني الشعبي.**

فالمؤسّسة العسكرية إذن هي جزء لا يتجزّأ من جهاز الدّولة أوّلا، كما تعتبربمثابة التّنظيم المتميّز عن الأحزاب والتّشكيلات التقليدية ثانيا، كما أنّها في معظم المجتمعات قد إشتركت في سمة عامة تتلّخص في تحقيق التغيير السياسي الإجتماعي الإيجابي أحيانا وإعاقته أحيانا أخرى (2)، فضلا عن حماية أمن البلد من الأخطار الداخلية أو الخارجية التي قد تهدد أمن وإستقرار البلد، وهي إلى جانب ذلك كيان تنظيمي موّحد يتميّز بإلتزامه الصّارم بأشكال تنظيمية قانونية محدّدة تنتظم من خلالها خطوط العلاقات الرأسية والأفقية في إطار تسلسل هرمي واضح ودقيق وطاعة عسكرية عالية.

1- أحمد ولد داده وآخرون،**الجّيش والسّلطة في الوطن العربي** ،بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص16.

2- محسن خصروف،« **المؤّسسة العسكرية بين الأنظمة الديمقراطية والأنظمة الشمولية** » ، الرابط الإلكتوروني:

http//:www.alwatanye.net.upload/file.korsoof.doc.12/02/2012.

وللمؤسّسة العسكرية مدلولا واسعا يشتمل على القوّات المسلّحة بفروعها الرئيسية الثلاثة البرية والجوية والبحرية فضلا عن قوّات الشرطة والمليشيات العسكرية وقوّات الحرس الخاص ، في حين أنّ مدلولها الضيق يقتصر فقط على القوّات المسلّحة بفروعها الثلاثة البرّية البحرية الجوية دون غيرها.

وحسب محمد طه بدوي فإنّ **المؤسّسة العسكرية** يأتي موقعها ضمن المؤسّسات غير السياسية نظرا لكونها تقوم بوظيفة غير سياسية وهي الذوذ عن أرض الوّطن ضد أي أخطار قد تهدّد أمنه وإستقراره وإستمراره (1)، وبعبارة أخرى هي مؤسّسة إدارية بحتة فنيّة صرفة ينحصر دورها في إدارة الحرب دون إتخاذ قرار الحرب ذاته ، ذلك أنّ قرار الحرب يعد عملا سياسيا من إختصاص المؤسّسات السياسية ولا سيما التشريعية ، بينما تقع مهمة إختيار الطرق الفنيّة المناسبة لتنفيذ هذا القرار على عاتق العسكريين، لذلك يمكن القول أنّ المؤسّسة العسكرية هي مؤسّسة إدارية يتوّلاها فنيون مهمتهم تنفيذ قرار الحرب وليس إتخاذه.

وما دام أنّ المؤسّسة العسكرية هي المؤسّسة الحارسة للسيّادة والإستقلال وأمن الوطن من الأخطار الخارجية والتهديدات الأجنبية فإنّها تبقى من أهم مكوّنات المنظومة السّياسية لأي دولة (2) ، فضلا على أنّها تشكل حصنا منيعا ودرعا واقيا تحفظ على الدّول أمنها وإستقرارها وهو دور لا يستهان به خاصة إذا تعلّق الأمر بالجانب الأمني الذي يعد من المسائل الحسّاسة جدا لأية دولة من دول العالم.

1- محمد طه بدوي،**النظرية السياسية،النظرية العامة للمعرفة السياسية**، الإسكندرية، المكتب المصري الحديث،1991،ص218.

2- ناجي صادق شراب،« **في دور المؤَسسة العسكرية** » ، الرابط الإلكتورني:

http// : www.almawkef.com29/06/2001.

المطلب الثاني: مفهوم الجيش.

يقصد **بالجيش** أنه تنظيم تسلسلي هرمي يضمُ رجالا مسلّحين ويستطيع صد ورّد الإعتداء ضد المعتدين ونقل الحرب إلى خارج البلاد وحفظ النّظام في الداخل، وتميز عادة الدّراسات الأكاديمية العسكرية بين عدّة أنواع من الجيوش التي كثيرا ما إعتمد مقياس طريقة وأسباب تكوينها ونشأتها للتمييز بينها، فهناك جيش المرتزقة، جيش الفئة، الجيش الوّطني، والجيش الشّعبي،(1) فالجيش الوطني مثلا هو القائم على التعبئة العامة التي تختلف ظروف إجرائها واللجوء إليها بتغير الظروف السياسية والتاريخية لكل بلد ظهر فيه هذا النوع من الجيوش ، وكان الجيش الوطني مؤّشرا للتعبير عن تطوّر نمط معيشة الفرد والمجتمع الّذي تحوّل من قبيلة إلى أشكال أخرى من التّجمع أكثر تنظيما وتطوّرا وتعقيدا، في حين نجد الجيش الشّعبي هو الصفة اللصيقة بجيوش الدولة الإشتراكية(2)، وهي جيوش تمثل الشّعب وتدافع عن حقوقه وتقاتل من أجل مصلحة الجماهير الوّاسعة المنخرطة في حروب عادلة لا من أجل مصلحة الطّبقة الحاكمة التي هي في سدّة الحكم والتي تديرشؤون البلد وتتحكم فيه.

وفي المجتمعات التي توصف بأنها مجتمعات ديمقراطية ينحصر دور الجيش في الأمور المهنية الإحترافية التي أنشىء من أجلها(وهي الدفاع عن أمن البلاد من التّهديدات الداخلية والخارجية التي تشكل خطرا على أمن هذه البلاد) ، حيث عرّف بأنه نظام من الأشخاص المؤّهلين والمدربين على إستراتيجيات وتكتيكات الحرب من أجل فعالية ميدانية ضد العدو لصد أي تهديد داخلي وخارجي محتمل أو حقيقي ضد السّيادة والوّحدة الترابية وحياة أمن السكن .

1- الهيثم الأيوبي وأخرون، **الموسوعة العسكرية**، الجزء الأوَل،بيروت،المؤَسسة العربية للدراسات والنشر، 1977، ص.471

2- **نفس المرجع**، ص471.

إنّ دور الجّيش ينحصر عادة في مهمّتين أساسيتين هما صد المعتدين عليها ونقل الحرب خارج حدودها وتكلّفه إستثنائيا بحفظ النظام في الداخل ، ويعود مبرّر وجود الجّيش على حقيقة الحرب التي تعتبر صراعا مسلّحا بين طرفي أو أكثر حيث يحاول كل واحد منهما فرض إرادته على الآخر والحصول على مكتسبات إضافية.

لم يعرف تاريخ الجّيوش قاعدة ثابتة لتشكيلها ولقد أدّى تغير ظروف القتال والتقاليد والمؤسّسات السياسية والتقاليد والبّنى العسكرية ، ويمكن تلخيص تطور الجّيش بالقول بأنه كان في البداية جيشا وطنيا أي مندمجا كلية في المجتمع الذي إنبثق كما عند القبائل الجرمانية والعربية والمغولية (1) ، ثمّ نشأ ما يسمّى بالجيش المرتزق ثمّ الجّيش الإقطاعي(*)في القرون الوّسطى ، ثمّ الجّيش الدائم والمحترف(مرتزقة ومجندين) ليعود أخيرا إلى المبادئ الأصلية والطبيعية للجيش في أوّل نشأته إلى المبدأ الطبيعي للجيش الوّطني في إطار الجيوش الحديثة والجيوش الشّعبية والجيوش الحديثة المبنية وفق مبدأ الجيوش الوّطنية خاصة بعدما أعاد البروسيون إحياء هذا المبدأ في القرن الثامن عشر.

وعندما خفّفت تدابير الخدمة الإلزامية طويلة الأمد ظهرت الجيوش المحرّكة المخلّصة للسّلطة والتي أمكن للشّعوب في ظلها أن تتابع حياتها العادية خلال الحروب (2) ، وأدّت الخدمة الإلزامية القصيرة الأمد التي لا تستثنى أحد ممّن هم في سن التجنيد الإجباري إلى ظهور الأمة المسلحة التي لجأت جميع الدول إليها منذ الحرب العالمية الأولى ومنذ عام 1945.

1- عبد الوهاب كيّالي، **الموسوعة السياسية**، الجزء الثاني، الطبعة الرابعة، بيروت،المؤسسة العربية للدراسات والنّشر،1995،ص 129.

2- **نفس المرجع**،ص129.

(*) الجيش الإقطاعي : ظهر هذا النوع من الجيش في أوربا نتيجة لضعف موارد الدولة التي نقصت مع مطلع القرن18 وهذا بسبب ضعف التجارة في الغرب الأوربي ، ومن ثم تمّ اللجوء إلى الجيش الإقطاعي آنذاك من أجل التخلّص من أعباء الدولة التي كانت تدفعها للجيوش المرتزقة ، وذلك من خلال إقطاع الأراضي للمحاربين مقابل آدائهم قسم الولاء للملك والدولة.

ولقد تبدّلت أشكال الجيوش تبديلا عميقا نظرا لبدء العصر الذّري وإنتشار الحروب الثورية على نطاق واسع ، فعلى حين إتّجهت بعض الجيوش نحو تنظيم قوّي ولكنه محدود العدد وذي طابع علمي وصناعي تتّجه جيوش أخرى نحو تنظيم يعتمد على العدد ويستمد قوته من إندفاع أفراده وتعبئتهم إيديولوجيا أكثر من إستمداده هذه القوة من التسليح ، وهناك جيوش من طراز ثالث تحاول تحقيق تنظيم يتّسم بالطابعين السّابقين نظرا لعدم تأكدها من طبيعة الحرب المقبلة.

أمّا فيما يتعلّق بالجّيش الشّعبي فهو كما أسلفنا سابقا الاسم الذي يطلق على جيوش الدّول الإشتراكية وعلى الجّيوش المنبثقة عن تطوّر العصابات خلال الحرب الثورية ، وتتميز هذه الجيوش التّقليدية بأنّها تمثّل الشّعب وتدافع عن حقوقه وتقاتل من أجل مصلحة الجماهير الواسعة المنخرطة في حروب عادلة لا من أجل مصلحة الطّبقات الحاكمة التي تستخدم الجماهيرفي حروب تستهدف تحقيق مآرب هذه الطبقات القومية والطبقية نفسها ومع مصالح غالبية الجنود والمتحدرين من أصول عمالية وفلاحية وبورجوازية صغيرة وفقيرة.(1)

تطبّق الجيوش الشّعبية بنسب متفاوتة مبدأ الديمقراطية العسكرية ويلعب المفوّض السيّاسي في داخلها دورا كبيرا في السّلم والحرب وتتسلّح الجيوش الشّعبية عادة بأسلحة ومعدّات غير متطوّرة وليست حديثة وخاصة في مراحل تشكيلها الأولى ، وعندما تكون إمتداد وتطورًا للعصابات ولكنّها تسعى بعد ذلك إلى تحسين أوضاعها التسليحية والعسكرية والحصول على الأسلحة المتطوّرة بكل أنواعها ورفع مستوى وحداتها التظيمي والقتالي والتكنولوجي.(2)

1- عبد الوهاب كيالي، الموسوعة السياسية، الجزء الثاني،**المرجع سابق**، ص130.

2- **نفس المرجع**، ص130.

وفي سياق آخر وفي حديثنا عن تطوّر الجيش نريد الوقوف على ما يسمّى **بجيش الإنقاذ** الّذي هو في الأساس تكوّن من تشكيلات عسكرية من المطوّعين العرب من مختلف أرجاء الوّطن كان هدفه هوالدّفاع عن عروبة فلسطين وتكريس نضال شّعبها ضد الهجمة الصهيونية الإمبريالية وتزامن تشكيل هذه القوّات على إثر إشتداد وطأة الخطر الصهيوني وشعور جماهير الأمّة العربية بفذاحة هذا الخطر على المستقبل العربي.(1)

وعلى العموم يعتبر**الجيش** الآن هو أكبر تنظيم عسكري، فقديما كان هناك تعبير مجموعة الجيوش والتي تتكوّن من ثلاث أو أ ّقل من الجيوش، أمّا الآن فالجيش يتمُّ تنظيمه للمسؤولية عن أحد المناطق فمثلا قد نجد جيش المنطقة الوسطى أوجيش الشمال أو الجيش السّاحلي ، وهكذا يتكوّن الجيش من أكثر من فرقة متعدّدة ومتنوعة على حسب المنطقة ،بحيث أنّه قد يكون جيش مدرّع عن منطقة مفتوحة المسؤول عنها ويكون أغلب تنظيمه تشكيلات مدَرعة وفي العادة يتكوّن الجّيش من ثلاثة إلى أربعة فرق عسكرية وبعض الألوية المستقلة .

إنّ الجّيش يتحرّك عادة للسّيطرة على الحكم عندما يصبح قوّة سياسيّة ضاربة تطغى على المؤّسسات السياسية الأخرى ، أي عندما يصبح أقوى الأحزاب والتّحزبات السياسية أيّا كان منشؤها وطبيعة تكوينها ، << **فالجيش في الأساس هو مؤسّسة سياسية وهو قوّة الأمن الشرعية في البلاد ، وأذاة السّلطة في الدّولة وفيها يصهر شباب الوّطن وتصهر فيه مزايا قادة البلاد**>> (2) .

1- مصطفى كبها،« **جيش الإنقاذ بين الواقع والأسطورة** » ، الرابط الإلكتروني:

http://www.arabs48.com..2010/01/14

2- John c.compbell , « **the role military in the middle east**,**patterns and new direction** » in: Sydney Nettlet fisher , **the military in the middle east** , Columbus,ohio state university,1963,p09.

وهناك من يرجع طبيعة العلاقة الحاصلة بين الجيش من ناحية والمجتمع والدولة من ناحية أخرى إلى طبيعة تركيبة الجّيش نفسه بحيث تتعدد تلك النمادج إلى : (1)

1- النمودج القبلي:وهو الجيش الذي تسيطر عليه القبائل.

2- النمودج الفئوي: الذي تسيطر عليه فئات عرفية أو دينية.

3- النمودج التحريري: الذي يتبلور خلال حروب التحرير الوطنية.

4- النمودج القومي: الذي يصبو إلى إقامة دولة قومية ضمن الحدود التي يعمل فيها، بعد حروب ضد الإستعمار-الإحتلال-، ومادام بحثنا يخص تركيا فإن تركيا تقدم مثالا للنمودج القومي. (2).

في الأخير نجمل القول بأن الجّيش ليس كيانا منعزلا عن المجتمع بل هو جزء منه يعيش فيه ويعمل في إطاره ويتفاعل معه ويتأثر به قوّة وضعفا لأنّه من خلال علاقة تبادلية مع البنية الإجتماعية بكل مكوناتها يعكس على الرّغم من كونه جسدا تنظيميا واحدا كل نتاجات المجتمع الفكرية والسياسية التي هي بدورها إنعكاس لواقع إقتصادي إجتماعي محدّد لا سيّما أنّ البّنية الإجتماعية بكل تناقضاتها ومشكلاتها هي المصدر الأوحد لمدخلات الجيش من القوى البشرية.(3)

1- رضا هلال ،**السيف والهلال، تركيا من أتاتورك إلى أربكان الصّراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي**،القاهرة،دار الشروق،1999، ص10.

2- **نفس المرجع** ، ص.10

3- محسن خرصوف، **المرجع السابق.**

المبحث الثاني: الإطار النّظري للظاهرة العسكرية.

في خضم الإهتمام العلمي بالظاهرة العسكرية برز العامل الإيديولجي في تفسيرات التّدخل العسكري في الشّؤون السياسية ، وتراوحت التّفسيرات بين القبول الهادف إلى تطبيقها في تحقيق أهداف إقتصادية وسياسية معينة والرّفض القائم على تعارض تفشّي هذه الظاهرة مع مصالح إقتصادية وسياسية أخرى.

ولاشكَ كما يقول مجدي حماد :**"أنَ الإختلافات حول تفسير التّدخل العسكري يعتبر أمرا طبيعيا لأنّ التّفسير هنا ينصب على ظاهرة سياسية وإجتماعية من الطراز الأوّل ، لها تأثيراتها الكاسحة على المستويين الداخلي والخارجي بالنسبة لأي مجتمع تقع فيه"**.(1)

وقد يبدو في هذا الصّدد وعلى المستوى النّظري البحت ، أنّ التّفسيرات قد تأثرت عموما إمّا بالفكرة التّقليدية المعادية للنزعة العسكرية، أو بفكرة الدفاع عنها كقوّة محفزة للتّنمية الإقتصادية التي تأثرت بدورها بالإتجاه الإشتراكي الذي تطوّر من إزدراء التّدخل العسكري إلى القبول بإدماج القوّات المسلّحة في تكوين المجتمع الإقتصادي الإجتماعي كقوّة منتجة ومشاركة في الحكم ومحاربة في آن واحد.

وفي هذا الإطار نجد أهم النّظريات التي تناولت ظاهرة التّدخل العسكري **نظرية العلاقات المدنية العسكرية** لصمويل هانتجتون التي تناولها في كتابه الشهير«**العسكري والدولة**» الصادر سنة 1957 ، حيث يعد من الأوّائل الذين أشاروا إلى الإرتياط بين طبيعة تركيبة الجّيش من ناحية وطبيعة العلاقة بين الجّيش والدّولة من ناحية أخرى (1)، حيث تفرّعت من خلالها(نظرية العلاقات المدنية العسكرية) العديد من الدّراسات والبّحوث شكلت بذلك حقلا خصبا حول دراسة ظاهرة التّدخل العسكري في الشّؤون السياسية .

1- مجدي حمّاد ، **العسكريون العرب وقضية الوّحدة** ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ،1987، ص10.

وفي إطار تفسير الظاهرة العسكرية على ضوء العلاقات المدنية العسكرية إتّجه بعض الباحثين إلى القول بأنّ العلاقات المدنية العسكرية هي إطار أوسع من خلاله يمكن فهم الظاهرة العسكرية بصورة أكثر موضوعية ، ذلك أنَ طبيعة تلك العلاقات لابدّ وأن تفصح عن الظروف التي يتحدّد في ضوئها حجم ونوع وعوامل التدخل العسكري في الشّؤون السياسية لا سيما وأنّها (أي العلاقات المدنية العسكرية) هي المحدّد الرئيسي وفق هذا الإتّجاه لدور كل من المؤسّسة العسكرية والمؤسّسة المدنية ، وبناءا على ما سبق فقد تمّ تناول نظرية العلاقات المدنية العسكرية(*) من إتجاهين مختلفين ولكنهما متداخلان:

الأوّل نمادج السّيطرة المدنية على القوّات المسلّحة والثاني نمادج التدّخل العسكري أي السيطرة العسكرية ، وسنحاول هنا الوقوف على كل إتجاه من هذين الإتجاهين بطريقة تفصيلية تتناول كل إتجاه على حدة حتّى نستوفي كل إتّجاه حقّه من الدراسة.

المطلب الأوّل :نمادج السيطرة المدنية.

لقد عرفت المجتمعات الإنسانية وفق بعض الآراء منذ عصر الإقطاع وسيطرة الكنيسة في أوروبا وحتّى في العصر الرّاهن ثلاثة نمادج للسّيطرة المدنية وهي كالتالي: (1)

أ- الأنمودج التقليدي: حيث ظهر هذا الأنمودج خلال القرنيين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين عندما كانت الطبقة الأرستقراطية هي الطبقة السّائدة في أوربا ، كما كانت الأرستقراطية بشقيها المّدني والعسكري تعيش تحت سقف واحد قوامه المصلحة المشتركة وتدافع عن قيم متشابهة ، كما تقوي صّلاتها بالرّوابط الأسرية وتوّزع أبنائها ما بين الجّيش

1- جوزيه نون، **الطبقة الوسطى والإنقلابات العسكرية**، ترجمة عصام الخفاجي، بيروت ، دار بن خلدون، 1980، ص121.

(*) تعد نظرية العلاقات المدنية العسكرية لصمويل هانتجتون من أبرز النّظريات المفّسرة للعلاقات بين المؤّسسة العسكرية والحكومة المدنية ، إلى جانب تفسيرها لظاهرة الإنقلابات العسكرية التي عرفتها الدول من خلال الوقوف على أهم الأسباب التي أدت إلى السيطرة العسكرية ومن ثمّ إلى الإنقلابات العسكرية.

والكنيسة ، وتمّ تعزيز ذلك بأنّ جعلت قيادات الجّيش بمستوياتها المختلفة مغلقة على أبناء الأرستقراطية الذين هم مدنيون أرستقراطيون أوَلا وعسكريون ثانيا، وقد ساد هذا الأنموذج في الملكيات الأوربية وأصبح من الصّعب تطبيقه الآن بسبب تباين الإنتماءات الإجتماعية وإختلاف خبرات وتدريبات وإهتمامات العسكريين في الوقت الحاضر، وكذلك بفعل حرص العسكريين على حماية إهتماماتهم في مواجهة الإهتمامات المدنية.

ب- الأنموذج الليبرالي : يعتمد هذا الأنموذج الذي ظهر في البلدان الرأسمالية على تحديد الفروق في الخبرات التي تهيّء كلا منهما لأداء عمله ، فقد تمّ في ضوء ذلك تحديد مهام كل من المدنيين والعسكريين، حيث تمثلت مهام المدنيين في توّلي مناصب حكومية عن طريق التعيين والإنتخاب ، وأوكلت لهم مهمة تحقيق الأهداف الداخلية والخارجية وتطبيق القوانين والتحكم في الصراعات أو الإختلافات التي قد تنشأ بين ذوي التخصَصات المختلفة(1)، أمّا العسكريون فقد إنحصرت مهامهم في التدريب على على إستخدام أدوات القوة والدفاع عن النظام وحماية الأمن القومي داخليا وخارجيا وتقديم المصالح اللازمة للسّلطات المدنية في كل ما يتصل بشؤون الدفاع.

ووفق لهذا الأنموذج تمّ إلزام المدنيين بإحترام شرف الجندية وإحترام العسكريين ، وتقدير خبراتهم وعدم التطرّف السياسي لاسيما في التّصريحات التي تتعلّق بالأمور العسكرية وعدم التّدخل في الشؤون الداخلية العسكرية المختلفة ، وعدم توجيه القوّات المسلّحة في مهام تتعلق بالصّراعات السياسية الداخلية(2) وكلّها أمور تعزّز توطيد الروابط العسكرية المدنية وتعزّز بالتّالي سيطرة السّلطة المدنية على القوّات المسلّحة.

1- جوزيه نون، **المرجع السابق**، ص122.

2- Eric A.nord ligner,**soldier in politics**,**military coups and governmentsbrown**,university prenice-hall,inc,Englewood cliffs,1977,p89.

ج- الأنمودج التّدخلي والإختراقي:

يحظى الحكام المدنيون في هذاالأنمودج بولاء القوّات المسلّحة عن طريق تسيّبها بواسطة المفوّضين السياسيين الّذين ينتشرون في الوّحدات العسكرية وتكون لها الكلمة العليا في أمور كثيرة.(1)

إنّ جهودا كبيرة تبدلها القوّات المدنية في النّظام السياسي التي يتم فيها إختراق القوّات المسلّحة ، تهدف في مجملها إلى إقناع العسكريين من خلال برامج التّوعية السياسية المكثفة بأهمية العمل السياسي الّذي يقوم على الوّعي والإقناع.

كما أنّ القوّات المسلحة في النّظم التّدخلية تصبح جزء من بنية النّظام السياسي بحيث لا تقتصر على العمل العسكري فحسب بل تتولى مهاما عديدة في تخصّصات مختلفة، حيث يشير عدد من المفكرين الذين تناولوا هذا الأنمودج إلى أنّه تم الأخذ به في النّظم الشيوعية وكذلك في كل من ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية (2)، كما طبّقته بعض بلدان العالم الثالث مثل تنزانيا، غينيا، فيتنام ، كوبا ، حيث إعتمدت هذه النّظم على نظام الحزب الوّاحد الذي إحتكر أعضاؤه الخدمة العسكرية، حيث يتم إلحاقهم بالقوّات المسلّحة بعد فترة طويلة من العمل في المنظمات الشبابية الحزبية، وعليه نقول أنّ هذا الأنمودج التّدخلي الإختراقي ساد وإنتشر في رحاب الدول العالم الثالث التي كانت أغلبها تطبّق نظام الحزب الواحد المهيمن، فضلا على إنتشاره في أكبر الدّول الشيوعية ، ومن ثمّ قلّ إنتشاره في الأنظمة السياسية الرّأسمالية التي تأخذ بنظام التعدّدية الحزبية والسياسية مقارنة بإنتشاره في الأنظمة الآنفة الذكر، ومن ثمّ كان هذا الأنمودج صفة لصيقة بالأنظمة الشيوعية التي تأخذ بنّظام الحزب الواحد.

1- Samual.huntington,**the soldier and state**,new York random-house,1957,pp,83-84.

2- nork ligner,**op.cit**,p17.

وفي نفس الإتجاه دائما (**نمادج السيطرة المدنية**) يرى صمويل هانتجتون أنّ مضاعفة الإحتراف هو أقوى أسّس السّيطرة المدنية على القوّات المسلّحة أي أنّ زيادة نسبة الإحتراف يعد من أهم الأسباب التي تكفل السّيطرة المدنية على القوّات المسلّحة ومن ثمّ تفرض سيطرتها في تسيير وإدارة شؤون البلاد ، كما توّصل هانتجتون إلى أنّ **"الإحترافية"** هي الجوهر في فهم العلاقات المدنية العسكرية ، فحسبه كلّما بلغت الإحترافية مدى أعلى كانت للرّقابة المدنية على العسكر أعلى،(1) بينما **فينر** يرى أنّ الوّلاء السياسي يعتمد على إيمان القوّات المسلّحة الصريح بمبدأ السّيادة المدنية.

وبهذا فقد إتّجه فينر إلى تناول الظاهرة العسكرية من خلال البيئات السياسية التي تعمل في إطارها المؤسّسة العسكرية إلاّ أنّه إكتفى بالزاوية الثقافية ، فذهب في هذا الشأن إلى التأكيد على وجود علاقة عكسية بين التدخل العسكري ودرجة الثقافة السياسية التي يتحدّد في ضوئها مستوى الإرتباط بالمؤسّسة المدنية، حيث أنَّ القيود حسبه على التدخل العسكري تكون أشد في المجتمعات التي تتمتع بثقافة سياسية عالية المستوى ، ويكون إيمان الجّيش بشرعية السّلطة المدنية قويا و العكس صحيح بالنسبة للمجتمعات التي تتدّنى فيها المستويات الثقافية، هذا فيما يتصل بالعامل الثقافي .

وفي إطار التركيز على **الإحتراف** دائما الذي هو أحد مقوّمات السّيطرة المدنية في الأنموذج الليبرالي وضع **روبين لوكهام** إطارا تصوّريا ذهب من خلاله إلى أنّ القوات المسلّحة نظام إجتماعي في حدّداته له حدوده المميزة والتي عن طريقهم يتم التعامل مع البيئة السياسية والإجتماعية المحيطة به، الأمر الذي يجعل دور المؤسّسة العسكرية دورا محكوما ويعزّز بالتالي دور العقيدة الأساسية للجّيش المتمثلة في الإحتراف، وقد حدّد لهذا الغرض ثلاثة مؤشّرات سياسية هي :

1– samuel Huntington ,**op.cit**,**p19**.

1- وجود بعض العناصر والمتغيّرات مثل:

أ- شكل التسلسل الهرمي.

ب- التدريب.

ج- التركيب العمري.

د- النّظم.

2- أي أنّ أي نظام يجب أن تكون له حدود مميزة ، أمّا عن حدود أيّة منظمة عسكرية فإنّها تبدو حقيقة إجتماعية وتتمثل في : (1)

أ- بوابة الثكنات العسكرية.

ب- قاعات الطعام للعسكريين.

ج- الملابس العسكرية المميزة.

3- إن تلك الحدود المميّزة للمؤسّسة العسكرية كتنظيم إجتماعي تعمل على ضّبط عملية العلاقة التي تربط بين المؤسّسة العسكرية والبيئة السياسية ممّا يقوّي من إتجاه الإحتراف داخل المؤسّسة العسكرية.

وممّا لاشكّ فيه أنّ المتغيّرات والحدود المشارإليها تعد هامة ولازمة لأيّة مؤسّسة عسكرية وفي أي زمان ومكان ، كما أنّها لازمة للشكل التنظيمي وضرورة لعمل ونشاطات المؤسّسة العسكرية من الناحية المهنية ولكنها لاتمنع من التدّخل العسكري.

1- Michael bell,**the military in the new states of africa**,the hague mouton,paris,1968,p262.

المطلب الثاني: نمادج السيطرة العسكرية(إتجاهات التدَّخل العسكري).

نظرا للتّطور الّذي عرفته الإتجاهات النّظرية التي فرضته كثافة التّدخلات العسكرية وما أفرزته من صراعات حادة لامست بشكل مباشر المصالح الإقتصادية للرّأسمالية العالمية قدّم بعض المفكرين إطارا آخرا من خلاله تمّ تناول ظاهرة التّدخل العسكري في الشّؤون السياسية أي تدّخل المؤسّسة العسكرية في الحياة السياسية.

وفي هذا الإطارنجد من أبرز الذين تناولوا هذه الظاهرة بالتحليل والتفسيرهم كل من عاموس بيرلموثر ، نورد لينجز ، موريس جانويتز، وهذا الأخير إستند في تفسيره للتّدخل العسكري في الشّؤون السياسية إلى الظروف السياسية التي نشأ في ظلّها الجّيش ، هذه الظروف السياسية هي التي كانت منشأ وسبب التّدخل العسكري في الشّؤون السياسية ، ومن ثمّ حصر أسباب التدّخل العسكري وأرجعها للظروف السياسية وفقط دون غيرها من الأسباب والعوامل الأخرى التي أدّت إلى هذه الظاهرة.

أمّا عن كل من نورد لينجر وبيرلموثر نجد أنّه ليس هناك إختلافات جوهرية بينهما سوى في تصنيفهم في عدد النّمادج ،حيث ذهب الأوَل (نورد لينجر) إلى تصنيف الضباط إلى ثلاثة نمادج هي:(1)

1- وسطاء(moderators)

2- حرّاس.(guardians)

3- حكام.(rulers)

أمَا الثاني (بيرلموثر) فقد إكتفى بتصنيفهم إلى أنمودجين فقط هما :

1- الأنمودج الوسيط. The arbitrator type

1- أليعازر بعيري، **ضباط الجيش في السياسة والمجتمع العربي**، ترجمة بدر الرّفاعي، القاهرة، دار سيناء،1990،ص ص، 76-77.

2- الأنمودج الحاكم.(1) The ruler type

وسيتم التّركيز هنا على هذين الأنمودجين الأخيرين وذلك على النّحو التالي:

أوّلا: الأنمودج الوسيط : يتّسم ضباط هذا الأنمودج بسمات أساسية هي :

1- قبول النّظام الإجتماعي القائم ومقاومة أيّة محاولات لإحداث تغييرات جوهرية في نظام الحكم أو بنية السّلطة التنفيدية ذلك أنَ دورهم يقوم على أساس إيديولوجي مضاد للتغيير الثوري، بإعتبارهم جزء من القوى المحافظة وإدارة الضّبط التي تستخدمها في وقت واحد ، ومن أمثلة هذا الأنمودج ضباط الجيش التركي قبل إنقلاب 1909 وضباط الجيش الأرجنتيني الذين سيطّروا على قيادة القوّات المسلّحة بعد الإطاحة بخوان بيرون عام 1955.

2- يتميّز ضباط هذا الأنمودج بأنهم مدنيو التوجيه لأنّ من إختصاصهم حماية الحكومة الدستورية والحفاظ عليها.

3- ليس لضّباط الأنمودج الوسيط تنظيم سياسي مستقل ، كما أنهم لا يبدلون جهودا كبيرة للوصول بحكم الجيش إلى أقصى حد.

4- يفرض **الجّيش الوسيط** زمنا محدّد لحكم الجيش وينتظر أن يسلّمه إلى نظام مدني مقبول ذلك أنه ينظر إلى الحكم العسكري الممتد على أنه مفسدة لكمال الجيش الحرفي ، ولذلك فإنّه يشجّع الجماعات القادرة دوما على تأسيس نظام مستقر يضمن عدم تقهقر الحكومة المدنية ، وقد يضطر ضباط الجيش الحكم في حالة واحدة هي إستمرار الفوضى السياسية بالرّغم من رغبتهم في العودة إلى الثّكنات حتى تقوم جماعة مدنية منّظمة وقادرة للسّيطرة على الحكم.

1-Amos permulter,**the military and politics in modern times**,new haven and london,yale university press,1999,pp,105-133.

5- ولأنّ هذا النّوع من الضباط يخشون ويتوّجسون من الإنغماس في العمل السياسي المباشر فإنّهم يعملون من خلف الكواليس كجماعات ضّغط في إتجاه تحقيق المطالب الشّعبية وبذلك يكون التّدخل الصريح غير ضروري.

6- قد يكون سلك الضّباط الوسطاء متوجسًا من الجّزاء المدني ولذلك فإنّه يعمل قبل إنسحابه من السّلطة على ضمان عدم تكرار العنف السياسي والحصول على ضمانات من السياسيين قد يتصل بأية عقوبة قد تنالهم وتلحق بهم.

من خلال هذه السّمات التي يتميّز بها هذا الأنمودج يتبين أنّ الجّيش الذي يقوده هذا الأنمودج من الضباط هو جيش الطبقة الحاكمة المحافظة التي تحرص حرصا شديدا على أن تضل متمسّكة بالسّلطة السياسية ومستأثرة بخبرات المجتمع المادية ، وترفض بناء على ذلك أي شركاء فعالين في كلا المجالين ، ثمّ أنّ تهميش بعض الشّرائح والطّبقات في المشاركة السياسية لا سيّما الطبقة الوّسطى أدّى ذلك غالبا إلى إزدياد درجة المقاومة التّي تدفع بدورها إلى تكرار تدّخل العسكريين حفاظا على النّظام القائم ، الأمر الذّي لا يعكس رغبة حقيقية عند العسكريين للبقاء في الثّكنات بل يعكس نزعة تدّخلية لفرض واقع إقتصادي إجتماعي محدد.

ثانيا: الأنمودج الحاكم.

يتسم هذا الأنمودج في شكله المجرّد كما يرى بيرلموثر بالخصائص والسّمات التالية:(1)

1- يرفض النّظام القائم ويتحدّى شرعيته.

2- يفتقد الثّقة بالحكم المدني وليس لديه توقعات بالعودة إلى الثكنات.

3- يمتلك تنظيما سياسيا وينزع إلى أن يصل بحكم الجيش إلى أقصى حد.

1-Amos perlmutter:**op.cit**.p108.

4- مقتنع بأنّ حكم الجيش هو البديل الوّحيد للفوضى السياسية.

5- يضفي على **الحرفانية** صبغة سياسية **(professionalisme).**

6- يعمل علانية.

7- لا يتوّجس كثيرا من الجزاء المدني.

وعلى الرَّغم من عدد الحكام العسكريين أقل من أمثالهم وفق ما ذهب إليه نورد لينجز إلاّ أنّهم يتميزون بالقوّة الهائلة في الممارسة ، وكذلك بالأهداف السياسية والعسكرية الطموحة التي تعطيهم أهمية خاصة عند دراسة الظاهرة العسكرية ، فإذا قورنوا بالأنموذج الوسيط الذي يجمع بين سمات الحرّاس والمعتدلين اللذين صاغهما نورد لينجز فإنّهم لا يسيطرون على الحكومة فحسب بل يمسكون بزمام الأمور على مستوى النظام ككل ، وفي بعض الأحيان لا يكتفون بما سبق بل أنّهم يعملون على السّيطرة على أجزاء كبيرة من الحياة السياسية الإجتماعية والإقتصادية من خلال إحداث بنى تعبوية تحقق لهم السّيطرة.

ومن السّمات البارزة للحكام وفق هذا الأنموذج أنَ المضمون الإيدلوجي لحكمهم غير معروف لهم حتى ينجزوا تصفية ركائز النظام السياسي الّذي أطاحوا به ، ولأنّ المستقبل مجهول بالنسبة للحكام العسكريين فإنّهم يسعون أوّلا إلى إحداث تغييرات في توزيع السّلطة من خلال إستبعاد كل مراكز القوى الموجودة وتحطيم جدور وفروع الملكيات والأقليات التّقليدية الأخرى والأحزاب السياسية وشبكاتها وروافدها المتمثلة في الإتحادات والنقابات العمالية. (1)

كما يؤكد بيرلموثر أنّ هذا الأنموذج من العسكريين لا يتخذون أية ترتيبات للعودة إلى المعسكرات وذلك يرجع إلى التّطور الّذي يتمكنون من إفرازه وخاصة فيما يتعلّق بالتوجيه

1- محسن خصروف ، **مرجع سبق ذكره.**

السياسي الهادف إلى تدعيم نزعة الإنفراد بالحكم ومعارضة الجماعات المدنيّة الحاكمة التي تتسبب من وجهة نظر العسكريين في إحداث الفوضّى السيّاسية التي قد تصل إلى درجة تكون معها تلك الجماعات غير قادرة على جعل برامجها ذات تأثير، الأمر الذي يؤّكد عجز المدنيين في الحكم وفشلهم في التّحكم في حسم الموقف ، ممّا يدفع بالعسكريين إلى الشّعور بوجوب شغلهم المراكز الرّسمية في البنية الحكومية.

وإلى جانب ذلك هناك من أرجع دوافع تدّخل المؤسّسة العسكرية في الحياة السياسية إلى العسكريين أنفسهم مثل التّشبع بروح الخدمة وكفاءتهم التي تجمع بين القدرة القتالية والمهارة الإدارية ، فضلا عن الوحدة الداخلية والتّنظيم الرأسي والأفقي والطاعة العسكرية التي تتميّز بها المؤسّسة العسكرية (1).

وإلى جانب ذلك أشار البعض الآخر إلى أنّ التّدخل العسكري يمكن أن يكون ناتجا عن مشكلات تخصّص العسكريين أنفسهم مثل إنخفاض مستوى المعيشة والرّعاية الإجتماعية وإنخفاض المرّتبات وتفشي المحاباة في نظام الترقيات أو الإحساس بالإهانة من خلال أية إجراءات حكومية تمس القوّات المسلّحة ، أو بفعل هزيمة عسكرية يرى العسكريون فيها أنّ الحكومة المدنية هي المسؤولة عنها أو المتسببة في حدوثها(2).

وقد يحدث التدّخل العسكري المباشر(**الإنقلاب**) إذا ما شعر بعض العسكريين بخطر يتهدّدهم ويكون مصدره سيطرة فئة معينة من الضّباط بالتواطؤ مع مجموعة أو فئة مدنية.....الخ (3) أوعند فقدان الإستقرار السياسي ورغبة الأحزاب السياسية توسيع نفوذها

1– moris.janowitz, **the armed forces and sociaty**,**world perspective in military**, rotterdam university press,1971,p20.

2- أحمد شوقي الحفني، **عوامل إنتشار الظاهرة العسكرية**، مجلة المنار،العدد64،1990، ص43.

3– claude welch.**pratorianism in commonwealth**,west africa journal of modern African studies no.10,june1972,p206.

داخل المؤسّسة العسكرية وهذا ما جعل من الصعوبة بمكان إبعاد العسكريين عن التدخل السيّاسي في شؤون الحكم (1).

وجدير بالذّكر هنا أن نشير أنّ درجة تدخل الجّيش في الحياة السياسية تتأثر بشكل أو بآخر بطبيعة المجتمع ومستوى الثّقافة السياسية السّائدة ، وعلى أساس ذلك نجد أنّه هناك عاملين رئيسيين يحدّدان مستوى الثقافة السياسية في أي مجتمع:

- ✓ العامل الأوَل هو مدى إحترام وإستمساك المواطنين بالمؤّسسات والأدوار الحكومية المدّنية أي مدى قبول وإعتراف المواطنين بشرعية النّظام.
- ✓ والعامل الثاني هو مدى حضور وتجدّر المؤّسسات المدنية مثل الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والإتحادات والجمعيات في المجتمع.

وكلّما إنخفض مستوى العاملين السابقين إنخفض مستوى الثّقافة السياسية في المجتمع ، وبإنخفاض مستوى الثّقافة السياسية يرتفع مستوى ودرجة التّدخل العسكري في الشؤون العامة إذ تعتمد درجة تدّخلية الجيش على طبيعة المجتمع(مستوى الثّقافة السياسية والثقافة المدنية) وطبيعة الجيش (مستوى الإحترافية البريتورية). (2)

1-George haddad ,**revolution and military rule in the middle east the northen tier**,new York,1965,p21.

2- Samuel edward finer, **the man on horsback**,**the role of the military in politics**, new york,preager,1962,p12.

وفي الختام نجمل بصفة عامة أهم الأسباب والعوامل التي تدفع بالجّيش إلى التدّخل في الحياة السياسية وفي الحكم ، حيث تتباين هذه العوامل التي تؤّدي لتدخل العسكريين تدخلا مباشرا في الشّؤون السياسية ، فمنها عوامل وأسباب أساسية تهيئ لها البّنية السياسية والإقتصادية الإجتماعية للمجتمع ، ومنها عوامل أخرى ثانوية تساهم في نجاح التّدخل والسّيطرة العسكرية على العملية السياسية وأبرز هذه **العوامل والأسباب** هي كالتالي:

❖ ميكانيزم إنتقال السّلطة ويقصد به كيفية تداول السّلطة والطريقة المتبعة لإختيار القائمين على السّلطة التنفيدية في الدّولة ، وقد إستقر العمل في الدول المتقدمة على إستخدام نظام الإنتخابات الدّورية كوسيلة وأسلوب دستوري يتيح للمواطنين حرية الإختيار لحكامهم في حين تعد كيفية تداول السّلطة وإختيار حاكم جديد للدولة من أخطر المشكلات السياسية التي تواجهها نظم الحكم في الدّول النامية على وجه الخصوص وذلك نظرا لغياب ميكانيزم واضح وشرعي يحكم إنتقال السّلطة في تلك الدول ، وهو الأمر الذي أتاح المجال لوصول العسكريين إلى السّلطة السياسية والسّيطرة عليها.

❖ الصّراعات السيّاسية بين أفراد النّخبة الحاكمة ، حيث يلاحظ أنّ نظام الحكم في معظم دول العالم الثالث تنتشر بينها محاولات الحاكم للإنفراد فالحكم دون معارضة ، وقد يصل الأمر أحيانا إلى التّخلص من المنافسين بإستخدام العنف وفي ذات الوقت العمل على كسب التأييد الجماهيري لشخصه فقط (1)، الأمر الذي يؤّدي لظهور العديد من الصّراعات والإنقاسامات في صفوف النّخبة السياسية في قمة الهّرم السياسي ، ممّا يعني إنتشار الإضطرابات وعدم الإستقرار في الدّولة ، ومن ثمّ يتدّخل العسكريون بدافع حسم هذه الصّراعات وإسترداد الإستقرار الداخلي وعادة ينتهون إلى حسمه لصالحهم ويسيطرون بأنفسهم على مقاليد الحكم.

1- حورية توفيق مجاهد ، **نظم الحزب الواحد في إفريقيا بين النظرية والتطبيق** ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية،1977، ص105.

❖ ضعف الممّارسة الحزبية فرغم تنوّع النّظم الحزبية في دول العالم الثالث مثلا إلاّ أنّ بعضها يعمل بنظام الحزب الواحد والآخر بنظام تعّدد الاحزاب السياسية ، فضلا على أنّ تورّط أعضاء هذه الأحزاب في غالبيتهم في صراعات داخلية تؤّثر سلبا على أداء الحزب وضعفه في المجتمع ، من ثمّ يؤدّي ضعف وفساد الممّارسة الحزبية إلى طرح التدّخل العسكري كأحد البدائل للتصدي لما يعانيه النّظام المدني القائم من فساد سياسي.

❖ المشكلات الإقتصادية المتراكمة التّي تعاني منها معظم دول العالم الثالث والتي من أهم أسبابها إعتماد هذه الدول على الموارد الأولية في التّصدير مما يحوّلها إلى إقتصاديات تابعة للدوّل المتقدمة المستوردة لهذه المواد الأوليّة (1) ، وفي ذات الوقت تصبح مجرّد أسواق إستهلاكية تستورد السّلع الصناعية الأساسية من تلك الدول ، وتؤدي سوء الأوضاع الإقتصادية وتواضع التصنيع والإستثمارإلى تفشّي البطالة وإنخفاض مستوى دخل الفرد على المستوى الداخلي وتراكم الديون الخارجية على المستوى الخارجي ، وهذه المشكلات الإقتصادية والأوضاع الإقتصادية المتدهورة تدفع بالعسكريين للتدخل والإطاحة بالسّلطة المدنية العاجزة عن حل هذه المشكلات.(2)

❖ أزمة إعادة التّوزيع الدخول والثروات وهي أهم المشكلات الإجتماعية والإقتصادية أو من أهمها التّي تدفع لحدوث تدّخل العسكري الإنقلابي بدعوى إعادة توزيع الثروات في المجتمع وتحقيق العدالة الإجتماعية ، وعموما يتخذ العسكريون من الأزمات والمشاكل الإقتصادية المتراكمة مبرّرًا كافيا للتدخل والسّيطرة العسكرية على السّلطة السياسية بدعوة الرّغبة في تصحيح الأوضاع الإقتصادية.(3)

1- فتحي سيد فرج،« الحكومات العسكرية في العالم العربي » ، **الحوار المتمّدن** ، العدد 2625، 2009/04/23.

2- **نفس المرجع**.

3- Wells alan, **coups detail in theory and practice**, amirican journal of sociology,vol 70,no 04,1974,p560.

❖ السّمات الهيكلية للمؤسّسة العسكرية حيث التّدرج الهرمي للسّلطة العسكرية بداية بالقائد الأعلى للقوّات المسلحة إنتهاءا بالجندي البسيط وسيادة مفهوم الوّلاء وفقا لهذا التدرّج مما يضمن تنفيذ الأوّامر دون تردد ، ومن ثمَّ يسهم إلى حد كبير في نجاح الإنقلاب عندما يصدر قادته الأوامر لمن دونهم من الرّتب فيطيعونهم (1) ، هذا بالإضافة إلى الإمكانات الهائلة التي تتمتع بها المؤسّسة العسكرية بإحتكارها لأدوات العنف من أسلحة متطوّرة وشبكات إتّصالات ومواصلات عالية الكفاءة تحقّق لها سرعة إتمام المهام العسكرية ، كما أنّ المؤسّسة العسكرية بصفة خاصة تحتكر النّصيب الأكبر من ميزانية الدولة نظرا لدورها الإستراتيجي في حفظ أمن وسلامة الوطن ، وهذه الإمكانات التي تتمتع بها المؤسّسة العسكرية توفر للعسكريين القوّة والقدرةعلى تنفيذ الإنقلاب والإطاحة بالسّلطة القائمة والسّيطرة على الحكم.

❖ السّخط وعدم الرّضى الشّعبي عن سوء تدهور الأوضاع الدّاخلية للحكم المدني القائم والذي يعبرون عنه في صورة إضطرابات ومظاهرات شّعبية (2) ، ولكنّها لا ترقى للإطاحة بالحكم نظرا لإفتقارها للقيادة والتّنظيم ومختلف إمكانات القوة والعنف المسلح ، إلاّ أنّ هذه الحالة من عدم الرّضى تساعد إلى حد كبير على قبول الجماهيري للتحرك العسكري والإطاحة بالنّظام القائم الذي فقد شعبيته.(3)

1- حورية توفيق مجاهد، **المرجع السابق**، ص106.

2- أحمد حمروش ، **الإنقلابات العسكرية**، بيروت،دار بن خلدون ، 1980،ص106.

3- **نفس المرجع**، ص106.

المبحث الثالث: الإطـــار المفاهيمي للتّحول الديمقـراطي.

لقد خضع مفهوم التّحول الديمقراطي بإعتباره أحد المفاهيم الحديثة المطروحة على السّاحة الفكرية لمحاولات معمّقة للتّأصيل المفاهيمي تبدّت من خلال الإهتمام المتنامي لمختلف الأدبيات بهذا الموضوع ، ثمّ إنّ طبيعة مفهوم التّحول الديمقراطي الذّي إتّسم بالإتساع والشّمول إلى جانب ضرورة صياغة تعريف إجرائي له فرض المزيد من الإهتمام بتأصيل هذا المفهوم.

المطلب الأوّل: مفهوم التّحول الديمقراطي.

إنّ محاولة التّأصيل المفاهيمي للتّحول الديمقراطي تستدعي الرجوع إلى الأصول اللّغوية للمصطلح، حيث أنّ المفهوم من الناحية اللّغوية يقصد به التّغيير في الشّيء والإنصراف إلى سواه ، وعلى مستوى النّظام السياسي يستخدم للإشارة إلى إنتقال النّظام من نوع إلى آخر، حيث عادة مايطلق على **عملية الإنتقال من الحكم السّلطوي إلى الحكم الديمقراطي** بالمفهوم الليبرالي الغربي إصطلاح **"التحوّل الديمقراطي"** بناءا على التحوّلات السياسية التي عرفتها العديد من بلدان في إفريقيا وأمريكا اللاتينية وشرقي آسيا وأفريقيا وأوربا (1) والتي تقتضي إعتماد جملة من السياسات تؤّكد على عملية التّحول منها:

1- إحترام الدستور.

2- وجود مجلس تشريعي منتخب.

3- إستقلالية القضاء.

4- التّعددية الحزبية والسياسية وإحترام حقوق الإنسان.

1- إكرام بدر الدين، **إتجاهات التحوّل الديمقراطي في شرقي آسيا** ،القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية،1998،ص ص،211-214.

إنّ **التّحول الديمقراطي** لا يكتفي ببعض الإصلاحات السياسية التي قد تشهدها بعض الدّول التي لا تعني في الغالب سوى تطوّرا ديمقراطيا لكون التّحول الحقيقي يمتد في مضمونه الإجتماعي والسياسي إلى التّغيير الجدري لعلاقات السّلطة في المجال السياسي ، وعلاقات التراتب في الحقل الإجتماعي(1) بحيث تفترض عملية التّحول هذه تجاوز الحدود الضيّقة لكل من الحقوق الفردية والجماعية ، كما تهدف إلى تحقيق إصلاحات سياسية تعكس قدرا أكبر إتساعا من محاسبية النّخبة إضافة إلى صياغة آلية لعمل صنع القرار في إطار مؤسّسي ديمقراطي (2)، وهو ما يجعل منها عملية صعبة وجد معقّدة ليس لكونها تقتضي التّعايش بين جميع مؤسّسات وذهنيات وسلوكيات النّظام القديم و التي قد تعرّضها إلى هزّات وإنتكاسات قد تعصف بعملية التّحول الديمقراطي برمتها وإنّما لكون الرسوخ والتّجدد الديمقراطي تتطلب تطورا مستمرا في المجتمع بحيث تبدأ في مرحلتها الإبتدائية بزوال النّظم السلطوية لصالح نظم أخرى ثمّ تحاول في مرحلتها الإنتقالية إرساء أسس الديمقراطيات الحديثة وصولا إلى مرحلة الرّسوخ الديمقراطي النّهائية أين يتجسّد القبول بقواعد اللّعبة السياسية الديمقراطية ويسود الإقتناع التام بين السّلطة والمعارضة بعدم وجود بديل عن التّحول.(3)

كما يمكن الإشارة إلى التحوّل الديمقراطي على أنه **"مجموعة من المراحل المتّميزة تبدأ بزوال النّظم السلطوية يتبعها ظهور ديمقراطيات حديثة تسعى لترسيخ نظمها** (4) **وتعكس**

1- إكرام بدر الدين، **إتجاهات التّحول الديمقراطي في شرقي آسيا** ، القاهرة،مركز الدّراسات الأسيوية،1998،ص ص،211-214.

2- عبد الإله بلقزيز، **الإنتقال الديمقراطي في الوطن العربي، العوائق والممكنات** ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2000،ص.136

3- علي خليفة الكواري، **الخليج العربي والديمقراطية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2002، ص ص،23-28.

4- محمد نصر مهنا ، **في النّظم الدستورية والسياسية** ،ا لإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث،2005،ص242.

هذه العملية إعادة توزيع القوّة بحيث يتضاءل نصيب الدّولة منها لصالح مؤسّسات المجتمع المدني بما يضمن نوعا من التوازن بين كل من الدولة والمجتمع ".

وفي تعريف آخر للتحوَل الديمقراطي نجد أنّه يؤّكد على أنّه **عملية الإنتقال من أنظمة تسلَطية إلى أنظمة ديمقراطية تمَ فيها حل أزمة الشرعية والمشاركة والهوية والتنمية،** أي إنتهاج الديمقراطية كأسلوب لممارسة الأنشطة السياسية فالتّحول الديمقراطي يعني تغييرا جدريا لعلاقات السّلطة في المجال السياسي وعلاقات التراتب في الحقل الإجتماعي.

وإلى جانب ذلك يعرّف شميتر التّحول إلى الديمقراطية بأنّهاعملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء في مؤسّسات لم تطبّق من قبل أو إمتداد هذه القواعد لتشمل أفراد أو موضوعات لم تشملهم من قبل ، ويعرفها روستو بأنّها :**" عملية إتخاذ قرار يساهم فيها ثلاث قوى ذات دوافع مختلفة وهي النظام والمعارضة الداخلية والخارجية ويحاول كل طرف إضعاف الأطراف الأخرى وتتحدّد النتيجة النّهائية لاحقا للطرف المتغير في هذا الصراع."**(1)

والتّحول الديمقراطي حسب البعض لا يعني الديمقراطية وإنّما هو شرط للوصول إليها وهي المرحلة الإنتقالية بين نظام وآخر بحيث يمكن تعريف الإنتقال كتّحول مرحلي لإصلاحات تبدأ مع تغيير النّظام من الممكن أن تشتمل على إثنين أو أكثر من التّطورات التالية(2)،تركيب المجتمع وتأسيسه على أسُس سلمية ، تحرير النّظم الإجتماعية والإقتصادية، دسترة المّمارسات والأنشطة السياسية وتحرير ودمقرطة أجهزة الدّولة.

1- بلقيس أحمد منصور، **الأحزاب السياسية والتحوَل الديمقراطي،دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى** ،صنعاء – اليمن، مكتبة مديولي للنشر،2004،ص ص،28-29.

2- صلاح الحدّاد،**« الطريق إلى الدمقرطة ،نجح الألمان والإسبان فهل سينجح الليبيون،دراسة تحليلية مقارنة »،** الرابط الإلكتروني:

http://www.libya-watanona.com.16/1/2011.

ويختلف التّحول الليبرالي عن معنى التّحول الديمقراطي في كون الأوّل يشير إلى مختلف التّغيرات التي تحد من سلطة الدّولة في التدّخل في حياة النّاس وتسمح بحرية التّعبير للمعارضة عكس التّحول الديمقراطي الذي يشير معناه بصورة خاصة إلى عملية التغيرتجاه المشاركة الشّعبية وحريّة ونزاهة الإنتخابات وعادة ما يتمّ عندما تتراخى قبضة الحكم السّلطوية.(1)

وعموما تمرّ عملية التّحول الديمقراطي عبر مسارين هما: (2)

1- إصلاح الدّولة وضبط سلطتها وتطهيرها من إعتبارات المصالح الشّخصية.

2- إعادة هيكلة المجتمع من أجل فاعلية وموازنة قواه لقوّة الدولة .

وبما أنّ التّحول هو بالأساس ناتج عن مبادرات تقوم بها جماعات لها مصلحة في التّغيير ويختلف من دولة إلى أخرى، فإنّ الدّيمقراطية ذاتها ليست صيّغا جاهزة تطبّق هنا وهناك ، وإنّما هي عملية بناء متواصلة لا تقوم إلاّ عندما تقتنع القوى الإجتماعية والتيّارات السياسيّة بأن ّلها مصلحة أكيدة فتدافع عنها دفاعها عن مصالحها الذاتية. (3)

وعموما فإنّ التّحول الديمقراطي هو مسار قد يتعرّض لإنتكاسات عديدة ويتحكم فيه العديد من العوامل سواء من البيئة الداخلية أو البيئة الخارجية ، كما أنّ عملية التّحول الديمقراطي تقتضي ضرورة توافر الإرادة اللازمة لإحترام الحقوق والحريّات وبناء مؤسّسات ديمقراطية تفتح المجال أمام الحوار وقبول الرّأي الآخر والتّداول السّلمي على

1- حسن أبو هنية،« **مخاوف غير ديمقراطية من الإسلام الديمقراطي** »، الرابط الإلكتروني:

http://alghad.com/index.php/article/158678.html.16/6/2007.

2- علي خليفة الكواري، **مفهوم الديمقراطية المعاصرة ،قراءة أولية في المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2000،ص.37

3- ثناء فؤاد عبد الله، **آليات للتغيير في الوطن العربي**،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،1997، ص313.

السّلطة، ومن العوامل التي تؤدي إلى تحفيز عملية الّتحول الديمقراطي هو تفعيل مؤسّسات المجتمع المدني المختلفة، وهذا لتمكين التّعبير عن الإرادة الحرّة وتوسيع سبل المشاركة وملء الفراغ لا سيما فيما يتعلّق بمجال المناقشات العامة وإقتراح الحلول وتنفيذ السياسات العامة ومراقبتها.

المطلب الثاني: شروط الإنتقال إلى الديمقراطية.

في البداية نقول يوجد هناك إختلاف بين آليات وشروط الإنتقال إلى الديمقراطية فالأولى تمثل الكيفية والمراحل التي يتمّ بها تحقيق التّحول إلى الديمقراطية وترسيخه ، بينما تعتبر الثانية من المستلزمات الأساسية التي تمّهد الطريق لولادة الديمقراطية وتحقيق المناخ المؤاتي لها، (1) وعادة ما ترتبط بمختلف البّنى والهياكل الإقتصادية والإجتماعية ودورها في إرساء مؤسّسات الدّيمقراطية كدرجة التطوّر الإقتصادي وإنتشار التّعليم وتمفصل الجبهة الطبقية للمجتمع وغيرها.(2)

وبغض النّظر عن الإختلاف حول المراحل التي يمر المجتمع لتحقيق التّقدم الإقتصادي والنضج السياسي وإنتشارالتّعليم ودرجة هذه العوامل التي قد تكون مساعدة أو معيقة لعملية الإنتقال الديمقراطي ، حيث سنقف هنا على أهم الظروف والشّروط التي ينبغي توافرها بصفة عامة لإقامة حكم ديمقراطي حقيقي (2) ، حيث يتطلب نجاح الديمقراطية حسب بعض الدراسين جملة من الشّروط لخصّها باركر في الشّروط المادية **(الخارجية)** كالتّجانس القومي والتّجانس الإجتماعي والمشاركة الإيجابية للشّعب في العملية السياسية ، وشروط أخرى عقلية **(داخلية)** تتعلّق بضرورة الإتفاق على الإختلاف والإلتزام بمبدأ الأغلبية والجماعة فضلا عن التّسوية خلال عملية المناقشة الجماعية بناءا على قيّم التّسامح المتبادل وإحترام وجهات النظر المختلفة (3).

1- يوسف الشويري، **القومية العربية، الأمة والدولة في الوطن العربي،نظرة تاريخية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2004، ص62.

2- **نفس المرجع**، ص62.

2- نبيل كريبش،« **دوافع ومعيقات التحوَل الديمقراطي في العراق وأبعاده الداخلية والخارجية** » ،**أطروحة** مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة باتنة ،2008/2007، ص42.

3- **نفس المرجع** ، ص42.

وحسب مانهايم تعتبر مسألة التّوازن في بناء المجتمع من المتطلبات الأولية لتحقيق حياة ديمقراطية مستقرة(1)، وهوما يثير مسألة الوعي العام بشروط الديمقراطية على إعتبار أنّ الديمقراطيةلا تتحقّق إلّا بتوافر الرّغبة في دعمها والمحافظة عليها وتوفير كل ما يتطلبه النّظام الدّيمقراطي من إستقرار وتوازن في الحياة الإجتماعية.

إنّ الإنتقال إلى نظم حكم ديمقراطية يتوّقف على خلق ثقافة سياسيّة تحترم قيّم الديمقراطية ومؤسّساتها ، وتكون قوى المعارضة على إستعداد لتحمّل تبعيتها وتكلفتها وتتطوّر الثقافة السياسية الديمقراطية عبر سيادة القانون وإحترام التّعددية السياسية القائمة وتعددية المصالح وحقها في التعبير عن ذاتها وتشجيع عملية التّحول الديمقراطي ، أو تعيقها كما يقول عزمي بشارة بناءا على قيّم التّسامح وتوّفر مفهوم للحيّز العام وإحترام ذاتية الفرد وإحترام قرار الأغلبية (2)، وهذا ما يتوافق مع ما ذهب إليه عبد الإله بلقزيز بشأن ضرورة وجود ثقافة سياسية جديدة لتحقيق الإنتقال الديمقراطي السّلمي تقوم على النّزعة النسبية في وعي السياسة والمجال السياسي محل النّزعة الشمولية والتوافق والتراضي والتنازل المتبادل محل قواعد التّسلط والإلغاء والإحتكار، وفتح المجال السياسي أمام المشاركة الطبيعية للجميع والتّداول السّلمي على السّلطة.

ولقد أجمل الأستاذ بشير محمد الخضرا الظروف أو العوامل التي تساعد على المشاركة في ضرورة وجود وعي سياسي بأهمية الديمقراطية كنّظام للحكم بإعتبار المدخل الرّئيسي لشروط الديمقراطية(3) الذي يتضمن بدوره متطلبات وشروط تفصيلية وأهمّها:

1- علي عبد المعطي محمد ، محمد علي محمد، **السياسة بين النظرية والتطبيق**، القاهرة ،دار الجامعات المصرية،1976،ص ص357-361.

2- عبد الإله بلقزيز،« الإنتقال الديمقراطي العوائق والممكنات » ،**المستقبل العربي**،عدد236،أكتوبر1998،ص137.

3- بشير محمد الخضرا،**النّمط النبوي الخليفي في القيادة السياسية العربية الديمقراطية**،بيروت،مركزدراسات الوحدة العربية،2005، ص ص،455-457.

- ترسيخ قيّم التسامح وقبول الآخر والتّعايش والإيمان بالحوار كسبيل للتفاهم ونبذ الإختلاف.
- الوّعي بمخاطر الإستبداد ونبذه.
- وجود ثقافة سياسية تؤمن بالمشاركة الطبيعية للجميع وحق التّداول السّلمي على السّلطة .
- توافردرجة مناسبة من الإستقرارالسياسي ووجود قوى تؤمن بالديمقراطية وتعمل من أجل تحقيقها.

إلى جانب ذلك هناك من يشير إلى ضرورة توافر القيّم والثّقافة السياسيّة كعامل سياسي يسبق عملية الإنتقال الدّيمقراطي مثل الإعتدال والتّسامح والمشاركة، فهناك من يؤّكد على التّنمية الإقتصادية ودور النّخب السياسية المناضلة من أجل الديمقراطية والعوامل الخارجية كعوامل حاسمة في تحقيق عملية الإنتقال الديمقراطي(1)، كما يعتبر البعض الآخر أنّ مستوى الرّفاه والنّمو الإقتصادي ليس عاملا دافعا للتّحول والإنتقال إلى الديمقراطية وإنّما هو عاملا مهما لإستمرار الديمقراطية ونجاحها كما يبينه التّفاوت القائم بين العديد من الدّول على الصعيد السياسي ودرجة الرّفاه الإقتصادي.

إنّ الدّيمقراطية لا يمكن أن تنضج أو تترّسخ على صعيد المّمارسة السياسية إلا في إطار بيئة ثقافية تقوم على المساواة وحرية العمل السياسي وتنظيمات سياسية تعمل على تعميق الثّقافة المدنية والسياسية بين مختلف القوى الفاعلة (2)، حسب العديد من الباحثين شرط

1- كريبش نبيل ،**المرجع السابق**،ص46.

2-Francis fukuyama, " **the primacy of culture**", journal of democracy, ,volume6,number1,1995,p08.

أساسي يسبـق الدّعـوة للديمقراطية حيث تـزداد معها حظـوظ التّحـول الديمقـراطي في المجتمع بزيادة درجة إندماجه الثقافي وتماسكه الإجتماعي والحضاري ، كما لا يمكن أن يكون هناك تطوّر ديمقراطي دون توافر ثقافة سياسية تسمح بإستعاب المفاهيم والقيّم السياسية للديمقراطية ، وتجعل من تحقيقها كما يقول المفكر السياسي برهان غليون غاية إجتماعية.

وفي الأخير نوّضح في الشّكل التاّلي أهم المراحل التي تمر بها عملية التّحول الديمقراطي:

شكل 01: مراحل التّحول الديمقراطي.

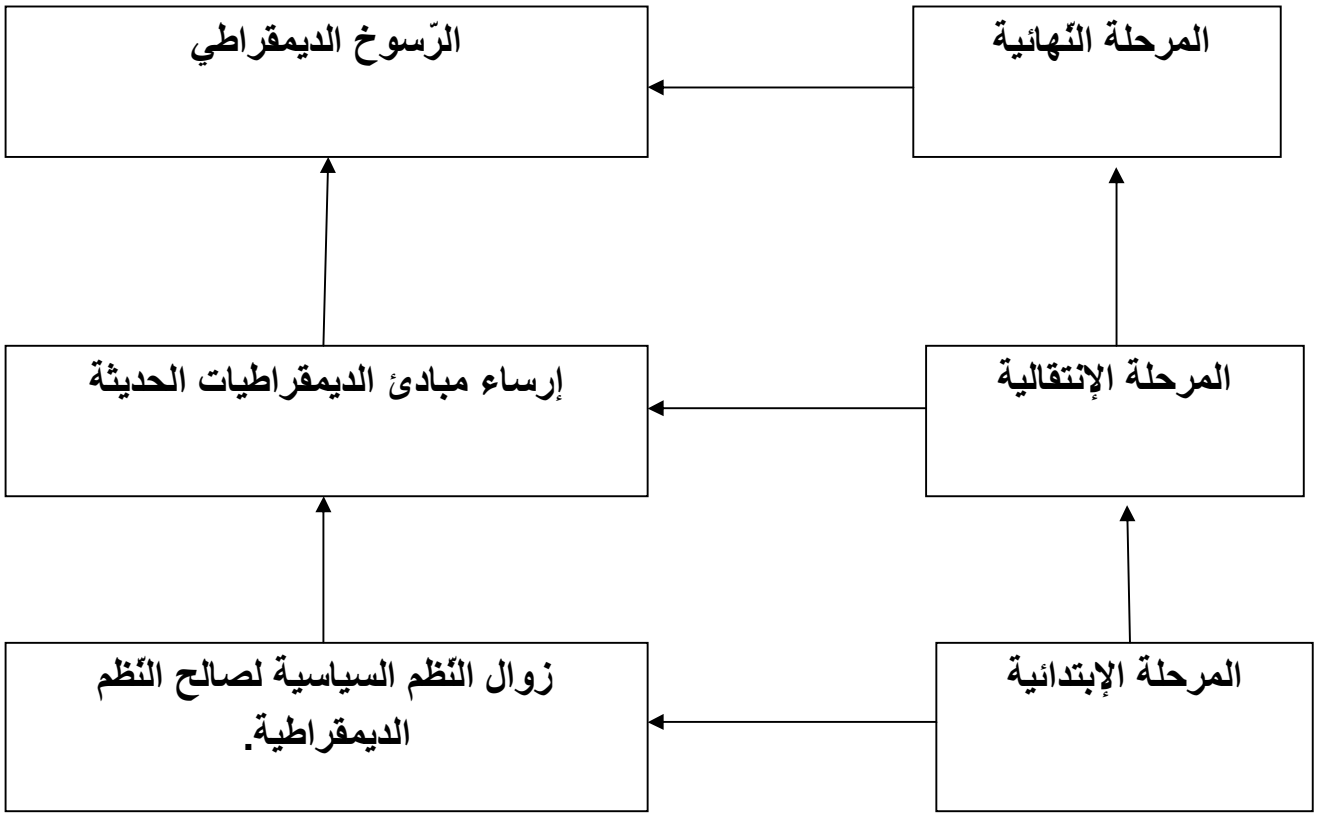

المصدر: كريبش نبيل، « آفاق التّحول الديمقراطي في الوطن العربي ضد الموجة الرابعة »، **مجلة العلوم الإنسانية** ، الجزائر، العدد31، جوان 2009، ص231.

المبحث الرّابع: الإطار النّظري للتّحول الديمقـراطي.

سنتناول في هذا الإطار أبرز المداخل النّظرية التي فسّرت عملية التّحول الديمقراطي، وفي بحثنا هذا سنبسط الحديث هنا على عدّة مداخل أو مقاربات نظرية رئيسية لتفسير الإنتقال والتّحول نحو الديمقراطية بإتفاق الكثير من الأدبيات التي تناولت مسألة التّحول الديمقراطي، حيث سنستهلها بالحديث أوّلا عن المداخل التي ترّكز على شروط التّحول الديمقراطي، ثمّ ننتقل بعدها للحديث عن المداخل التي ترّكز على مصادر التّحول الديمقراطي ، وهذا حتّي نعطي صورة إجمالية عن أهم المّداخل والنّظريات التي تناولت مسألة التّحول الديمقراطي.

المطلب الأوّل: المداخل النّظرية التي تركز على شروط التّحول الديمقراطي.

أوّلا: المدخل التحديثي.

وهو المدخل الّذي يربط بين الديمقراطية الليّبرالية والتّقدم الإقتصادي ويؤّكد على عدد من الشّروط الإقتصادية والإجتماعية لنجاح عمليّة التحوَّل الديمقراطي(1)، ونعني بالتّحديث هنا إستجلاب رموز الحضارة الحديثة وأدوات الحياة العصرية مثل التّجهيزات الإلكترونية والمعدات الآلية والمنظمات ذات المسميات الحديثة وسلع الإستهلاك والرفاهية(2)، ومن أهم ممثليه آدم سميث بإعتباره أوّل من عبّر عن هذا الإتّجاه من خلال دعوته لليبرالية السيّاسية كشرط ضروري لفعالية أداء السّوق تحقيق الحريّة الفردية والمنافسة والنّمو الإقتصادي.

1- محمد نصر مهنا،**في النّظم الدستورية والسياسية، دراسة تطبيقية**،المكتب الجامعي الحديث،2005، ص127.

2- حول نظريات التّحديث **أنظر**:

3- l'aurent gaba,**l'etat de droit la democratie et democratie et developement economique en afrique subsaharienne**(paris:editions l'harmattan,2000),pp57-63.

كما نجد من تكلّموا في هذا الإتجاه **مارتن ليبست** الّذي إهتم بالبّحث حول الشّروط اللازمة للإستقرار السياسي مادام أنّ هناك علاقة وطيدة بين التّنمية الإقتصادية والديمقراطية ، أي أنّ النّظم الديمقراطية لا تنشأ ولا تتطوّر إلا في ضل المجتمعات المتقدمة إقتصاديا(1)، وأنّ التّنمية الإقتصادية ترتبط بصفة خاصة بمستوى الدّاخل والتصنيع والتّحضر والتّعليم والإتجاه نحو المزيد من المشاركة والإستقرار السياسي.

وهذا التّحليل ساعد بدوره على بروز العديد من الدّراسات في هذا الإتجاه على غرار دراسة دانيال ليرتز التي إستخدم فيها أربع مؤشّرات لتغطية جوانب التّنمية السياسية في المجتمع الحديث تتعلّق بدرجة التّحضر والتّعليم والتّطور الإتصالي ونسبية المشاركة السياسية.

وفي هذا الإتجاه دائما ذهب كل من صمويل هانتجتون وجوان نيلسون إلى القول بوجود علاقة سببيّة تربط بين التّحديث والتّطور الإقتصادي وبين المشاركة السياسية ، فكما توّفر التّنمية الإقتصادية ما تتطلبه المشاركة السياسية من إرتفاع مستوى الدّخل والحراك الوظيفي وتطوّر التّنظيمات الجماعية بحيث يكاد يتفق معظم الباحثين على وجود أربعة أبعاد رئيسية للتحديث السياسي هي: (2)

1- ترشيد بناء السّلطة من حيث بناء سلطة الدولة على أسس عقلانية.

2- تمايز البّنى والوظائف السياسية.

3- تدعيم قدرات النّظام السياسي على التكيّف والإبداع.

1- جلال عبد الله معوض، **العلاقة بين الديمقراطية والتّنمية(دراسة نقدية)** ، القاهرة، مركز الدراسات الأسيوية،1997،ص ص،08-09.

2- السّيد عبد الحليم الزيات،**التّنمية السياسية(دراسة في علم الإجتماع السياسي)**،الجزء الأول، مصر ،دار المعرفة الجامعية،2002،ص ص،95-100.

4- إتّساع روح المساواة في الحقوق والواجبات.

وفي المقابل نجد باحثين ومفكرين آخرين أكدوا على مدى التأثير الإيجابي للدّيمقراطية على التّنمية الإقتصادية من بينهم سيغل وفايتزشتاين وهالبرين على أساس أنّ الميزة التنموية تتحقق بالديمقراطية التي تعتمد على مبدأ المراجعة والموازنة ، فضلا على أنّها تضمن خضوع الحاكمين للمسائلة وتفرض وضع السياسات العامة بما يتماشى والمصلحة العامة والتّأييد الشّعبي وغيرها من الشّروط التي تستوجبها عملية الدمقرطة.

ونجمل القول في أنَ المقاربة التحديثية تسعى للتأكيد على أنَ نمو وتزايد الهوية الوطنية المشتركة في ضل الدّولة التحديثية (**دولة المؤسّسات**)يؤدّي إلى قبول شرعيتها في ممارسة السّلطة وتطبيق القانون ، كما أنّ ثقافة القبول بالشّرعية السياسية مع بروز مؤشّرات تدل على زيادة دخل الفرد وإنتشار التّعليم والحراك الإجتماعي وإستخدام أدوات الإتصال والنّقل الحديثة وغيرها التي من شأنها المساعدة على ولادة الديمقراطية وتعزيزها بالرّغم من عدم إمكانية تطبيق هذه المعايير على تجارب إجتماعية مختلفة.(1)

ثانيا:مدخل الثقافة السياسية.

في البداية نشير إلى أنّ العامل الثّقافي كان أحد العوامل المّهمة في دراسة السياسة منذ نشوء علم السياسة لذلك فإن مفهوم الثقافة السياسية يعتبر أحد المفاهيم الجديدة نسبيا في أدبيات علم السياسة (2)، ولقد كان العالم السياسي الأمريكي ألموند أوّل من إستخدمه في مقالة كتبها عام 1956 ويعرّف ألموند الثقافة السياسية بأنّها مجموعة التّوجهات السياسية

1- إسماعيل شطي وآخرون، **مداخل الإنتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية**،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،أكتوبر2003،ص ص،54-55.

2- محمد زاهي بشير المغيربي، **قراءات في السياسة المقارنة، قضايا منهاجية ومداخل نظرية**، الطبعة الثانية، بنغازي،جامعة قار يونس،1998، ص219.

والإتجاهات والأنماط السلوكية التي يحملها الفرد تجاه النّظام السياسي ومكوّناته المختلفة تجاه دوره كفرد في النظام السياسي.

ويعرّفها دوي مكريديس الثّقافة السياسية بإعتبارها الأهداف المشتركة والقواعد المقبولة على نطاق واسع في المجتمع أمّا صمويل بيير فيرى أنّها تتكوّن من القيم والمعتقدات إزاء الحكومة وكيف تتصرّف وما يجب أن تكون عليه.

من خلال هذه التّعاريف السّابقة يتّضح لنا جليّا العلاقة الوطيدة بين مستوى الثّقافة السياسية وعملية الدمقرطة، وفي إطار هذا المدخل فقد قام كل من ألموند وفيربا في أوائل الستينيات بدراسة ميدانية رائدة في خمس دوّل هي الوّلايات المتحدة الأمريكية ،بريطانيا،ألمانياالغربية، إيطاليا ، المكسيك لمعرفة أنماط الثّقافة السياسية وأبعادها المختلفة وكان التّساؤل حول مدى إمكانية خلق ثقافة سياسية ومؤّيدة لبناء نظام سياسي ديمقراطي.

ويرى كذلك كل من ألموند وفيربا أنّ توجهات الأفراد تجاه النّظام السياسي تتحدّد من خلال ثلاثة أبعاد هي : (**الإدراك، المشاعر، التقييم**).

ومن خلال هذه الأبعاد قدما تصنيفا لأنماط الثّقافة السياسية وحسبهم فإنّ نمط الثّقافة السياسية المشاركة هو النّمط المعزّز لبناء الديمقراطية في أي مجتمع من المجتمعات ويستند نمط الثّقافة السياسية الديمقراطية على التّجربة الأنجلوساكسونية.(1)

وعموما يمكن القول أنّه إذا كان وجود الثّقافة الديمقراطية بالفعل يعد أمرا جوهريا لإنتاج نظام ديمقراطي(2) فإنّ المشكلة في حقيقة الأمر تتمثل في أنّ غياب هذا النّظام يعرقل بشدّة

1- محمد زاهي بشير المغيربي، **المرجع السابق**، ص226-227.

2- محمد منيسي وآخرون، **التّحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، القاهرة ،مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،2004،ص09.

إنتاج الثّقافة الديمقراطية هذا يعني ببساطة ضرورة وجود النّظام الديمقراطي لتنمية الثّقافة السياسية ، ومن ثمّ فإنّ التّحول الديمقراطي وفق أصحاب هذا المدخل يتطلّب بناء ثقافة سياسية ديمقراطية ، ولتحقيق ذلك لا بدّ من تنشئة المواطنين تنشأة سليمة ، وينتج عن ذلك إنغماس الأفراد في العمل السياسي والعمل على المشاركة في الحياة السياسية بكل مستوياتها ويتولد على ذلك إحترام الرّأي والرّأي المعارض فتصبح المشاركة في الإنتخابات مشاركة حقيقية وليست تعبئة.

ثالثا: المدخل المؤسّسي.

في هذا الإطار نجد أبرز من تحدّث عن هذا المدخل عالم الساسية الأمريكي صمويل هانتجتون، حيث قدم دراسة نظرية مهمّة في التّحول الديمقراطي من خلال مؤّلفه الشهير **الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين،** وتشير تحليلات صمويل هانتجتون إلى أهمية الرّبط بين شرعية مؤسّسات النّظام السياسي وموجات التّحول الديمقراطي في العالم (1)، وإعتبرت هذه التّحليلات أنّ كافة النّظم السياسية تهتم بقضية الشّرعية التي ضلّت مفهوما غامضا بالرّغم من تزايد أهميتها وما تعكسه في معناها السياسي من مطالب وتفضيلات الرّأي العام (2)، وفي هذا الإطار يحدّد صمويل هانتجتون شروط معينة لنّجاح المؤسّسية التي تؤّدي بدورها للدّمقرطة وهي:

- أنّ فن البناء الهندسي للدّولة يجب أن يتّم في إطار القيمّ التي يعتزّ بها المجتمع ويتمسّك بها وتغلغل بعمق في النّسيج الإجتماعي ، والتّي يمكن أن توّلد حركة إيجابية دافعة نحو تعزيز الديمقراطية وترسيخها.

1- عبد الغفار رشاد القصبي ، **الرّأي العام والتحوّل الديمقراطي في عصر المعلومات** ، القاهرة، مكتبة الآداب،2004،ص19 .

2- **نفس المرجع**، ص19.

- رغـم أنّ أهمية الدستـور وكونه يتضّمن بعض المبادئ لعملية البّناء في الـدّولة إلاّ أنّ هذا الدستور لا يمثل سوى إحدى المصادر للقيم التي يتمسك بها المجتمع.
- العمل على إرساء صيغة تعيد إحياء التّقاليد والعناصر القديمة في إطار ملائم للأبنية والأفكار الحديثة والجديدة الوّافدة. (1)

وإلى جانب ذلك فقد أولت الدّراسات المعاصرة إهتماما خاصا بدور الإستراتيجيات المؤسّسية في التّحول الديمقراطي بحيث سعت في معظمها إلى محاولة التّعرف على كل من الهياكل المؤسّسية المناسبة لهذا التّحول ، فضلاعن أنها تسهم في إستقرار الديمقراطيات وعلى نفس الصعيد المؤسسي دائما فقد أولت مختلف الدّراسات أهمية خاصة كذلك لإستحداث دساتير ديمقراطية.

وعلى العموم نشير في الأخير إلى أهمية المؤسّسات كشرط لقيام عملية الدّمقرطة ، وفي دفع عملية التّحـول الديمقراطي لاسيّما فيما يتعلّق بدور المـؤسّسة البرلمانية التّي تعتبر المّمثل الأساسي للسّيادة الشّعبية .

1- عبدالغفّار رشاد القصبي، **التطوّر السياسي والتحوَل الديمقراطي، التنمية السياسية وبناء الأمة**، الطبعة الثانية،جامعة القاهرة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية،2006، ص153.

المطلب الثاني: المداخل النّظرية التي تركز على مصادر التّحول الديمقراطي.

ونجد في هذا الإتّجاه عدّة مداخل هي الأخـرى قامت بتفسيرعـملية التّحول الديمقراطي وهي كالتّالي:

أوّلا: المدخل البنيوي.

أمّا فيما يتعلّق بالمدخل البنيوي فإنّ أصحاب هذا الإتّجاه يركزون على تحليل ودراسة عمليات التّغيير الطويلة المدى للتّشكيلات الطبقية والبّنى الإجتماعية في إطار علاقات القوى العالمية وتوازناتها لاسيّما منها العلاقات الداخلية الدائرة والمتمحورة بين البّنى الإجتماعية وسلطة الدّولة وبروز علاقات الإنتاج الرّأسمالية(1) ، أوبعبارة أخرى دراسة طبيعة العلاقة والتّفاعل بين ملاك الأرض الكبار والفلاحين والبورجوازية والدّولة وكيفية تغيّر هذه العلاقة وفقا لحركة التّطور الإقتصادي الحديث في المجتمع.

ووفقا لماجاءت به هذه المدرسة فإنّه تمّ الحصول على السّلطة السياسية من طرف كل الفاعلين الإجتماعيين بناءًاعلى مصالحهم الإقتصادية ومحدّداتهم البنيوية ، وهنا تبدأ الدّيمقراطية في البروز كمحصّلة لتحقيق نوع من توازن القوى وبروز الطبقة الوسطى في المجتمع(2)، وتفسير عمليات التّحول الديمقراطي وفقا لفكرة ومفهوم بنى القوّة والسّلطة المتغيرة ، وليس بفعل ودور النّخب السياسية على إعتبار أنَ المسار التاريخي لأي بلد نحو الديمقراطية الليبرالية ، أوأي شكل سياسي آخر يتشكل أساسا بالبّنى المتغيّرة للطبقة والدولة والقوى الدّولية المتأثرة بنّمط التّنمية الرأسمالية ، وأنّ الخيّارات أو مبادرات النّخب السياسية في هذا المجال لا يمكن تفسيرها إلاّ من خلال القيود المحيطة بها.

1- كريبش نبيل، دوافع ومعيقات التّحول الديمقراطي في العراق وأبعاده الداخلية والخارج ، **المرجع السابق**، ص38.

2- يوسف الشويري، **المرجع السابق**، ص55.

وتعد دراسة بارجتون مور في تفسير المسار السيّاسي الّذي إتبعته إنجلترا وفرنسا والوّلايات المتحدة الأمريكية (الديمقراطية الليبرالية) واليابان وألمانيا (مسار الفاشية) وروسيا والصين (مسار الثورة الشيوعية)خلال عملية التّحول التاريخي التدريجي إلى مجتمعات صناعية حديثة من أهم الدراسات الكلاسيكية للمدخل البنيوّي في هذا الإطار، حيث توّصل إلى مسار الديمقراطية الليبرالية كان نتيجة نمط مشترك من العلاقات المتفاعلة لأربع بنى متغيرة للقوّة والسلطة وهي الفلاحون وطبقة ملاّك الأراضي البرجوازية الحضرية والدّولة ، وإشترط مجموعة من الشروط لتحقيق التّنمية الديمقراطية أهمها (1) تحقيق نوع من التوّازن والتّحول نحو الزراعة التجارية وإضعاف طبقة أرستقراطية الأرض والحيلولة دون بناء تحالف بين الأرستقراطية والبورجوازية ضد العمال والفلاحين وغيرهم.

ولقد أكد ولديتريك روشماير وزملاؤه أنّ تحوّل المجتمع نحو الديمقراطية من عدمه يكون بتوازن الطبقية ، وأنّ مقاومة عملية الدّمقرطة أو الدفع بها إلى الأمام يكون بحسب الديناميكيات المتغيّرة للقوّة الطبقية التي تتّميز فيما بينها على أساس مصالحها وتوّجهاتها المختلفة.

فكما تعمل التّحالفات الطبقية على تدعيم أوعرقلة عملية الدمقرطة وتتَعزّز فرص التحوّل حينما لا تكون الدّولة قوية أو ضعيفة جدا في مواجهة القوى الطبقية ، يمكن كذلك أن تؤّدي التّنمية الرأسمالية إلى بروزمجتمع مدني ونمو أحزاب سياسية موازنة لقوّة الدولة .

وتستند تفسيرات المدخل البنيوي على الإفتراض بأنّ المسار التاريخي لأي بلد نحو الديمقراطية الليبرالية أو نحو أي شكل سياسي آخر يتشّكل ويتحدّد أساسا وجوهريا بالبّنى المتغيّرة للطّبقة والـدّولة والقـوى الـدّولية وعبر القـومية ، والمتأثرة بنمط التّنمية الترأسمالية

1- محمد زاهي بشير المغيربي، **المرجع السابق**، ص156.

وليس عن طريق مبادرات وخيارات النّخب ، فعلى الرّغم من أنّ النّخب السياسية تقوم بمبادرات وخيارات معينة إلاّ أنّ هذه المبادرات والخيارات لا يمكن تفسيرها إلاّعبر الإشارة إلى القيود والفرص المحيطة بها.

وعموما نقول أنّ هذا المدخل لا يفسّر عمليات التّحول الديمقراطي من خلال دور وفعل النّخب السياسية ، بل يفسرها إنطلاقا من فكرة ومفهوم بنى القوّة والسّلطة المتغيرة.

ثانيا: المدخل الإنتقالي.

يرّكز أصحاب هذا الإتجاه على تفسير عملية التّحول الديمقراطي من خلال دور ونشاط النّخب السياسية وليس حسب مفهوم وفكرة القوى والسّلطة المتغيّرة ، إلى جانب إبراز التّمايز والإختلاف بين المسار الأوّلي للإنتقال إلى الديمقراطية وبين كيفية وآلية تعزيزها أي دراسة الإنتقال نحو الديمقراطية الليبرالية (*) بدلا من العوامل والشّروط التي تمّهد الطريق إلى نشؤوها ، وهذا مثلما ذهب إليه الباحث السياسي دانكورت روستو حينما حدّد إستنادا على تحليل تاريخي مقارن قام به روستو لكل من دولتي تركيا والسويد مسارا عاما تتبعه كل البلدان خلال عملية الدّمقرطة ، ويشمل هذا المسار أربعة مراحل أساسية كالتالي:

1- مرحلة تحقيق الوّحدة الوطنية : من خلال بدء نشوء هوّية سياسية مشتركة لدى الأغلبية من المواطنين ولا نعني هنا بتحقيق الوّحدة الوطنية توافر الإجماع والإتفاق العام بل مجرد بدء تشكيل هوية سياسية مشتركة لدى الغالبية العظمى من المواطنين (1) .

1- كريبش نبيل ، دوافع ومعيقات التحوّل الديمقراطي في العراق وأبعاده الداخلية والخارجي ، **المرجع السابق**،ص40.

(*) **الإنتقال الديقراطي أو الإنتقال إلى الديمقراطية** :هو أحد مراحل عملية التحوّل الديمقراطي ويعد من أخطر المراحل نظرا لإمكانية تعرّض النظام خلال هذه الفترة لإنتكاسات لكون أنّ النظام السياسي ذو طبيعة مختلطة حيث تتعايش فيه كل من مؤّسسات النظام القديم والحديث كما يشارك كل من ذوي الإتجاهات السلطوية والديمقراطية في السلطة سواء عن طريق الصراع أو الإتفاق.

2- **أمَّا المرحلة الثانية فهي تشهد صراعات سيّاسية طويلة** غير حاسمة بين جماعات متنازعة داخل الكيان السياسي الجديد والديمقراطية هنا تنشأ من رحم الصّراع وليست محصلة لتطوّرسلمي، وقد ينتهي هذا الصّراع إلى توازن إجتماعي جديد أو يؤّدي إلى إنهاء الصّراعات السياسية لصالح جماعة معينة تكون هي المستفيدة الوّحيدة من هذا الصّراع.

3- **مرحلة القرار**: وهي مرحلة تاريخية تقرّر فيها أطراف الصّراع السياسي غير المحسوم التّوصل إلى تسويات وتبني قواعد ديمقراطية تمنح الجميع حق المّشاركة في المجتمع السياسي.

4- **مرحلة التّعود**: في هذه المرحلة تأتي عملية الإنتقال أو التّحول الثانية من خلال تعوّد الأطراف المختلفة على القواعد الديمقراطية والتكيّف معها بصورة تدريجية إلى أن تصبح مع الوقت عرفا إجتماعيا راسخا.

ولأهمية هذه المقاربة قام العديد من الباحثين بتطويرها أمثال أودنيل،شين،جوان لينز وغيرهما الذين ركزوا على المرحلة الإنتقالية التي يبدأ فيها النّظام التّسلطي بالإنفتاح وتخفيف القيود على بعض الحريات المدنية والسياسية ، والتّي لا تؤدّي بالضرورة إلى تحقيق الديمقراطية ، حيث تتراخى قبضة النّظام التّسلطي وتضعف ، كما تسارع فئات سياسية متعدّدة بالإنخراط الفاعل والقوّي في عملية المواجهة التاريخية بين نظام الحكم وقوى المعارضة (1) الذي من شأنه يؤدّي إلى التّأثير على مسار نواتج عملية الإنتقال والتّحول الديمقراطي مادام الأمر متوقف على طبيعة العلاقة التي تنشأ بين معتدلي ومتشدّدي القوى الفاعلة في كل من نظام الحكم والمعارضة.

1- يوسف الشويري ، **المرجع السابق**،ص58.

وفي ضل هذا الإتجاه دائما يميّز جميع هؤلاء الباحثين المذكورين آنفا بشكل واضح مثلما فعل روستو بين مرحلة الإنتقال والتحول المّدني من الحكم التسلطي**(اللّبرنة السياسية)** وبين مرحلة ترسيخ الدّيمقراطية والليبرالية ، ويرجع ذلك إلى أنَ عمليات الإنتقال المدنية قد تنجح أحيانا وتترّسخ ولكنّها قد تفشل وتتعثر أحيانا أخرى.(1)

ثالثا: نظــرية السّـلام الديمقراطي.

تقوم فكرة السّلام الدّيمقراطي على ترويج المؤسّسات الليبرالية للصّداقة بين الأمم الديمقراطية وهوما أكدّه عدد من الباحثين الليبراليين مثل بروس راست ، مايكل دويل اللذين أقروا بوجوب أن يحل السّلام الدّولي بين الديمقراطيات المتطوّرة ، ويمكن تعريف السّلام الدّيمقراطي وفقا للتحليل الديالكتيكي على أنه :**"قدرة بعض المجتمعات على حل خلافاتها ونزاعاتها بصورة سليمة على الرّغم من إمتلاكها وسائل العنف"** ، وقد إقترنت نظريّة السّلام الديمقراطي بكتابات كل من مايكل دويل وبروست راست اللذين تأثرا بكانط حيث يشير دويل إلى أنّ التمثيل الديمقراطي والإلتزام الإديولوجي بحقوق الإنسان والترابط العابر للحدود الوطنية ، كل ذلك يفسّر إتجاهات الميل إلى السّلام التي تتميز بها الدّول الدّيمقراطية كما يؤّكد أنَ غياب مثل هذه الصّفات يفسّر السّبب الذي يجعل الدّول غير الديمقراطية ميّالة للحرب، ومن دون هذه القيّم والقيود فإنّ منطق القوّة سيحل محل منطق السّلام والتوفيق.**(1)** و من بين مرتكزات هذه النّظرية نذكر مايلي:

- تستند نظرية السّـلام الديمقراطي إلى منطق كانط الذّي يؤّكد على ثلاثة عناصر:

1- التمثيل الدّيمقراطي الجمهوري.

1- جون بيليس ستيف، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة ، مركز الخليج للأبحاث،2004،ص229.

2- إلتزام إيديولوجي بحقوق الإنسان.

3- التّرابط العابر للحدود الوطنية.

و تعتبر هذه النّظرية بأنّ الحروب بين الديمقراطيات شيء قلّما يحدث ونادرا جدا ، ومن المعتقد حسب هذه النّظرية أنّ الديمقراطيات تسوّي الصّراعات المتعلّقة بالمصالح من دون التّهديد بإستعمال القوّة وإستعمالها فعلا بنسبة أكبر ممّا تفعله الدول غير الديمقراطية.

كما يرى الليبراليون أنه يمكن تحقيق سلام عالمي بين الدّول الليبرالية على إعتبار أنّ المتغيرات السياسية المحليّة تستطيع أن تعمل وتتفاعل عالميا ولكن ذلك يتطلّب إيجاد آليات تساعد على ذلك دوليا ، لذلك يمكن إستخدام السّلام الديمقراطي لتقييم تأثير مجموعة من الرّوابط السليمة التي توصف بأنّها روابط فاعلة كالروابط التّجارية التي تساهم في تقليل النّزاعات وتحول دون فرص المواجهة العسكرية ، وفي فترة ليست بالبعيدة هناك شبه إجماع على أنّ الدّول الديمقراطية الليبرالية ناجحة في علاقاتها مع الدّول الليبرالية الأخرى فقط أمّا في علاقاتها مع الدّول غير الليبرالية فشيء آخر. (1)

هذا بصورة إجمالية عن أهم النّظريات والمداخل والمقاربات التي فسّرت عملية التّحول الديمقراطي ، ورغم إختلاف المنطلقات التي تنطلق منها كل نظرية أو كل مدخل في تفسير عملية التّحول الديمقراطي إلاّ أنّها تلتقي معظمها في تحديد العوامل الرّئيسية في قضايا ومسائل الإنتقال الديمقراطي والتّحول الديمقراطي التي تمرّ بها كل دولة تشهد عملية الإنتقال أو التّحول إلى الديمقراطية ، وننوّه في الأخير إلى أنّه إلى جانب هذه المداخل والنّظريات التي تناولناها في دراستنا هاته توجد هناك نظريات ومداخل أخرى تناولت مسألة التّحول الديمقـراطي نشير إليها هنا فقط على سبيل الذكر والتنويه و نجد من ضمنها

1- جهاد عودة، **النّظام الدولي ، نظريات وإشكاليات** ، عمان ، دار الهدى للنشر والتوزيع،2005،ص229.

المقاربة الإقتصادية والمقاربة الإيكولوجية، المقاربة السيكولوجية وكل مقاربة من هذه المقاربات تنطلق من منطلقات ومرتكزات مختلفة على أساسها تقوم بتفسير عمليات التّحول الديمقراطي.

الفصل الثاني: تأثير المؤسّسة العسكرية على مسار التّحول الديمقراطي ومدى تدخلها في الحياة السياسية في تركيا.

لقد أصبحت المؤسّسة العسكرية في ضل الجمهورية التّركية الحديثة أحد الأساطين الأساسية للنّظام إنّ لم نقل عموده الفقري ، ممّا يجعلها أحد الأطراف أو الفواعل ذات التّأثير القوي والرّئيسي في الحياة السياسية في هذا البلد ،لا سيّما أنّها تحظى بمكانة خاصة في النّظام السياسي ويمكن أن يعزى ذلك إلى عوامل عديدة إذ كان الجّيش التركي في عهد الأمبراطورية العثمانية الأذاة المركزية لسياسة الدّولة (1)، ثمّ توّسعت أدواره مع مجيئ أتاتورك مؤسّس الجمهورية الحديثة ، من خلال زيادة نفوذه في المجال السياسي عن طريق وسائل دستورية وقانونية ، حيث منح للجّيش مركزا مضمونا دستوريا من خلال مجلس الأمن القومي ، إذ من خلال هذه القناة مارست المؤسّسة العسكرية نفوذها السياسي وتغلغلت أكثرفي الحياة السياسية ، بل ما كان يعد مشاركة خفيّة في ذلك الحين من قبل الجيش في تنفيذ السّلطة السياسية وتغلغلها في الحياة السياسية أصبحا قانونا محضا فيما بعدعقب تأسيس هذا المجلس (2) ، ومن ثمّ رسخت قدمها في المجال السياسي بإستحداثها لمجلس الأمن القومي وأضحى المجلس الأذاة الرّئيسة في ممارسة المؤسّسة العسكرية لنفوذها السياسية وتدخلها في الشّؤون السياسية.

كل هذالم يكن له أن يتحقّ ق لولا ماقامت به هذه المؤسّسة العتيدة من تمييع لمفهوم الدّفاع الوطني جعلها تستوعب جميع نواحي الحياة وكل القضايا التي تهم المجتمع التركي من قريب أو بعيد سواء منها الثانوي أو الرئيسي ، إبتداءا من نظم التربية والتّعليم إلى غاية

1- Metin heper , « **the state the military and democracy in turke »**, in the jerusalem journal of international relation , vol 09,no03,1987.

2- **ibid**.

الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي الذّي هو من المساعي الرئيسية التي تطمح حكومة رجب طيب أردوغان إلى تحقيقه وتجسيده من خلال سلسلة الإصلاحات التي قامت بها هذه الحكومة لتحقيق هذا الهدف ، وعلى العموم نقول أنه من خلال الأنشطة المتعدّدة التي تضطلع بها هذه المؤسّسة العتيدة فإنّها تمكنت من فرض وجودها وتدّخلها في مختلف أنشطة المجتمع سواء أكانت سياسية أو إقتصادية أو إجتماعية لا سيّما منذ إلغاء مصطفى كمال أتاتورك لنّظام السّلطنة والخلافة (1)، هذا التدّخل منذ ذلك الحين كان ولا يزال يتم إمّا بصورة غير مباشرة بواسطة الأوساط المحسوبة عليها من نخب علمانية أو قطاع الإعلام أو في الجهاز التنفيذي والقضائي، أو بصورة مباشرة وهذا ما سنتطرق إليه في ثنايا هذا الفصل.

1- إبراهيم خليل وآخرون، **الإسلام والعلمانية في تركيا المعاصرة** ، جامعة الموصل، مركز الدراسات التركية ،1996، ص43.

المبحث الأوّل: مظاهـر التّحول الديمـــــــقراطي في تركيا .

لقد عرفت تركيا عقب نهاية الحرب العالمية الثانية تحوّلا ديمقراطيا لم تشهده من قبل حيث إنتقلت الدّولة من نظام الحزب الواحد الذّي كان مسيطرا على الحياة السياسية المتّمثل في حزب الشّعب الجمهوري إلى نظام التّعددية الحزبية سنة 1946 الذّي فتح المجال من جديد **للمنافسة بين الأحزاب السياسية من أجل الوّصول للسّلطة** ، كما ظهرت **المعارضة السياسية** في الأنشطة السياسية بعدما كان غير مرّخص لها في ضل نظام الحزب الواحد ، ومن ثمّ إنتعشت نوعا ما الحرّيات السيّاسية والمدنية بالمقارنة مع مرحلة الحزب الواحد التي عرفتها البلاد، وسنتطرّق بشيء من التّوضيح إلى بعض مظاهرهذا التّحول الديمقراطي في تركيا في فترتين مختلفتين وهما الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية والفترة التي شهدت وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم .

المطلب الأول:مظاهر التّحول الدّيمقراطي في تركيا بعد الحرب العالمية الثانية.

مع إنتهاء الحرب العالمية الثانية ودخول تركيا في عضوية الأمّم المتحدة بدأت رياح التّذمر والسّخط تعم أرجاء البلاد بسبب الوّضع المعيشي السّيء ، لاسيّما في أوساط فقراء الفلاحين والعمال والحرفيين والبورجوازية الصغيرة والمتوسطة التّي أخذت تشعر بضرورة تغيير بنية النّظام السياسي والإقتصادي مع إعتراف الجميع بفضل إينونو على البلاد وتجنيبها ويلات الحرب نتيجة إلتزامه بسياسة الحياد وممارسته لها بدبلوماسة ودهاء فائقين (1) ، لذلك لم يعارض أحد في إعـادة إنتخابه لرئاسة الجمهورية في 5 أوت 1946 إلاّ أنّ الشّعور بضرورة التّغيير ضل ينمو ويتعاضم في أوساط الجماهير التركية على مختلف ميولها وأهوائها ، إلى أنّ تحسّس بعض زعـماء حزب الشّعب الجمهوري ممّا كانوا

1- مصطفى الزّين ، **المرجع السابق**، ص 294.

يؤّلفون كتلة يمينية راديكالية داخل الحزب فأخذوا يهاجمون سياسة الحزب المتزّمتة وتدّخل الدّولة المستمر في كل مايتعلّق بشؤون النّاس والمؤسّسات الخاصة ، وكان على رأس هذه الكتلة جلال بايار نائب إزمير الذّي شغل منصب رئيس الوّزراء في عهد مصطفى كمال أتاتورك (من 1937إلى 1939) ، إضافة إلى أنّه كان أكبر رجل إقتصاد ومال في تلك الحقبة ورئيسا لعدّة مجالس إدارة كبريات الشّركات والمصارف ، إلى جانب عدنان مندريس و فؤاد كوبرولو ورفيق كورالتان وكانوا هؤّلاء جميعا من الأعضاء البارزين في حزب الشّعب الجمهوري بإستثناء فؤاد كوبرولو الذي إنضمّ إليهم من خارج الحزب .

إلاّ أنّ إنتقادات زعماء الكتلة الأربعة ومطالبتهم المستمرة بتغيير سياسة الحزب وجعلها أكثر إنفتاحا ليبرالية لم تعط أي نتيجة فقد وقف معظم نواب الحزب وكبار أعضائه في وجههم وإتّهموهم بالديماغوجية والإنحراف وتخريب الحزب وشق صفوفه ، فما كان من الأربعة إلاّ أن بدأوا يفكرون جديا بتأليف حزب جديد يقوم على المزيد من الحريّات الديمقراطية ويعتمد النظام الليبرالي في الحياة الإقتصادية ويضمن حريّة العمل والإنتاج في القطاع الخاص.(1)

وجاءتهم الفرصة الذهبية لطرح أفكارهم علانية على الشّعب عندما أعلن عصمت إينونو في 19مايو 1945 بمناسبة حفل أقُيم في أنقرة ، وأنّه سيوزع الأراضي والأملاك الزراعية الكبيرة على الفلاحين الفقراء ، كما أنّه سيعمل على تعزيز الحياة الديمقراطية في البلاد تزامن ذلك مع سماح الرّئيس عصمت إينونو **بنظام التّعددية الحزبية وتشكيل أحزاب المعارضة** (2) ، وفي هذه الأجواء تقدّم الأربعة بعدّة مقترحات إصلاحية لوضع وعود إينونو موضع تنفيذ فلقيت مقترحاتهم تأييدا وترحيبا واسعين في بعض قواعد الحزب ولكن أكثرية

1- Ergun ozbudan **, contemporary, turkish politics** : **challenges to domocratic consolidation** (boulder:lynne rynner,2000)p15.

2- مصطفى الزين ، **المرجع السابق**، ص 295.

نوابه بقيت واقفة في وجههم إلاّ أنّهم لم ييأسوا ولم يتراجعوا بل ضلوا ماضين في محاولاتهم لإقناع من يمكن إقناعه من نواب الحزب بالإنضمام إليهم ، وما أن عقد المؤتمر العام للحزب في أواخر عام 1954 حتّى طرح بايار ومندريس وكورالتان أفكارهم الإصلاحية فرضت من أكثرية الأعضاء وما كان منهم إلاّ أن يعلنوا إستقالتهم من حزب الشّعب الجمهوري وفي السابع من يناير 1946 أعلنوا في مؤتمر صحفي لتأليف حزب جديد أسموه **"الحزب الديمقراطي"**.(*)

وما أن أعلنت ولادة الحزب الجديد حتّى بدأ النّاس يتهافتون للإنضمام إليه بأعداد متزايدة كل يوم وبحماس كبير لأنه كان يمثل في نظرهم الإستجابة للرّغبة الشّعبية العارمة في التّغييرو تزامنت هذه الإستجابة من قبل الشّعب التّركي مع إنتصارات الديمقراطية الغربية على النّظم الفاشية والنّازية عقب الحرب العالمية الثانية (1) ، وبما أنّه كان من المقرّر أن تجري الإنتخابات النيابية في عام 1947 بإنتهاء ولاية النّواب الحاليين فقد قرّر زعماء حزب الشّعب الجمهوري تقديم موعد هذه الإنتخابات وإجراءها في 21 يوليو1946 قبل أن يتعاظم نفوذ الحزب الديمقراطي الجديد ويستفحل خطره.

ولم يعترض الحزب الديمقراطي على هذه اللّعبة التي أدرك أبعادها ومراميها ونياتها السّيئة الكامنة ورائها فقرّر خوض المعركة الإنتخابية رغم معرفته المسبقة أنّه لن يربحها لأنّه وجد فيها فرصة لإثبات وجوده ، وقد أسفرت هذه الإنتخابات عن فوز 61 نائبا عن الحزب الديقراطي مقابل فوز404 نائبا عن حزب الشّعب الجمهوري.

1- Kemal H .karpat**, « turkey politics the transition to multi-party system »,** princeton newjerce, union press (newjerce 1969)p137.

(*) **الحزب الديمقراطي:** هو ثان حزب تأسّس بعد تبني التعددية الحزبية وكان تاريخ تأسيسه 7جانفي 1946، ونال هذا الحزب بعد أول إنتخابات تبنت التعددية الحزبية على 61 مقعد في المجلس الوطني الكبير بعد حزب الشّعب الجمهوري.

ورغم أنّ حزب الشّعب الجمهوري قد ربح الإنتخابات وبقي هو الحزب المسّيطر على الجمعية الوطنية التركية ، إلاّ أنّ الحزب الديمقراطي قد أثبت من خلال الوّاحد وستين مقعدا التّي ربحها **أنّه أصبح الحزب الثاني في تركيا** ، ومن ثمّ **فقد مضى على هيئة الحزب الواحد الذي حكم البلاد مند قيام الجمهورية الأولى سنة 1924.**

وفي أوت 1946 تألّفت حكومة جديدة برئاسة رجب بيكير الذّي كان يمّثل الجناح المتطرّف في حزب الشّعب الجمهوري فحاول عن طريق إصدار قوانين قمعية ضد الصّحافة أن يلجم تصاعد شعبية الحزب الديمقراطي ومحاولة تقليص نفوذه السياسي التي بدأ يربو وينمو شيئا فشيئا ، وأن ينشر خطب زعمائه ونوابه في الصّحف أثناء مناقشات الجمعية الوطنية إلاّ أنّ محاولاته باءت جميعها بالفشل ، لذلك لم تأبه الصّحافة لهذه الإجراءات القمعية وضلّت تنشررغم المنع الحكومي بيانات الحزب الديمقراطي وتصريحات زعمائه وخطبه ، وأكثر من ذلك فإنّ هذه القوانين القمعية قد دفعت النّاس أكثر نحو الحزب الديمقراطي كما دفعت عددا لا بأس به من نواب الحزب الجمهوري إلى الإستقالة من هذا الحزب والإنضمام إلى الحزب الديمقراطي.(1)

ولقد تعرّض الحزب الديمقراطي نفسه لهزّة عميقة فقد إتّهم بعض النوّاب الديمقراطيين من غلاة اليمين قيادة الحزب بأنّها تتساهل مع الحكومة وتهادنها في أمور كثيرة ، فما كان منهم وعددهم 30 نائبا إلاّ أن ألفوا حزب جديدًا تحت اسم جديد اسمه **"الحزب الوطني"** وأخذوا **يرّكزون دعاياتهم على المطالبة بالحرّيات الدينية**.

وأصيب الحزب الديمقراطي بنكسة كبيرة نتيجة الإنقسام في صفوفه وخسارته ثلاثين نائبا إلاّ أنّ نفوذه في الأوسـاط الشّعبية ظل ينموا ويتعاظم بإستمرار ، وفي 23 يناير 1949

1- مصطفى الزين ، **المرجع السابق**، ص296.

تألّفت حكومة جديدة برئاسة **شمس الدين غونالتاي** الذّي أعلن في أوّل خطاب له أمام الجمعية الوطنية **:** « **أنّ على تركيا أن تتخذ من الأنظمة الغربية أنموذجا لها .....**» فما كان من نواب الحزب الديمقراطي إلاّ أن تمّسكوا بهذه الفترة من الخطاب **للمطالبة بالمزيد** من الحريّات الديمقراطية ووضع قانون إنتخابي جديد ، وبعد مناقشات عاصفة إمتدت حتّى نهاية العام وافقت الجمعية الوطنية في 15 فبراير1950 على **وضع قانون إنتخابي جديد** بموافقة أكثرية نواب الحزبين الجمهوري والديمقراطي.

ومع صدور قانون الإنتخابات الجديد بدأت الحملات الإنتخابية في جو من الحريّة والديمقراطية لا مثيل له في تاريخ تركيا الحديث فقد أبيحت **حريّة عقد الإجتماعات والمهرجانات الإنتخابية ونشر خطب المعارضة ، وأكثر من ذلك فقد سمح لزعماء المعارضة بشرح برامجهم ومبادئ حزبهم عبر الإذاعة الرّسمية على قدم المساواة مع مرشحي الحزب الحاكم** ، بينما شدّدوا زعماء حزب الشّعب الجمهوري من حملاتهم الإنتخابية على ضرورة تنفيذ الإصلاح الزراعي وإعطاء المزيد من الحريّة للقطاع الخاص مع الوعد بالمزيد من الحريّات الديمقراطية.

وقد جرت الإنتخابات النيابية الجديدة في 14 من شهر مايو 1950 وسط جو حماسي لم تعرفه تركيا منذ وفاة أتاتورك أسفرت نتائجها عن فوز ساحق للحزب الديمقراطي لم يفاجئ الشّعب التركي فحسب ، بل فاجئ الرّأي العام الدّولي أيضا الذّي كان يتّبع أخبار هذه الإنتخابات بإهتمام كبير حيث حصل الحزب الديمقراطي على 403 مقاعد من أصل 450 مقعدا(*) ، بينما لم يحصل حزب الشّعب الجمهوري إلاّ على 69 مقعدا ، أمّا الحزب الوطني

1- مصطفى الزين، **المرجع السابق**،297.

(*) في البداية كان عدد مقاعد المجلس الوطني الكبير التركي (البرلمان) **400** مقعد ، ثمّ زيد فيما بعد عدد المقاعد إلى **450** مقعد ، إلى أن وصل عدد مقاعد البرلمان إلى **550** مقعد إثر الإنتخابات البرلمانية لسنة 1995، وهذا العدد مازال ثابتا إلى يومنا هذا.

فحصل على مقعد واحد فقط وفاز المستقلون ب 09 مقاعد وهكذا مُنيَ حزب الشّعب الجمهوري بهزيمة منكرة وفقد هيمنته على الحكم التي إستمرت 27 عاما متواصلة.

إنّ فوز الحزب الديمقراطي في إنتخابات عام 1950 يمكن إعتباره أهم منعطف في تاريخ تركيا الحديث بعد سقوط السلطة وقيام النظام الجمهوري على يدي أتاتورك وأنّ تصويت الأتراك لنظام تعدد الأحزاب كان إنتصارا لصالح الحزب الديمقراطي(1)، كما أنّه شكل بداية التّحول الكبير في مسيرة الحياة الديمقراطية التي واصلتها تركيا فيما بعد رغم بعض التّكسات التي يصحّحها الجّيش بين الحين والآخر كلّما حاول أحد الأحزاب الإستئثار بالحكم وإستغلاله لمصلحة أنصاره.

أمّا هزيمة حزب الشّعب الجّمهوري الذّي جرت الإنتخابات وزعماؤه في مقاعد الحكم لم يكن أوّل حدث من نوعه في تركيا فحسب بل في منطقة الشرق الأوسط بأسرها ، فهذه المنطقة لم تعرف في تاريخها القديم والحديث في هذا النّوع من الممارسة الديمقراطية السّليمة ، وقد جاء هذا الحدث تحقيقا بحلم أتاتورك القديم في أن تصبح تركيا ذات يوم دولة ديمقراطية على الطراز الأوربي عندما ينضج شعبها بما فيه الكفاية ويصبح قادرا على ممارسة الديمقراطية في حياته السياسية ، ونشير هنا إلى أنّ أهم الأسباب التي جعلت الحزب الديمقراطي يربح الإنتخابات بهذا الشكل الكبير منها:

- أنّ بقاء حزب الشّعب الجمهوري في الحكم طيلة 27 سنة أمرفي الحقيقة مثير للملل والتبرّم مهما كان زعماء هذا الحزب وساسته مخلصين وصادقين في إتّجاهاتهم الوّطنية والقومية.

1- Walter weiker, **the turkish revolution 1960-1961 aspects of military politics** (washington :the brookings institution), 1963,p07.

- رغبة المواطن التركي إلى المـزيد من الحرّيات الديمقراطية التـي حجبها عنه نظــام الحزب الواحد ، وأنّ هذا مبدأ أساسي من مبادئ أتاتورك ، بينما العكس هو الصحيح كون جلال بايار رئيس الحزب الديمقراطي من كبار رجال المال والأعمال والمصارف جعل الطبقة الرأسمالية تثق بهذا الحزب ، وتطمئن إلى مستقبلها لذلك صوّت أفراد هذه الطّبقة لمصلحة الحزب الديمقراطي أيضا.

- إحترام إينونو اللّعبة الديمقراطية فلم يتدّخل لا هو ولا حزبه ولا حكومته لإفساد هذه الإنتخابات أو لممارسة الضّغط على الناخبين من مركز السّلــطة كما يجري عادة في الدول الشّرق الأوسطية.(1)

وقد أجمع المراقبون والدوائر السياسية في مختلف أنحاء البلاد في أوربا في ذلك الحين على أن إنتصار الحزب الديمقراطي في هذه الإنتخابات **تعتبر ثورة بيضاء في تركيا السياسي وتطورها الديمقراطي السليم.**

وإلى جانب ذلك إرتبطت قضية إحالة الماريشال فوزي شاقمان قائد الجيش في 12 من يناير 1944 بإتجاه القيادة من نحو تأسيس سيطرة مدنية على القوّات المسلحة ، ونحو التّحول إلى التعددية الحزبية بدلا من نظام االحزب الواحد ، وهو الأمر الذي ما كان ممكنا في وجود شاقماق المحافظ والتّسلطي والمؤمن بإستقلالية الجيش عن أي تدخل سياسي في شؤونه.

1- مصطفى الزين، **المرجع السابق**،ص 305.

(*) **جلال بايار** (1883-1986) شخصية سياسية بارزة في تركية تقلّد مناصب ومهام سياسية عديدة ، عيّنه مصطفى كمال اتاتورك رئيسا للوزراء في الوزارة التاسعة بعد أن إستقال منها عصمت إينونو وضلّ في منصبه حتى وفاة أتاورك ،ثم أصبح بعدها عضو في حزب الشعب الجمهوري لينتقل بعدها إلى حزب الديمقراطي ، تعرّض لمحاكمة عسكرية بالإعدام مع عدنان مندريس لكنه نجى من هذه العقوبة وأبدلت عقوبته بالسجن المؤّبد لوساطة عصمت إينونو، توفي سنة 1986عن عمر 103سنة وبذلك أصبح الرجل السياسي الثاني في العالم أطول عمرا بعد الهولندي جون فان ناترس(104سنة).

وألمح الرّئيس عصمت إينونو في خطابه أمام البرلمان في الأوّل من نوفبمر عام 1945 إلاّ أنّه كان يعد بتغييرات في النّظام السياسي ليتوائم مع المستجدات في السياسة العالمية ، وذكر إينونو أنّ العجز الأساسي في النظام التركي هو إفتقاد حزب معارض لذلك فإنّه يعد للسماح بظهور مثل ذلك الحزب ، وكانت المستجدات في السياسة العالمية التي تحدّث عنها إينونو هي إنتصار الدّولة الديمقراطية على الفاشية في الحرب العالمية الثانية ،بيد أنّه كان قد إتّضح داخليا أن التّحالف السياسي بين النّخبة الديمقراطية العسكرية وملاك الأراضي والبورجوازية التركية جعل الوّضع القائم في تركيا مستحيلا.

لقد شهدت تركيا خلال الحرب العالمية الثانية تدهور الأوضاع الإقتصادية والمالية والمعيشية ، وأمام هذه المستجدات إستعاد عصمت إينونو لعبة أتاتورك الذي أوعز لمجموعة معارضة بتكوين حزب معارض هو الحزب الجمهوري الحر كحزب معارض لشحذ همة الحزب الحاكم دون تحدّ الشّرعية القائمة (1) ، بعد ذلك أوعز إينونو إلى جلال بايار أن يصبح زعيم المعارضة وكان جلال بايار هو نائب إزمير الذي شغل منصب رئيس الوزراء في عهد أتاتورك ، وكان بايار مع ثلاثة نواب آخرين يشكلون كتلة يمينية برلمانية تنتقذ سياسات حزب الشّعب الجمهوري (أي المعارضة) هم عدنان مندريس ،فؤاد كوبرولو، رفيق كورالتان.(2)

وفي حين أنّ جلال بايار ومندريس وكورالتان كانوا من الأعضاء البارزين في حزب الشّعب الجمهوري إلاّ أنّ كتلة الأربعة التّي إنضم إليها كوبرولو من خارج الحزب كانت تطالب **بتغيير سياسات الحزب** وتطرح أفكارا إصلاحية حول **الحرّيات الديمقراطية واللّيبرالية الإقتصـادية** ، وكانت كتلة الأربعة بزعامة جلال بايار هـي التي أعلـنت تأسيـس

1- Ahmed feroz,**the making of modern turkey** , london, routledge,1993,p103.

2- **ibid**,p103.

الحزب الديمقراطي في السابع من يناير من سنة 1946، وفي البداية بدأ الحزب الدّيمقراطي كما لو كان حزبا تحت سيطرة النّظام ، فالحزب أقرّالمبادئ السّتة للأتاتوركية (*) لكن قادته أرادوا إعادة تفسير تلك المبادئ وفق الظّروف الجديدة وأنّ هدفهم كما قالوا هو تقدّم الديمقراطية.

لقد أرادوا الحد من تدخل الدّولة بأكبر قدر ممكن والتّوسع في الحقوق والحريّات الفردية وجعل السيّادة الشّعبية من القاعدة وليس من أعلى أو من الحزب الحاكم ، وتدريجيا إستقطب الحزب الديمقراطي أعدادا متزايدة فأصبح يمثل تعبيراعن الرّغبة الشّعبية العارمة في التغيير، وفي 23 من يناير 1949 تألّفت حكومة جديدة برئاسة شمس الدين غوناتالي الّذي أعلـن في خطاب له أمام المجلس الوطني في جلسة الثقة أنّ على تركيا أن تتخذ من الأنظمة الديمقراطية الغربية نموذجا لها وأنّ حرية الإعتقاد السياسي مقدسة (1) وكان هذا من أهم مؤشّرات ومظاهر التّحول الديمقراطي في تلك الفترة في تركيا ودعوة لترسيخ قيم الديمقراطية فيها.

ورفض عدنان مندريس مزاعم الجمهوريين بأنّهم حرّاس إصلاحات أتاتورك وقال في إحدى المقابلات التي أجريت معه أنّ الأمة التركية هي الحارس الحقيقي للإصلاحات ، وكان الدّعم الكامل للمبادرة الخاصة وفتح المجال أمام القطاع الخاص ركنا أساسيا في برنامج الحزب الديمقراطي لمواجهة النزعة التدّخلية للدّولة التي تستّرت ورائها مصالح النّخبة البيرقراطية العسكرية.(2)

1-Rashad kasbat**, democracy and populism in turkey** in **: rules and rights in the middle east**, **democracy, law and society**, washington,washington university press,1995.

2- **ibid**.

(*) المبادئ الستة الأتاتوركية: وهي من المبادئ الستة الصّارمة المعروفة بالمبادئ الستة المتمثلة في (اللائكية ، الجمهورية، القومية ، الشّعبية، الدولانية، الإصلاحية) وهي ترمز إلى المقوّمات الأساسية للدولة.

لقد مّثل مبدأ حرمة الإقتراع وقدسيته أساسا للإرادة الشّعبية للدفاع الذاتي للمواطن عن حريته ولتغيير حكومة عبّر عن ذلك عدنان مندريس(*) بقوله: « **لقد جرت العادة على أن يحكم شخص واحد فقط وعلى أن لا تشارك في صنع السياسات سوى فئات قليلة ، ولكن مع ثورتنا الديمقراطية إكتسب ملايين من المواطنين حق التّصويت وأصبحوا يؤّثرون في مجال إدارة بلدنا لقد أصبحوا مواطنين حقيقيين** » .(1)

كانت السياسة التّركية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية واقعة تحت تأثير تحوّل سريع إلى الديمقراطية فبالإضافة إلى التعبئة الإجتماعية التي قامت بها النّخبة التركية إنصبّت الجهود التّركية على سياسة تعددية الأحزاب السياسية ووتوسيع المشاركة في عملية صنع القرار السياسي ، ومن هنا أظهرت عملية التحضير تلك أكثر **النتائج أهمية لعملية إضفاء الديمقراطية** ، وفي غضون ذلك كان حكم الحزب الواحد لحزب الشّعب الجمهوري الذي كان قد تأسّس قبل إعلان الجمهورية التركية سنة1923 قد وصل إلى نهايته سنة 1945.

ويرجع الفضل في عملية التحوّل الديمقراطي في تركيا إلى حصول العديد من أفراد أحزاب الأطراف المحيطة على السّلطة وعن طريق الإعتراف الإجتماعي لهم عن طريق الخدمة في المؤسّسات الحكومية بصفاتهم نوابا في الجمعية التركية الكبرى ووزراء في الحكومة ونواب عامون وقضاة وفي جهاز السكريتاريا لوزراء الحكومة ومديرون عامون لإستثمرات الدولة الإقتصادية ، كما عبّدت عملية التّحول الديمقراطي في تركيا الطريق إلى إقـامة جمعيات سياسية وإجتماعية متعدّدة وأحـزابا سياسيا متنوّعة ، مـن هنا أصبح بإمكـان

1- رضا هلال ، **المرجع السابق** ،ص 100.

(*) **عدنان مندريس**:(1899-1961) هو أوّل زعيم سياسي منتخب ديمقراطيا في تاريخ تركيا ،تقلّد منصب رئيس الوزراء بين سنتي 1958-1960، شارك في تأسيس الحزب الديمقراطي وهو رابع حزب معارض ينشأ بصفة قانونية في تركيا سنة 1946 ، أعدمه العسكريون شنقا عقب إنقلاب 1960 مع إثنين من وزرائه ليكون بذلك آخر سياسي يعدم بعد إنقلاب عسكري.

الأفراد منذ خمسينيات القرن الماضي إتخاذ مبادرات سياسية ومدنية بإنشاء جمعيات مع أفراد آخرين من العقلية نفسها فظهرمجتمع مدني وهذا بدافع إضفاء الديمقراطية على النظام السياسي لكن لم تكن هذه العملية سهلة وسلسة.(1)

كما شهدت محاولات عقب إقرار نظام التعددية الحزبية عام 1945 التّحرك ضمن قواعد اللّعبة الديمقراطية الجديدة عليها وعلى القوى العلمانية نفسها التي إفتقدت أدبياتها كل ما يمت بصلة إلى مسألة الديمقراطية في عهد أتاتورك الذي كان ببساطة عهد الحزب الواحد وحين جرت أوّل إنتخابات حقيقية كانت النتيجة كما أسلفنا سابقا فوزا ساحقا للحزب الديمقراطي بزعامة عدنان مندريس الذي إستظلت به جميع القوى والفئات الإسلامية ، وهذا الفوز نبّه الإسلاميين إلى أنّ الديمقراطية قد تكون إطارا أفضل للتّحرك لإختراق جدار التكتّل المؤسّساتي للكمالية وفي مقدمتها حزب الشّعب الجمهوري والمؤسّسة العسكرية وطبقة الموظفين الكبار(2).

وفي ظل دستور يحظر أي نشاط ديني ومع مرور الزمن وتحوّل الواقع الداخل والخارجي المتصل بتركيا تجاه الليبرالية ولا سيّما على الصعد الإقتصادية والفكرية كان الحضور الديني الإسلامي لهذه الطرق وغيرها من القوى الإسلامية قويًا في ظهورعدد ضخم من الشّركات والمصانع والنّقابات التي يديرها إسلاميين، فضلا عن إنتشار الجمعيات والأوقاف والأندية وشبكات المدارس والجامعات التي تغديها هيئات إسلامية داخل تركيا وخارجها.

إنّ التجربة السياسية والديمقراطية في تركيا لم تكن وليدة لحظة وليست معزولة عن الواقع

1- سامية نوري، « التجربة الديمقراطية في تركيا »، **الحوار المتمدّن**، العدد 2923،2010/02/20.

2- محمد نور الدين، **تركيا الجمهورية الحائرة** ، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق ،1998، ص128.

السياسي في تركيا ، بل أنّ هذه التّجربة هي نتاج لتراكمات من التّجارب السياسية داخـــــل تركيا إمتدت إلى أكثر من ستون عاما لا سيّما بعد التّحول الديمقراطي الذي عرفته تركيا منذ الخمسينيات والحراك السياسي الذّي شهدته السّاحة السياسية بين نجاح الديمقراطية حينا وإنتكاستها أحيانا أخرى.

لقد كانت أواخر الأربعينيات في تركيا إذن نقطة تحوّل كبرى ساهمت بشكل ما في التصّدي إلى هيمنة الحزب الواحد ،ورغم الضبابية التي خيّمت على هذه الفترة ، إلاّ أنّ المجتمع شهد في داخله حالة من الحراك السياسي وديناميكية في تصوّرات والمفاهيم نتج عنه ظهور حملة من المشاريع السياسية المتباينة في الفكر والتّصور مما ساهم في إثراء السّاحة السياسية التركية وبروز وعي سياسي ناضج .

وحتّى نكون دقيقين في تحليلنا للنّضج السياسي الذي برز خلال الفترة (الستينيات والسبعينيات) في تركيا علينا أن نشير إلى كون هذا النضج ضل يتأرجح بين الجموح حينا وبين لجام المؤسّسة العسكرية التي حاولت في العديد من المرّات أن تجتث هذه الجهود الديمقراطية لكافة شرائح المجتمع التركي ، والذّي ضل يناضل رغم هذه العراقيل من أجل ترسيخ وتجدير الفكر الديمقراطي القائم على ضمان الحريّة للجميع دون إقصاء أو إستثناء.

ولكي نبرز أهم مظاهر التّحول الديمقراطي عقب إقرار التعدّدية السياسية والحزبية في تركيا نوّضح في الأشكال الآتية نتائج الإنتخابات البرلمانية التي تحصلّت عليها الأحزاب السياسية التّي شاركت في تلك الإنتخابات خلال فترات أعقبت مرحلة التعدّدية الحزبية أي بعد سنة 1946 ، حيث تشير النتائج التّالية أنّه أصبح العديد من الأحزاب السياسية تمّثل المواطنين الأتراك وتشارك في الحكم ، بعدما كان في فترات سابقة يسيطر عليها حزب واحد ، وهذا أكيد يعدّ ملمح من ملامح التحوّل الديمقراطي في تركيا أثناء تلك الفترة.

شكل 01: نتائج الإنتخابات البرلمانية لسنة 1965.

اسم الحزب	عدد النواب	عدد الشيوخ	المجموع الكلّي لأعضاء البرلمان والشيوخ	النّسبة المئوية
العدالة	204	36	240	%53
الشّعب الجمهوري.	102	32	134	%29
الأمة	06	25	31	%06
العمال التركي	02	13	15	%03
تركيا الجديدة	03	16	19	%3.5
الفلاّحون الجمهوري.		11	11	%2.5
المستقلون	-	-	-	-
	317	133	450	%100

***المصدر:** نبيل حيدري، **تركيا دراسة في السياسة الخارجية منذ 1945**، دمشق،صبرا للطباعة والنشر،1986،ص40.

الشكل02:نتائج إنتخابات تشرين الأوّل البرلمانية لسنة 1973.

اسم الحزب	عدد مقاعده في البرلمان التركي.
حزب الشّعب الجمهوري	213
حزب العدالة	189
حزب السلامة الوطني	24
حزب العمل القومي الفاشي	16
حزب الثقة الجمهوري	03
مستقلون	04
الحزب الديمقراطي.	01
المجموع الكلّي لعدد أعضاء البرلمان التركي.	450

***المصدر:**وليد رضوان، **تركيا بين العلمانية والإسلام في القرن20**،بيروت،شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،2006،ص177.

الشّكل03: نتائج الإنتخابات البرلمانية لسنة 1977 .

اسم الحزب	عدد مقاعده في البرلمان
حزب الشعب الجمهوري.	213
حزب العدالة.	189
حزب السلامة الوطني.	24
حزب العمل القومي الفاشي.	16
حزب الثقة الجمهوري.	03
مستقلون	04
الحزب الديمقراطي.	01
مجموع أعضاء البرلمان.	450 مقعد

***المصدر**: مصطفى الزين ، **المرجع السابق**،ص357.

وأخير نبرز في النقاط التالية أبرز ملامح ومظاهر التي تلت فترة الحرب العالمية نلّخص فيها أبرزمظاهر التّحول الديمقراطي التي عرفتها تركيا وهي كالآتي:

1- تبني نظام التعددية الحزبية بدلا من نظام الحزب الواحد.

2- السّماح بظهور المعارضة السياسية وهو ما لم يكن مسموحا به قبل هذه الفترة.

3- ظهور المنافسة بين الأحزاب السياسية التي تسعى للوصول إلى السّلطة.

4- وضع قانون إنتخابي جديد يّنظم عملية إجراء الإنتخابات قائم على أسس ديمقراطية.

5- السّماح لكافة الاحزاب السياسية بشرح برامجها السياسية عبر وسائل الإذاعة على قدم المساواة بين هذه الأحزاب.

6- إنتعاش النّشاط السياسي للحركات والطرق الإسلامية وإنتشار الأوقاف والأندية والمدارس التي تعلّم الدين الإسلامي .

7- إقامة جمعيات سياسية وإجتماعية مختلفة تنشط في عدّة مجالات وميادين.

8- فتح المجال للقطاع الخاص لمواجهة النّزعة التدخلية للدّولة.

لنتحدث بعدها عن مرحلة جديدة في تركيا التي كانت نقطة تحوّل جديدة في التاريخ السياسي الجديد لتركيا ونقصد بها مرحلة وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم والتي كان لها دور كبير في تعزيز الديمقراطية في تركيا ، وهذا ماسنتحدث عنه في المطلب الذي يلي هذا المطلب مباشرة.

المطلب الثاني:مظاهـــر التّحول الديمقـراطي في تركيا خلال فترة حكم حزب العدالة والتّنمية.

شهدت تركيا في نهاية التّسعينيات من القرن العشرين تحوّلا سياسيا ومدنيا فبعدما كانت الإنقلابات العسكرية هي الحلول النّهائية والحاسمة للمشاكل العالقة في تركيا كان آخرها الإنقلاب الأبيض (*) كما يسمّونه ، لم يعد للإنقلابات العسكرية مسموح بها ولقد تزامن ذلك مع رغبة تركيا للإنضمام إلى الإتحاد الأوربي الذي شدّد عليها وفرض عليها المزيد من الممارسات الديمقرطية وإحترام حقوق الإنسان ومختلف الحريات السياسية والمدنية ، من ثمّ أصبح على تركيا المضي قدما نحو المزيد من الإجراءات والإصلاحات الشّاملة وهذا إستجابة للمطالب التي حدّدت لها من أجل الإنضمام إلى هذا الإتّحاد الأوربي الذي يعد قوّة إقتصادية تتحكم في السّوق الإقتصادية العالمية.

أمّا النّقطة الثانية التي كان لها أثرا كبيرا على السّاحة السياسية في تركيا هي وصول حزب العدالة والتنمية للحكم سنة 2002 والذّي مّثل زلزالا سياسيا حسب بعض المتّتبعين للشّأن التركي(1) ، والذّي نجح ثلاثة مرّات متتالية (2002-2007-2011) أثبت النّاخب التركي خلالها أنّه يملك الحس الصحيح في إختيار ممثليه في الحكومة والبرلمان، وبإمتلاك النائب التركي لمثل هذه البوصلة المنظورة الوّاعية تكون تركيا قد دخلت إلى عالم الديمقراطية من بابها الوّاسع والإنتخابات التّشريعية الأخيرة في تركيا تعتبر بحق مفصلا حاسما في إنتقال تركيا من مرحلة شبه الديمقراطية إلى صلب العملية الديمقراطية ، والسّبب ببساطة يمكن في الوّعي الذي يرهن النّاخب التركي أنّه يمتلكه بحيث يشّكل النّائب الضمانة الأساسية لدمقرطة المجتمع التركي.

1- ياسر أحمد حسن، **تركيا البحث عن المستقبل** ، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2006،ص219.

(*) **الإنقلاب الأبيض** : إشارة إلى آخر إنقلابا عسكريا عرفته تركيا وسمّي كذلك لأنّه لم يكن دمويا مثل الإنقلابات الثلاثة السابقة (1960،1971،1980) بل كان إنقلابا سلميا وإنتهى هذا الإنقلاب بإسقاط حكومة نجم الدين أربكان وسمّي كذلك بإنقلاب ما بعد الحداثة .

والنتائج التي أفرزتها هذه الإنتخابات تثبت كذلك مما لا يدع مجالا للشّك إمكانية نجاح التّجربة الديمقراطية على الطريقة الغربية ، لذلك يذهب بعض المحلّلين للشّأن التركي أنّ رجب طيب أردوغان كان محقا بقوله أنّ فوز حزبه **هو نصر للديمقراطية في تركيا** حيث إختار النّاخب التركي النهج الديمقراطي الذي يمثله حزب العدالة والتنمية (1)، ولم يصوّت للأحزاب التركية الحليفة والدّاعية للإبقاء على نفوذ الجّيش وهيمنته على الحياة السياسية ، كما إختار النّاخب النزاهة والكفاءة التي تميّز بها أردوغان وحزبه وفضلهم.

وفي الواقع إذا كان حزب العدالة والتّنمية حقّق هذه النّجاحات الكبيرة خلال فترة قصيرة فإنّ ذلك يرجع إلى نهجه المعتدل وخطابه المرن وقدرته على وضع التكتيك في خدمة الإستراتيجية (2) ، فضلا عن برامجه القريبة من حياة الطّبقات الشّعبية الفقيرة وهويتها الحضارية ومسألة الديمقراطية في تركيا مسألة شائكة بسبب طبيعة تركيبة النّظام السياسي في البلاد والتي تمزج بين الحكم العسكري المباشر **(الجّيش)** وبين الحكم المدني **(البرلمان)** بنمودجه الديمقراطي الغربي ، وكذلك في تحديد دور الجيش وعلاقته بالعملية السياسية الجارية في تركيا.

ومن بين النّقاط الأساسية الذّي أكد عليها حزب العدالة والتنمية بقيادة أردوغان هي دعم **حقوق المواطنين الأتراك ذوي الأصول الكردية،** وغيرها من القضايا العالقة ذات الصلة **بحقوق الإنسان والحريّات العامة والخاصة كقضية الحجاب والتّعليم الديني وحق تعلم اللّغة الأم الكردية والعربية وغيرها.**

1- خورشيد دلي،« هل تحقّق التسوية المنشودة، بين الإسلام والعلمانية في تركيا » ، **الوحدة الإسلامية**، لبنان العدد93،أيلول 2009.

2- زبير خلف الله،« **مقاربة في تاريخ النّضال الديمقراطي في تركيا وفي تونس** » ، الرابط الإلكتروني:

http : www.turess.com/alhiwar:28/01/2011.

وكان من أبرز مؤّشرات التّحول الديمقراطي في تركيا فضلا عمّا سبق هو حصول تركيا على الدّعم الغربي للتّعديلات الدستورية لا سيّما أنّ حزب العدالة والتّنمية يتخذ من تأهيل تركيا لعضوية الإتحاد الأوروبي مبرّرا لتلك التّعديلات توخيا لإنتزاع تأييد الشّعب لها (1)، حيث رحّب الإتحاد الأوروبي وبارك حزمة التّعديلات التي قامت بها حكومة العدالة والتنمية معتبرا إياها بأنّها خطوة في الإتجاه الصحيح ، وعقب إجتماع غير رسمي عقده وزراء خارجية الإتحاد أشار الرئيس الأمريكي براك أوباما التّجربة الديمقراطية التركية بما سمّاه هو **حيوية الديمقراطية** التي أظهرها الإقبال الكبير على الإستفتاء الذي شهدته تركيا في أوّل تعديلات دستورية لها منذ ثلاثين عاما .

وإلى جانب ذلك بلغت **نسبة المّشاركة السياسية في هذا الإستفتاء أعلى مستوياتها** منذ تاريخ تأسيس الجمهورية التركية الحديثة سنة 1923،حيث بلغت نسبة المشاركة السياسية 78%إذ شهدت مراكز الإقتراع إقبالا كثيفا وعلى نحو منقطع النظير ، حيث توّجه الناخبون منذ ساعات الصباح الأولى للإدلاء بأصواتهم على غير ما كان معتادا في الإنتخابات والإستفتاءات السابقة حتّى أنّ كثيرا من الأكراد لم يتجاوبوا مع دعوات المقاطعة ، وذهب أكثر من ثلث ناخبيهم للمشاركة ووصلت نسبة مشاركتهم 35% الأمر الذي يؤشّر ويوحي بأنّ الشّعب التركي بدأ يتحرّر من براثن الإرث الأتاتوركي ليمضي بذلك نحو حقبة سياسية جديدة تقوم على أسس ودعائم ديمقراطية .(2)

ومن جهة أخرى كان للتداول السّلمي للسّلطة (من خلال المنافسة السياسية) ، وحرّية تشكيل الأحزاب السياسية وحرية تكوين الجمعيات النّقابية والإنتخابات الحرّة والصّحافة المستقلة هي أبرز مظاهر وملامح التّحول الديمقراطي في تركيا في هذه الحقبة ، وهو ما لم

1- (تركيا إستفتاء بنكهة الإنتخابات المبكرة)، **الديمقراطية**، القاهرة، العدد44، أكتوبر2011.

2- **نفس المرجع**.

يكن مسموحا به في وقت سابق وإن وجدت(هذه الملامح والمظاهر) فهي تخضع للرقابة المشدّدة والمتابعة اللصيقة من قبل المؤسّسة العسكرية ، وكانت هذه المظاهر والملامح إنعكاسا لتأثر الشّعب التركي بالنموذج الديمقراطي الغربي(1) ورغبة هذا الشّعب في ممارسة كل حقوقه السياسية والمدنية التي سلبت منهم في السنوات العجاف التي كانت حينها البلاد ترزح تحت سيطرة الجيش التركي على كل مقاليد الحكم في البلاد.

و حتّى نوّضح مظاهر وملامح التّحول الديمقراطي في تركيا بصورة جليّة خلال فترة وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم ، نحاول الآن أن نجملها في النّقاط التّالية :

1- إشادة الإتّحاد الأوروبي بالتّحول السياسي والديمقراطي في تركيا من خلال سعي حكومة حزب العدالة والتنمية لتطبيق كافة الإصلاحات السياسية والتّعديلات الدستورية التّي إشترطها الإتحاد الأوربي على تركيا من أجل إنضمامها للإتحاد الأوربي ، وهو ما جاء على لسان مفوّض التّوسع بالإتحاد الأوروبي" **ستيفان فولي"** أنّ تركيا قد قطعت شوطا مهما في الإصلاحات الديمقراطية وأنّ هذه الإصلاحات هي خطوة في الإتجاه الصحيح ،وهو ما شجّع حكومة العدالة والتنمية للمضي في المزيد من الإصلاحات السياسية والدستورية التي تؤدّي لمزيد من الحريّات السياسية والمدنية ، وتدعم حقوق الإنسان ومساعي الديمقراطية أكثرفي تركيا

2- تأكيد حزب العدالة والتّنمية على دعمه وإحترامه لحقوق الإنسان والمّمارسات الديمقراطية ومختلف الحريّات السياسية والمدنية .

3- إلى جانب تأكيد حزب العدالة والتّنمية على دعمه لحقوق المواطنين الأتراك ذوي الأصول الكرديةوالسّماح بتعلّم اللّغة الكردية واللّغة العربية في مراكز التّعليم المختلفة.

1- درويش محمي،« **تركيا بين الكمالية والديمقراطية** » ، الرابط الإلكتروني:

http// :annabaa.org.nbanews.02/03/2008.

4- بلوغ نسبة المشاركة السياسية أعلى مستوياتها في تركيا وهذا منذ تأسيس الجمهورية التركية الحديثة سنة 1923 ، إذ فاقت نسبة المّشاركة السياسية 70% في عملية الإستفتاء على الإصلاحات الدستورية التي وضعتها حكومة العدالة والتنمية ، ممّا يوّكد على تنامي الحس السياسي والثقافة السياسية لدى الشّعب التركي الذّي يمتاز بتواصله ومطالعته لمختلف المجريات السياسية التي تطرأعلى السّاحة السياسية التركية.

5- فوز حزب العدالة والتنمية لثلاثة مرّات متتالية في الإنتخابات التشريعية وهو مالم يحصل مع أي حزب سياسي تركي آخر في تركيا ، وفي هذا دلالة قوّية على حدوث تحوّلا سياسيا وديمقراطيا في تركيا يسمح بالتّداول السّلمي على السّلطة وعلى إحترام حقوق المواطنين السياسية في إخيتارهم لمن يمثلهم في المجالس النيابية دون ضغوط نفسية أو توجيه من أحد الجّهات السياسية ، وهنا أصبح للمواطن الحريّة المطلقة في ممارسة حقّه الإنتخابي وهو ما حصل فعلا في تركيا في ضل حكومة حزب العدالة والتنمية ، وهذا سيؤدّي بطبيعة الحالة إلى مزيد من تكريس الحقوق المدنية والسياسية في تركيا.

ختاما نقول ومهما قيل في التّجربة الديمقراطية الحالية التي ينعم بها المجتمع التركي في المرحلة الراهنة فإنّه يتوّجب علينا أن نقول أنّ هذه التّجربة ما كانت لتنجح هذا النّجاح الرّائع إلاّ بفضل هذا الوعي الديمقراطي الذي تشكل على مدار ستين عاما (1) ، والذّي صمد أمام عواصف الديكتاتورية المتمّثلة في المؤسّسة العسكرية التّي حاولت القضاء عليه عدّة مرّات ، ولقد وصل الشّعب التركي إلى حالة من النّضج السياسي والديمقراطي أهلّه إلى إختيار ما يحكمه بوعي وبكل حريّة وكان فوز حزب العدالة والتّنمية إنتصارا للديمقراطية التركية عبر وعي سياسي ونضج كبيرين.

1- زبير خلف الله ، **المرجع السابق.**

المبحث الثاني : أسباب ودواعـــــي تدخل المؤَسّسة العسكرية التركية في الحياة السياسية.

كان لتدّخل المؤسّسة العسكرية في الحياة السياسية عدّة أسباب ودواعي جعلت منها المؤسّسة العسكرية ذرائع وغطاءا تخفي من ورائها نيّاتها الحقيقية من وراء هذا التدّخل السافرفي الحياة السياسية من جهة ، ومن أجل حسب زعمها وإدّعائها إنقاذ البلاد من ترّدي الأوضاع السياسية والإقتصادية التي عرفتها البلاد أنذاك ، لذلك سنقف في هذا المبحث على العديد من الأسباب والعوامل التّي دفعت المؤسّسة العتيدة في النّظام السياسي التركي(المؤسّسة العسكرية) للتدخل في الحياة السياسية التركية، وسوّغت لها أن تكون حاضرة بقوّة في المجال السياسي ، وهي كما أوردناها أسبابا تاريخية وأسبابا سياسية وأسبابا إقتصادية .

وفي الحقيقة وكما أسلفنا الذكر بشأن هذه الأسباب نقول أنّه رغم تعدّد هذه الدواعي والأسباب لتدّخل المؤسّسة العسكرية في الحياة السياسية التركية إلاّ أنَ معظمها تصب في بوتقة واحدة وهي حماية الدّولة العلمانية والأتاتوركية التّي أسّسها الزعيم الرّاحل مصطفى كمال أتاتورك(*)، والتّي قامت على أسّس لادينية حاربت بكل الوّسائل كل ما من شأنه أن يقف في طريق العلمانية ولو تطلّب الأمر تدخلا عسكريا مباشرا مثلما فعلته المؤسّسة العسكرية في العديد من المرّات من خلال الإنقلابات العسكرية التي أسقطت بموجبها العديد من الحكومات المدنية رغم شرعية هذه الأخيرة ، وهذا ما سنتحدّث عنه لاحقا لنبسط الآن الحديث عن أهم الأسباب والدواعي التي بموجبها تدخلت المؤسّسة العسكرية في تركيا وأثرت من خلالها على مسار التحول الديمقراطي.

(*) **مصطفى كمال أتاتورك**(1881-1938) شخصية سياسية وعسكرية بارزة في تركيا، أطلق عليه اسم الذئب الأغبر وأتاتورك أي أبو الأتراك وذلك للبّصمة الواضحة التي تركها عسكريا في الحرب العالمية الأولى وما بعدها سياسيا بعد ذلك وحتى الآن في بناء نظام تركيا الحديثة ، ألغى مصطفى كمال الخلافة الإسلامية في 03 مارس 1924 ومن ثم ألغى العمل بالشريعة الإسلامية وأعلن أنّ تركيا دولة علمانية توفي في 10نوفمبر 1938 عن عمر يناهز57سنة على إثر إصابته بداء تشّمع الكبد نتيجة شربه المفرط للكحول.

المطلب الأوَل: أسباب ودواعي تاريخية.

- إنّ طبيعة تكوّن المؤسّسة العسكرية التركية وظروف نشأتها والدّور البارز الّذي لعبته في تحرير أراضي الأناضول التي كانت محتلة من قبل قوى أجنبية(اليونان،بريطانيا) كانت لها أطماع توسعية في المنطقة جعلت من المؤسّسة العسكرية مؤسّسة ذات تنظيم متماسك ومنظّم رغم الظروف الصعبة التي مرّت بها البلاد كل هذا سمح لها أن تكون لها كلمتها وأن تكون طرفا مشاركا رئيسيا في إدارة شؤون البلاد، فالأسباب والدواعي التاريخية كانت من ضمن أهم الأسباب الرئيسة التي جعلت من المؤسّسة العسكرية تتدخل بشكل مباشر في الحياة السياسية وتؤّثر بذلك في مسار التّحول الديمقراطي.

- بداية نقول أنّه بالنظر إلى التّطورات التي شهدتها الدولة العثمانية حتّى نهايتها نجد أنّ الجيش كان عنصرا مهمّا في التّغيرات السياسية التي طرأت على الدولة العثمانية ، فإن كان السّلطان يأتي من آل عثمان دون منازع(1) إلاّ أنّ تغيير هؤلاء السّلاطين وتغليب أحدهم على الآخر كان للجّيش دور مهم فيه ، ولا يخفى دور العسكر الجديد(الإنكشارية) في ذلك ، إذ نجد أنّ المؤسّسة العسكرية أرست نظاما عسكريا جديدا يعلي من العقيدة العسكرية الأوروبية ، وهذا ما أدّى في الأخير إلى الإطاحة بنظام السّلطان عبد الحميد الثاني العدو اللذوذ للغرب وصاحب الإصلاحات الإسلامية ، وهذا الإرث التاريخي للمؤسّسة العسكرية العثمانية أهلّها لأن تأخد بزمام المبادرة في الحركة القومية ضد القوى الغازية بعد الحرب العالمية الأولى لتعلن وفاة الدّولة العثمانية وقيام الجمهورية الحديثة على أسس جديدة أهمها الدّولة واللا دينية السياسية الشّعوبية والتّطور والمعاصرة والتّسامح ، وعليه ساعد هذا الإرث التاريخي قادة الجمهورية الحديثة على إرساء قواعدها طوعا أو كرها ثمّ ترجمة

1- طارق محمد نور،« **الإنقلابات العسكرية ، التجربة التركية** » ، الرابط الإلكتروني:

http//:www.ashorook.net.25/04/2011.

مبادئ الثورة في دستور البلاد ومؤسّساتها السيّادية وأصبح الجيش بذلك هو الحامي لتلك المبادئ الجديدة وحارسا لها والمدافع عنها بأي وسيلة كانت.

- إنّ تدّخل المؤسّسة العسكرية التركية في الحياة السياسية إذن أمر قديم حيث يرجع إلى **عهود التنظيمات 1839** ، وذلك في أعقاب إنقلاب الإنكشارية الشّهير على السّلطان أبا يزيد الثاني وتمّ تولية السّلطان عثمان الثاني ، وتدّخل أيضا الإنكشاريون في عهد السّلطان سليمان وكذلك في عهد السّلطان سليم الأوّل الذّي أنشأ فرقة جديدة تلقّت تدريبها على النّمط الأوربي الحديث(1)، غيرأنّه في عهد سليم الثالث تمرّد الإنكشاريون(*) عليه وإتّهموه بأنّه لم يعد حامي للدّين وأنّه أخضع للسّيطرة الأوروبية ، وهكذا تتوالى التّهم حتى تكون مبرّرا ومسوّغا من أجل تدّخل الجيش في الحياة السياسية وإن كانت هذه التّهم لا تستند على قواعد وأسّس صحيحة أوقانونية ، ومن ثمّ فهي أقرب إلى الدّعاية السياسية والتّضليل المغرض.

- وبالرّجوع إلى التاريخ كذلك نرى أنّه مند البدايات الأولى للدّولة العثمانية إختلط دور العسكريين والإداريين حيث كان قادة القوى المسلّحة من إنكشارية وسباهية وجنود الولايات والمرتزقة يمارسون ايضا مهمّات مدنية (2) ، فالسباهيون مثلا أصحاب التيمارات وهي الوحدة الإقتصادية والإدارية الأصغر كانوا أيضا يشاركون في الحروب ويشروفون أثناء السّلم على فلاحي الأراضي السلطانية ، ويجمعون باسم الدولة والضرائب والمسؤولين الأعلى رتبة من السباهيين مثل البك والوالي فوالي الوّلاة كلُّ أولئك كانوا لهم صلة إدارية وعسكرية في آن واحد ، ومن هنا كانت محاولات التّجديد العثماني قد تمت في ضل حماية

1- بشير أحمد محي الدين،« **العلمنة والمؤسّسة العسكرية في تركيا** »، الرابط الإلكتروني:

http//:nile.elaphblog.com.16/04/2010.

2- محمد نور الدين ، **المرجع السابق**، ص81.

(*)الإنكشاريون كلمة تطلق على مجموعة من الجنود المحترفين المدرَبين تدريبا عاليا في عهد الإمبراطورية العثمانية وقد إشتقت كلمة **إنكشاري** في صيغة المفرد من مصطلح تركي معناه الجندي الجديد.

الجّيش إلى أن جاء عهد التّنظيمات في القرن التاّسع عشر، وقد جرت محاولة تحويل نظام الملكية العسكرية بعد تلك الفترة إلى نظام مدني وأعقب ذلك إعلان المشروطية الأولى أي دستور سنة 1876 ، غير أنّ إلغاء السلطان عبد الحميد الثّاني للعهد الدستوري سنة 1876 دفع في إتّجاه تشكيل منّظمات سرّية غالبية أعضائها من العسكر داخل تركيا وخارجها أشهرها على الإطلاق**"الإتحاد والترّقي"** التي كانت القوة المحرّكة لإعلان المشروطية(*) سنة 1908 الذي يؤّرخ بداية التدّخل العسكري المباشر للجيش في تاريخ تركيا الحديث (1) وتوّج بالتقدّم إلى رأس السلطة الفعلية سنة 1909بعد محاولة عبد الحميد الثّاني الإلتفاف على إعادة العمل بالدستور.

- إنّ النّفوذ المباشر لعسكريي الإتحاد والترّقي في السّلطة إستمر حتّى نهاية الحرب العالمية الأولى والتي أسفرت عن التفكك الكامل للسّلطنة العثمانية ، بل وتعرّضت الأراضي التركية الأصلية في الأناضول لأخطار جدّية حين نصَت إتفاقية سيفرعام 1920 (**)على تقاسم آسيا الصغرى بين القوى العظمى واليونان والأكراد والأرمن ، فكانت حرب التّحرير الوّطنية التي قادتها فلول الجيش التركي بزعامة مصطفى كمال وأنقدت ما تبقى من أراضي من الضياع ، بل رسمت حدودا جديدة للجمهورية الوّليدة عام 1922 العصب المحرّك لهذين الحدثين حرب التّحرير الوّطنية وإعلان الجمهورية التّركية الحديثة وهي العسكر كان كافيا ليربط بين إنقاذ تركيا من براثن القوى الأجنبية وتأسيس تركية حديثة وبين دورالجيش

1- محمد نور الدين ،**المرجع السابق**، ص82.

(*)المشروطية : هنا هي إعلان النظام البرلماني في الدولة العثمانية وبموجبه اصبحت الوزارة مسؤولة أمام السلطان كما أنَ صلاحية تشريع القوانين أصبحت من إختصاص البرلمان.

(**) إتفاقية سيفر لسنة 1920: هي معاهدة السّلام التي تمّ التوقيع عليها في 10 أوت 1920 عقيب الحرب العالمية الأولى بين الأمبراطورية العثمانية وقوات الحلفاء ، ولكن المعاهدة رفضت من قبل الحركة الوطنية التركية بزعامة مصطفى كمال أتاورك التي شكلَت جمهورية تركيا في 29أكتوبر 1920 على أنقاض الإمبراطورية العثمانية ، وكان رفض أتاتورك لتطبيق بنود المعاهدة نابعا من خسارة لحجم هائل من المناطق التي كانت تابعة للعثمانيين في حالة تطبيق المعاهدة.

في هاتين العمليتين وتحوّل هذا الدور إلى ضمانة للنّظام الجديد حيث إختفى بالكامل دور القوى المدنية الأخرى.

- إنّ إعتماد نظام الحزب الواحد في عهد أتاتورك وخليفته عصمت إينونو حتى عام 1945 ضاعف هو الآخر من هيمنة الكماليين"أنصار مصطفى كمال أتاتورك" الذين حوّلوا المؤسّسة العسكرية إلى أذاة للإشراف على السّلطة السياسية (1)، حيث أشار الباحث العلماني التركي سردار سين إلى أنّ التطوّر غير المتكافئ في المجتمع نتيجة ديكتاتورية الحزب الواحد الذي كان سائدا خلال عقود زمنية مضت هو الّذي أدخل الجيش إلى السّاحة السياسية في إتجاه دور جديد هو توجيه المجتمع وملء الفراغ المدني في الرّقابة والإشراف ، وعلى هذا كان يتدّخل الجيش ليس في السياسة فحسب بل في كل النواحي المجتمعية لتعديل موازين القوى بما يتفق ونظرته الخاصة وبما يضمن بقاء هيمنته السياسية.

- ولقد كان للدّور الّذي لعبته الطبقة العسكرية المثقفة في ظهور تطوّر حركة تركيا الفتاة (*) دورا هاما جدا ففي عام 1889 أسّس العسكريون تنظيما سرّيا وضع نصب عينيه هدف النّضال ضد حكم عبد الحميد الثاني المطلق ، وكانوا يشكلون الجزء الرّئيسي من أعضاء تنظيمات أخرى مشابهة لذلك التّنظيم السري في الإمبراطورية العثمانية في نهاية القرن التاسع عشر، والعسكريون بالذات قد لعبوا دورا رائدا في نشاطات التّنظيمات التركية الفتية عشية ثورة 1908 ، كما نشط ضباط تركيا الفتاة في الوّحدات العسكرية المّتمركزة في القسم الأوربي من تركيا وفي الأناضول ، وفي وحدات عسكرية أخرى من الإمبراطورية العثمانية وأمنوا دعم الجّيش لثورة تركيا.

1- محمد نور الدين ، **المرجع السابق**، ص83.

(*) **حركة تركيا الفتاة**: ظهرت حركة تركيا الفتاة في تركيا بتوجيه من الغرب من أجل محاربة سياسة السّلطان عبد الحميد المحافظة وإبعاده عن الحكم وهدم الدولة العثمانية، ودعت إلى تقليد الغرب في كل شيء ، في التفكير وفي اللباس والقوانين والمأكل والملبس ، وبإختصار تريد بناء دولة على الطراز الغربي وتحكيم الفلسفة الغربية في هذه الدولة الجديدة وهي بذلك تعد من بين البذور الأولى لعلمنة تركيا وتغريبها وإبعادها عن التعاليم الإسلامية .

- إنّ الجيش التركي برز كقوّة سياسية نشيطة في مرحلة نشاطات حركة التّحرير الوطني التركية ، فالجزء الهام من البيروقراطية العسكرية لم يسهم مساهمة فعّالة في هذه الحركة فحسب ، بل أصبح القوّة المنظمة لها(1)، وكان ممثل البيروقراطية العسكرية هو مصطفى كمال أتاتورك الذي تزّعم حركة التّحرير الوطني وكثير من الضّباط الّذين إنخرطوا في هذه الحركة بما فيهم مصطفى كمال ذاته .

- وبعد نهاية الحرب العالمية الثّانية وفي خضم الأزمة التي نتج عنها تطبيق نظام تعدّد الأحزاب إزداد إهتمام ضباط الجّيش بالسياسة ويوافق هذا السّلوك ليس فقط التّقاليد العثمانية التركية بل قانونية تطوّر بلدان الشرق في مرحلة ما بعد الإستعمار، وهكذا إرتفعت وتيرة النشاط السياسي للجيش بالتوازي مع ترسخ النظام التعدّدي في تركيا وأصبحت الشراكة مع الجيش في المجال السياسي أمرا مسلّما به رغم أنف الشخصيات والأحزاب السياسية ، الأمر الّذي جعلهم في تّذمر مستمر ودائمي التّوتر لما حصّله الجيش من مكانة جد هامة تسمح له بالمشاركة في الحياة السياسية ويؤّثرفيها بشكل ملحوظ.

- وفي مرحلة الحكم المدني في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين كان الجيش التركي دائم الترصد لتطوّر الأحداث في البلاد والصّراعات التي كانت تدور بين الأحزاب السياسية كما كان يراقب نشاطات الشّخصيات السياسية المدنية ، وبعد عام 1960 ترجم هذا الجّيش هذه المراقبة من خلال مجلس دستوري خاص هو مجلس الأمن القومي(*) الذي دخل في عداده بالإضافة إلى رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وبعض الوزراء نجد رئيس هيئة

1- فلاديمير إيفانوفيتش دانليوف، **الصراع السياسي في تركيا، الأحزاب السياسية والجيش**، ترجمة يوسف الجهماني، دمشق،دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع،1998،ص14.

(*) **مجلس الأمن القومي في تركيا:** تشكل مجلس الأمن القومي التركي مع دستور 1961، ونصّت المادة 118 من دستور 1982 على زيادة عدد أعضائه العسكريين في المجلس وإضافة قادة قوات أفرع القوّات المسلحة بغية زيادة الثقل العسكري، كما تمّ تغيير صفة قرارات المجلس من كونها توصيات تقدّم إلى مجلس الوزراء إلى قرارات يعلن بها مجلس الوزراء، وهو القناة التي مارست من خلالها المؤسّسة العسكرية التركية نفوذها السياسي.

الأركان وعدد من كبار الجيش ، ومن ثمّ فهو خليط يضّم أعضاء مدنيون وآخرين عسكريون، ومن خلال هذا المجلس إستطاع الجيش التركي أن يتغلغل في الشّؤون السياسية ويبسط نفوده للمشاركة في الحكم ، وبهذا الشّكل كانت السياسة دائمة القلق لما تخضع له من رقابة عسكرية نجم عنها تضييق للحريّات وتحجيم الحكم المدني الذي سيطرت عليه وبقوّة المؤسّسة العسكرية.(1)

- وفي الأخير نقول تاريخيا كان الجّيش التركي دائما يلعب دورا مركزيا لدى الأتراك فجيش الدّولة العثمانية كان فوق كل إعتبار ولايوجد حينها تمييز بين الدّولة والجيش(2)، ومن ثمّ كان الجيش التركي مكوّنا رئيسيا في الطّبقة الحاكمة مع السّلطان وهنا يبرز حجم ومكانة الجيش لدى الأتراك ، وشكلت هذه المكانة التي حصّلها الجيش من خلال هذه المشاركة التاريخية في الحياة السياسية دعامة أساسية للجيش في تكريس وتعزيزمكانته السياسية ومن ثمّ توسيع دائرة المشاركة في الحياة السياسية إنطلاقا من هذا الدور التاريخي الذي إضطلع به على مدار السنوات التي مضت .

ونوّضح أخيرا في الشّكل التّالي خريطة تركيا أثناء إتفاقية سيفر.

1- فلاديميرإيفانوفيتش دانليوف، المرجع السابق، ص16.

2-Heinz.jurgena. axt,**europeanization and change in domestic politics of the Copenhagen political**,**criteria in Turkish democracy1999-2005**,department of political science,Duisburg-essen university,march2007,p65.

الشكل الأوّل : خريطة تركيا أثناء معاهدة سيفر.

المصدر: http://ar.wikipedia.org

المطلب الثاني: أسباب ودواعي سياسية.

من خلال تسليط الضّوءعن الأسباب السياسية التي تبنّتها المؤسّسة العسكرية من أجل التدَخل في الحياة السياسية والمشاركة في الحكم يتبين لنا أنّ معظم هذه الأسباب لا تخرج عن كونها إمّا تهم سياسية توّجهها المؤسّسة العسكرية للأحزاب السياسية المشاركة في الحكم ، وإمّا دعاوى شكلتّ من خلالها المؤسّسة العسكرية مرتعا لإثباب جدارتها في الحكم وأنّها المؤّسسة الوحيدة المؤّهلة والقادرة على إدارة شؤون البلاد، وبهذا فإنّ الأسباب السياسية تنوّعت وتضاربت حسب رؤى وأهداف المؤسّسة العسكرية ، ومن ثمّ فهي أكثر من نحصرها في نقاط محدّدة ، لذلك فسنركز على أهم هذه الأسباب والدّعاوى في شكل نقاط رئيسية.

- من بين الأسباب الرّئيسية التي أدّت إلى تدخل المؤسّسة العسكرية في الحياة السياسية وبسط نفوذها في شؤون الحكم هو خوفها المتنامي من تآكل إحترافيتها، وهرم النّظام العسكري المنظم لها، ومثلما هو الحال مع غيرها من الهيئات العسكرية الحديثة في الدّول القومية، فالجيش التركي يعد منظمة مهنية كما هو مؤّسسة منظمة جدا تخضع لتسلسل هرمي منضبط الهيكل والتنظيم على مستوى عال من الوعي(1)، وذو كفاءة تعليمية واسعة، وخلافا لأغلب الجيوش الأجنبية الأخرى يمثل الكادر العسكري التركي نخبة متنورة في المجتمع (2)، فالكثير من أفراد الجيش يتحدثون بعدة لغات أجنبية ويفهمون السياسة والأدب والفلسفة ، ومن ثمّ فإنّ قيادة الجيش تتبوّء وضعا ذي أفضلية ضمن المجتمع التركي على مدى عدّة عقود زمنية فإنّها أصبحت لها تأثير كبير على الحياة السياسية للدّولة حتّى أنّه من

1-**H**.birsen ors and aysegul komsuoglu. "**military goverment**: **the limits of the role the turkish army play in turkish politics**",paper draft prepared for presentation at the annual ISA conference, chicago,illnois,February28-March3,2007,pp,6-7.

أصل تسعة رؤساء جمهورية حكموا تركيا كان ستة منهم من كوادر المؤسّسة العسكرية ، لذلك فهي تتوجس من فقدان هذه المكانة التي ربّما تزول معها هيبتها ومكانتها ضمن النّظام السيّاسي التركي كطرف رئيسي يشارك ويؤّثر في صنع السياسة العامة للبلاد.

- وفي نفس السياق فإنّ الخوف والتوّجس من فقدان الثّقة والتأييد الشّعبي كان كذلك كان من أبرز الأسباب التي أدت إلى تدّخل المؤسّسة العسكرية في الحياة السياسية لأنه بفقدان الثّقة والتأييد الشّعبي تفقد المؤسّسة لمكانتها ويضمحل دورها في الحياة السياسية ، لذلك فهي تسعى دائما لتحسين صورتها لدى الرّأي العام التركي من خلال اللجوء إلى وسائل الإعلام المختلفة محاولة بذلك تقديم صوّرا ناصعة عن المؤسّسة العسكرية التركية ، وأنّها جديرة بالإحترام نظرا لمَا تقدّمه من خدمة للشّعب التركي، وأنّها هي المسؤولة الأولى على أمن وسلامة البلاد .

- إنّ الإعتقاد السّائد لدى الجيش ونظرته للحياة السياسية التركية هي الأخرى كانت عامل آخر للتدّخل في الشؤون السياسية(1)، حيث تفترض أنّ السياسة العامة فاسدة وأنّ الأحزاب السياسية (لاسيما منها الأحزاب الإسلامية) تطمح وتسعى من أجل تحقيق مصالحها بإعتبارها أولى من المصلحة الوطنية ، وهذا الأمر الذي يحتّم على الضباط داخل المؤسّسة العسكرية للتدّخل في الحياة السياسية ، والتأثير بذلك على صناعة القرار السياسي وإتخاذه ولو تطلّب الأمر الإطاحة بالحكومات المدنية بطرق مباشرة (2)عن طريق الإنقلابات العسكرية ، وهو ماقامت به المؤسّسة العسكرية من خلال سلسلة الإنقلابات العسكرية ضد الحكومات المدنية المنتخبة التي وصلت إلى الحكم من خلال صناديق الإقتراع وإختيار

1- عبد المالك محزم،« البعد الإقليمي للسياسة الخارجية التركية في ضل معطيات الأمن الجديدة » ، **مذكرة** مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية،فرع العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية، جامعة باتنة،2009/2008،ص63.

2- **نفس المرجع**، ص63.

الشّعب لها، يحدث كل هذا رغم أنَ كمال أتاتورك ذاته هو أوّل من طرح مبدأ عدم تدخل الجيش في الحياة السياسية (1) وهنا يظهر حجم التناقض بين ماهو موجود على أرض الواقع وماهو مقَرّر قانونيا ودستوريا .

- إهتمام الجيش بالصورة والمكانة الدولية للكيان التركي بوصفه دولة ديمقراطية (2)، ومن ثمّ يدرك تماما مكانته ووزنه في إطار مسارات التّفاوض من خلال نظرة تركيا نحوالعضوية في الإتحاد الأوروبي ورغبته الملحّة للإنضمام إلى هذا الإتحاد ، وما سيقدمه هذا الإنضمام من وزن إستراتيجي للدّولة التّركية.

- يعتبر الجيش نفسه أنّه القوّة الرّائدة التي أسّست دولة تركيا العلمانية الحديثة حيث تنظر الأوساط العلمانية إلى الجّيش على أنّه وسيلة الأمان القادرة على الوقوف ضد الحركات الإسلامية المتنامية في تركيا ، لذلك ساد الإعتقاد داخل المؤسّسة العسكرية سابقا بأنّ حزب الرّفاه مثلا صاحب الإيديولوجية الإسلامية عندما يصل إلى الحكم يمكن أن يقوم بأفعال لا تتفق مع القوانين السياسية والديمقراطية (3) ،وأنّه سيقوم بتغييرات جدرية ترمي إلى القضاء على العلمانية لأنّه في الأساس حزب إديولوجي أعلن عن نفسه بأنّه معاديا للعلمانية لاسيما أنّه مضطر لطمأنة الجماعات الإسلامية التي أيدته بأصواتها ، وفي هذا لا يمكنه الإنسجام مع الجيش(4)، وهذا ما أدّى فيما بعد إلى نشوب حالة من الصّراع والتّصادم بين حزب الرّفاه بزعامة أربكان والمؤسّسة العلمانية ممثلة في المؤسّسة العسكرية.

1- مخلوف سليمان، **المرجع السابق**،ص08.

2-H.Birsen ors and aysegul komsuoglu.**op.cit**.pp,8-9.

3- طارق عبد الجليل السيّد، **الحركات الإسلامية في تركيا المعاصرة، دراسة الفكر والممارسة**، القاهرة، جواد الشرق للنشر والتوزيع،2001، ص291.

4- **نفس المرجع**، ص291.

- عجز الأحزاب السياسية عن حل الأزمة السياسية والإقتصادية التي أدّت إلى إنتشار الفوضى وأعمال العنف في البلاد وتعصّبهم للمّصلحة الحزبية فوق المصلحة الجماعية للشعب ، كما كان إنتهاج الحزب الديمقراطي لنظام حكم سلطوي تجاه منافسيه وخاصة حزب الشّعب الجمهوري سببا واضحا في غضب المؤسّسة العسكرية وتقييمها للوضع على أنه إنحراف على الأسس العلمانية للجمهورية التركية وإستغلال الدين في المصالح الحزبية والسياسة ، ويرى شريف ماردين أنّ إعتقاد الجيش بأنَ بعض الإسلاميين مثل سعيد النورسي وطلابه الذين حظوا بدعم كبير إبّان العهد الديمقراطي يريدون جعل تركيا دولة دينية مرّة أخرى وهو ما لا تقبله المؤسّسة العسكرية ومن أجله قامت بإنقلاباتها العسكرية المتتالية.(1)

- إن إنتقال تركيا إلى التعدّدية الحزبية في عام 1946 ووصول الحزب الديمقراطي إلى السّلطة سنة 1950 كان لهما أثرهما طبعا في العلاقات بين الجّيش والسّلطة ، فالحزب الديمقراطي الذي كان يحظى بدعم شريحة واسعة من المجتمع حول إقصاء النّخبة من الزّعماء التقليديين خاصة منها النخبة العسكرية ، وهذا الإقصاء إستقبلته أوساط الجّيش وكأنه خيانة لهيبتهم وحظوتهم وشرفهم وإرادة واضحة لإذلالهم وإهانتهم لذلك إنتقلت إلى التدخل المباشروالعلني.

- إتهام الجّيش الأحزاب السياسية والساسة والمفكرين ووسائل الإعلام والنّقابات وغيرها بالفشل والقصور في أداء مهامهم وأدوراهم المنوطة بهم وإعتبر نفسه دوما ودائما أنه المؤسّسة الوّحيدة التي سلمت من الفساد السياسي والأخلاقي وأنها الوحيدة والقادرة على التصدي للقيام بتطهير من البلاد حيث أعلن أحد قادة الجيش"أفرين" في 1980/9/16 وفي

1 - سيَار الجميل، العرب والأتراك، **الإنبعاث والتّحديَات من العثمنة إلى العلمنة**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،1997، ص19.

1981/5/19 أنّ مهمّة الجّيش الأولى هي حماية الديمقراطية وتأمينها وأنّ مسيرة أتاتورك هي الوحيدة التّي يجب إتباعها في تركيا. (1)

- تمتع الجيش التركي رغم سلوكه الإستبدادي المتشدّد بدعم أكثرية الشّعب الساحقة فمند عقد الثمانييات ظلّت إستطلاعات الرأي تبين بصورة مضطردة أنّها المؤسّسة الأكثر تمتعا بالثقة في الدّولة التركية(2)، فالإنتقادات الموّجهة إلى الدّور السياسي للجّيش لا تتصاعد إلاّ نادرا على الرّغم من أنّ قطاعا متناميا من المجتمع المدني يؤمن بأنّ الوّضع التركي يشكل حالة تتّسم بشيء من الشذوذ بين النّظم الديمقراطية الغربية.

- قيادة المؤسّسة العسكرية نفسها لا تبدي إلاّ قدرا محدودا من التّفهم لتعقيدات السياسة الحزبية الديمقراطية وألاعيبها البرلمانية على صعيد صراع القوى(3)، ومن ثمّ فدائرة الحوار مضيّقة إن لم نقل غائبة بين المؤسّسة العسكرية والأطراف المشاركة في الحكم وهذا ما يحول إلى الوّصول إلى حلول للمشاكل المطروحة وكل مايطرأ على السّاحة السياسية.

- إنّ وجود مجلس الأمن القومي سمح للمؤسّسة العسكرية أن تحظى بمكانة يمكن إعتبارها نموذجية ومثالية في النّظام السياسي التركي هذه المكانة المثالية تمكنها من إعتماد برنامج سياسي يخصها ونظرا لوزنها في أوساط المجتمع التركي فإن قيادة المؤسّسة العسكرية قادرة أيضا على ضمان تطبيق برنامجها رغم مقاومة أكثرية الشّعب التركي، وقد تأكد هذا النفوذ بصورة متكرّرة حيث كانت بعض الحكومات تحاول إتباع خط يتعارض مع

---

1 - جلال عبد الله معوض، **الإسلام والعنف السياسي في تركيا** ، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية،1995،ص160.

2- هاينتس كرامر، **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**، ترجمة فاضل شاكر، الرياض، مكتبة العبيكان،2001،ص 68.

3- يوسف إبراهيم الجهماني، **المؤسّسة العسكرية في تركيا، ملفات تركيا 11**، سوريا، دار حوران للنشر والتوزيع،2001، ص142.

برنامج المؤسّسة العسكرية القائمة على الدفاع على الكمالية العلمانية على صعيد السياسة الداخلية. (1)

- الحقيقة التي ربّما خفيت على الكثير من الدارسين للشّأن السياسي التركي أنّ الجيش لا يريد أن يرى حقيقة وجود مؤسّسات يمكنها ضمان تسيير أمور البلاد وفق المبادىء التي تتعارض مع العلمانية التي أرساها مصطفى كمال أتاتورك وهو الّذي عهد إلى جنرالات تركيا بحماية هذا النّظام العلماني ، لذلك كان من بين أهم أدوار التي يقوم بها الجيش التركي داخليا وخارجيا دفع البلاد بإتجاه الغرب إتساقا مع تعاليم الكمالية (*)التّي يحميها رغبة منهم في سيادة توجهات العلمانية الغربية المتفقة وأمن الجمهورية التّي تركها لهم مصطفى كمال أتاتورك.

- لقد أشار الباحث العلماني سردار سين إلى أنَ التّطور غير المتكافئ في المجتمع نتيجة دكتاتورية الحزب الواحد التي شهدتها تركيا هو الّذي أدخل الجيش إلى السّاحة في إتجاه دور جديد هو توجيه المجتمع وملء الفراغ المدني في الرّقابة والإشراف(2)، وعلى هذا كان يتدخل الجّيش ليس في السياسة فحسب بل في كل النواحي المجتمعية لتعديل موازين القوى بما يتفق ونظرته الخاصة ، ويشير باحث تركي آخر يدعى سيغير طانيللي إلى عامل في غاية الأهمية لإستمرارتدّخل الجّيش التركي في الحياة السياسة ألا وهو الدّور الكبير الّذي تلعبه شبكة المصالح الإجتماعية والإقتصادية التي توّفر إمتيازات هائلة على صعيد الثّكنات والمجّمعات السّكنية والأسواق الإقتصادية وغيرها لأفراد القوّات المسلّحة ولا سيّما ذوي الرّتب الرّفيعة.

1- jean.francois perouse,**la turquie en marche**,edition de la matinieres,paris,2004,p189.

(*) **الكمالية والعلمانية والأتاتوركية**: تكاد هذه المفاهيم تتطابق في تركيا فتدل كل واحدة على الأخرى وإن كانت الكمالية أوسع نطاقا ومدى بإعتبارها تشير إلى مجمل أفكار وسياسات مصطفى كمال أتاتورك لكن العلمانية تبقى جوهر ومحور هذه الأفكار والسياسات ومختلف تطبيقاتها على صعيد الدّولة والمجتمع في تركيا.

مثلما يذهب الأستاذ البروفسور محمد علي قيليج بأنّ الجيش التركي يرى نفسه قوّة تمّثل وحدة الإرادة الوطنية ، ويستدرك أنّ هذه خاصية لا تقتصرعلى الجيش حسبه بل تعم جميع الأحزاب السياسية في تركيا التي ترى نفس الرّؤية بأنّها هي الممثلة الوّحيدة لإرادة الوّطنية للدولة التركية.(1)

- إنّ درجة تدخل الجّيش في الحياة السياسية مرهون بعاملين أساسيين حسب البعض الآخر وهما:

1- هو مدى إحترام وإستمساك المواطنين بالمؤسّسات والأدوار الحكومية المدنية أي مدى قبول وإعتراف المواطنين بشرعية النّظام.

2 - هو مدى حضور وتجدّر المؤسّسات المدنية مثل الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والإتحادات والجمعيات في المجتمع وكلّما إنخفض مستوى الثّقافة هذين العاملين إنخفض معهما مستوى الثّقافة السياسية في المجتمع، وبإنخفاضها يرتفع مستوى التّدخل العسكري في الشّؤون العامة إذ تعتمد درجة تدخلية الجيش على طبيعة المجتمع، وهو ماحدث بالفعل في تركيا التي تأثرت كثيرا بهذين العاملين بسبب سياسة التّضييق والمراقبة المشدّدة التي مارستها المؤسّسة العسكرية ضد الحكومات والمؤسّسات المدنية مما نتج عنه تدّني مستوى الممارسات السياسية والثقافة السياسية بسبب هذا التضييق من جانب المؤسّسة العسكرية ، ومن ثمّ فإنّ هذين العاملين كانا في تركيا تحصيل حاصل سببه التّدخل المباشر للمؤسّسة العسكرية في الحياة السياسية.

- وفي الأخير نرى أنّ السّند الذي إعتمدت عليه المؤسّسة العسكرية للتّدخل في الشّؤون السياسية هو سندا قانونيا تمّ تسييسه بإمتياز من قبل قادة الجيش الذين قاموا بتعديل الدستور

1- محمد نور الدين ، **المرجع السابق**، ص 83.

وفق مصالحهم الخّاصة وصاغوا بعض الموّاد في الدستور الجديد صوّغت لهم التدّخل في الشّؤون السياسية ، و وبهذا فقد أُجيز للجّيش التركي وفق هذه الموّاد التي صاغوها الإشراف على جزء كبير من السياسة المدنية ، فالدستور إذن يضفي الطّابع المؤسّساتي على الكيان العسكري ، ومن ثمّ يسمح له بالتأثير على السياسة ، كما يخوّله كذلك التوصيات التي تجعل من صلاحياته تطوير سياسة الأمن القومي للدّولة ، ومن ثمّ فإنّ الجّيش التركي ليس بحاجة إلى أن يتدّخل مباشرة في السياسة بل هو بالفعل عضو دستوري مشارك رئيسي في نشاطات السّلطة التي تقود البلاد.

المطلب الثالث: أسباب ودواعي إقتصادية.

- تعد الظّروف الإقتصادية التي مرّت بها تركيا من بين الأسباب التي من خلالها نفذت المؤسّسة العسكرية إلى السّاحة السياسية إمّا بدعوى إنتشال البلاد من حالتي الرّكود الإقتصادي والتضّخم (*)اللذين شهدتهما البلاد واللذين كادا أن يعصفا بإقتصاد البلاد، وإمّا بدعوى ضرورة رسم سياسيات إقتصادية ناجعة عجزت الحكومات المدنية عن وضعها، ومن هنا شكل العامل الإقتصادي عاملا آخرا من أجل بسط المؤسّسة العسكرية في الحياة السياسية وأن تكون بذلك مؤسّسة قادرة حسب رأيها على إيجاد حلول لكل المشاكل التي عرفتها البلاد، وعلى هذا الأساس سنسوق أهم الدواعي والأسباب الإقتصادية التي أعطت بعدا آخرللتدخل العسكري في المجال السياسي وفق النّقاط التالية.

- ترى المؤسّسة العسكرية التركية أنّه يتوجب على الجمهورية التركية أن تحتل مكانة الدوّل العظمى القويّة إقتصاديا في العقد الأوّل من القرن الحادي والعشرين ،غير أنّ مساعي تطوير الأعمال التركية تتّم دون حساب الظّروف المتغيرة على السّاحة الدولية الأمر الذي يغفله رجال الأعمال الأتراك بحيث لا يستخدمون أو لا يعطون للعلم دوره الفعلي في الإقتصاد الأمر الّذي يؤّدي فيما بعد إلى تبعية أكبر للغرب(1)، من هذه النّقطة بالذات تصر المؤسّسة العسكرية على تطوير مجتمعات الصناعة الحربية الوطنية كونها تعتبر أحد أهم محرّكات التقدّم والتطوّر ، في إشارة إلى أنّ التطوّر العلمي في القرن العشرين حصل تحديدا في نواة مجتمعات الصناعة الحربية وخصوصا في مجالات تكنولوجيا الإلكترونيات والطاقة النووية والتكنولوجية الفضائية.

1- مخلوف سليمان ، **المرجع السابق**، ص108.

(*)**التضّخم النّقدي**الذي عرفته تركيا كان سببه السياسات الإقتصادية الخاطئة والّتي إستنزفت ميزانية الدّولة ، ولتفادي الحاجات الآنية لجأت الحكومة إلى القروض المالية و طبع الأوراق النقدية بدون رصيد ممّا أدى إلى سقوط قيمتها في الداخل والخارج، وكان هذا دافعا قويا وفرصة مؤاتية للمؤّسسة العسكرية للتدّخل في الحياة السياسية نتيجة هذه الأوضاع الإقتصادية المزرية التي آلت إليها البلاد والتي أدّت إلى ركود إقتصادي بسبب فشل هذه السياسات الإقتصادية التي وضعتها الحكومة آنذاك.

إنّ طبيعة المشاركة لضباط الجيش والمردودات الإقتصادية المتحققة لهم (**الضباط**)جعلت للمؤسّسة العسكرية مصالح إقتصادية يتوّجب الدّفاع عنها من قبل أولئك الضّباط أكثر من دفاعها عن العلمانية والتيّار الإسلامية أي أن تحقيق المصالح الشّخصية للضّباط أولى وأهم من مصالح البلاد.

وبناءا على هذا الدّور الإقتصادي فقد ركز قادة المؤسّسة العسكرية ورئاسة الأركان التركية على التعاون مع الصين واليابان التي تشكل دوّلا عظمى إقتصاديا في المستقبل إضافة إلى دول أخرى مرشّحة للبروز الإقتصادي مثل أندونيسيا، كوريا الجنوبية، تايلاند، تايوان، البرازيل، إيطاليا، روسيا ، المكسيك. (1)

لقد وجّه الجنرالات الأتراك دعوة للقادة السياسيين في البلاد لتبنّي موقف أكثر صلابة فيما يتعلّق بالإنضمام إلى الإتحاد الإقتصادي الأوربي كون المراقبون الإقتصاديون يرون أنَ سكان أوربا في السنوات القادمة سيشكلون 5 % فقط من عدد سكان العالم بينما كانوا يشكلون في القرن الثامن عشر 20%.

كما إقترحت المؤسّسة العسكرية التركية أربع سيناريوهات للتكامل السياسي والإقتصادي في القارة الأوربية وهي كالتالي:

1- إقامة الإتحاد الأوروبي الفيدرالي بتوحيد كلّي للإقتصاد وخلق سياسة خارجية واحدة ومنظومة أمن موَحدة بحيث تضم عددا قليلا من الدوَل الأوروبية.

2- نظرا لإحتمال ظهور أعضاء جدد من دول أوربا الشّرقية يمكن تشكيل إتّحاد إقتصادي أوربي موّسع في إطار الإتحاد الجمركي.

1- سليمان مخلوف ، **المرجع السابق**، ص110.

2- **نفس المرجع** ،ص111.

3- قيام إتّحاد أوروبي أطلسي تلعب الولايات المتحدة فيه الدّور الرئيسي والقيادي.

4- إذا لم يحدث أيَ من السيناريوهات السّابقة فمن المحتمل قيام إتّحاد حوض المتوسط.

ولا يستبعد العسكريون الأتراك إنقسام الأمم إستنادا إلى المصالح الإقتصادية لذا يطرحون سيناريوهات أخرى في هذا الإطار و يطالب العسكريون القيادة السياسية التركية بتقييم أكثر عقلانية ودقة ونضج للحلفاء الغربيين في الناتو، فتركيا برأي العسكريين لا زالت تلعب دور الأخت الصغرى في هذا الحلف، ويستخدمها الحلف من أجل مصالحه ولا يقبلها كشريك متساوي الحقوق.

- إنّ تدهور الوّضع الإقتصادي المحتمل في أوربا حتما سيفرض ضرورة تنشيط وتوزيع البزنسة الأوربية بهدف السّيطرة التّامة والنهائية على الأسواق التركية ، لذلك يدعو العسكريون لتعزيز مواقع أوساط رجال الأعمال الوطنيين من أجل مواجهة المنافسين لها والذين يسمّون أنفسهم حلفاء. (1)

- وحسب وجهة نظر رئاسة الأركان يكون الجّيش هو الوحيد القادر على تخفيض حالة التّضخم وديون الدولة التي ناءت بها ميزانية الدولة وإذا لم يتم ذلك لن تستطيع لعب دور الدّولة العظمى في القرن الحادي والعشرين ، ولهذا إعتبر الجيش التركي أنّ الوّضع الإقتصادي للبلاد كان أحد الأسباب الرّئيسية التي أدّت إلى الإنقلابات العسكرية السابقة (2)، أي أنّه تدخل في الحياة السياسية من أجل حماية البلاد من الرّكود الإقتصادي الذي قد يعصف بإقتصاد البلد أو يحولها إلى بلدا مديونا ، ومن ثمّ تفقد البلد سيادتها وحريتها وتصبح بذلك ذلك تابعة للدّول الإقتصادية الكبرى .

1- سليمان مخلوف، **المرجع السابق**، ص113.

2- مأمون شحادة،**« النّخبة السياسية والعسكرية التركية بين التوافق الظاهري والتنافر الداخلي »** الرابط الإلكتروني:

http// :www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=178774.19/7/2009.

وفي هذا الصّدد يورد شركاء العسكر في أوساط المراقبين الموالين للغرب مثال عن الوّلايات المتحدة الأمريكية التي يبلغ حجم ديونها 3.7 ترليون دولار ورغم ذلك فإقتصادها لا يزال بعيدا عن الإنهيار، لكن يرى المحلّلون العسكريون أنه لهذا السبب تحديدا ستنسف قوة الولايات المتحدة الأمريكية في عالم الأعمال خلال القرن الحادي والعشرين، ومن هنا **يعاتب العسكريون رجال السياسة الأتراك بأنّهم يبتعدون عن الأفكار الأتاتوركية ليس في المجال السياسي فحسب ، بل في المجال الإقتصادي كذلك ويتهمون بذلك اليسار واليمين والإسلاميين الذين يعيشون ويتخذون تدابير آنية لكسب القاعدة الشّعبية لصالحهم.**

- ويعيد العسكريون إلى الأذهان السنوات الأولى من قيام الجمهورية التركية حيث كان التضّخم سنة 1938 في أوّجه لكن في عام 1950 تمّ التّغلب على ذلك من خلال التّخلص من كافة الديون، فحكومات تلك الحقبة سعت لتطوير قطاع الأعمال بمراقبة حكومية وقاومت التّضخم بمساعدة إجراءات حقيقية وحافظت على السّوق ولم تطبع عملات جديدة إلاّ بنسبة قليلة جدًّا(1)، وهنا يشير هؤلاء إلى القوّة الحقيقة الوّحيدة القادرة على حماية الأتاتوركية في إشارة واضحة للجيش ، حيث يتم التّأكيد على أنّ الجيش هو الوّحيد الذي يمكن أن ينتصر على السوق السوداء في البلاد والتي لا تتمتع ب 50 % من المداخيل.

وفي خاتمة هذا المبحث يمكن القول أنّ الجيش التركي إمتدت سلطاته بجانب الدفاع عن العدو الخارجي وتثبيت أركان الجمهورية إلى حفظ الأمن وحراسة الجمهورية بل وممارسة السياسة بتولي بعض قادته المناصب القيادية في الدّولة والحزب وأعانهم على ذلك الإرث التاريخي المقبول من المواطن التركي.

1- سليمان مخلوف، **المرجع السابق**، ص114.

المبحث الثّاني: طرق وأساليب تأثير المؤسّسة العسكرية على الحياة السياسية وانعكاساتها على التّحول الديمقـــراطي في تركيا.

قبل أن نتحدث عن مختلف الطرق والأساليب التي لجأت إليها المؤسّسة العسكرية للتدخل في الحياة السياسية والتي أثرت من خلالها على مسيرة التحول الديمقراطي في تركيا نشير إلى بعض الحقائق عن المؤسّسة العسكرية التركية ، حيث تعد القوّات المسلّحة التركية ثاني أكبر جيش في حلف الشمال الأطلسي (الناتو) بعد الولايات المتحدة الأمريكية وثاني جيش في العالم الإسلامي بعد باكستان(1) ، وثامن أكبر جيش في العالم من حيث عدد الجنود الموضوعين في الخدمة وأكبر من الجيشين الفرنسي والبريطاني مجتمعين إذ يبلغ عدده 514 ألف جندي في الخدمة ، و380 ألف في الإحتياط (2)، ولقد أوردنا هذه المعلومات عن الجّيش التركي حتّى نبيّن مدى قوّة الجيش التركي الأمر الذّي أدّى إنطلاقا من هذه القوّة التي أحرزها هذا الجيش إلى التدّخل في الحياة السياسية وفي بقية المجالات الأخرى سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، وهذا ماسنوضحه في هذا المبحث من خلال مطلبين مفصلّين.

1- « بطاقة تعريف بالجيش التركي » ، **الأيام** ، فلسطين، العدد 5259، 2010/09/02.

2- **نفس المرجع.**

المطلب الأوّل : طرق وأساليب مباشرة(الإنقلابات العسكرية).

في الفترة التّي تلت مرحلة الحزب الواحد تأثرت المؤسّسة العسكرية التركية بعدّة متغيرات منها التّحول إلى نظام تعدّد الأحزاب والإنضمام لحلف شمال الأطلنطي (**الناتو**) وبداية الإتّجاه التضّخمي للإقتصاد ، فمع صعود الحزب الديمقراطي إلى الحكم تغيّرت أولويات الحكم في غير صالح الجيش، فبعد أن أصبحت الأولوية للديمقراطية والتّنمية لم يعد الجّيش المؤسّسة التي تقع على عاتقها عبء تحقيق ذلك، بل أصبح أداة للسياسة الخارجية .

وفي الحقيقة هناك حادثان أشعرا الجيش بإهانة الحكم المدني له ومن ثمّ ثارت ثائرته ، كان الحادث الأوّل في أبريل عام 1960 عندما منع والي مدينة قيصرى الجنرال عصمت إينونو رفيق مصطفى كمال أتاتورك وزعيم حزب الشّعب الجمهوري من أن ينزل من القطار الذي أقلّه لزيارة المدينة ممّا أدّى إلى إستقالة ثلاثة من ضّباط الجّيش إحتجاجا على هذا الحدث ، وما كان من رئيس الوزراء آنذاك عدنان مندريس إلاّ أن يأمر بإلقاء القّبض عليهم فأستشاط بذلك رئيس الأركان الجنرال جورسيل غضبا لهذه الإهانة وطلب بعد ذلك إعفائه من منصبه.(1)

وكان الحدث الثاني عندما تسرّبت شائعات بأنّ عدد من ضباط الجيش قد أوقفوا وضربوا فما كان من طلاب الكليّة الحربية إلاّ أن قاموا بتظاهرة في 21 مايو عام 1960 خرج فيها نحو ألف طالب بإتّجاه القصر الجمهوري وخرج معهم أساتذتهم وقادتهم من الضّباط وإرتبط بكل ذلك إعتقاد الضّباط الأتراك بأنهم حرّاس الجّمهورية الأتاتوركية (2)، وهم قد شعروا بأنّ الحكومة (**الحزبية**) أصبحت عاجزة عن حماية نظام الجمهورية الأتاتوركية أمام صعود

1- رضا هلال ، **المرجع السابق**، ص111.

2- **نفس المرجع** ،ص111.

التّهديدالإسلامي للعلمانية التركية، وأمام تفاقم المشكلات السياسية والإقتصادية لذلك تدّخل الجّيش عسكريا بطريقة مباشرة في شكل إنقلابات عسكرية لإعادة مأسّسة النّظام وإستعادة إيديولوجيته الأتاتوركية (1) وهذه الإنقلابات هي كالتّالي:

- الإنقلاب الأوّل: 27مايو1960م.

ثمّة العديد من الأسباب التي دفعت الجيش وهو المفوّض دستوريا بالتدّخل لإقرار السّلام والأمن الإجتماعي والسياسي في تركيا للقيام بإنقلاب 27مايو1960م ، ولعلّ أبرز هذه الأسباب كان عجز الأحزاب السياسية عن حل الأزمة السياسية والإقتصادية التي أدّت إلى إنتشارالفوضى وأعمال العنف في البلاد وتعصّبهم للمصلحة الحزبية فوق المصلحة الجماعية للشّعب ، وهذا ماأشرنا إليه في المبحث السّابق المتعلّق بأسباب ودواعي تدّخل المؤسّسة العسكرية في الحياة السياسية ، وكذلك كان إنتهاج الحزب الديمقراطي لنّظام حكم سلطوي تجاه منافسيه وخاصة حزب الشّعب الجمهوري سببا في غضب المؤسّسة العسكرية وتقييمها للوّضع على أنّه إنحراف عن الأسس العامة للجمهورية التركية وإستغلال الدّين في المصالح الحزبية والسياسية (2)، ويرى الأستاذ شريف ماردين أنّ إعتقاد الجّيش بأنّ بعض الإسلاميين مثل **سعيد النورسي**(*) وطلابه الذّين حظوا بدعم كبيرإبان العّهد الديمقراطي يريدون جعل تركيا دولة دينية مرّة أخرى كان من أهم الأسباب التي حرّكت الجّيش للقيّام بإنقلابه.(3)

1-Feroz ahmed,**op.cit**,pp121-122.

2- طارق عبد الجليل، **المرجع السابق**، ص.80

3- سيّار الجميل، **المرجع السابق**، ص198.

(*) **سعيد النورسي**: (1877-1960) شخصية دينية بارزة في تركيا وهو من أبوين كرديين ، كان للشيخ فضل كبير في التصّدي للحملات المشوهة للإسلام ، فكان يرد عن كل التهم والأباطيل التي نسبها الغرب ضد الإسلام ، إتهمه النظام التركي بمعاداة العلمانية فحبسوه ونفوه طوال عمره حتّى وفاته ، توفي في 23مارس 1960 ودفن بمدينة "أورفة" ولكن السلطات العسكرية قامت بعد أربعة أشهر من دفنه بهدم قبره ونقل رفاته بالطائرة إلى جهة مجهولة لذلك فقبره مازال مجهول إلى يومنا هذا.

بدأت قوّات الجّيش في أنقرة صباح يوم 27 مايو 1960 بوضع يدها على المؤسّسات الحكومية، ودار الإذاعة ومقر رئاسة الجمهورية ومنازل الحزب الديمقراطي، وإعتقل رئيس الجمهورية جلال بايار ورئيس الحكومة عدنان مندريس ورئيس المجلس الوّطني الكبير رفيق قورالتان وجميع الوزراء وثلاثمائة نائب من الديمقراطيين فضلا عن عدد من كبار الضّباط في الجيش والبوليس وبعض رجال الأعمال وولاة الأقاليم ، وبلغ عدد المعتقلين 592 شخصا بعد إستغرق الإنقلاب عدّة ساعات فقط (1)، وإنتهى بذلك عهد الحزب الدّيمقراطي وإنتقلت السّلطة إلى العسكريين ، وتمّ تشكيل لجنة الوّحدة الوطنية التّي ضمت الضّباط الثمانية والثلاثين الذين نفّذوا الإنقلاب خمسة منهم برتبة جنرال وخمسة عشر برتبة كولونيل وإثنى عشربرتية متقدّم وستة برتبة نقيب ، وكان أبرز زعماء الإنقلاب هم الجنرال جمال جورسل والجنرال جمال مدان أوغلو والكولونيل ألب أرسلان توركش.(2)

وقد أذاع الضّباط الذين قاموا بالإنقلاب العسكري أوّل بيان لهم في 27مايو 1960م وقالوا فيه :« لقد قام الّجيش بإنقلابه العسكري(*) هذا بسبب الأزمات والأحداث المؤسفة التي لوثت الحياة الديمقراطية ،ومن أجل وضع حدّا للتّطاحن بين أبناء الأمة الواحدة ، وسيبقى الّجيش محايدا غير منحاز لأي حزب من الأحزاب وسيعمل على إجراء إنتخابات عادلة حرّة في أقرب وقت ثم يسلّم إدارة البلاد مرة أخرى إلى الحزب الفائز أيّا كان ».

وأصبحت منذ ذلك البيان لجنة الوّحدة الوّطنية أعلى سلطة تشريعية تتكوّن من جنرالات بعدما إنتخب جمال جورسل رئيسا لها ، وشكّلت حكومة مؤّقتة تضّم ثلاثة جنرالات وخمسة عشـــر مدنيا ثمّ إختيارهم مــن قبلها ، ثمّ شـرعت في طرح برنامجها الإصلاحي مـن خلال

1- طارق عبد الجليل، **المرجع السابق**،ص80.

2- مصطفى الزين، **المرجع السابق**،ص ص ،339-340.

(*) **الإنقلاب العسكري**: هو محاولة منظمة تنظيما دقيقا من العسكريين وهو كذلك حركة مفاجئة خادعة وعنيفة وغير شرعية تحتاج لمهارة عالية من جانب القائمين بها من العسكريين، هدفها في الأساس قلب نظام الحكم المدني من أجل سيطرة العسكر على الحكم .

إلغاء القوانين التي تحدّ من الحريّات والعمل على تحسين الأوضاع الإقتصادية.

وقد أعلنت اللّجنة الوّطنية في عدد من البيانات والتّصريحات على لسان المتّحدثين باسمها أنّ الهدف الأساسي للجنة الوّحدة الوطنية هوالحّفاظ على ديننا المقدّس الذي هو كنز الحريّة والضمير نقيا دون شائبة ، وحمايته من أن يصبح أذاة للحركات الرّجعية اليسارية وبدا مع أوائل الخمسينات أنّ النّخبة العسكرية الأتاتوركية تواجه مأزق يتجاوز محاولة الإسلام العودة إلى ساحة التّعبيرعن الهوية عبر تبني الحزب الديمقراطي بعض الممّارسات الإسلامية المعتدلة في سياق الصّراع السياسي إلى عودة المجتمع لينهض بدوره في مواجهة الدولة ، فيما مّثل إنقلاب على الصّيغة الأتاتوركية واجهة الجيّش بإنقلاب مضاد في عام 1960 أنهى خلالها تجربة الحزب الديمقراطي.(1)

وعلى الجانب الآخر كانت اللّجنة قد شكلت لجنة للتّحقيق مع المعتقلين البالغ عددهم 592 شخصا ، وصدر القرار في 16 سبتمبر 1961 فقضت بإعدام رئيس الجمهورية جلال بايار ورئيس الوزراء عدنان مندريس ووزير الخارجية فطين رشدي ووزير المالية حسن بولاطاقان ، ونفّذت الأحكام بحقّهم بإستثناء جلال بيار الذّي تشفع له عصمت إينونو فأبدلت عقوبته بالسّجن المؤبد ، كما أصدرت أحكام أخرى بالسّجن مدى الحياة على إحدى وثلاثين شخصا ، وكذلك أحكام أخرى بالسّجن لمدّة من ستة أشهر إلى عشرين عاما على 480 شخصا وبرّئ 120 شخصا وسقطت الدّعوى بشأن خمسة أفراد.

وفي ليلة 22 فبراير1962 جرت محاولة إنقلابية قام بها طلبة الكليّة الحربية في أنقرة بزعامة الكولونيل طلعت آيدمير ، وسرعان ما أخفقت وألقى القبض على زعيمها وكافة عناصرها ، وأظهرت التحقيقات بأنّ هذه المبادرة متسرّعة قام بها نفر من الضّباط الصغار المطالبين بإصلاحات راديكالية تقضي جدريا على المشاكل المتفاقمة ، وهكذا بدأت الحكومة

1- هيثم الكيلاني، **تركيا والعرب، دراسة في العلاقات العربية التركية**، أبو ظبي، مركزالإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،1996،ص17.

بإتخاذ إجراءات سريعة لكبح جماح أيّة محاولات أخرى ، وقد أقرّ المجلس الوّطني التركي الكبير(البرلمان) في مطلع شهر مارس 1962 ، وبعد مناقشات ومجادلات (قانون حماية النّظام) وهو قانون يتضّمن إجراءات رادعة ضد أيّة أنشطة معادية للسّلطة الشّرعية.

وتوّلى جمال جورسل قائد الإنقلاب برئاسة الدّولة والحكومة وتشّكلت الحكومة من عناصر تكنوقراطية مدنية مع إحتفاظ العسكريين بالسّلطة الحقيقة ، ثمّ إستبعاد ونفى 14ضابطا على رأسهم الكولونيل ألتّب أرسلان توركيش من أعضاء لجنة الوّحدة الوطنية القائمة بالإنقلاب كانت تضم 37 عضو بسبب معارضتهم العودة السريعة إلى الديمقراطية ، وفي 1961/05/27 وضعت الجمعية التأسيسية الدستور الجيد والنّظام الإنتخابي الجديد القائم على التمثيل النسبي وفي 1961/7/9، ثمّ تمّت الموافقة على الدستور في إستفتاء عام وأجريت الإنتخابات العامة في1961/10/10 أسفرت عن حصول حزب الشّعب الجمهوري على أغلبية الأصوات (1) ، وإنتهت هذه الإنتخابات بتشكيل حكومة إئتلافية برئاسة عصمت إينونو(حزب الشعب الجمهوري، حزب العدالة) في 1961/10/24 ، وإجتمع البرلمان في نفس اليّوم وإنتخب في اليوم التّالي جورسل رئيسا للجمهورية.

لقد أراد أتاتورك بناء دولة عصرية على غرار الدّول الأوربية والنّمط الغربي ووضعها على سكة العلمنة والتّغريب (2) منطلقا في ذلك من إيديولوجيته التي ترّكزت على مبادئه السّتة هادفا بذلك إلى تحقيق قطيعة تاريخية مع الماضي الإسلامي سعيا إلى إبعاد تركيا عن المجموعة العربية والإسلامية بوصفها متخلّفة وتحقيق الحضارة الغربية ، وهذا ما بدا واضحا من خلال وصفه المتكرّر بأنّ الدّين الإسلامي هو دين رجعي ينبغي التخلّي عنه من أجل تحقيق التّطور والتّقدم في تركيا.

1-Ilnur cevic,**mustafa kamal ataturk founder of the republic** in **:turkey 1991-1992 almanac**,1993,p,p 06-10.

2- محمد نور الدين ، **قبعة وعمامة : مدخل إلى الحركات الإسلامية في تركيا** ، بيروت ، دار النّهار للنشر،1997، ص20.

وقد يبدو أنّ الإنجاز الأكبر البعيد المدى لإنقلاب عام 1960 تمثّل في الدستور الجديد الذي أتى مختلفا عن دستور 1924 فقد إستهدف الدستور منع الأفكار السياسية لحزب واحد على الحياة السياسية ، وإستحدث الدستور الجديد مجلسا تشريعيا ثانيا هو مجلس الشيوخ لتمركل التّشريعات خلال المجلسين التشريعيين ، كما تضّمن الدستورإنشاء محكمة دستورية وأعطى إستقلالية للجامعات ووسائل الإعلام ، كما اعطى للجّيش دورا دستوريا من خلال النّص على تأسيس مجلس الأمن القومي والذي تكون فعلا عام 1962 وأعطى الحق في تقديم النّصائح للحكومة في مسائل الأمن الداخلية والخارجية.(1)

ويعد إنقلاب 27 مايو نقطة فارقة في الحياة السياسية التّركية إذ كان أوّل وآخر إنقلاب عسكري يقوم به عسكريون لا يمّثلون رئاسة الأركان العامة كمؤسّسة (2)، ومع هذا الإنقلاب أخذ الجيش يضفي المشروعية القانونية والدستورية على تدّخلاته العسكرية وبات مع كل تدّخل عسكري يعزّز من سلطاته ونفوذه في الحياة السياسية بشكل عام من خلال وضع دساتيرجديدة كما أشرنا سابقا أومن خلال تعديل دساتيرها ، فضلا عن سن مواد قانونية تكون بمثابة حصانة لقادة الإنقلاب العسكري تحول دون مساءلتهم القانونية بعد العودة إلى الحياة المدنية ، ولقد حقّق إنقلاب1960 أهدافه حيث قامت إدارة البلاد بإعلان الأحكام العرفية وتصفية زعماء الحزب الديمقراطي وإعدام ثلاثة منهم وتصفية الموالين للحزب الديمقراطي داخل الجيش.(3)

يحدث هذا وسط تعزيز الجيش التركي وترسيخه لفكرة الإنقلاب العسكري في تركيا حيث صدر سنة1955 قانونا لحماية الإنقلاب العسكري ، وهـذا الـقانون يتضّمن عقوبــات

1- رضا هلال ، **المرجع السابق**، ص118.

2- محمد عبد العاطي ، **تركيا تحديات الداخل ورهانات الخارج**، الدوحة- قطر، مركز الجزيرة للدراسات،2009، ص.70

3- **نفس المرجع**، ص70.

صارمة تنال كل من يحارب الإنقلاب أو يهاجمه أو يعمل ضده (1)، وهذا ماجعل جهود مندريس وإصلاحاته في نظر الجّيش خروجا على المبادئ التي أرساها أتاتورك من العلمانية وسيطرة الدّولة على وسائل الإنتاج ، وأصبح حزب الشّعب الجمهوري يشعر بالتّهديد وبتقويض القيّم الغربية.

ونتيجة لما آلت إليه الأوضاع السياسية في أعقاب أوّل مشاركة سياسية للجّيش من خلال إنقلاب 1960 بدأت ملامح سياسية للجّيش فقد إزدادت سلطة مجلس الأمن القومي التّركي نتيجة صدور قانون سمح لهذه المؤسّسة بالتدّخل في مشاورات مجلس الوّزراء ، وبذلك فقد أصبح عضوا مشاركا وفعّالا في السّلطة التنفيذية وفي آليات صنع القرار .

وكان دستور 1961 الذي أعدّته إدارة الإنقلاب بديلا عن دستور 1923 يمّثل النّجاح الأبرزلإدارة الإنقلاب ، حيث إستعاد العسكريون سيطرتهم ونفوذهم في الحياة السياسية عبر عدد من المواد الدستورية الجديدة المختلفة ، ولقد توّزعت تلك المواد الدستورية في مجالات السّلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية بغرض فرض وصاية عسكرية على الإدارة المدنيّة وصوّغ ما يمكن أن يحول دون إنقلاب السّلطة المدنية على إدارة الإنقلاب بعد تسلّمهم السّلطة.(2)

الإنقلاب الثاني:12مارس 1971م.

أدّت ممارسات حزب العدالة (**اللاديمقراطية**) ضد العمال والنّقابات العمالية وكذلك الأزمات الإقتصادية التّي صعب على حكومة حزب العدالة أن تتجاوزها أو تحد من حجمها

1- محمد الطاهر الجاسر ، **تركيا ميدان الصراع بين الشرق والغرب**، دمشق ، دار الفكر، 2002، ص ص ،283-284.

2- محمد عبد العاطي ، **المرجع السابق**، ص70.

إلى نشوء مقاومة شديدة تزعّمها إتحاد النّقابات العمالية ، فنظمّت المؤتمرات التنديدية ومظاهرات الطّلاب والعمال إحتجاجا على ممارسات حزب العدالة غير الديمقراطية وبلغت تلك المظاهرات والإضطرابات العمالية أوجها في في 15و16 يونيو 1970 ، وقرّرت الحكومة إعلان الأحكام العرفية ونزلت الدّبابات إلى شوارع إستانبول وتوّسعت حملة الإعتقالات وشكلت محاكم عسكرية ومنعت إصدارات صحف اليسار ومجلاته.

بيدأنّ الفعاليات المضادة للقوى السياسيّة لم تتوّقف بل إتّسعت لتشمل الفّلاحين والمطالبين بالإصلاح الزراعي وأكراد الولايات الشرقية المطالبين بحقوقهم القّومية والدستورية وعبّرت المظاهرات الطلابية الصّاخبة عن مطالبها ورافقتها أعمال عنف سياسي بين الفئات اليمنية والقوى الراديكالية ، وكانت تركيا تغرق في موجة الإضطرابات المحتدمة ، وأغلق حزب النّظام الوطني الذّي تأسس في 26 يناير1970 بقرار المحكمة الدستورية الصادر بتاريخ 20مايو 1971 وهذا ماسنتحدث عنه لاحقا، وإنتهت حياة الحزب السياسية بسبب مخالفته لمبادئ الدستور التركي.(1)

وإذا أخد في الإعتبار خصائص المناخ السياسي ل 12مارس 1971كمؤّشر واضح في إغلاق حزب النّظام الوّطني فإنّه يمكن رؤية الإنقلاب على أنّه محاولة لأن يضع العسكريون ثقلهم من جديد على الحكم والإستمرار في منهج الإيديولوجية الكمالية ، وقد ذكر في مذكرة الإحتجاج التي تحمل توقيع قادة الجّيش إنّ البرلمان والحكومة قد عرضا وطننا للفوّضى والنّزاع بين الإخوة والتّدهورالإجتماعي والإقتصادي وجعلا للرّأي العام يفقد الأمل في الوصول إلى مستوى الحضارة المعاصرة التي إستهدفها لنا أتاتورك ولم يستطيعا تحقيق أي إصلاح دستوري وزجّا بمستقبل الجمهورية التركية إلى خطرعظيم، كما سعيا لحل المشكلة أوضح قادة الإنقلاب إضطراهم إلى تشكيل حكومة قوّية ضمن

1- طارق عبد الجليل، **المرجع السابق**، ص94.

قواعد الديمقراطية تنّفذ قوانين الإنقلاب مستمدة الإصلاحات الدستورية من الفكر الأتاتوركي ، وأكدّوا على أنه لما كان تحقيق ذلك على وجه السّرعة أمرا متعسّرا فإنّ القوّات المسلّحة التركية ستقوم بمهمّة حماية الجمهورية التركية التّي كلفّها بها الدّستور، وأنّها صاحبة القرار المباشرة في الإدارة.(1)

وهكذا فإنّ الخط العام المسيطر على المذكرة يتمّثل في أنّ الحل الوحيد للتخلّص من الأزمة التي وقع فيها المجتمع تتمثل في الحلول التي قدّمتها الإيديولوجية الكمالية (2)، فبعد تجدّد الهجمات الإرهابية في أبريل 1971 قرّر مجلس الأمن القومي في 27أبريل فرض القانون العسكري على إحدى عشر ولاية إضافة إلى المدن الكبرى بدءا من اليوم التّالي، ثمّ تدّخل الجيش في مواجهة مع كل من يبدي تعاطفا تجاه اليسار، وأصبح إتّهام اليّسار جدّيا بعد أن قام أعضاء من جيش تحرير الشّعب التركي بخطف وقتل القنصل الإسرائيلي في إستانبول في 22 مايو ، وقام الجّيش بالقبض على خمسة آلاف شخص بينهم كتاب وصحفيون وأساتذة جامعيون وقادة نوادي الفكر وإتحاد الغرف التجارية .

وذاعت تقاريرعن ممارسة التّعذيب بحق المقبوض عليهم في السّجون وغرف التّعذيب في مقار المخابرات وشاركت في قمع اليسارعصابة الكونترا وهي منظمة سرية من المدنيين اليمينيين الذين كانوا يموّلهم الجيش(3) ، وتأسّست بمساعدة أمريكية عام 1959 لمقاومة أي إنقلاب شيوعي ، وقد فضح أمرها فيما بعد بولنت أجاويد عندما أصبح رئيسا للحكومة كما جرى إغلاق حزب العمال التركي في يوليو عام 1971 في إطار تضييق على تيّار اليّسار.

1- أحمد المريسي الصفصافي، **الدين والسياسة في تركيا الحديثة المعاصرة**، القاهرة ، جامعة عين شمس، 1987،ص205.

2- **نفس المرجع**، ص205.

3- طارق عبد الجليل، **المرجع السابق**، ص126.

بيد أنّ أهم ما ميز الفترة بين عامي 1971و1973 هو عزوف الجّيش عن الحكم بشكل مباشر تاركا الأمر لوزارتين من التكنوقراط حتّى لا يكرّر نموذج الحكم العسكري الّذي قام في اليونان عام 1967 (1) ، كما عزف الحزبان الرئيسيان أي حزب العدالة بزعامة ديمريل وحزب الشّعب الجمهوري بزعامة إينونو ثمّ أجاويد عن تشكيل الحكومة خلال تلك الفترة حتّى لا يعملا تحت توجيهات وتعليمات يومية من الجّيش لما يفقدهما من المصداقية والشّعبية ، وخاض الحزبان الإنتخابات البرلمانية في أكتوبر 1973 حصل فيها الشّعب الجمهوري على نسبة33.5 % من الأصوات مقابل 29.5 % لحزب العدالة وتشكلت حكومة إئتلافية برئاسة أجاويد وشاركه فيها نجم الدين أربكان زعيم حزب السلامة الوطني وسقط هذا الإئتلاف بعد أشهر من قيامه فقط.(2)

إنّ عودة الأحزاب السياسية إلى تسليم مقاليد السلطة عام 1973 جاءت بعد مواجهة عسكرية مدنية ففي عام 1973 وقعت حادثة أظهرت في النهاية عجز الجيش عن إدارة الشّؤون المدنية عندما إستقال رئيس أركان الجيش فاروق جولوز من منصبه لكي يصبح مرّشحا لرئاسة الجمهورية ، ورغم الضّغوط التي مارسها العسكريون فقد إتّحد حزب الشّعب الجمهوري وحزب العدالة في تأييد مرّشح بديل هو فخري أورتورك الّذي إنتخبه البرلمان آخر الأمر رئيسا للجمهورية.(3)

ولكن في هذه الفترة لماذا أخلى الجّيش الحياة السياسية للأحزاب السياسية ؟ والسبب في ذلك أنّ الجيش لم يتسلّم السّلطة بشكل مباشرو إنّماإكتفى فقط بتوجيه حكومتين متعاقبتين من

1- رضا هلال، **المرجع السابق**، ص127.

2- **نفس المرجع**،ص127.

3- Roger p.nye , **civil military confrontation in turkey:the1973 presidential election**,middle east studies.08(1977)pp,209-228.

التكنوقراط لم تتمكنا من تطبيق الحد الأدنى من البرنامج الإصلاحي المقترح فضلا على أنّ الأحزاب السياسية المدنية كانت لا تزال تتمتع بقدر من الثقة والتّأييد العام الّذي لا يمكن تجاهله.

وفي حين إستطاعت حكومة أجاويد التعايش مع تلك الأجواء المتوترة في أكتوبرعام 1979 فإنّ الجّيش أبدى إنزعاجه من التّوجه الرّخو للحكومة في التعامل مع موجة العنف المتصاعد ، كما أظهرقادة الجيش دلائل على أنّهم قد حدّدوا ساعة الصّفر، وأنّهم بصدّد الترتيب للقيام بإنقلاب عسكري، وكان وضحا في عامي (1979-1980)أنّ العنف قد أخذ منحى مختلفا بالتّحول من الإقتتال بين اليمين واليسار إلى إغتيال الشخصيات العامة ، ففي مايو 1980 إغتيل نائب رئيس حزب الحركة الوطنية ، وفي يوليو إغتيل نهات أريم رئيس الوزراء السابق وكمال توكل رئيس إتحاد نقابات العمال اليسارية ، وبرغم أنّ الجيش فرض الأحكام العرفية فإنّه لم يكن مطلق اليّد للتعامل مع تصاعد العنف السياسي.

وهنا يظهر أنّ النّخبة العسكرية في تركيا كانت تحرص كل الحرص على عدم المساس بالمبادئ الأتاتوركية ، لأنّ المساس بهذه الأخيرة تهديد لوجود الدّولة ذاتها والعلمانية واحدة من تلك المبادئ لذلك تحرص المؤسّسة على إبقائها رغم التوّجهات الإسلامية للشّعب التركي هذا ما يفسّر إرتباط مصالح هذه المؤسّسة بالغرب ضمانا لبقائها في هرم السّلطة.

الإنقلاب الثالث: إنقلاب 12سبتمبر 1980.

مع بداية عام 1980 كانت الحالة السياسية والإقتصادية في تركيا قد بلغت ذروتها من التأ ّزم والتعقيد والحقيقة أنّ الأزمة قد بدأت تتفاقم منذ بدايات عام 1977 فإنّ حكومة واحدة التي تشكلت في تلك الفترة لم تستطع إيجاد حلاً للأزمة ، وأثناء تلك الفتــرة كانت مشكــلات

1- نوفل ميشيل، **مدخل مفهومي للأزمة التركية، البنية السياسية والحركة الإسلامية**، شؤون الأوسط،(العدد 64)،أوت 1997، ص27.

تركيا الإقتصادية والإجتماعية قد تفاقمت وذلك نتيجة لنفقات الحرب القبرصية وإرتفاع أسعار النّفط والإعتماد على الإستيراد، وإزدادت الديون التركية وإختلت الميزانية التركية تماما ، ولكي تخرج الحكومة من الأزمة فرضت مزيدا من الضرائب ورفعت أسعار العديد من السّلع الضرورية.(1)

وفي تلك الأثناء كانت البلاد كذلك تعاني من ظهور متزايد للعنف وتدفق للأسلحة من مصادرمجهولة وحوادث قتل وإغتيال وإختطاف تقوم بها الجماعات الماركسية ، وكان لحزب الحركة القومية(*) دور كبير في أعمال العنف ، وتزايدت الهجمات المسلّحة على أعضاء الأحزاب السياسية وقتل عدد من الرّموز السياسية ومسؤولين بالوّزارات والهيئات الحكومية ، وكذلك كان لعدم الإستقرار السياسي أثره في تزايد هذا الوضع الإرهابي.

وفي خضم هذه الأوضاع التي آلت إليها الدّولة قام رئيس الجمهورية بصفته رئيس لمجلس الأمن القومي بإرسال خطاب تحذيري موقع من القيادة العامة للجيش في 02جانفي 1980إلى رئيس الوزراء رئيس حزب الشّعب الجمهوري المعارض يحذرهم فيه من مغبّة الحالة التي وصلت إليها البلاد ويطالبهم فيه بإتخاذ التدابير اللازمة ، إلاّ أنّ الأزمة أكبر من أن تتداركها الأحزاب السياسية التي إنشغلت بشؤونها الخاصة فقامت قيادات الجيش باسم مجلس الأمن القومي بإنقلاب في 12سبتمبر 1981 على الحياة السياسية الموجودة في تركيا أنذاك ، وترّأس الإنقلاب كنعان إفرين رئيس القيادة العامة للجيش وقائد القوّات البرية وقائد القوّات الجاندرمة (2).

1- إبراهيم الدسوقي شتا، **الحركة الإسلامية في تركيا**، القاهرة، الزهراء للإعلام العربي، 1986، ص120.

2- طارق عبد الجليل ، **المرجع السابق**، ص113.

(*) **هو حزب قومي تركي**يرّكز في خطابه وتوّجهاته على القومية التركية تأّسس سنة 1969، وقد فاز الحزب ب70 مقعد في البرلمان التركي في الإنتخابات الأخيرة لسنة 2011أي ما يعادل 14,95%من أصوات الناخبين الأتراك تقريبا في هذه الإنتخابات وزعيمه الحالي دولت بخشالي.

أذاع قادة الإنقلاب أوّل بيان لهم في التّلفزيون وللراديو، وأشار فيه كنعان إيفرين أنّ الحكومة المدنية لم تعد قادرة على كبح الهّجمات الإرهابية والقضاء على العنف المتزايد في البلاد، وصرّح أنّ قادة الإنقلابات يعدون دستورا جديدا يتوافق مع الإحتجاجات الرّاهنة وأنّه إلى أن يتم الإنتهاء منه ستدار البلاد من قبلهم ، كما قامت قيادة الإنقلاب بإغلاق المجلس التركي الوّطني الكبي وإعتقال رؤساء الأحزاب السياسية وعدد من النّواب ورؤساء النّقابات فتمّ إعتقال سليمان ديميريل رئيس حزب السّلامة الوطني ، كما شهدت البلاد حملة إعتقال واسعة شملت زعماء التّنظيمات الشبابية وأعضائها.

وفي فترة الحكم العسكري تم إعتقال 178565 شخصا وتمّ القبض على 64505 منهم وصدرت أحكام بالإعدام على 326 شخصا نفدت منها 25 حكما ، وقد رأت الحكومة التي شكلها الجيش بعد عام من الإنقلاب وجود البدء في العودة إلى الحياة الديمقراطية النيابية وإقترحت إعداد دستورا جديد فتمّ الإعلان عن مشروع الدستور الجديد في 1982/11/14 أشرفت مع إعداده لجنة مكونة من خمسة عشر خبيرا وبالتّعاون مع الجمعية الوطنية التأسيسية ، وكان الهدف منه إعادة تركيا إلى النظام الديمقرطي(1) ، ولكن في الوّقت نفسه تمّ التأكيد على عدم الإنزلاق بتركيا مجدّدا إلى الفوضى التّي كانت غارقة فيها خلال السّنوات التي سبقت الإنقلاب الأخير .

وإلى جانب ذلك تضّمن الدستور مادة شرطية نصّت على فرض الحظر على جميع من كان في سدّة الحكم بتاريخ 12سبتمبر 1980 من المشاركة في النّشاطات السياسية لمدّة عشر سنوات (2) ، والذين كانوا أعضاء في المجلس الوّطني الكبير لمدّة خمسة سنوات ، ومن ثمّ كانت نهاية لمرحلة مهمّة في السّلوك السيّاسي الدّاخلي التركي.

1- أحمد نوري النعيمي، **الحركات الإسلامية الحديثة في تركيا**، عمّان ، دار البشير،1992،ص168.

2- **نفس المرجع**، ص170.

وعلى العموم كان تدّخل الجيش في سبتمبر 1980 أطول وأشدّ وطأة من تدّخله في عامي 1960و1971 حيث أعقبه حل البرلمان وسيطرة كنعان أفرين على السّلطة ، وتوّلى مجلس الأمن القومي مسؤولية الحكم وحظر الأحزاب السياسية وإعتقال قادتها ومن بينهم ديميريل وأجاويد وأربكان ، وتمّ كذلك حظرالنّقابات العمالية وإعتقال برلمانيين سابقين وتكوين حكومة في 1980/09/20 برئاسة الأدميرال المتقاعد بولنست لوسو ، وتوسيع سلطات الحكام العرفيين ومضاعفة تلك العقوبات أثناء السريان لأحكام العرفية في 1980/09/21 ، وإعتقال أربكان مجدّدا ومحاكمته وإحدي وعشرين من أعضاء حزبه في 1981/01/15 ، وعدم السّماح للمسؤولين الذين كانوا سببا في تردّي وضع البلاد بإدارة البلاد في المستقبل ، كما أصدر **مجلس الأمن القومي** قرار في 1981/06/02 لتذكير الأمّة بحظر كافة النّشاطات السياسية ، ولتحذير السّاسة السابقين من مخالفة ذلك وإعادة إعتقال أربكان في 1981/05/06،وصدور قرار مجلس الأمن القومي في 1981/10/16 بحظر كافة الأحزاب السياسية .(1)

وهنا يظهر جليّا مدى حالة الإنسداد السياسي التي وصلت لها البلاد التي لم تعرف لها مثيلا سابقا حيث ضاقت البلاد درعا بمثل هذه الإجراءات الصارمة التي طبقت على مختلف النّخبة السياسية في تركيا والتي شلّت معها كل الأنشطة السياسية ، وتمّ تحجيم الحريّات السياسية وتضييقها إلى أبعد الحدود ، ومن ثمّ إنعكست سلبا على مسألة التّحول الديمقراطي في تركيا.

ونتيجة لكل هذه العوامل فقد زادت القوى الإنفصالية من أنشطتها ولم تعد حياة وممتلكات المواطنين آمنة ، كما أنّ الهجمات على كل جوانب المجتمع كالمدارس والجامعات والهيئات

1- جلال معوّض ،« السياسة التركية والوطن العربي في الثمانينات » ، **مجلة الشؤون العربية**، تونس،الأمانة العامة لجامعة الدّول العربية ، العدد 62،جويلية1990، ص144.

القضائية والمّنظمات العمالية وغيرها كنقود البلاد نحوالإنفصال والحرب الأهلية وبإختصار باتت الدولة بلا حول ولا قوّة وأصبحت عاجزة (1) ، إذ أعلن البيان الأوّل لمجلس قيادة الثورة سيطرة القوّات المسلّحة على مقاليد السّلطة السياسية وحل البرلمان ووقف نشاط الأحزاب السياسية وإتحادات نقابات العمال اليساري وإتحاد نقابات اليمين المتطرف ، وتمّ القبض على قادة الأحزاب فيما عدا البرصلان توركش زعيم حزب الحركة الوطنية الذّي إستخفى في مكان سري لمدّة يومين ، ثمّ سلّم نفسه وفرضت الأحكام العرفية على كل أنحاء البلاد ومنع المواطنين من مغادرة تركيا. (2)

وبالنّهج ذاته الذي إتبعته المؤسّسة العسكرية عقب إنقلاب 1960 قامت هذه المرّة أيضا بسن دستور تركي جديد عرف بدستور1982 وهو الدستور الحالي في تركيا وقد أعدّته إدارة الإنقلاب بدقة وعناية فائقة ، وعزّزت من خلاله من وضعيتها الدستورية ومنحت لنفسها المزيد من صلاحيات التّدخل المباشر وغير المباشر في كافة مجالات الحياة السياسية والإجتماعية والإقتصادية في تركيا ، وهو ما دفع رجال القانون والسّاسة الأتراك إلى وصف دستور 1982 بأنّه عسكرة للدّولة والمجتمع.

ولأنّ هدف جنرالات إنقلاب عام 1980 كان إحداث تغيير جدري في النّظام السياسي قبل إعادة الديمقراطية ، فلم يكتفوا بإغلاق الأحزاب السياسية وحل البرلمان بل أقالوا أيضا العمد وأعضاء المجالس المحلية الذين كان عددهم يصل إلى 1700، وتركّزت السّلطات في قبضة مجلس الأمن القومي برئاسة الجنرال كنعان إيفرين قائد الإنقلاب الّذي تولّى رئاسة الجمهورية في 14 سبتمبر ، وأصبح مجلس الأمن القومي قاصرا على العسكريين يساعده مجلس حكومي يتكوّن من 27 عضو من البيروقراطيين والعسكريين المتقاعدين

1-Erik j.zurcher,**turkey : A modern history**, london,c.b tauris,1993,pp,294,295.

2- رضا هلال ، **المرجع السابق**، ص140.

تحت قيادة الجنرال المتقاعد بولنت أكوسنو لتقديم النّصائح لمجلس الأمن القومي وتنفيذ قراراته ، كما أعطيت سلطات واسعة للحكام العسكريين للمناطق المختلفة في البلاد بمقتضى قانون الأحكام العرفية .

وأصبح بذلك لهم حق الإشراف على التّعليم والصحافة وغرف التّجارة والإتحادات العمالية ، ولم يترّددوا في إستخدام سلطاتهم في إغلاق الصحف بما فيها صحيفة **جمهورييت** التّي أسّسها أتاتورك نفسه عام 1924وجرى حظر المناقشات السياسية في عام 1981 ، ثمّ تلا ذلك في عام 1982 حل الأحزاب السياسية بعد أن كان قد حظر نشاطها كما صودرت ممتلكاتها ، وشملت البلاد موجة من الإعتقالات وخلال الأسابيع الستة الأولى بعد الإنقلاب جرى إعتقال 11500شخص وتزايد العدد إلى ثلاثين ألف شخص بنهاية العام ثمّ إلى 120600 بنهاية عام 1981.

كما شملت الإعتقالات أعضاء الإتحادات المهنية والأحزاب الشرعية وأساتذة الجامعات والصحفيين ورجال القانون وكل من كان قد أظهر ميلا يساريا أو إسلاميا ، وفي عامي 1982و1983واجه أساتذة الجامعات مذبحة بفصل 300 أستاذ منهم وحرمانهم من معاشاتهم ومنعهم من العمل في وظيفة حكومية ، كما تعرّض أعضاء الأحزاب السياسية المختلفة إلى عمليات تعذيب واسعة النّطاق وأصدرت المحاكم العسكرية أحكاما بالإعدام في حق 3600شخص.

وفي الحقيقة يوجـــد أربعة دروس أساسية من إنقلابي عامي 1960و1971 إستفاد منـها قادة إنقلاب سنة 1980.

- الدّرس الأوّل : أن تكون السّلطة مـوحّدة في قمة الجّيش فـــدون مشـــاركة رئيس الأركان

1- رضا هلال ، **المرجع السابق**،ص142.

وقادة القوّات المسلحة فإنّ البديل هو الصراع على السّلطة بين قادة الجّيش كما حدث في إنقلاب عام 1980.

- **الدّرس الثاني:** أنّ قادة الإنقلاب لابدّ أن يسيطروا أوّلا على السّلطة السياسية التي لا ينبغي أن تترك للسياسيين وأن تكون مشاركة بين العسكريين والسياسيين.

- **الدّرس الثالث:** أن تكون هناك خطّة واضحة للعمل جرى الإتفاق عليها قبل أن يقرّر الجيش الإنقلاب.

- **الدّرس الرابع:** إذ يسبق الإنقلاب إنشقاق النّظام السياسي المدني وتفككه مما يتيح للجيش بعد الإنقلاب فترة مناسبة لإعادة بناء النّظام السياسي وفق الخطوط التي تحدّدها القوّات المسلّحة.(1)

بعد ذلك نقول أنه عندما قام الجيش بإنقلاب 1980/09/21 كانت الذريعة هي الذريعة ذاتها لإنقلاب 26 مايو 1960 وإنقلاب 12مارس 1971أي حماية النّظام الجمهوري والأتاتوركي العلماني ، وإنتشال البلاد من الأزمتين الإقتصادية والسياسية ، وأبى قادة الجيش إلاّ أن يفرضوا إطارا جديدا قبل إعادة السّلطة للمدنيين بإنتخابات عامة في نوفمبر عام 1973 بالرّغم من تشكيل حزب الوطن الأم بزعامة تورجوت أوزال الحكومة المدنية ، فإنّ رئيس الدولة الجنرال كنعان افرين الذي قاد أكبر إنقلاب ووضع دستورعام 1982مكن من خلاله الجّيش الإستمرار في الإشراف على الحياة السياسية في ضل القانون العسكري الذي لم يبلغ إلاّ تدريجيا لتسهيل سيطرة الجيش ، ولم يكن إنقلاب 1980إلاّ تكريسا لدور القوّات المسلحة بإعتبارها حامية النّظام العلماني في تركيا وحامية الإستقرار السياسي والمنقذ من الطغيان وفساد النّخبة السياسية.

1- Wiliam hale , **the turkish army in politics** , london,bowker,1967 , pp76-77.

إنّ قادة إنقلاب 1980 وقعوا في مشكلة مزدوجة إزاء التّعامل مع الإعلام السياسي فمن جهة حاول قادة الإنقلاب إستعمال الإسلام لإعادة صياغة الإيديولوجية الرّسمية من أجل السّيطرة على المجتمع عندما أدركوا عجز الاتاتوركية عن تأطير الحياة العمومية حتّى أنّ الجنرال إيفرين قائد الطغمة الإنقلابية إستعان مرارا بالآيات القرآنية وبالحديث الشريف ، وقد فسّر القائد الكاتب الإسلامي يشار الكيبلان هذه السياسة بقوله :**"أنّ قادة إنقلاب سنة1980أرادوا تنصيب الإسلام ضامنا للنّظام إزاء خطر شيوعي محتمل"** ، ومن جهة ثانية شعر قادة الإنقلاب بخطورة الإسلام السياسي كإيديولوجية وكحركة متأصلتين في المجتمع التركي ، ومن ثمّ كان لابدّ من قطع الطريق عليه من خلال طرح إسلامي آخر يمثل الإيديولوجية الضمنية للنّظام الجديد ، ومن هنا كان إتجاه قادة النّظام الجديد إلى أن يكون الإسلام السياسي تابع للنّظام في مواجهة الحركات الشيوعية والكردية المتطرفة وليس بديلا منافسا للنّظام.(1)

ولقد إعتبر أربكان زعيم حزب السلامة الوّطني الإسلامي أحد أسباب قيام إنقلاب1980/09/12هوتنظيمه مهرجان القدس الذّي هاجم فيه النّظام العلماني وبعد الإنقلاب ، وقد أقتيد أربكان من أزمير مباشرة إلى سجن في أنقرة وحوكم 24 من أركان حزبه أمام محكمة الأحكام العرفية بتهمة إستخدام الديني لتحقيق مآرب سياسية ، ثمّ قامت السّلطات العسكرية بحظر نشاطات حزب السلامة الوّطني ضمن بقية الأحزاب.

أمّاعن أبرز إنجازات دستور 1982(*) في مجال تعزيز النفود العسكري داخل الحياة السياسية فكان النص على تشكيل الأمانة العامة لمجلس الأمن الوّطني ، وقد أوضح القانون

1- رضا هلال ، **المرجع السابق**، ص152.

(*) مازال هذا الدستور الذي وضعه قادة إنقلاب 1980 معمولا به في تركيا رغم بعض التعديلات التي طرأت عليه ، ويجري الحديث اليوم في تركيا عن ضرورة وضع دستور جديد من أجل ترسيخ الديمقراطية في تركيا وهو ما يطمح له أردوغان منذ توليه الحكم.

المنظم لها وجوب أن يتوّلى أمانتها فريق أوّل ترشحه رئاسة الأركان العامة ، كما تمّ تحديد مهام الأمانة لتشمل شؤون تركيا جميعها العسكرية والسياسية والأمنية والإقتصادية والثقافية فضلا عن مسؤوليتها عن حماية المبادئ الكمالية ، كما أنها مخوّلة لمراقبة الجهاز التنفيذي كما أنّ للأمانة العامة لمجلس الأمن القومي الحق الصريح في الحصول على المعلومات والوثائق السريّة على كل خرجاتها وبشكل مستمر عند طلبها من الوّزارات والمؤسّسات العامة والهيئات والأشخاص.

وبهذه الصلاحيات أصبحت الأمانة العامة لمجلس الأمن القومي تشكل ذاكرة الدّولة ومركز عملياتها ، وأصبح مجلس الأمن القومي مرتبطا بعلاقات مباشرة بمؤسّسات الدّولة مثل مؤسّسة الإذاعة والتلفزيون التركية والمجلس الأعلى للسياسة وجهاز تخطيط الدّولة والوّزارات ويقوم بتوجيهها. (1)

الإنقلاب الرابع: إنقلاب 28فبراير1997.(الإنقلاب الأبيض)

إعتادت المؤسّسة العسكرية بحكم الحق المخوّل لها دستوريا التدّخل في الشّؤون السياسية والمدنية للحفاظ على النّظام العلماني عن طريق القيام بتدّخل عسكري مسلّح من أجل الحفاظ على العلمانية لإنهاء أي فوضى أو إضطرابات سياسية في حالة فشل الأحزاب السياسية في حلّها ، وكانت قد قامت بذلك من قبل الإنقلابات في 27مايو1960 وفي 12مارس1971 و12سبمتمبر1980 ، إلاّ أنّ هذه الفترة واجهت نفس الأخطار التّي تمثلّت من وجهة نظرها في ترّأس أربكان زعيم حزب له إيديولوجية إسلامية لرئاسة الوّزراء وسعيه لإحلال أنماط سياسية وثقافية إسلامية في المجتمع التركي ،إلاّ أنّ وضع تركيا الإقليمي هذه المرّة لم يكن يسمح هذه المرّة بإنقلابات عسكرية من حيث الظروف

1- محمد عبد العاطي، **المرجع السابق**، ص.75

2- **نفس المرجع** ، ص75.

الإقتصادية والأوضاع السياسية لاسيّما وأنّ تركيا سعت للإنضمام إلى الأوربي أكثر من مرة وذلك بعد إمتثالها لأسّس الديمقراطية ، وهذا ما سنتحدث عنه لاحقا في الفصل الأخير.

لقد تعلّمت المؤسّسة العسكرية من إنقلاباتها الثلاثة السّابقة (1960،1971،1980)أنّ الإنقلاب المسلّح تسبّب في تزايد الحركة الإسلامية وتناميها بمنطق ردود الأفعال ، فعمدت هذه المرّة إلى إنقلاب سلمي يحقّق لها مستهدفاتها في الحدّ من التّنامي الإسلامي الذّي يشكل خطرا على المبادئ العلمانية وتصفية مصادر الحركة الإسلامية ولكن هذه المرّة بأيدي قادة الحركة أنفسهم.

وفي 28فبراير1997 إنعقد إجتماع مجلس الأمن القومي في جلسة إستمرت أكثر من 09 ساعات أثمرت عن توصيات قدمت إلى الحكومة الإئتلافية في شكل القرارات واجبة التّنفيذ شكّلت في مجملها خطة للقضاء على مصادر نمو الحركة الإسلامية في تركيا وكان من بين هذه التوصيات مايلي:(1)

- ❖ يجب حماية مبدأ العلمانية المنصوص عليه في دستورنا وهذاضمن الصّفات الأساسية للجّمهورية والذّي تكفله كذلك المادة 04 من الدستور بكل دقة وعناية ، ومن أجل حمايته يجب أن تطبّق القوانين الموجودة ودون أي تفرقة بينها ، ويجب إجراء تنظيمات جديدة للقوانين الموجودة إن وجد بها قصور عند تطبيقها.(2)
- ❖ يجب أن تلقّن عقول الأجيال الشّابة أولا بفكرة الجمهورية وأتاتورك ومشاعر الوّطن وحب الأمة بغية الإرتقاء بالأمة التركية إلى مستوى الحضارة المعاصرة ، وحتّى تصان هذه العقول من تأثير التيارات المختلفة فإنّه يجب أن تتخذ الإجراءات الإدارية والقانونية

1- طارق عبد الجليل، **المرجع السابق**، ص.131

2- **نفس المرجع**، ص131.

اللاّزمة من أجل الكشف عن أنشطة مراكز تحفيظ القرآن التي سيستكمل بها الأطفال الذين أتموا مرحلة التّعليم الأساسي تحت مسؤولية وإشراف وزارة التعليم الوطني.

❖ يجب ألاّ تعطى الفرصة لإستغلال القانون رقم5816 بشأن عدم إحترام أتاتـــــورك المنقذ الأكبر والجرائم التي تقترف ضده.

وأصبح نجم الدين أربكان (*) وحكومته بعد هذه التوصيات مسؤولين عن تنفيذ توصيات مجلس الأمن القومي على الرّغم من دخول نجم الدين أربكان في عملية كسب وقت لرفض تنفيذ هذه المطالب ، إلاّ أنه في النّهاية وجد نفسه مضطرا للتوقيع عليها وأجبر على تقديم الإستقالة وهذا بعد توجيه إنذارله من قبل المؤسّسة العسكرية على ضرورة الإلتزام بهذه التوصيات(1)، ممّا جعل الأحوال تزداد إضطرابا وتعقيدا وتعقيدا سواء داخل حزبه أو بين الأوساط الإسلامية الأخرى ، إذ أنه بتوقيعه على الإلتزام بتنفيذتلك القرارات يكون قد تكفّل بنفسه بالقضاء على مصادر الحركة الإسلامية في تركيا.

وفي تلك الأثناء وفي إطار تعبئة الرّأي العام ضد الرّفاه والتيارات الإسلامية تسرّبت تقارير أمنية صارمة عن المخابرات التركية بأنّ أنشطة الإسلاميين في تركيا تهدّد أسّس الدولة بالإنهيار، وكان وزال صواش المدعى العام قد تقدم في 21مايو1997 إلى المحكمة الدستورية بمذكرة تتكوّن من 18صفحة وتفيد بأنّ حزب الرّفاه قد بلغ ذروته في عدائه للعلمانية ، ومن ثمّ إستمرت إجراءات الدّعوة في مساراتها القـانونية حتّى بـدأت جلساتها في

1- إسماعيل نوري الربيعي،« **العثمنة الجديدة في تركيا** » ، الرابط الإلكتروني:

http// :www.arrafidayn.com. 28/02/2012.

(*) **نجم الدين أربكان** (1926-2011) مهندس وسياسي تركي، أبو الإسلام السياسي في تركيا، تولّى رئاسة حزب الرفاه ورئاسة الوزراء تركيا من الفترة(1996-1997) عرف بتوجهاته الإسلامية ، تعرّض لضغوط شديدة ومتكررة من قبل التيار العلماني خاصة المؤسسة العسكرية حيث أجبر على الإستقالة سنة 1997 من قبل المؤسسة العسكرية ومنع من مزاولة النشاط السياسي عقب هذه الإستقالة ووضع تحت الإقامة الجبرية،أصدر الرئيس عبد الله غول عفو رئاسي عنه في 18أوت 2008 لتدهور حالته الصحية،توفي يوم الأحد 27فيفري2011.

16ديسمبر1997 ، ومّثل أربكان أمام المحكمة وكان قد أعدّ دفاعا عن التّهم المنسوبة إليه ، وكانت هذه المدّة الإجمالية للجلسات التي عقدت قد بلغت 53 ساعة إستغرقت مدّة الدّفاع من قبل أربكان 11ساعة وفيما يلي نص قرار المحكمة الدستورية:

"نظرا لأعمال المخالفة لمبدأ العلمانية الجمهورية فقد تقرّر إغلاق حزب الرّفاه حسب المادة69/68 من الدستور" .

أمّا عن الأسباب الموجبة لحظر هؤلاء السياسيين من مزاولة النّشاط السياسي فمنها إستنطاق أربكان في مقرّر رئاسة الحكومة في شهر رمضان 1997/2/4لزعماء طرق دينية محظورة أساسا على مائدة الإفطار ، وكذلك الإدلاء بتصريح يشير إلى إحتمالية إستخدام العنف للوّصول إلى السّلطة حيث قال سنصل إلى السّلطة ولا نعرف ما إذا كان سيّتم بشكل دموي أم بشكل غير دموي (1) .

وسنتاول في المبحث الأخير من هذا الفصل بشيء من التّفصيل الحديث عن هذا الإنقلاب في معرض حديثنا عن صراع المؤسّسة العسكرية مع الأحزاب السياسية الإسلامية الذي يحتّم علينا الرّجوع لهذا الإنقلاب عندما نتحدث عن صراع المؤسّسة العسكرية مع حزب الرّفاه وقد تعمدنا ذلك حتّى لا نقع في خلط وتكرار في مباحث الدراسة .

1- طارق عبد الجليل، **المرجع السابق**، ص136.

المطلب الثاني: الطرق غير المباشرة لتّدخل المؤسّسة العسكرية .

بعد الإنقلاب الأبيض التي قامت به المؤسّسة العسكرية على مسارات الديمقراطية في تركيا1997 إختارت بعد ذلك إنتهاج أسلوب جديد غير أسلوب الإنقلابات العسكرية سبيلا لقمع التيار الإسلامي والأحزاب الإسلامية وأعاقت تقدّمه وإنتشاره ويتعلّق الأمر بتسخيرها لوسيلة القضاء الذّي أصبح الحل السحري البديل لسيناريوهات الإنقلابات العسكرية السابقة ولضرب أي قوّة سياسية إسلامية شرعية (1) ، وإلى جانب وسيلة القضاء إتستخدمت كذلك المؤسّسة العسكرية وسائل الإعلام في ممارسة الضّغط على الأحزاب السياسية الإسلامية والحد من إنتشارها.

أوّلا: القضاء.

تعد وسيلة القضاء الوّسيلة البديلة والتي كان لها تأثيرا كبيرا على مجريات الحياة السياسية في تركيا بعد إنفراط عقد الإنقلابات العسكرية ، كما تعد وسيلة القضاء من أقوى المؤسّسات التي لجأت إليهاالمؤسّسة العسكرية من أجل الحفاظ على هذا النّظام من الزوال ، أو في مواجهة أي خطر جديد كان يشكل هاجسا على هذا النّظام العلماني.

وفي تركيا تجلّى نشاط القضاء في السياسة من خلال المحكمة الدستورية التي تعد أعلى هيئة دستورية قضائية في تركيا و تختبر شكلا ومضمونا مدى دستورية القوانين والقرارات التي لهاقوّة القانون وقواعد الإجراءات للمجلس الوّطني الكبير التركي(البرلمان) حسب المادة 148 من الدستورالتركي، وقد قامت المحكمة الدستورية التي أصبحت البديل عن الإنقلابات العسكرية وأحد الطرق غير المباشرة لتدّخل الجيش التركي في الحياة السياسية

1- عبد المجيد سعد،« **تركيا: القضاء بدل الإنقلابات لمنع الأحزاب الإسلامية** » ، الرابط الإلكتروني:

http://www.islamonline.net/arabic/politics/2001/06/article22.shtml.29/02/2012.

التركية لتوقيف وحل العديد من الأحزاب السياسية بحجّة أنّ هذه الأحزاب التّي تم حلّها كانت تشكل تهديدا للنّظام العلماني في تركيا.

من بين الأحزاب التي تم حلّها وحظرها من قبل المحكمة الدستورية **حزب النّظام الوطني** وقد تأسّس هذا الحزب عام 1970 ، ومن بين الأفكار التي قام عليها هذا الحزب قوله :" **جميع الأحزاب تقوم على أساس التسلّط وشهوة الحكم ونحن نقوم على أساس جديد وهو إبتغاء مرضاة الله والعمل في سبيل الوطن"**(1) وفي إحدى تجمّعات الحزب أبرز نجم الدين أربكان أهمية الإصلاحات الدستورية التي تقتضيها المرحلة بقوله :" **في رأينا أنّ التّوضيح المهم أكثر ملائمة لجعل الدستور دستورا ديمقراطيا لا بد من مواد دستورية مناسبة قبل تحديد الحركات وحقوق الفكر والمعتقد.....**" .

وكانت مسألة الإصلاح الدستوري أوّل مطالب الحزب نظرا للأهمية التي كانت تكتسبها في إحداث أي عملية تغييرية، فلم يدع حزب النّظام الوطني إلى إحداث تغييرات جدرية في نظام الجمهورية ، كما لم يدع إلى قيام جمهورية أو دولة إسلامية بدل النّظام الجمهوري بقدرما شكلت مطالبه الحد الأدنى من الشّروط التي ينبغي توفرها لكي تتحقق الممارسة الديمقراطية الحقيقية ، وبالرّغم من بساطة هذه المطالب فقد أثارت حفيظة حماة العلمانية الكمالية فكان مصيرالحزب هو حلّه وحظر نشاطاته في 21مارس1997 بقرار من المحكمة الدستورية بدعوى أنّ نشاطات الحزب وتصرفاته فيما بعد تخالف مبادئ الدستور التركي ، وأنّه يهدف إلى إلغاء العلمانية وإقامة حكومة إسلامية في البلاد.

- حزب السّلامة الوطني: تأسّس هذا الحزب سنة 1972 عقب حل حزب النّظام الوطني فلم شعثه (شتاته) من جديد وفضّل نجم الدين أربكان أن يكون صاحبه ، وقد إستطاع في ثمانية

1- إدريس بووانو ،« **الإسلاميون الجدد في تركيا ،البديات ، المكوّنات ، التّحولات ،المعادلات** »، الرابط الإلكتروني:

http// : www.alwihda.com.28/02/2012

أشهر من تأسيس هذا الحزب أن ينظّم قواعده ساعده على ذلك التّعاطف الكبير الذي لقيه من الرّأي العام المحلي إنطلاقا من كونه الحزب الوّحيد الذي كان بأهمية الأخلاق الدّينية والمواقف المعنوية .

ولقدإزداد نشاط الحزب وقوي خلال فترة السبعينيات من القرن العشرين ورافق ذلك إنتشار المظاهر الإسلامية في تركيا من قبيل توسيع المدارس الإسلامية التي أصبحت تضّم 10 % من طلاب المرحلة الثانوية وإنتشار الصّحافة ذات التوجه الإسلامي من خلال صدور مجموعة من الجرائد والمجلات ، كما كان للحزب مواقف كبيرة فيما يتعلّق بالسياسة الداخلية والأمنية للبلاد من بينها معارضته الشّديدة لإقامة الوّلايات المتحدة الأمريكية قواعد عسكرية في تركيا لحل أزمة الرّهائن الأمريكية الذين تمّ إحتجازهم في السّفارة الأمريكية بطهران.

ونظرّا لهذه الأنشطة التّي قام بها الحزب تمّ حظر الحزب كذلك وحوكم قادة الحزب بمجموعة من التّهم منها شعارات إستخدمت في إجتماعات الحزب الحزب تتوّعد بالقضاء على العلمانية ، كما أنّ الخطابات التي ألقاها أربكان كانت بمثابة تهديدا لثوابت الدّولة الكمالية ، وعلى هذا الأساس تمّ حظر هذا الحزب وتوقيف أنشطته السياسية.

- حزب الرّفاه: تأسّس هذا الحزب سنة 1983 بموجب قانون الأحزاب الجديد الذي أعقب إنقلاب سنة 1980، تزامنت الفترة الأولى لتأسيس هذا الحزب مع عودة الرّوح للحياة السياسية عقب الإنقلاب العسكري لسنة 1982(1) ، حيث إستطاع حزب الرّفاه أن يحقّق مكاسب هامة للتيارات الإسلامية على عدّة مستويات لاسيّما على المستوى الإقتصادي والإجتماعي ، وبعد تزايد التّهديدات العسكرية فضّل نجم الدين أربكان أن يفوّت الفرصة على توجيه ضربات مؤلمة ومؤّثرة لمسيرة التّجربة السياسية التركية ،وقدّم بذلك إستقالته

1- إدريس بووانو، **المرجع السابق**.

مجبرا في جويلية 1997 ، وبهذا طويت صفحة من صفحات أوّل حكومة إسلامية في الشّرق الأوسط في العصر الحديث والتّي لم يصبر عليها العلمانيون سوى أقل من سنة واحدة(1)، أعقبه كذلك صدور قرار يمنع الحزب لمزاولة نشاطاته السياسية 1998 من قبل المحكمة الدستورية ومنع نجم الدين من ممارسة السياسة لمدّة خمس سنوات.(2)

- حزب الفضيلة: يعتبر هذا الحزب وريث حزب الرّفاه الإسلامي ، سار الحزب على خطوات سلفه حزب الرّفاه وحافظ على المواقف نفسها تجاه القضايا المطروحة على السّاحة التركية قضية الحجاب وقضية إنضمام تركيا للإتحاد الأوربي ، ولمزيد من تضييق الخناق على الأحزاب السياسية الإسلامية خاصة منها حزب الفضيلة أصدرت المحكمة قرارا يحل الحزب في جويلية2001 ومصادرة ممتلكاته.

وأمّاعن أسباب حظر المحكمة الدستورية للحزب فهي تقول أنّه رفع شعارات تختلف عن شعارات العلمانية ،كما تعرّضت النائبة مروى قاوقجي إسلامية التوجه من حزب الفضيلة لضّغوط من طرق قادة الجيش والعلمانيين وهي مرتدية حجابها ، وإتخذ منها حرّاس الجمهورية العلمانيين والعسكريين ذريعة لتعجيل في حل حزب الفضيلة بعد المطلب الذي أشرف عليه وكيل المدعي العام والقاضي بالتحقيق فيما إذا كان حزب الفضيلة إمتداد لحزب الرّفاه ، وطبقا لذلك الطلب أمرت المحكمة الدستورية في جوان2001 بحل الحزب بسبب نشاطاته المنافية للعلمانية، وهو السّبب نفسه الذي أغلقت بسببه أغلبية الأحزاب السياسية الإسلامية.

1- يوسف إبراهيم الجهماني، **حزب الرفاه، الرهان على السّلطة**، سوريا- دمشق، دارحوران للطباعة والنشر والتوزيع،1997،ص151.

2- دنيا صلاح شحاتة ، « الإسلام السياسي ومستقبل العلمانية »، **السياسة الدولية** ، العدد 131، سنة 1998، ص158.

وإلى جانب هذه الأحزاب التي تمّ حلّها من قبل المحكمة الدستورية نشير على سبيل الذكر والتنويه فقط إلى مجموعة أخرى من الأحزاب السياسية التّي تمّ حلّها من قبل المحكمة الدستورية ومحاكم أخرى وهي كالتّالي:

1- **شكل**(01): لائحة الأحزاب التي تم حظرها بعدد إقرار التعدّدية السياسية والحزبية عام 1945 إلى غاية إنقلاب أيلول 1980.

اسم الحزب	تاريخ الحظر	مصدر الحظر
حزب الأمة	**1954/01/26**	**محكمة العقوبات بأنقرة**
الحزب الديموقراطي	**1960/02/20**	**محكمة الحقوق بانقرة**
الحزب العمالي الفلاحي	**1968**	**المحكمة الدستورية (تأسست عام 1963م)**
حزب النّظام الوطني	**1971/05/20**	**المحكمة الدستورية**
حزب المثال التقدمي لتركيا	**1974/14/07/24**	**المحكمة الدستورية**
حزب العمال العمالي	**1971/07/20**	**المحكمة الدستورية**
حزب الأناضول العظيم	**1974/12/19**	**المحكمة الدستورية**
حزب العمال التركي	**1980/05/08**	**المحكمة الدستورية**

المصدر:وليد رضوان ،**المرجع السابق**،ص326.

وبعد إنقلاب أيلول 1980، حظرت كل الأحزاب السياسية ، أمّا الأحزاب التي حظرت بعدإعادة الديمقراطية عام 1983 فهي:

اسم الحزب	تاريخ التأسيس	تاريخ الحظر
حزب تركيا العظيمة	**1983/05/25**	**1983/07/26**
حزب المهمة العليا	**1983/06/06**	**1983/07/29**
حزب السّعادة	**1983/07/22**	**1983/10/25**
حزب الأناضول العظيم	**1986/11/24**	**1986/11/24**
الحزب الإشتراكي	**1988/02/01**	**1992/07/10**
حزب الخضر	**1988/06/06**	**1994/02/10**
حزب الشّعب	**1989/12/20**	**1991/09/24**
الحزب الشيوعي المتحد لتركيا	**1990/06/04**	**1991/07/06**

حزب العمل الشّعبي	1990/06/07	1993/07/14
حزب تركيا الإشتراكية	1992/11/06	1993/11/30
الحزب الديمقراطي	1992/11/29	1994/09/13
حزب الديمقراطية	1993/07/05	1994/06/16
حزب الإحياء	1990/06/02	1997/02/17
حزب الرفاه	1983/07/09	1998/01/16

المصدر:وليد رضوان ، **المرجع السابق**،ص ص،326-327.

وهذه ليست كافة الأحزاب السياسية التي تم حظرها من قبل المحكمة الدستورية التركية فهناك أحزاب أخرى لم نذكرها وإكتفينا على سبيل الحصر الإستدلال بأهم الأحزاب التي تمّ حظرها وحلّها وليس كلّها ، وهنا يظهر جليّا مدى أهمية وسيلة القضاء التي تعد من أهم وأخطر الوّسائل التي لجأت إليها المؤسّسة العسكرية من أجل مجابهة كل القوى والأحزاب التي تقف في وجه النّظام العلماني أو تحاول إسقاط هذا النّظام .

ثانيا: الإعــلام .

ومن بين الوسائل والأساليب الأخرى التي لجأت إليها المؤسّسة العسكرية التركية للتأثيرعلى الحياة السياسية في تركيا هي **الإعلام** ، حيث إنتهجت وسائل الإعلام التركية سياسة إعلامية ترّكز على دعم النّظام العلماني في تركيا الّذي أرسى دعائمه أتاتورك ومواجهة التيار الإسلامي ومحاربة أفكاره ودعواته المستمرة لإعادة الهوية الإسلامية لتركيا ، كما يرّكز هذا الإتجاه في الصّحافة على نشر مواضيع الإثارة والفضائح وغيرها من المواضيع التي تتنافى مع القيّم الأخلاقية للدّين الإسلامي ، ويشتد إعتماد المؤسّسة العسكرية على وسائل الإعلام كلّما إنتعش الإسلام السياسي في تركيا ، وحقّق نتائج إنتخابية توّهله لتشكيل الحكومة أو المساهمة فيها أو حاز على نتائج جيّدة في الإنتخابات البلدية ،حيث تنبري له هذه الوّسائل بحملات واسعة تكاد تترّكز على قضيتين مهمتين الأولى هي مسألة التّعليم الديني والثّانية مسألة الحجاب.(1)

إنّ وسائل الإعلام العلمانية تولي إهتماما وتركيزا بالغ الحساسية إزاء سعي التيار الإسلامي لتخفيف أو رفع بعض القيود والمحدّدات على إنشاء المدارس الدينية لإعداد الأئمة والخطباء وتصوّر هذه القضية على انها تهديد خطير للنظام العلماني ومحاولة لتقويضه، وفي المقابل نجد أنّ المؤسّسة العسكرية من خلال الإعلام شنّت حملتها ضد التيّار الإسلامي فوضعت قائمة جديدة للإعلام منها 19صحيفة،110مجلات،20محطة تلفاز،51 محطة إذاعية بإعتبارها أنّها تمارس أنشطة إسلامية تخريبية معادية للعلمانية.

كما كانت أغلب وسائل الإعلام في تركيا تخضع لسيطرة المؤسّسة العسكرية ويشرف على إدارتها وتسييرها قــادة الجيش ، ومن ثمّ كانت أداة طيّعة في خـدمة مـصالح المؤسّسة

1- علي عبد الكريم ، « **واقع الإعلام التركي** » ، الرّابط الإلكتروني:

http// :www.aljazeera.net.02/11/2006.

العسكرية والنّظام العلماني في تركيا، ومن بين الأحزاب الت تعرّضت لحملة إعلامية شرسة حزب الرّفاه الإسلامي وحزب الفضيلة وحزب العدالة والتّنمية هذا الأخير شنّت ضده حملة إعلامية لتضليل الرّأي العام بشأن الإصلاحات السياسية التي باشرها هذا الحزب من جهة ، ومن أجل عرقلة مسيرة الإصلاحات السياسية التي قامت بها حكومة أردوغان والتي تهدف لتقليص دور المؤسّسة العسكرية في تركيا(1) من أجل بناء صرح الديمقراطية وتعزيز الحرّيات السياسية والمدنية التي تمّ تضييقها طيلة عدّة عقود من قبل المؤسّسة العسكرية.

وبأسلوب غير مباشر لجأ الجيش مرّة أخرى إلى إستخدام وسائل الإعلام في محاربة التيارات والأحزاب الإسلامية من خلال توجيه الإتهامات عبر الصّحف ووسائل الإعلام المختلفة للشركات الإسلامية في تركيا والّتي تتوّلى تمويل الأحزاب والتيارات الإسلامية، وواكب ذلك إصدار رئاسة الأركان التركية تعليمات في 16 يونيو1997 إلى الوّحدات العسكرية كافة بعدم التعامل مع الشّركات الإسلامية (شركات السّلع الغدائية والكهربائية) التّابعة حسبما جاء في التعليمات للتيار الإسلامي.(2)

إنّ الجّيش التركي لم يكن دائما بحاجة إلى اللّجوء إلى وسيلة الإنقلاب العسكري من أجل إسقاط حكومة ما وتنصيب حكومة أخرى، ففي بعض المناسبات لم يكن على الجّيش التركي سوى أن يكلّف أحد كولونيلات قيادة الأركان الإتصال هاتفيا بأحد الكتاب أو الصّحافيين ليطلب منه نشر مقال ما بلغة ما في الصحف والجرائد ، وبمجرّد ظهور مثل هذا المقال عبر الصّحف والجرائد فــي اليّوم التّالي من إذاعة ونـشر المقال كان يؤدي إلى تقـديم رئيس

1- محمد العادل ،« هل سيسقط الجنرالات في تركيا » ، **جريدة الصباح**، تونس، العدد 278، 2006.

2- لقمان عمر النعيمي، **تركيا والإتحاد الأوربي،دراسة لمسيرة الإنضمام** ، مركز الإمارات والبحوث الإستراتيجية، العدد 120، ص67.

الوزراء إستقالته في ذلك اليوم (1)، أو يسبّب له مضايقات تصحبها حالة من القلق والإنزعاج من جرّاء هذه الأخبار التي تنشر ضده، ومن هنا تظهر خطورة الإعلام في التشويش وإثارة القلاقل ضد الحكومة المدنية من أجل إسقاطها أو تشويه صورتها لدى الرّأي العام.

في الأخير نقول أنّ المؤسّسة العسكرية حينما وجدت نفسها غير قادرة على القيام بإنقلاب عسكري جديد لم تقف عاجزة أمام أمر الواقع بل إستعاضت عن ذلك بطرق أخرى لا تقل أهمية عن الإنقلابات العسكرية ، من بينهما القضاء والإعلام وكلّها وسائل كانت تؤّدي نفس مهمة مختلف المؤسّسات العلمانية في تركيا التّي هدفها الأول والأخير حماية العلمانية والذوذ عنها بأي وسيلة كانت وإن كانت تتنافي مع مبادئ وأسّس الديمقراطية.

1- بشير موسى نافع، « تركيا تشهد مواجهة بين القوى الديمقراطية والدولة المستترة » ، **جريدة القدس**، لندن، العدد 6449، 04 مارس 2010.

المبحث الـرابع: صراع المؤسّسة العسـكرية مـع الأحزاب السياسية الإسلامية وانعكاساتها عـلى الحرّيات السياسية في تركيا.

لاشكّ أنّ صراع المؤسّسة العسكرية مع الأحزاب السياسية الإسلامية في تركيا هو صراع متجدّد لأنه صراع دائر بين قوّتين متباينتين(في المنهج والفكر) إحداهما تمثّل العلمانية وعلى أساسها تأسّست الجمهورية التّركية الجديدة بقيادة مصطفى كمال أتاتورك والثانية تمثّل الإسلام وتسعى لإقامة دولة إسلامية على أسّس ومبادئ إسلامية ، ومن ثمّ فهي توّظف الدّين الإسلامي وتدافع عنه مثلما يدافع حماة العلمانية على علمانية تركيا ، ومن هنا ينشىء الصّراع بينهما أي بين العلمانية ممثلة في المؤسّسة العسكرية وبين الإسلام ممثلة في الأحزاب السياسية الإسلامية .

ومنشأ هذا الصّراع هو تباين مصالح ومنطلقات كل طرف من أطراف هذا الصّراع ، ومن ثمّ من الصّعوبة بمكان حدوث وفاق وإنسجام بين رؤى ومواقف كل منهما فيما يتعلّق بالسيّاسة التي يجب الإلتزام بها في تركيا ، وإنطلاقا من هذا التباين والإختلاف سنقف على أهم النّقاط التي شكلت بؤر للصّراع بين كل من المؤسّسة العسكرية والأحزاب السياسية الإسلامية ومانتج عن هذا الصّراع من نتائج وآثارعلى مدار هذا الصراع الطويل بينهما.

المطلب الأول:صراع المؤسّسة العسكرية مع حزبي الـرّفاه و الفضيلة.

قبل التطرّق إلى الصّراع الذي ساد بين المؤسّسة العسكرية التركية (العلمانية) والحركات الإسلامية (الإسلام السياسي) التي من بينها حزب الرّفاه الإسلامي وحزب العدالة والتنمية وغيرها من الأحزاب الإسلامية لا بدّ أن نشير إلى جدور هذا الصّراع تحديدا أثناء العهد الكمالي والذّي خاض هذه الفكرة (مصطفى كمال اتاتورك) وأرادها واقعا ملموسا من خلال فصل الدين عن الدّولة العلمانية المؤسّساتية وقد إستمد هذا المبدأ إستنادا إلى عنصرين أساسين هما:

1- خبرة أوروبا المسيحية وهذا لأنّ التّمسك بالدين كان سببا في تخلّف أوروبا وأنّ الغرب لم ينهض إلاّ بعد أن تحرّر من سلطة الكنيسة وتسلّط رجال الدين بدليل أنّ تلك الدّول التي مازالت مطية للدين خاضعة لسلطة الكنيسة كمجموعة دول أمريكا اللاتينية الكاثوليكية في معظمها مازالت تعاني من التّخلف على الرّغم من أنها ذات جدور غربية.(1)

2- إحساسه السياسي النابه بما يمكن تحقيقه في دولة تركيا الجديدة وقد كان العنصر الأوّل يحظى بأهمية أتاتورك لأنه كان يعتقد أنّ الفصل بين الكنيسة والدّولة يسمح بظهور العقلانية والعلم كمعلمين بارزين في الحضارة الغربية وهو تطوّر قارنه بإيجابية بالدّور الذي لعبه الدين.

ومن هنا كانت إنطلاقة كمال أتاتورك في إقامة الجمهورية التركية الجديدة على أسّس لا دينية علمانية إتخذت الدّيمقراطية الغربية بحذافيرها أنموذجا لها ، وللدّين حسب أتاتورك هدفان أحدهما تكتيكي وثانيهما إستراتيجي فأمّا الهدف الأوّل هو أنّ الدين أي الإسلام لا يستعمل في العملية السياسية وإنّما هو أذاة سياسية وهذا تفاديا لتهديد مكانته أو تعريض إصلاحاته للخطر، وهذا من خلال إقصاء الـرّموز والأفكار الإسلامية مـن الحوار السياسي

1- محمد طه جابر ، **تركيا ميدان الصراع بين الشرق والغرب** ، دمشق، دار الفكر، 2002، ص250.

أمّا الهدف الإستراتيجي فهوالذّي أراد منه جعل الإسلام دينا مدنيا بسبب ما رأى فيه من طغيان على القيّم والعمليات التفكيرية لدى الشعب التركي.

ولقد كان موقف أتاتورك الذّي أرسى مبادئ العلمانية في تركيا من الدين الإسلامي بالضّبط موقفا معارضا بشدّة ، ويرى فيه كما أسلفنا الذكر مكبّلا للحريّات ولا يسمح للإنسان بالتطوّر ولهذا كانت الرّجعية صفة لصيقة بالدين الإسلامي في عهد أتاتورك حتّى بعد وفاته حتى أنّ الضّغط على التيار الإسلامي زادت حدته في عهد عصمت إينونو(1)، ومن هنا نشأت العدائية بين العلمانية ممثلة في المؤسّسة العسكرية وغيرها من المؤسّسات العلمانية الأخرى وبين التيارات الإسلامية ممثلة في الحركات والأحزاب السياسية الإسلامية ، حيث مازالت هذه العدائية ضاربة في أعماقها إلى يومنا هذا.

ومنذ منتصف الثمانينيات من القرن الماضي تقريبا حارب الجّيش أي بوادر توحي بوجود خلايا إسلامية بداخله وقد بدأت علاقة الإسلاميين بالجيش تحتل إهتمام القيادة العسكرية منذ (1986-1987) ، حيث كشف عن بعض خلايا إسلامية في صفوف المؤسّسة ، وفي فيفري1987 بدأت السّلطات تحقيقا شاملا في معاهد وأكاديميات تدريبات الضّباط بتهمة إنتماءهم لجماعات إسلامية سريّة محظورة تستهدف تطبيق الشّريعة وقلب النّظام العلماني(2) .

إلاّ أنّ الصّدام الفعلي بين المؤسّسة العسكرية والإسلاميين تطوّر مع ظهور الدكتور نجم الدين أربكان زعيم حزب الرّفاه خاصة ما كان يعكسه الشّارع التركي من إحتمال فوز الحزب مما يعني تهديدا للنّخبة العسكرية وبداية تقلّص دورها في الحياة السياسية.

1- محمد حرب ،« آليات الحركة الإسلامية في تركيا » ، **السياسية الدولية**، العدد 131، جانفي 1998، ص129.

2- محمد سلامة معتز « الجيش والسياسة في تركيا » ،**السياسة الدولية**، نفس المرجع السابق، ص125.

لقد سعى العسكر من وراء هذه الإجراءات ضد التيّار الإسلامي إلى إستئصال البّنى التحتية لقوّة التيار الإسلامي في تركيا من خلال تصفيتهم تربويا وقانونيا والتي تعد من أهم آليات عمل التيار الإسلامي في تركيا ، ورغم أنّ نجم الدين أربكان رفض مطالب المؤسّسة العسكرية والتي من بينها فرض قيود على الدعم المالي الخارجي لحزب الرّفاه وخاصة من العمال الأتراك في ألمانيا ومقاطعة الشركات الإسلامية ، والإلتزام بمبادئ العلمانية التي نص عليها دستور1982 في المادة 174 ، إلاّ أنّه وافق على قبولها مكرها تحت ضغط المؤسّسة العسكرية في 1997/3/5وأشارأنّ حزب الرّفاه ليس في صراع مع العسكريين.

بدأ الصدام الفعلي بين الجيش والإسلاميين في تركيا بعد وصول الرّفاه إلى الحكم وهو الحزب الأصولي الأكثر أهمية في تركيا(1)، حيث بدأ الجيش بتشكيك بشأن نوايا أربكان فمثلا بالنسبة للمسألة الكردية، الجيش يّتشدد تماما في هذه المسألة وله تراث في معالجة الأزمة فمنذ سنة1980 ، وقد وقع خلاف بين قائد الإنقلاب آنذاك **كنعان إيفرين** ورئيس الوّزراء المدني بويلنت أجاويد ، إذ حاول الأخير تقليص سلطة الجيش في التعامل مع المشكلة الكردية بإعتبارها قضية أمن داخلي ليست من مهمة الجيش ، ولكن الجيش إعتبر مسألة الأكراد مهمته وإتّهم أجاويد بخيانة الوّطن ونيته في تقسيم البلاد وفصل كردستان وتحريض الحكومة على الجيش.(2)

ولقد حاول نجم الدين أربكان إقتحام تلك القضية ممّا هدّد الجيش ، فقد طرح مبادرة لإجراء محادثات غير مباشرة مع الإنفصاليين الأكراد وزعمائهم بالسّجون ، وإعتبر الجيش ذلك أنّه مساسا بأحد مهامه وكان أحد أسباب تدّخله المتكرّر في شمال العراق على نحو واسع النّطاق في ضل الحكم أربكان بمثابة إجهاض لمبادرته في معالجة المسألة الكردية.

1- أحمد الموصللي،**موسوعةالحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا**، بيروت ، مركزدراسات الوحدة العربية ،يناير2004 ، ص270.

2- محمد سلامة معتز ، **المرجع السابق** ، ص125.

لم يمثّل أربكان تهديدا للمؤسّسة العسكرية على نحو تكتيكي وإنّما على نحو أشمل إذ طرح تهديدا لوجهة الدولة ولوجهها أيضا ، والجّيش التركي يمتلك عقيدة متكاملة ومنظومة من المبادئ لها شق سياسي وشق إقتصادي وشق إجتماعي وآخر ثقافي ولها معان خارجية وداخلية ، ونظرا لجسامة التّهديد الذي طرحه أربكان وإستشعره الجيش فقد إعتبر الأخير أنّ **النّشاطات الأصولية** تشكل التّهديد الأكبر لتركيا كأولوية تأتي قبل الخطر الذي يمثله حزب العمال الكردستاني.

لكن كيف هدّد أربكان الجيش في الواقع أنّ وجود أربكان في رئاسة الوزراء تعني أنّ له موقعا رئيسيا في التّسلسل القيادي للجيش وداخل مجلس الأمن القومي ، وهذا يعني حضوره إجتماعات الهيئات العسكرية العليا وإطلاعه على أفكار وتكتيكات الجّيش ،وقد كان وجوده بهذه الصّفة محل إنتقاد وإزدراء وعدم ترحاب في أوساط قيادات المؤسّسة العسكرية وعلى أرض الواقع أيضا تفسّر بعض المصادر تشدّد قادة الجيش ضد أربكان .

ولقد حرص أربكان حتّى اللحظة الأخيرة على تفويت الفرصة على الجيش للإطاحة بالحكم المدني وبالتصادم مع الإسلاميين وإمتنع عن التّصريح بشئ يمكنه إثارة الجيش، بل وقّع على الوثيقة التي أعدّها مجلس الأمن القومي والتي تحدّ من النّشاط الإسلامي لحزبه ومن قبل ذلك وبعده وقّع على **إجراء يفصل** ضباط وضباط صف بالجّيش على فترات مختلفة بضغط من قادة الجيش.(1)

لقد قامت المؤسّسة العسكرية بحملة شرسة ضد حكومة نجم الدين أربكان الإسلامية إنتهت بالتّهديد بإسقاطها من خلال التّهديد الصريح بإعلان حكم عسكري مباشر نقله في حينه الرئيس ديمريل إلى زعيم حزب الرّفاه نجم الدين أربكان ، كما مورست ضغوط علـى قيادة حزب الطريق القويم من أجل إنهاء تحالفه مع الإسلاميين ، وبالفعل فقد تحقّق للعسكر

1- محمد سلامة معتز،**المرجع السابق**، ص126.

أرادوا حيث سقطت حكومة أربكان وتمّ تشكيل حكومة بقيادة مسعود يلماظ لكنّها لم تعمر طويلا ليأتي زعيم حزب اليسار الديمقراطي بولاند اجاويد إلى السّلطة الذي فشل بداية في تشكيل إئتلافه الحكومي.

ومن هنا يظهر للعيان مند قيام الجمهورية الأتاتوركية أنّ الجيش كان ضد الإسلاميين الذين جرى تحذيرهم بصيغة مبطنة بعدم القيام بأيّة خطوات لملاقاة الأوساط العسكرية ، بعد ذلك إتّخذت المؤسّسة العسكرية خطوة أخرى معادية للإسلاميين حينما طرحت فقرة أثناء إجتماع مجلس الأمن القومي ، وسجّلت بمحضر الإجتماع الموافقة عليه تؤكد على المواجهة الفعّالة مع القوى ذات التوّجه الأصولي وحذّر الجنرالات من مغبة الإقدام على أيّة تحالفات مع الإسلاميين في مسألة تشكيل حكومة مستقبلية في البلاد كون ذلك سيلحق الأذى بالمبادئ العلمانية للدولة ، كما تمّ إبلاغ زعماء أحزاب الوطن الأم مسعود يلماظ والطريق القويم تانسوتشيلربمعارضة أيّة محاولات التي قد تؤدّي للتحالف مع الأصوليين وتحديدا حزب الفضيلة.(1)

وكانت المؤسّسة العسكرية تدرك تماما وهي تخطّط لإغلاق حزب الرّفاه أنّ الحزب لن ينهزم ويقف مكتوف اليدين ، وأنّه سيشكل نفسه مرّة أخرى في حزب آخر تحت مسمّى جديدا كما فعل من قبل حزب النّظام الوطني(2)، وأصبح حزب السّلامة ثمّ حزب الرّفاه إلاّ أنّها أرادت إحداث إرتباكات تنظيمية وإيديولوجية داخل صفوف أعضاء الحزب تؤثّر سلبا على قدرتهم على تنظيم صفوفهم مرة أخرى في حزب جديد خاصة وأنّ أربكان أنهى حياته السياسية وهو المؤسّس للحركة الإسلامية في تركيا بسلوكيات تنافى وخبراته السياسية الطويلة ، ممّا أحدث معه خللا إيديولوجيا داخل صفوف الحزب إستلزم إحداث

1- سليمان مخلوف ، **المرجع السابق**، ص44.

2- طارق عبد الجليل ، **المرجع السابق**، ص137.

مراجعات وإعادة تخطيط أولويات الحزب ومواقفه السياسية من جديد.

وهنا يتجلّى بوضوح أنّ المؤسّسة العسكرية أصبحت تعي تماما وتدرك أنّ حظر الحزب السياسي وتوقيف نشاطه السياسي لا يستلزم بالضرورة أنّ الحزب قد تولّى نهائيا ، ومن ثمّ تفطنت لذلك وغيّرت من إستراتيجيتها في التّعامل مع مثل هذه الأحزاب المنحلّة من خلال المتابعة الدؤوبة لتطوّرات هذه الأحزاب التي قد تتشكّل من جديد داخل أحزاب أخرى جديدة ، كما عملت المؤسّسة العسكرية على حث التيار المعتدل داخل حزب الرّفاه للثورة على قيادته وإتخاذ صفوف القيادة وبذلك يمكن للمؤسّسة العسكرية السّيطرة على مسارات الحزب الجديد والتّحكم فيه وتوجيهه نحو المصالح الوّطنية بواسطة قياداته الجديدة الأكثر مرونة.

وقد أقلق الجيش سلوك أربكان إلاّ أنّ أكثر ما أقلقه هو تنامي التيار الإسلامي في التّعليم والإقتصاد و**داخل الجيش ذاته** (1)، وهنا عرض قادة الأركان في : 28فبراير1997 على مجلس الأمن القومي ثماني عشر إجراء يجب على الحكومة أن تطبّقها ، ومن تلك الإجراءات نذكر مايلي:

1- منع أي دعوات مؤّيدة لتطبيق الشّريعة الإسلامية.

2- رقابة شبكات البث الإذاعي والبث التلفزيون الإسلامية.

3- فرض رقابة متشدّدة دون خرق الإسلاميين المتشدّدين لأجهزة الدّولة.

4- تطبيق المادة 174 من الدستور الخاصة بعدم التّعرض للإصلاحات التي إعتمدت في ضل الجمهورية التركية مند تأسيسها عام 1923.(2)

1- رضا هلال ، **المرجع السابق**، ص197.

2- **نفس المرجع** ، ص198.

وقد قرّر المجلس العسكري الأعلى وهو يضم ب13 ضابطا من كبار قادة الجّيش، عقد إجتماع في 16 من مايو لمناقشة مدى تنفيذ الحكومة للإجراءات 18 الّتي كانت قد طلب تنفيذها مجلس الأمن القومي والحصول على موافقة أربكان على طرد الضّباط ذوي الميول الإسلامية ، حيث يرى الجّيش بأنّ الخطر الوّحيد على تركيا هو الأصولية الإسلامية وقدّموا له وثائق تبين وجهة نظرهم يّتضح من خلال ما تقدّم أنّ المد الإسلامي في ضل حكومة أربكان أقلق كثيرا وأثار مخاوف قادة الجيش وأنصارهم من السياسيين العلمانيين في البلاد ، ووجدوا أنّ المؤسّسات الدينية المتنامية أصبحت مراكز لتجنيد المؤّيدين وتهديد للّنظام الجمهوري العلماني الّتي قامت عليه الجمهورية الجديدة التي أسّسها مصطفى كمال أتاتورك.

ونشير هنا إلى أنّ صحيفة ديلي نيوز التّركية كانت قد نشرت في 1996/01/09 أنّ الجّيش قد أبلغ الرّئيس ديمريل مخاوفه من إحتمال تشكيل حزب الرّفاه حكومة إئتلافية لأنّه سوف يعمل على تولية مؤيّديه المناصب القيادية الحسّاسة وتخصيص أموال الدّولة لخدمة أهدافه ، ومن ثمّ ينبغي عدم السّماح بمنح حزب الرّفاه فرصة تشكيل الحكومة القادمة.(1)

وحسم الصّراع بين الجيش وأربكان ببلاغ قدمه إسماعيل حقّي رئيس الأركان إلى الرئيس ديميريل موّقع من الضّباط يقضي بضرورة العمل على إسقاط حكومة نجم الدين أربكان بشرط أن يكون الإنقلاب مدنيا وليس عسكريا ، وإدراكا منه لتطوّر الأمور وموازين القوى قدّم نجم الدين أربكان إستقالته في 18 يونيو 1997 كـرّد فعل منه على حركة الجيش الذي حاصر حكومته وشدّد عليها الخناق إلى أن وصل الأمر إلى شل حركتها إلى حد كبير لم تستطع فيها حكومته المزيد من المواجهة مع الجيش فأنهت الصّراع بتقديم هذه الإستقالة من قبل زعيم الحزب أربكان.

1- جلال عبد الله ، **صناعة القرار في تركيا ، والعلاقات العربية التركية** ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية،1998، ص58.

وتأكيدا على معاودة هجوم الجيش على الإسلاميين مجدّدا بعد الهدوء الذي ساد عقب حل حكومة أربكان وحزب الرّفاه بادرت قيادة الجيش إلى التحذير من الحركة الأصولية مشيرة إلى الإمكانيات التي بين يديها مثل إمتلاكها 19 صحيفة و110 مجلة دورية و51 محطّة إذاعة و20 قناة تلفزيونية و2500 جمعية خيرية و550 صندوق تبرّعات وأكثر من 1100 شركة إضافة إلى السّيطرة على بلديات كثيرة (1)، لذا حذّرت المؤسّسة العسكرية من أنه إذا لم يتم إعاقة القوى ذات التّوجه الأصولي من تشكيل حزب يبلغ عدد أعضائه بين 6 و7مليون في عام 2001 وسيكون بمفرده قادر على الوّصول إلى السّلطة.

أمّا عن صراع المؤسّسة العسكرية مع **حزب الفضيلة** (صراع مباشر) الذي هو في الأساس وريث حزب الفضيلة حيث سار الحزب على نفس خطى حزب الرّفاه ، وقد حافظ على نفس المواقف نفسها تجاه القضايا المطروحة كقضية الحجاب وقضية إلتحاق تركيا بالإتحاد الأوروبي ،إذ كانت مواقف الحزب واضحة وعلنية تجاه القضايا الإسلامية ، بل كان الحزب يدعم كل ما يمت بصلة إلى الإسلام مثلما كان عليه سلفه حزب الرّفاه وهذا ما أدخله في صراع مباشرومحتدم مع المؤسّسة العسكرية التركية.

وهناك ضربة أخرى للإسلاميين ذات طابع خاص من خلال الوّثيقة التي أعدّتها قيادة الأكاديميات العسكرية بتوجيهات رئاسة الأركان تتلّخص الفكرة الرئيسية فيها بضرورة المباشرة بحرب تحرير ضد **الأصولية** (*) ، حيث ترى هذه المؤسّسات التعليمية أنه من المستحسن إدخال تعديلات على التشريع بحيث لايسمح بإستغلال المشاعر الدينية للمواطنين

1- سليمان مخلوف ، **المرجع السابق**، ص46.

(*) **الأصولية** : بمفهومها الحديث هي العودة إلى الإحتكام بالشرائع الدينية، فقد نشأت في بداية القرن العشرين بظهور الحركة الأصولية الأنجليكانية كرد فعل على التقدم المدني الذي رافق العلمانية حيث أنّ العلمانية والأصولية نقيضان متضادان ويشكلين طرفين متقابلين في صراعات سياسية متعددة، لذلك كثيرا ما تطلق الأوساط العلمانية وصف الأصولية على الأحزاب السياسية الإسلامية إنطلاقا من هذا التناقض والعداء بينهما ، وتعني بهذا الوصف تطرف وتشدد وعنف هذه الأحزاب الإسلامية.

وإلاّ سيضطر الجيش للتدّخل **من أجل إضعاف أوحتّى حل حزب الفضيلة** ، وتشيرالوثيقة إلى أنّ نشاط القوى الأصولية خلال العقدين الأخيرين بلغ حجما لم يشاهد إلاّ في مرحلة ماقبل قيام الجمهورية التركية ، وتتحدّث للوثيقة بصورة مباشرة عن النّظام العلماني في البلاد بأنّه لا يقتصر على فصل الدين عن الدّولة بل وفرض مراقبة على نشاط الأوساط الدينية، وهو ماحصل بالفعل أثناء تلك الفترة.(1)

إنّ ما أثار حفيظة وقلق جنرالات تركيا هو محاولة ممثلي الجناح الراديكالي في حزب الفضيلة إلغاء الفقرات في الدستوروالتشريع والتي ترى أنّ النّشاط المتعارض مع النّظام العلماني يتعرّض لعقوبات جنائية صارمة ، فإذا ماتحقّق لهم ذلك فإنّ تحرّكات الجيش ستنحصر في إتجاهين أساسين هماإمّا النّظربإعتدال إلى القوى المعارضة للأفكارالأتاتوركية أو القيام بإنقلاب عسكري صريح بكل تبعاته وإجراءاته الصارمة ، ولقد ولقد رأت المؤسّسة العسكرية في هذه المحاولة الدّاعية إلى إلغاء العقوبات التي يتعرّض لها كل من يعادي العلمانية أنّه يشكل تهديدا للنظام العلماني في ذاته ومن ثمّ جاء ردها سريعا على هذه الدعوات بحل الحزب في جويلية 2001 ومصادرة كل ممتلكاته.

وقد تمّ حل حزب ووقف نشاطه رغم أنّ زعيم الحزب رجائي قوطان أخذ يبتعد ظاهريا عن الراديكالية والتّطاول على النّظام العلماني، بل أنّه صرّح أكثر من مرّة أنّه لا يعادي العلمانية إلاّ أنّ ذلك لم يمنع من ملاحقة ومراقبة أنشطة الحزب من قبل المؤسّسة العسكرية وإبعاده نهائيا عن السّاحة السياسية سنة 2001 من قبل المحكمة الدستورية .(2)

ويتضح لنا من خلال ماسبق أنّ المؤسّسة التركية لم تترك فرصة لأي حزب سياسي بأن يقـف في وجـه العلمانية التي تأسّست عليها الجمهورية التركية الحديث ، ولذلك سـرعان ما

1- رضا هلال ، المرجع السابق، ص45.

2- إدريس بووانو، **المرجع السابق.**

كانت تدخل في صراعات سياسية محتدمة مع الأحزاب السياسية خاصة منها الإسلامية المناوئة للعلمانية التركية ، وكثيراما ينتهي هذا الصّراع بحظر الحزب وحلّه ومصادرة كل ممتلكاته ، وقد تزج في السّجون أحيانا أخرى بقادة أولئك الأحزاب السياسية المناوئة لها وهذا حتّى تقضي بشكل نهائيا لكل من يقف في وجه العلمانية.

المطلب الثاني: صراع المؤّسسة العسكرية مع حزبي الإنبعاث والعدالة والتنمية.

ونجد إلى جانب حزبي الرّفاه الإسلامي والفضيلة حزب إسلامي آخر ينظر إليه الجنرالات بخطورة وحذر هو **حزب الإنبعاث الإسلامي** ويتزّعمه حسن جلال غيوزيل ،هذا الحزب يشكل تهديدا حقيقيا للجمهورية ونظامها العلماني حسب وجهة نظر المؤسّسة العسكرية لذلك مارست ضده مضايقات شديدة وخاضت معه صراعا محتدما، وكانت رئاسة الأركان في السّابق قدأعطت أوامرها بإعتقال زعيم الحزب بحجّة نشاطه التخريبي وإفشاء الأسرار الحكومية ، فإتهمته المحكمة العسكرية بالتّحدث علنا أثناء مؤتمر صحفيا عن وثيقة سريّة كانت قد أعدتها رئاسة الأركان تحت عنوان التّظرية الغربية ،وقد نفت جميع ما ورد على لسان غيوزيل إلاّ أنّه حسبما أكدت مصادر متعدّدة فإنّ التّقرير الّذي تحدّث عنه غيوزيل موجود فعلا أعدته المجموعة وهي قسم سري خاص ضمن رئاسة الأركان تتضمن مهامه مراقبة المّنظمات الإسلامية وتياراتها ليس ضمن تركيا فحسب وإنّما في الخارج.(1)

من جانبه أكد زعيم الحزب غيوزيل أنّ وجود القسم السرّي المسمّى بالمجموعة الغربية يعني فعليا وجود طغمة عسكرية في البلاد ، وينبغي مقارعتها والوقوف في وجهها مشيرا إلى أنّ هناك خشية ورهبة في أوساط الشّعب عندما يخص الأمر دور الجيش وتأثيره على الحياة السياسية والإقتصادية في البلاد، وذلك نتيجة لتأثر الشّعب التركي بالأوضاع السياسية المزرية التي عاشها الشعب التركي خلال فترة الإنقلابات العسكرية وما إستتبع هذه الفترة من إنعكاسات سلبية على الساحة السياسية ، لذلك عقب التصريحات الشجاعة التي أدلى بها غيوزيل أصبح في نظر الكثير من المواطنين الأتراك بطلا جسورا حتّى وإن حكم عليه بالسّجن لفترة طويلة .(2)

1- سليمان مخلوف ، **المرجع السابق** ،ص 47.

2- **نفس المرجع**، ص48.

أمّا عن الصّراع الذي دار بين **حزب العدالة والتنمية مع المؤّسسة العسكرية** فإنّه بدأ خفيا بين المؤسّسة العسكرية التركية وحزب العدالة والتّنمية منذ وصول هذا الحزب إلى الحكم أواخر سنة 2002 إذ يمثّل هذا الحزب الجيل الثاني من الإسللاميين الأتراك(1) ،حيث إنتقل بعد ذلك هذا الصّراع إلى العلن في الآونة الأخيرة ، حيث شهدت تركيا سلسلة من التوقيفات والإستجوابات طالت عددا من كبار وقادة الجيش على خلفية إتّهامهم بتحضير لإنقلاب عسكري ضد الحكومة الم نتخبة ، وإستدعى ذلك إجتماعا ثلاثيا عاجلا بين رئيس الجمهورية التركية ورئيس الوزراء ورئيس أركان الجيش بغية الوصول إلى تهدئة الأوضاع وإيجاد حلاّ للخلافات المتراكمة بين قادة حزب العدالة والتنمية والجيش التركي.

ولم يكن متوّقعا من قبل أن يدخل حزب العدالة والتّنمية في تصعيد وصّراع مع الجيش لولا إكتسابه الثّقة الكافية بقدراته وأوراقه على خلفية التأييد الشّعبي الذي يمتلكه في الشّارع التركي والنجاحات التي حقّقها في مختلف الميادين السياسية والإقتصادية ، حيث باتت تركيا اليّوم قوة إقليمية وتلعب دورا هاما في مختلف القضايا التي تخص المنطقة المحيطة بها ، وفي المقابل يدرك قادة الجيش بأنّ عهد الإنقلابات العسكرية المباشرة قد إنتهى ، وأنّ الوّضع الرّاهن لا يسمح لهم بإعادة الأمور إلى مرحلة ماقبل وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم وأنّهم غير قادرين على دفع التكلفة التي تتطلبّها مواجهة إرادة قطاعات واسعة من الأتراك.

وبدأ قادة المؤسّسة العسكرية التركية ومنهم قضاة المحكمة الدستورية ينظرون بعين الرّيبة والشّك إلى هذا الحزب ويرون فيه خطرا يهدّد أسّس العلمانية التركية ويعمل على تقويض دور الجيش وعلى قمع منتقديه خاصة وسائل الإعلام المناوئه له ، كما حاول قادة

1- Levent unsaldi, **système des partis et force politique en turquie** , edition l'harmattan paris,2005 ,p50.

الجّيش منع وصول عبد الله غول إلى رئاسة الجمهورية حيث طعنت المحكمة الدستورية في قانونية الحزب الحاكم ، وحاولت حظر النّشاط السياسي لرئيس الوزراء ومجموعة من قادة حزب العدالة والتنمية لكن المحاولات باءت بالفشل بعد أن دعى أردوغان إلى إجراء إنتخابات مبكرة عزّزت نتائجها من شّعبية الحزب وقوته.

غير أنّ الصّراع بين الطرفين أخذ منحى تصعيديا بعد إتّهام الحكومة ضابطا من الجّيش التركي بالإنتماء إلى منظمة سرية تدعى أرغينيكون التي كانت تخطّط وتحضّر للإنقلاب عليها لكن قادة الجّيش نفوا أية نية للتآمر على الحكومة المنتخبة ، ويبدوا أنّ حكومة حزب العدالة والتنمية نجحت في وضع بعض قادة الجيش في قفص الإتهام من خلال تحقيقها إختراقا للمؤسّسة العسكرية ونجاحها فيما سُمّي بحرب الوثائق التي كشفت عنها وهي تدين بعض الضّباط بالتآمر عليها الأمر الذي أثر سلبا على سمعة المؤسّسة العسكرية في الشّارع التركي ، وهي التي كانت تحظى بتأييد الغالبية العظمى من الأتراك.(1)

يحدث كل هذا رغم أنّ أردوغان صرّح أكثر من مرّة موقفه من العلمانية بقوله **أنّه لا يرفضها ولا يرفض المؤمنين بها بل سيتحاور معهم** ، ومع ذلك لم تتوّقف المحاولات الرّامية إلى إضعافه ، وإنّما أضيفت إليها إلى جانب ضغوط المؤسّسة العسكرية حامية العلمانية ضغوط قضائية كذلك تمثلت في تقدّم رئيس محكمة النّقض بدعوى أمام المحكمة الدستورية لإزاحة ستة من أعضاء الحزب بما فيهم رئيسه من على قائمة أعضاء المؤسّسين إستنادا إلى سابق قضاء أردوغان وتعرّضه لعقوبة السّجن بتهمة التّحريض الديني إنتهاكا للمادة 312 من الدستور ، كما **قدّم المدعى** العام بإحدى محاكم إسطنبول دعوى قضائية إتّهمه فيها بإنتهاك المادة 159 من القانون المتعلّقة بإهانة الدّولة إستنادا إلى خطبة ألقاها في 1992 دعا فيها المسلمين إلى الإنتفاض ضد العلمانية .(2)

1- عمر كوش ،« **صراع العسكر التركي مع الحزب الحاكم** »،الرابط الإلكتروني :

http://aljazeera.net/analysis/pages/b8c12a5c-6515-4ca4-9938.28/3/2010.

تصّدرت قيادات الحزب للرّد على تلك المحاولات وبقدر بالغ من المهارة والذكاء فتناولتها من الجانب القانوني لتتجنب الدخول في مواجهة سياسية مكلّفة (1)،فيما قال نائب آخر لرئيس الحزب أنه إذا قرّرت المحكمة الدستورية عزل أردوغان فإنّ الحزب سيختار قيادة بديلة له خلال نصف ساعة من الزّمن، في إشارة واضحة للمواطن التركي بأنه حزب متماسك وأنه سيمضي بأردوغان أو دونه وأنه لايستند إلى ظاهرة شخصية وإنّما إلى فكر وقاعدة جماهيرية منظمة.(2)

وكان من أهم حلقات مقاومة المؤسّسات العلمانية مع الحزب الحاكم هو ذلك القرار الذي إتخذته اللّجنة العليا للإنتخابات بمنع زعيم حزب العدالة والتنمية من خوض الإنتخابات البرلمانية في الثالث من نوفمبر 2002 لسابق قضاء أردوغان كما أسلفنا ذكره سابقا في حين ينّص الدستور على أنّ عضو البرلمان يجب ألاّ يكون قد سبق إتهامه في قضية مخلّة بالشّرف والأمانة أو التحريض الدّيني.

إنّ قرار اللّجنة كان حاسما ومفاجئ ومحيطا للحزب الذّي أبدى بشجاعة إستثنائية في مواجهة حين تحدث أعضاءه بأنّ منع زعيم الحزب الأكثر شّعبية في البلاد من خوض الإنتخابات سيكون إذا حدث أمرا ضارا بالديمقراطية التركية ، كانت هذه المحاولات تمارس من مراكز المقاومة العلمانية ضد أردوغان وحزبه ، وتستهدف التأثير على فرصه في الفوز بالإنتخابات أو على الأقل حصوله على نسبة من أصواتها لا يمكنها من تشكيل الحكومة أو الإشتراك فيها.

وبعد فترة من توليّها السّلطة أعدّت الحكومة مشروعا لإصلاح التّعليم تضمن إجراء تعديل يتيح للطّلاب مدارس دخول مختلف الكليّات والمعاهـد بالجامعات التركية وليس فقط

1- أحمد حسن ياسر، **المرجع السابق**، ص204.

2- **نفس المرجع** ، ص204.

كليّات العلوم الدينية ، حيث كان موقف المؤسّسة العسكرية من ذلك أن أصدرت بيانا على الفور أوضحت فيه بجلاء موقفها المعارض لذلك، وقالت أنّها لم تكن لتقبل بتمرير أيّة تعديلات بالقوانين عموما لولا إرتباط هذه التّعديلات بمسعى تركيا لعضوية الإتحاد الأوربي ،كما دعى نواب الشّعب بالبرلمان إلى عدم تمرير القانون الذي تنوي الحكومة طرحه.(1)

لقد تفاقمت التوّترات المستمرة بين الجّيش والحكومة خاصة بعد أن أمرت المحاكم القضائية بإلقاء القبض على أكثر من 100 شخص بينهم قادة متقاعدون في الجّيش والضّباط في الخدمة بأنّ مؤامرة لإسقاط حكومة أردوغان 2003 ، وكانت المخاوف مثلما كان ومازال سائدا أنّ حزب العدالة والتّنمية يسعى إلى تقويض نظام تركيا العلماني بسبب التّوترات السابقة.

ومع أنّ إستراتيجية حزب العدالة والتّنمية هذه يتّفهمها قادة المؤسّسة العسكرية جيّدا فإنّهم في حيرة من أمرهم في طريقة التعامل معها نظرا لإنتهاء زمن الإنقلابات العسكرية والتّدخل المباشر لها ، وحتّى إن لم يسكتوا فإنّ كل ما يقومون به لم يعد له جدوى لأنّ تدّخلهم ضدها يبعدهم عن حلم الإنضمام إلى الإتحاد الأوربي ولذلك بدأوا يفتعلون خلافا ويفترضون تعارضا بين الشّروط الديمقراطية التّي يتطّلبها الإنضمام إلى الإتحاد.(2)

لقد واجهت الإصلاحات التي قامت بها حكومة حزب العدالة والتنمية سيلا من الإنتقادات حيث وجّه الأمين العام لمجلس الأمن القومي التركي رسالة إلى رئيس الوزراء تتضمن تحفّظات على البنود التي تضمنتها مشروع الإصلاحات القانونية والدستورية تعلمه برفض المؤسّسة العسكرية إلغاء المادة الثامنة من قانون مكافحة الإرهاب بحجة أنّ هذا الإجراء

1- أحمد حسن ياسر ، **المرجع السابق**،225.

2- **نفس المرجع** ،ص225.

3-Levent unsaldi,**op.cit**,p50.

سيشّجع على إنتشار ممارسة الإرهاب ، أمّا التّحفظ الآخر يدور حول رفض المؤسّسة العسكرية ضرورة عدم الموافقة على إستقبال مراقبين أجانب للإنتخابات لأنّ ذلك سيشّكل حسب رأيهم مساسا بالسيّادة الوطنية.(1)

جاءت هذه الإعتراضات من جانب الأمين العام لمجلس الأمن القومي في الوّقت الذي أكد فيه وزير الخارجية عبد الله غول في كافة زياراته التي قادته لدول الغرب وتصريحاته على أهمية وحتمية تمرير هذه الإصلاحات للإنسجام مع معايير الإتحاد الأوربي التي نصّت عليها في قمة كوبنهاجن عن الدنمارك سنة1993.(2)

ونجملالقول في الأخير حول الصّراع الّذي دار بين المؤسّسة العسكرية وحزب العدالة والتّنمية فنقول أنّ هذا الصّراع تركز في الحقيقة حول عدّة نقاط إلاّ أنّ أهم هذه النّقاط الأساسية هي كالتّالي:

1- مشكلة الحجاب في تركيا:

تعتبر قضية حق المرأة في إرتداء الحجاب عند النّخبة العلمانية التركية محل إثارة وجدل دائم ومستمر منذ تأسيس الجمهورية التركية سنة 1924 على يد مصطفى كمال أتاتورك ، ولا يبدوا أنّ هذه القضية في طريقها إلى الحل خاصة في ضل ما تمارسه المؤّسسة العسكرية التركية من حملات إعلامية وضّغوط ضد مكوّنات المجتمع المدني، ولقد ظهرت آخر فصول هذا الخلاف عندما أثارت وإفتعلت الصّحافة التركية ضجة كبيرة في أعقاب إمتناع رئيس الجمهورية التركي **أحمد نجدت سيـزر** عن المشاركة في حقل مسائي نظّـم بمناسبة الإحتفال بذكرى يوم السيادة الوّطنية حيث ربطت وسائل الإعلام بعدم

1- laurent amar , « **les etapes et les enjeux de le condidature a l'union europeene** » question internationales, no.12,mars-avril 2005,p26.

2- **ibid**,p24.

رغبته الإلتقاء بزوجات قادة حزب الرّفاه المتحجبات ، كماصرّح أحد المسؤولين الكبار في الجّيش داخل البرلمان التركي بأنّ مجيئ مروى قاوقاجي بالحجاب يعدّ عصيانا ضد الجّمهورية والديمقراطية (1)، ومن ثمّ أبان هذا الموقف عن حالة التناقض القائمة في التجربة الديمقراطية التركية إذ تارة تحترم إرادة الجماهير أمام صناديق الإقتراع وتارة أخرى تقوم جهات محدّدة بالعمل على تهميش وتمييع هذه الإرادة.(2)

2-أسلمة كوادر الدّولـــــة:

وهي نقطة خلاف جوهرية ومهمّة بين الطرفين دفعت رجب طيب أردوغان رئيس الحكومة التركية في ردّه على إدّعاء وجود جماعة حكومية لتعيين كوادر جديدة بأركان ومؤّسسات الدّولة ، وقد نشرت جريدة **"وقت"** فيما يتعلّق بتفاصيل وأرقام حول الكوادر التي عيّنت بالحكومة والدواوين الرّسمية في فترة حكومة بولنت أجاويد زعيم الحزب الديمقراطي اليساري ، حيث أكدت تعيين عدد خمسة آلاف عضو نيابة وقضاء في الفترة مابين 1999-2002 موالين للحزب اليسار، وأنّ التّغييرات التي قامت بها حكومة حزب العدالة والتنمية منذ توليها الحكم سنة 2002 قليلة منها تغيير رئيس هيئة الشّؤون الدينية محمد توري يلماظ الذّي قدم إستقالته بإرادته بعد عمل دام 11سنة ، ثمّ تغيير رئيس ومدير هيئة الإذاعة والتلفزيون يوجل ينر هو الآخر قدّم إستقالته بإرادته بعد 5 سنوات من العمل ثمّ النائب العام صبيح قناد أوغلو، وهذا الأخير يتم إنتخابه من بين قائمة مكوّنة من خمسة مرّشحين وبتصديق من رئيس الدولة.

1- محمد نور الدين ، **حجاب وحراب**، بيروت، رياض الريس للكتب والنشر،2001، ص280.

2-Jeans- luis balans, « **armée et politique en turquie ou la democratie hypothéquée** » la revue pouvoir no45 , edition paris,2005,p65.

3- محمد جمال عرفة، سعد عبد المجيد،« **الجيش والإسلاميون هل إقترب الإنقلاب الرابع** » ، الرابط الإلكتروني:

http :www.islamonline.net.arabic 2004/05/article06.

3- تطـويع مجلس الأمن القومي:

مازال مجلس الأمن القومي التّركي بجناحه العسكري وإجتماعاته الشهرية يمّثل الجّهة التنفيذية العلمانية المهدّدة بشكل دائم للمجتمع المدني والحرّيات في تركيا ، فمجلس الأمن القومي التركي إستحدثه الجّيش التركي دستوريا عقب الإنقلابات العسكرية التي وقعت في النصف الثاني من القرن الماضي ، حيث يقوم بفرض رقابة لصيقة على جميع مؤسّسات الدّولة في الداخل والخارج حتى التعليمية منها.(1)

ويقدّم مجلس الأمن القومي تقارير شهرية لإجتماعات المجلس يدعو فيها الحكومة إلى جعل كذا أو الإمتناع عن كذا ،بشكل أشبه بالتدخل العسكري الشهري في شؤون السياسة التركية ، مما دفع الإتحاد الأوربي في ضوء طلب تركيا الإنضمام إليه وبصفة خاصة كونتر فرهوجن العضو الألماني البارز في لجنة توسيع عضوية الإتحاد والمسؤول عن الملف التركي إلى طلب تحويل هذا المجلس العسكري إلى مجلس إستشاري ، كما دعا رئيس البرلمان التركي في لقاء مع سفيرهولندا بتركيا أن يكون تحت سيطرة الحكومة المدنية المنتخبة وليس العكس ، إلاّ أنه لا يبدوا أنّ الموسّسة العسكرية التركية مستعدّة للتخلي عن تدخلها في السياسة .

4- مسألة جمعية التجمع الوطني :

وتعدّ هذه نقطة الخلاف بين حزب العدالة والتنمية والمؤسّسة العسكرية التركية ،حيث يشعر التيّار العلماني والمؤسّسة العسكرية التّركية بقلق وإنزعاج من مسيرة هذه الجمعية ووجهوا لها كالعادة الإتهامات حتّى أنّ سكرتير مجلس الأمن القومي التركي إنتقد بشدّة هذه الجمعية خلال إجتماع عقد ببلجيكا مؤخرا ، ووصفها بالتّشدد والتطرّف وأنّها تدعم حزب

1- jeans-luis balans,**op.cit**,p62.

العدالة والتّنمية الحزب الحاكم ، ولكي يشن الجيش وبعض وسائل الإعلام المرتبطة بالتيّار العلماني هجوما تحريضيا من أجل وقف التّعامل مع هذه الجمعية بل ومحاولة إلصاق تهمة الإرهاب بها إلاّ أنّ عبد الله غول ووزير الخارجية أنذاك لرئيس الجمهورية الحالي.(1)

على العموم هذه أهم نقاط التّصادم التي دارت بين المؤسّسة العسكرية وممثلي التيار العلماني وبين التيار الإسلامي ممثلا في الأحزاب السياسية الإسلامية على إمتداد خمسة عقود أوأكثر، وفي الحقيقة أنّ الصّراع بين المؤسّسة العسكرية التركية وبين الأحزاب الإسلامية لازال قائما وإن كان ليس بنفس الحدّة التي كانت عليه نتيجة ما طرأ على السّاحة السياسية التركية بفعل الإصلاحات السياسية والدستورية التّي قامت بها حكومة أردوغان مما نتج معه تراجعا في الدّور السياسي للمؤسّسة العسكرية وهذا موضوع بحثنا في الفصل الأخير.

1- نوال عبد الجبار ،**تجربة حزب العدالة والتنمية في تركيا، سلسلة شؤون إقليمية (13)**،مركز الدراسات الإقليمية، دارابن الأثير للطباعة والنشر ، 2007، ص ص ،28-30.

خلاصة وإستنتاجات الفصل.

تطرّقنا في هذا الفصل من البحث إلى الحديث عن تأثير المؤسّسة العسكرية التركية على التّحول الديمقراطي ومدى تدّخلها في الحياة السياسية ، وهذا من أجل إبراز الآثار والإنعكاسات التي نجمت عن تدّخل المؤسّسة العسكرية في الحياة السياسية ، حيث إستهللنا الفصل بالحديث عن أبرز مظاهر التّحول الديمقراطي التي عرفتها تركيا عقب الحرب العالمية الثانية إلى غاية وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم ، ثمّ إنتقلنا إلى الحديث عن الأسباب والدواعي التي جعلت المؤسّسة العسكرية في الحياة السياسية وحصرناها في الأسباب التاريخية والأسباب السياسية والأسباب الإقتصادية ، وبعد ذلك إنتقلنا للحديث عن طرق وأساليب تدخل المؤسّسة في الحياة السياسية وهي طرق مباشرة وطرق غير مباشرة ، ثم ختمنا الفصل بالحديث عن الصراع الدائر بين المؤسّسة العسكرية والأحزاب السياسية الإسلامية، ومن خلال كل ذلك توصلنا إلى النتائج التالية:

- ❖ أنّ إنتقال تركيا من نظام الحزب الوّاحد إلى نظام تعدد الأحزاب كـان فـــي الحقيقة مدفوعا بعدة أسباب منها أسباب داخلية تمثلّت في سياسة الحزب المتزمتة والمتشدّدة التي كان يمارسها الحزب ، إلى جانب حالة التّسخط والتّذمر التي عمت أرجاء البلاد نتيجة للإنسداد السياسي الذي وصلت إليه ، وهذا ما أدّى إلى تأزّم الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية في البلد تمخّض عنها إستياء المواطنين من هذه الحالة المزرية ومن ثمّ طالبوا بإجراء تغييرات سياسية من أجل الخروج من هذه الأزمة التي قد تؤّدي إلى إحداث ثورة في حالة إستمرار هذه الأوضاع المزرية في البلد.

- ❖ أمّا عــن الأسباب الخارجية التي أدّت إلى إنتقال تركيا مـن نظام الحزب الواحـــد إلى نظام تعدد الأحزاب تزامن مع إنتصارموجة الدّيمقراطيات الغربية على النّظم الفاشية والنازية الشّمولية عقب الحـرب العالمية الثانية مـمّا شجّع عـلى الإنتقال مـن نظـام الحــزب

الواحد إلى نظام تعدد الأحزاب رغبة في تحقيق المزيد من الحريّات والديمقراطية التي ينشدها المواطنون الاتراك.

❖ أنّ الأسباب والدواعي التي تدرّعت بها المؤسّسة العسكرية من أجــل التدّخل الشّؤون السياسية قامت على أساس دعاوى وتهم وجهتها المؤسّسة العسكرية للأحزاب السياسية التي كانت تدير شؤون البلاد بحكم أنّ هذه الأحزاب كانت عاجزة على إدارة شؤون البلاد ومن ثمّ عجزت عن وضع سياسات ناجعة لإخراج البلاد من أزمتها الإقتصادية ، وأنّ هذه الأحزاب تسعى إلى تحقيق مآربها السياسية قبل المصلحة القومية ومن ثمّ لابد من التدخل في الشّأن السياسي حسب المؤسّسة العسكرية من أجل إخراج البلاد من حالة الركود الإقتصادي والتضخم ، وعليه رأت أنّ التدّخل في الحياة السياسية أصبح حتمية وضرورية من أجل وضع سياسات عامة تخرج البلاد من هذه الأزمة التي عجزت الأحزاب السياسية حسب رؤيتها الخاصة القيام بمثل هذه الخطوة ، وعلى العموم نقول أنّ جل هذه الدعاوى والتهم التي تذرّعت بها المؤسّسة العسكرية من أجل بسط نفوذها في الشّأن السياسي مفتعلة من قبل المؤسّسة العسكرية وهذا حتّى تضفي طابع الشّرعية على هذه التدخلات لذلك كثيرا ما كانت تلجأ إلى المادة 35 من الدستور من أجل تبرير تدخلها في الشّأن السياسي.

❖ أنّ مختلف الطـرق والأسـاليب التي إستخدمتها المـؤسّسة العسكـرية للتدّخـــل في السياسية خاصة منها الطرق المباشرة (الإنقلابات العسكرية) كان لها أثرا سلبيا على المسار الديمقراطي وعلى الممارسات السياسية في تركيا ممّا أدّى إلى تردّي الأوضاع السياسية في البلد ، وهذا من خلال الممارسات الوّحشية التي قامت بها المؤسّسة العسكرية في حق المواطنين وأعضاء ورؤساء الأحزاب والنّخبة السياسية التركية بشكل عام غالبا ما إنتهت بالسّجن والقتل والتعذيب والترحيل والإقصاء والفصل من مناصب عملهم وملاحقتهم وإلحاق الضرر المادي والمعنوي بهم .

❖ أدّت هذه التّدخلات من قبل المؤسّسة العسكرية إلى إضعاف السّلطة السياسية والحكومات المدنية التي تدير شؤون البلاد، والحقيقة أنّ عملية إقحام المؤسّسة العسكرية في معترك العملية السياسية مهما كان شكلها عملية قد تجد تبريرها في الأنظمة الشمولية أوفي تلك الأنظمة السّائدة في مجتمعات تفتقد إلى البّنى والهياكل الإجتماعية والسياسية الضرورية لتسيير شؤون الحكم ، فهذا الإقحام قد يكون في بعض الأحيان في شكل إنقاذ (مثلما تذرعت به المؤسّسة العسكرية التركية من أجل تبرير تدخلها في الشأن السياسي) ، أمّا في المجتمعات التي تمتلك حدًا أدنى من البّنى والمؤسّسات وتسير في طريق إستعمال بناء الهرم المؤسّساتي وتجسيد عملية تحوّل حقيقية نحو المّمارسة الديمقراطية فإنّ التّدخل قد يهدّد بالقضاءعلى ماتحقّق فيها من مكتسبات ومن ثمّ يزيد في صعوبة التّحول الديمقراطي أو قد يعوقها.

❖ إنّ المؤسّسة العسكرية حينما عجزت عن التدّخل المباشر في شكل إنقلابات عسكرية إستعاضت عن ذلك بوسائل أخرى لا تقل أهمية عن الإنقلابات العسكرية وهما وسيلتي القضاء والإعلام ، إذ من خلال المحكمة الدستورية تمّ حظرالعديد من الأحزاب السياسية وحلّها بحجة أنّها تعادي العلمانية وتهدّد كيانها وهي حجج دائما ما تتكرّرمن قبل حماة العلمانية وأنّها تهدّد أمن وإستقرارالبلاد ، وهذا ما أدّى إلى إنتشارالإرتباك وسط الأحزاب السياسية لا سيّما منها الإسلامية لأنّها أصبحت ملاحقة من قبل المحكمة الدستورية أمّا وسيلة الإعلام فكان لها نصيبا وافرا في تشويه سمعة وصورة الأحزاب السياسية الإسلامية بوصفها أنّها أحزابا أصولية متطرّفة ونشر أخبار كاذبة عنها لتحط من قدرها لدى الرأي العام التركي ، ومن ثمّ كانت أحد الميكانيزمات البديلة التي تلجأ إليها المؤسّسة العسكرية في صراعها مع الأحزاب السياسية لا سيما الأحزاب الإسلامية وحزب العمال الكردستاني .

❖ أنّ صراع المؤسّسة العسكرية مع الأحزاب السياسية الإسلامية التي وصلت إلى الحكم هو صراع من أجل إبقاء سيطرة المؤسّسة العسكرية على الحياة السياسية ومن ثمّ كان يغيضها ويثير حفيظتها وصول الأحزاب السياسية الإسلامية لأنّها ترى فيها تهديدا لها وللعلمانية ، ومن ثمّ راحت تلفّق التّهم والدعاوى ضد هذه الأحزاب حتّى تبقي هي المؤسّسة الأولى التي تديرالبلاد ، وإستطاعت بعد صراع طويل أن تطيح بالعديد من الحكومات المدنية وإغلاق الكثير من الأحزاب السياسية ، وهذا دليل على أنّ المؤسّسة العسكرية أصبحت قوّة سياسية لا يستهان بها في تركيا وأثبتت بذلك حضورها السياسي بقوّة وجدارة ، ومن ثمّ أصبح يحسب لها ألف حساب من قبل أي حزب سياسي يصل إلى سدّة الحكم.

الفصل الثالث: تأثر المؤسّسة العسكرية التركية بالتّحديات الرّاهنة وانعكاس ذلك على التّحول الديمقراطي في تركيا.

ما من شك أنّ صعود حزب العدالة والتّنمية إلى سدّة الحكم في تركيا سنة 2002 شكل نقطة تحوّل في التّاريخ السياسي الحديث لدولة تركيا ، وأضفى صبغة جديدة على الحياة السياسية التركية تمثلت في عودة الحكم المدني وسيطرة الحكم المدني على الحكم العسكري بعدما كان العكس هو السّائد لطيلة عقود من الزمن، وتزامن ذلك مع رغبة تركيا الشّديدة في الإنضمام إلى الإتحاد الأوربي من خلال جملة الإصلاحات المختلفة التي قام بها حزب العدالة والتّنمية تأكيدا لهذه الرغبة في الإنضمام للإتحاد الأوروبي.

وكان من بين الذين تأثروا بهذه الإصلاحات المؤسّسة العسكرية حيث لحقتها بعض الإصلاحات والتّعديلات قلّصت من دور المؤسّسة العسكرية في تركيا ، ونتج عن هذا التّقلص تراجع دورها السياسي من جهة وسيطرة الحكم المدني بدلا من الحكم العسكري من جهة أخرى ، كل هذا كان له إنعكاسات متجليّة على مسارالتّحول الديمقراطي في تركيا برزذلك من خلال الإصلاحات التي أكدت على ضمان إحترام حقوق الإنسان والديمقراطية في تركيا ، وإحترام الحقوق السياسية والمدنية لكافة أفراد الشّعب التركي بما فيهم الأكراد ، إلى جانب وضع حدًا لتدّخل المؤسّسة العسكرية في تركيا التي كان لها تأثيرا كبيرا على مسألة التّحول الديمقراطي وترّدي الوضع السياسي في تركيا .

وعلى هذا الأساس سنتاول في ثنايا هذا الفصل أهم التطوّرات التي عرفتها السّاحة السياسية التركية عقب تراجع الدورالسياسي للجّيش التركي مستعينين بذلك على تقديم قراءة مستقبلية للعلاقات العسكرية المدنية في تركيا والمستقبل السياسي الذي من المفترض أن تكون عليه تركيا وهذا على ضوء هذه التّحديات والتّطورات التي ميزت فترة حكومة حزب العدالة والتّنمية.

المبحث الأول : تراجع دور المؤسّسة العسكرية في الحياة السياسية وأهم التّطورات التي أعقبت هذا التراجع.

لا تزال خطوات حزب العدالة والتنمية تتوالى نحو تأسيس **"الجمهورية التركية الثانية"** بعد جمهورية مصطفى كمال أتاتورك القائمة منذ 88 عاماً، وكان آخر تلك الخطوات ما شهدته الأيام الماضية من انتصار غير مسبوق للحزب الحاكم ذي التّوجهات الإسلامية في صراعه مع المؤسّسة العسكرية العلماني متمثلاً في الاستقالة الجماعية لكبار قادة الجيش التي جاءت تعبيراً عن عجزهم واستسلامهم أمام السّلطة المدنية لأوّل مرّة في تاريخ تركيا المعاصر، وهو الحدث الذي أرّخ له المحللّون والمراقبون السياسيون باعتباره بداية عهد جديد لتركيا، ونهاية دراماتيكية للجمهورية الأولى التي كانت الكلمة الأولى والأخيرة فيها للجيش حامي العلمانية.

فبعد أن كان مصير الحكومات في تركيا بيد الجيش يطيحها بانقلابات عسكرية عندما يشاء أو يبلغها بأنّ **"عمرها قد انتهى"** فيرغمها على الاستقالة أصبح الآن قادة الجيش هم الّذين يستقيلون من مناصبهم في تحول ينبئ عن بداية حقبة جديدة في تركيا ويؤسّس لسيطرة المؤسّسة السياسية المدنية (ذات التوجهات الإسلامية) على نظيرتها العسكرية (العلمانية)، بعد أن كانت الأخيرة تعتبر نفسها الجهة المسؤولة عن حماية النّظام العلماني الأتاتوركي، مبررة لنفسها تنفيذ عدّة انقلابات خلال العقود الماضية.

وعليه فإنّ الحديث عن تراجع دورالمؤسّسة العسكرية في تركيا سيجرّنا للحديث عن كل التفاصيل الذي أدّت إلى ترويض هذه المؤسّسة العتيدة من قبل حزب العدالة والتنمية و كيف إستطاع هذا الحزب تحقيق ذلك رغم أنّ هناك أحزاب إسلامية أخرى سبقته في ذلك لكنها فشلت في تحقيق ذلك نتيجة لعدّة ظروف شهدتها السّاحة السياسية في تركيا ،هل هذا النّجاح يكمن في قوة الحزب؟ أم أنّ هناك ظروف ومستجدات ساعدته على تحقيق ذلك ؟هذا ماسنتطرق إليه في ثنايا هذا الفصل.

المطلب الأول: تراجـع دور المؤسّسة العسكرية التركية في الحياة السياسية .

لقد كان للإستقالات التي قدّمها كل من قادة الجّيش التركي وعلى رأسهم رئيس الأركان لرئيس الدّولة التّركية في محاولة لشل ذراع حكومة حزب العدالة والتّنمية ذات التوجه الإسلامي وخلق فراغ أمني ، إنّها قلبت المعادلة في تركيا فقبل ذلك كان يضغط الجّيش في الماضي على الحكومات لتقديم إستقالتها كما فعلوا مع الرّاحل نجم الدين أربكان عدّة مرّات، ولكن العملية تسير بالعكس والجنرالات هم الذين يستقيلون ويجري تعيين غيرهم وهو دليل واضح على قوّة وترشيد الديمقراطية في تركيا ونجاح حزب العدالة في ترويض أكبر معاقل العلمانية التركية، وجاء تصريح رئيس الجمهورية عقب إستقالة القيادات العليا الأربعة المسؤولة في الجيش بأنّ هذه الإستقالات تعد ضمانة أساسية من أجل مستقبل تركيا الديمقراطي ، وأنّ رحيل رئيس هيئة الأركان كوشنيرقد منحت فرصة ذهبية لرئيس الوزراء رجب طيب أردوغان من أجل تأكيد سيطرته على المؤسّسة العسكرية التي ضلّت تسيطر على السّاحة السياسية لعدّة عقود من الزمن.(1)

فقد كان من الوّاضح أنّ الإستقالة التي قدّمها كل من رئيس الأركان التركي الجنرال أشك كوشنير وقائد القوّات البرية الجنرال أردال جيلان أوغلو وقائد القوّات الجوية حسن أكساي وقائد القوات البحرية الأميرال أشرف أوغورمن مناصبهم هي بمثابة إحتجاجا على إصرار الحكومة على إعتقال 43 جنرالا وأميرالا لتوّرطهم في محاولة إنقلاب ضد حكومة أردوغان ، وهذا مع الأخذ في الإعتبار أنّ القضية ليست قضية ترقيات لقادة متهمين بالتآمر على الحكم المدني وقيادة إنقلاب عسكري بقدر ماهي حلقة فاصلة من معركة تدور بين

1- محمد جمال عرفة،« الجيش التركي ذراع العلمانية القوي في تركيا يخسر المعركة أمام أردوغان » ، **الشعب** ،مصر،العدد4304، 2011/10/29.

2- **نفس المرجع.**

التيار الإسلامي التّركي الحديث بزعامة حزب العدالة وغلاة العلمانية في الجّيش والقضاة والتّعليم الذين يرفضون كل تحرّكات الحكومة لمنع قيود العلمانية على الحريّات وضمنها وقف أي دور للجّيش في العمل السياسي ونزع ريشه .

وكان لإستقالة رئيس الأركان والقادة الثلاثة دليل واضح على رفض قادة الجّيش أوامر المؤسّسة المدنية المتمثلة برئيس الجمهورية ورئيس الحكومة أردوغان لخلق أزمة سياسية، ولكن ذكاء عبد الله غول وأردوغان وتحسّسهم لمثل هذه الخطوة أجهض هذه الخطوة بل وإندفع ليهدم المزيد من الحواجز التي بناها الجّيش حول نفسه والسّعي لمزيد من قص ريش العلمانيين المّتشدّدين وجعل الجّيش تابعا للحكومة وليس العكس كما يجري سابقا.

لقد حرص الرّئيس التركي عبد الله غول على تجاهل ماجرى والتقليل من شأن إستقالات قادة الجيش نافيا وجود أزمة داخل المؤسّسة العسكرية قائلا : **"أنّ الأمور تسير طبيعيا ولا يوجد فوضى داخل الجيش ولا فراغ في سلسلة القيادة"** بل أنّ هذه الإستقالات حسب عبد الله غول تعد ضمانة أساسية لمستقبل تركيا الديمقراطي(1) ، والحقيقة أنّ مافعله غول وأردوغان ليس فقط ضربة قوّية للعلمانيين داخل الجيش الذين كانوا يتدّخلون في الحياة السياسية ويوجهون الإنذارات لها كي تستقيل أو يتحرّكون لمنع مظاهر مثل لبس الحجاب أو حتى صلاة كبار المسلمين وإنّما هو أشبه بإختراق كبير للإسلاميين للجّيش وتعيين مقربين منهم أو غير متطرفين من غلاة العلمانيين في المناصب الكبرى.(2)

وإلى جانب ذلك ساهم فوز أردوغان ثلاثة مرّات متتالية بالأغلبية في الإنتخابات التشريعية فيما يشبه التّفويض الشّعبي على تثبيت أقدامه وربّما هذا ما أعطاه مزيدا من الثّقة في صراعه الأخير مع الجّيش وتحدّي المعسكر العلماني أكثر ، فقد نجح في ضبط بعض التّجاوزات العلمانية الفجّة عبر تعديلات دستورية متلاحقة ، ونجح بعد هذا في قص ريش

1- Jean marcou, « ardogan consacre la primauté du politique sur le militaire », **alwatan**,alger, no.6318, 01 aout,2011.

غلاة العلمانيين في هذه الأجهزة ، وأعاد ترتيب أجهزة الأمن وأجنحة من القضاء ومجلس التّعليم العالي وفقا لهذه المعادلة وهو في طريقه لإستكمال عملية تقليم أظافر الجّيش الذي كان الحصن الأخير الأقوى للعلمانيين في تركيا .

بدأ أردوغان يجني ثمار هذه السياسة المتأنية المتدّرجة وتقليص نفوذ جنرالات الجّيش التركي بشكل واضح في عام 2007 عندما خسر الجّيش والعلمانيون معركة رئاسة الجمهورية لصالح مرّشح حزب العدالة والتنمية عبد الله غول ، وضل الجّيش يتراجع أمام أردوغان عام 2010 عقب الكشف عن مؤامرة أخرى باسم المطرقة وهي مخطط عسكري وضع في عام 2003 للإطاحة بحكومة أردوغان وتمّ في إطار إعتقال نحو250 شخصية عسكرية من بينهم 173 ضابطا كانوا في الخدمة و77 متقاعدون.

ويأتي العمل على صياغة دستور جديد بدلا من دستور1982 الذّي وضعه العسكر بعد إنقلاب عام 1980 كمؤّشر آخر لتحول تركيا التاريخي إلى الدّولة المدنية الديمقراطية ، وقال رئيس الوزراء التّركي رجب طيب أردوغان **"أنّ الدستور الجديد لابدّ أن يكون أكثر شمولا وليبرالية وتماسكا لأن دستور 1982 وضع في ظروف غير ديمقراطية"** ، كما أكد أردوغان على ضرورة العمل على تحقيق توافق وطني شامل حتّى يلبّي الدستور الجديد مطالب جميع فصائل المجتمع السياسية والإجتماعية .(1)

وهكذا تكون المرحلة النّهائية في تركيا هي مرحلة تاريخية بكلّ المقاييس فهي تشهد تراجع نفوذ المؤسّسة العسكرية لصالح المؤسّسة المدنية (2) ، ويأتي ذلك تزامنا مع تقلّص دور العسكرسياسيا تدريجيا في إطار سلسلة من الإصلاحات التي تهدف إلى زيادة فرص

1- أمينة النّجار،« تركيا بروز الدولة المدنية بعد عقود من سيطرة العسكر » ، **جريدة القاهرة**، مصر، العدد 25،2011/10/594.

2- **نفس المرجع**.

تركيا الإنضمام للإتحاد الأوروبي وهو ما أطلق عليه بالحلم التركي. ، ولقد أشارت صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية إلى أنّ إستقالات الجنرالات الأتراك بأنّها لحظة إستثنائية في تاريخ البلاد حيث أنّها تؤسّس لمرحلة جديدة بدا فيها الجّيش أقل نفوذا عما كان عليه تقليدا.

وفي خضم هذه المستجدات كان رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان ينوي القيام بتحجيم دور الجّيش مؤسّسيا في هذا الدستورالجديد وتحديد مهمّاته في الدفاع عن الوّطن ومنعه من التدّخل في أي شأن سياسي **إنطلاقا من أنّه يعتبر نفسه الضامن الأساسي للجمهورية للعلمانية في تركيا**(1)، إضافة إلى تحويله جيشا محترفا وهذه مسائل كان يمكن أن تثير توتر بين الجّيش والحكومة وبالطبع فإنّ حزب العدالة والتّنمية لم يستطيع إتخاذ هذه الإجراءات إلاّ بعد ما يقرب من 10سنوات مند توليه الحكم.

وفي ضل المعطيات السياسية الجديدة بعد 11سبتمبر2001 أصبحت الحاجة أكبر إلى حكومة العدالة والتّنمية لكي تكون أنمودجا لدول العالم الإسلامي من وجهة النّظر الغربية ليصبح الإهتمام بها وبقادتها بديلا عن الإهتمام بالجّيش التركي الأمر الذي أفقد المؤسّسة العسكرية التركية أحد أبرز مصادر نفوذها الداخلية ، وهو ما ساعد العدالة والتنمية على تقليم أظافرها عبرعدّة مراحل بدأت بتعديل قانون مجلس الأمن القومي لتصبح هناك إمكانية لأن يصبح أمينه العام مدنيا بعدما كان من الملزم قانونا أن يكون من العسكريين.

ومن بين العوامل الإقليمية التي أدّت إلى تراجع دور الجيش التركي تراجع العلاقات العسكرية بين تركيا وإسرائيل ، حيث كانت العلاقة بين القادة العسكريين الأتراك ونظرائهم

1-Bugum burak, « **the role of the military in turkish politics** »,european journal of economic and political studies ,no 4,(january2011).

2- خالد السرجاني،**« الصراع بين الحكومة والجيش في تركيا »** ، الرابط الإلكتروني:

http// :www.albayan.ae/opinion/article.11/08/2011.

الإسرائيليين قوّية وكان الغضب الشّعبي التركي على إسرائيل مؤثّرا على شّعبية قادة الجيش ، أمّا عن الأسباب الداخلية التي أدّت إلى هذه النّتيجة فهي متعدّدة في مقدمتها أن حزب العدالة والتّنمية إستطاع أن يحصل على تفويض شعبي بالحكم ثلاثة مرّات متتالية كما أشرنا سابقا .

وممّا يدّل على تراجع قوّة ونفوذ المؤسسة العسكرية مقارنة بالفترة التي سبقت وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم هو أنّ النّاس أصبحوا يتسائلون عن جدوى فقدان أرواح أولادهم خلال خدمتهم العسكرية بعدما كان تأدية الخدمة الوّطنية تشكل وسام شرفي لهم بل كان الأولياء يشيّعون أولادهم بالدفوف حين الذّهاب لتأدية هذه الخّدمة(1) ، ويتبين كذلك تراجع دور الجّيش في تركيا من خلال الإنتصار الكبير الذي حقّقه أردوغان على خصومه العلمانيين والأتراك القوميين بالفوز في الإستفتاء الذي أجرى على تعديل الدستور التركي الذي وضع بنوده الإنقلابيون العسكريون عام 1980 بعد إطاحتهم بحكومة منتخبة وتعليق العمل بالدستور وحل البرلمان ، وقد أراد زعيم حزب العدالة والتنمية رجب طيب أردوغان من هذه التّعديلات الحد من سيطرة المؤسّسة العسكرية ومنع الإنقلابات العسكرية وتقديم جميع المتورطين فيها إلى القضاء إلى محاكمتهم الأمر الذي دفع إلى تكتل معظم الأحزاب القومية والعلمانية ضده.

لقد أظهرت إستطلاعات الرأي العام في تركيا تقدّما محدودا للمؤّيدين بهذه الإصلاحات ولكن أقرها بنسبة 57 % وبنسبة مشاركة إقتربت من 80 % هي الأعلى من نوعها أكد تراجع الأتاتوركية وإرثها العلماني لمصلحة الإصلاحات الدستورية ، مثلما أكد إتّساع دائرة التّأييد للتوّجه السياسي والدّيني الّذي يمّثله حزب العدالة والتّنمية بقيادة السيّد رجب طيب

1- جميل صيفي،**« هل إنحسر الدور السياسي لجيش تركيا »** ، الرابط الإلكتروني:

http// :www.aljazeera.net.29/11/2011

أردوغان ، وهذه التعديلات لن تؤدّي إلى تعزيز المستقبل الديمقراطي لتركيا فحسب وإنّما لتصحيح أخطاء الماضي ووضع حد لسطوة المؤسّسة العسكرية وهيمنتها على دوائر صنع القرار تحت ستار كاذب اسمه الحفاظ على مستقبل العلمانية.

إنّ المؤسّسة العسكرية التي كسرت شوكتها وتراجع نفوذها بالسّاحة السياسية بشكل أو بآخر كما أنّ مستوى الوّعي الذي وصل إليه الشّارع التركي توحي أنّ المواطن التركي أصبح لا يخدع بسهولة كما يدرك حقيقة المؤامرات ويقف بجانب الحكومة في مواجهة القوى الإنقلابية بل ويطالب الحكومة بتعزيز الديمقراطية أكثر ومعاقبة كل من يستهدف النّظام الديمقراطي مهما كان منصبه ورتبته ، ومن ثمّ ليس من السّهل أيضا للقوى الإنقلابية أن تكرّر السيناريوهات التي نجحت في السّابق قبل ثورة التكنولوجيات والإتصال.(2)

لقد إعتبر العديد من المتتبعين للشّأن التركي أنّ الإستقالات التي تقدم بها قادة وجنرالات على أنّها دلالة لإستسلام الجّيش التركي للسّلطة السياسية ذات الطابع الإسلامي وعلى نجاح حكومة أردوغان في معركتها مع المؤسّسة العسكرية(3)، فيما إعتبرها البعض الآخر على أنّها نهاية للجمهورية الأولى التي أسّسها مصطفى كمال أتاتورك والتّي كانت الكلمة الأولى فيها للجيش، فهذا التراجع للمؤسّسات العلمانية تشير إلى أنّ رجب طيب أردوغان زعيم حزب العدالة والتنمية هو **أتاتورك تركيا الجديدة** بل أنّه يتمتّع بقوّة تفوق ماكان يتمتّع به أتاتورك في يوم من الأيام.(4)

1- إسماعيل ياشا،« الحكومة التركية إحتوت المؤّسسة العسكرية » ، **الشبيبة**، عمان ، العدد 5546، 09 يناير 2011.

2- **نفس المرجع**.

3–Gunther dechner « **erdogan regle ses comptes avec l'armée turque** » par cite :

http://euro-synergies.hautetfort.com. 2012/01/28

4 محمد نور الدين،« تركيا نهاية الجمهورية الأولى » ، **السفير** ، لبنان، العدد11952، 2011/08/02.

وفي صحيفة يني شفق كتب علي بيرم أوغلو الاكاديمي المختص بعلاقة الجّيش بالحياة السياسية أنّ هذه الإستقالات تمثل خطوة تراجعية وتحمل معنى السّير في إتجاه مدنية الحياة السياسية وتحمل قيمة مدنية ، وإعتبر أنّها خطوة نحو إرتباط العسكر بالسّلطة المدنية وليس العكس.

إنّ إنتخاب أردوغان كان **إنتصارا للحكم المدني** من جهة **وعودة الإسلام السياسي** من جهة أخرى (1) وهذا بعدما تمكن رجب طيب أردوغان من وضع حدًا لسيطرة وسطوة الجّيش على الحياة السياسية ، كما فتح المجال من جديد لعودة الأحزاب السياسية الإسلامية وزيادة أنشطتها السياسية مقارنة بالفترة التي كانت تهيمن فيها المؤسّسة العسكرية على مجريات الحياة السياسية ،إذ كانت تمارس تضييقا شديدا على الأحزاب الإسلامية التي ترى فيها أنّها معادية ومناوئة للنظام العلماني في تركيا ، ومن ثمّ كانت الأنشطة السياسية التي تمارسها هذه الأحزاب الإسلامية في ذلك الحين محدودة جدًا نتيجة تضييق الخناق عليها وتحجيم دورها السياسي من قبل المؤسّسات العلمانية وفي مقدمتها المؤسّسة العسكرية.

إنّ نمو الإسلام بشكل تدريجي في تركيا أسّس لمرحلة جديدة تسود فيها الحكومات المدنية بحيث أصبحت هي التي ترعى الشّؤون الإسلامية وتشرف عليها بعدما كان غير مسموح به من قبل، فضلا عن إتساع رقعة تعليم الدين الإسلامي الذي كان يخضع لمراقبة ومتابعة شديدتين من قبل المؤسّسة العسكرية (2) وكل هذه المؤّشرات الإيجابية هي دليل ساطع وجلّي على تعزيز الحكم المدني وتراجع الحكم العسكري في هذه الفترة التي تزامنت مع صعود حكومة حزب العدالة والتّنمية .

1- judy barsalou, « **islamists at the ballot** », united states institute of peace special report 144, Washington ,(july2005),p08.

2- David shankland, « **islam and society in turkey** »,eoten press combridgeshire , England,1999,p07.

وإلى جانب ذلك شهدت فترة وصول حزب العدالة والتّنمية قفزة نوعية لحركة المجتمع المدني التي تؤشّرهي الأخرى لعودة الحياة المدنية في السّاحة السياسية والتي كانت تشهد تضييقا عليها من طرف المؤسّسة العسكرية أثناء سيطرة الحكم العسكري، حيث زاد عددها بحوالي 40 % ليتجاوز عدد الجمعيات التركية اليوم 173 ألف منظمة مدنية أكثر من 110 ألف منها يغطي نشاطها كل أنحاء تركيا ومابقي منها جمعيات محلية تنشط في القرى والمدن الصغيرة .(1)

ولعلّ أبرز مكسب حقّقته حركة المجتمع المدني التركية خلال حكومة حزب العدالة والتنمية مايتعلّق بتطوير قانون الجمعيات في تركيا ليتطابق نسبيا مع المعايير المتبعة في الإتحاد الأوربي ، الأمر الذّي إنعكس بشكل إيجابي على حركة المجتمع المدني من خلال تسيير الإجراءات القانونية لتأسيس الجمعيات ، كما فسح قانون الجمعيات في تركيا الذي تمّ تطويره سنة 2004 المجال أمام حركة المجتمع المدني وأعطاها مساحة حراك واسعة تجعلها تتحمل مسؤولية كبيرة ليس فقط في مسيرة حركة التّنمية الشّاملة بل في كافة أرجائها، إلى جانب إشراكها في عمليات صنع القرار السياسي والإقتصادي وغيرها من القرارات المختلفة.(2)

ونختم هذا المطلب بالتصريح الذي أدلى به الناطق الرسمي باسم المؤسسة العسكرية في 14 نيسان 2007 لندلّل به على تراجع الدور السياسي لهذه المؤسّسة إذ يقول:" إنّ النظام العلماني في خطر" وكذا التصريح الذي أدلى به رئيس الجمهورية التركية أحمد سيزرحيث قال: " أنّ العلمانية في تركيا تواجه أكبر خطر منذ إنشاء الجمهورية التركية سنة 1923" (2)وهما أكبر دليلين على تراجع دور الجيش في الحياة السياسية في هذه الفترة.

1- محمد العادل ، « المجتمع المدني في تركيا » ، **المرصد الديمقراطي ومركز دراسة الإسلام والديمقراطية** ، واشنطن، ،أكتوبر2011.

2- أحمد نوري النعيمي، **النظام السياسي في تركي** ، عمان ، دارزهران للنشر والتوزيع،2011، ص400.

المطلب الثاني: مرحلة مابعد 2002 وأبرز المستجدات السياسية التي عرفتها تركيا بعد ذلك.

شهدت إنتخابات تركيا لعام 2002 تحوّلا جدريا في المشهد السياسي وذلك لأنّ الأحزاب السياسية التي تشكل الحكومة فقدت معظم التأييد الشّعبي ، وقد إستفاد حزب العدالة والتّنمية من ذلك ودون أن يحتاج إلى عقد أوّل مؤتمر له وتقديم عرض تفصيلي لبرنامجه السياسي الذي حصل على أغلبية برلمانية لم يسبق لها مثيل في تركيا الحديثة إذ فاز ب47 % من أصوات النّاخبين وشكل ذلك **أبرز حدث سياسي في ذلك الحين** إذ عدّ هذا سابقة في تاريخ تركيا الحديث ، وعلى هذا الأساس إعتبر العديد من المتتبعين للشّأن السياسي التركي هذا الفوز بأنّه بمثابة زلزال سياسي تشهده تركيا لأنه لم يسبق لحزب سياسي تحقيق هذا الفوز من قبل ، ومن ثمّ كان هذا الحدث السياسي نقطة فاصلة في قلب موازين القوى لصالح حكومة حزب العدالة والتنمية وليس لصالح المؤسّسة العسكرية وهو ماكان يطمح إليه رجب طيب أردوغان وحكومته مند وصوله لسدّة الحكم سنة 2002.

لقد أدّت إيديولوجية المؤسّسة العلمانية وهيكلتها البنيوية إلى حصول بعض التّمييز السياسي والثقافي والإقتصادي ولذلك صوّت الناخبون لصالح حزب العدالة والتنمية أساسا لسببين رئيسيين أوّلهما حل مشكلات الحقوق والحرّيات المتراكمة وثانيهما تحقيق التّنمية الإقتصادية مع تورزيع عادل للثروات (1)، ومنذ ذلك الحين يعتمل في قلب السياسة التركية صراع تمثّل في محاولات حزب العدالة والتنمية توسيع رقعة الحدود المرسومة له من قبل نخب الدّولة بين المقاومة البيروقراطية العسكرية والمدنية ضد أهداف هذا الحزب. (2)

وعقب فوز حزب العدالة والتنمية في الإنتخابات اللاحقة التي جرت في سبتمبر2007

1- محمد عبد العاطي، **المرجع السابق** ،ص .127

2- **نفس المرجع** ،ص127.

يمكن القول بأنّ بيروقراطية المّدنية والعسكرية العلمانية قد خسرت المعركة إلاّ أنّ إلقاء نظرة فاحصة على المشهد التركي تظهر لنا أنّ الدّولة وميولها العلمانية لا تزال العامل الرّئيسي في تحديد دور الجمهور وكذا في الإستخدام السياسي للإسلام ، فكلّما حاول حزب العدالة والتنمية تجاوز الحدود كإطلاق حرية إرتداء الحجاب وإزالة الحواجزأمام خريجي مدرسة الإمام حاطب (*)لدخول أي قسم من أقسام الجامعات إلاّ ومورست عليهم الوصاية العلمانية بعنف وشدّة وأعيدوا إلى العمل وفق الخطوط الحمراء.

وفي واقع الأمر فإن حزب العدالة والتّنمية لم يكن حريصا بشدّة على عبور هذه الخطوط المحرّمة ، وكان ذلك هو الدّرس الذّي تعلّمته قيادة الحزب مستفيدة من تجربة حزب الرفاه التي ملّخصها **"كن لطيفا مع المؤسسة العلمانية في حال عدم تعاونها وتجنب الإصطدام معها ما أمكن"** ، ومع ذلك فقد تمّ ترشيح عبد الله غول الرجل الثاني في الحزب لإنتخابات مايو 2007 الرئاسية وبذلك وصل التّوتر ذروته بين المؤسّسة العلمانية وحزب العدالة والتّنمية .(1)

ولم تتقبل مخيّلة الأوصياء على الشّأن التركي صورة لشخص بعادات إسلامية وزوجة ترتدي الحجاب أن يكون هو الرّئيس وزوجته السيّدة الأولى في القصر الرّئيسي لتركيا ، ففي البداية أعرب ممثلوا المؤسّسة العلمانية صراحة عن قلقهم من ترّشح عبد الله غول لهذا المنصب الحسّاس وأعلن رئيس الأركان التّركية العامة باشار بويو كانيت في 12 أبريل

1- محمد عبد العاطي، **المرجع السابق**، ص128.

(*) (**مدرسة الإمام حاطب**) أفتتحت هذه المدرسة بقرار لجنة المديرين برقم 601 بتاريخ 1951/10/13 وهي تابعة لوزارة التربية والتعليم ، وقد إستمرت الدراسة في هذه المدرسة إلى أن تدّخل **الجيش في الحياة السياسية** بتاريخ 1971/03/12إذ عدّل الجيش من نظامها الداخلي وخفّض سنوات الدراسة بها وتقليصها إلى أربع سنوات بعدما كانت سبع سنوات، وتسهر هذه المدرسة على إعداد طلابها علميا وتربويا ليكونوا مؤّهلين للإلتحاق بكليات جامعات تركيا أوجامعات دول أخرى ، يحصل الطالب في نهايتها على شهادة إتمام الدراسة الثانوية.

2007 بأنّ الرئيس الجديد يجب أن يلتزم بالمبادئ الأساسية للجمهورية والمثل العليا للدّولة العلمانية والديمقراطية قولا وفعلا ، وفي اليوم التّالي أعلن الرئيس السّابق أحمد نجدت سيزار بأنّ النظام العلماني في تركيا يواجه خطرا لم يسبق له مثيل منذ تأسيس الجمهورية، ومرّة أخرى وبعد يومي فقط من تصريحات بويوكانيت بدأت مظاهرات عامة في المدن الكبرى حيث تجّمع مئات الآلاف من العلمانيين ليعربوا عن تخفوهم من ترشح غول.

كما أصدرت القوّات المسلّحة التركية بيانا أعربت فيه عن عدم إرتياحها لهذه الإضطرابات ، وفي 27 أفريل 2007 نشرت بيانا على موقعها على الشّبكة العنكبوتية والذي يطلق عليه شّعبيا المذكرة الإلكترونية حذّرت فيه من أنّ بعض الأوساط تحاول تعكير صفو القيّم الأساسية للجمهورية التركية وخصوصا العلمانية وتحوّلها إلى تحدّ صريح ضد الدولة وإستغلال للمشاعر الدينية المقدسة لشّعبنا ومحاولة لإخفاء الأهداف الحقيقية تحت ستار الدين (1) ، وأكدّ الجّيش هنا على تصميمه الحفاظ على العلمانية وأعلن أنّه سيدلي برأيه بكل وضوح فيما يجري وسيعمل علنا كلمّا كان ذلك ضروريا للتّعامل مع المستجدات.

وإلى جانب ذلك رفضت المحكمة الدستورية رئاسة عبد الله غول وبذلك دعا حزب العدالة والتّنمية لإنتخابات أجريت في 22يوليو 2007 حيث كانت القضية الكبرى هي إذا ماكان الرجل ذو التاريخ الإسلامي والمتزوج من محجبة يمكنه شغل منصب الرئاسة أم لا ، وفي نهاية المطاف إرتفعت أصوات حزب العدالة والتنمية من 34.2% إلى46.5 % وفي البرلمان الجديد ثمّ إنتخاب رئيسا جديدا لتركيا ، وبعد هذا الفوز الذي حقّقه الحزب أصدرت المحكمة الدستورية قرارها برفض إغلاق الحزب إلاّ أنّها في الوّقت ذاته وجهت له تحذيرا جديا ، وبذلك نجا حزب العدالة والتنمية من المصير الذّي واجهته العديد من الأحزاب السياسية الأخـرى على غـرار حزب الـرّفاه ، ولذلك نقـول أنّ الإنتصارات الإنتخابية التي

1- محمد عبد العاطي، **المرجع السابق**، ص129.

حقّقها السّاسة الإسلاميون لا تعني زعزعة إستقرار تركيا العلمانية أو إنهيار الجدار المتين بين الدّين والدّولة في تركيا وإنّما تعني أنّ السّجال لا يزال مستمرا حول التّحدّيات الثقافية والمجتمعية وأنّ هناك جولات طويلة لا تزال قائمة.

وبعد التّصويت على التعديلات الدستورية الأخيرة التّي تقدّم بها أردوغان وحكومته وإعتبرها البعض أنها بمثابة **ثورة صامتة** ومنهم من إعتبرها **إنقلاب ديمقراطي** ومنها من ذكر أنه الإعلان الشرعي عـن ميلاد **الجمهورية التركية الثانية** وطي صفحة دولة العسكر أمّا المعارضون فقد وصفوها بأنها **رصاصة في قلب الكمالية** ، وحينما رفع حزب العدالة والتّنمية شعار الحاكمية للشّعب والقانون وليس للقوّة فإنّ دعوته كانت واضحة في التمرّد على وصاية العسكر والتطرّف العلماني الذّي إحتكر المؤسّسة القضائية وتحصن بها ، وهي الوّصاية التي ثبّتها دستور **1982** بحيث جعل لهذين الطرفين اليّد العليا في إدارة شؤون البلاد.

لقد كان شكلت قضية **الشبكة** (*) إحراجا كبيرا لقيادة الجّيش وأساء إلى سمعته أمام الرّأي العام خصوصا حين أدرك النّاس أنّ الحكومة التي صوّتت الأغلبية لصالحها يعمل بعض قيادات الجيش على الإنقلاب عليها وإسقاطها (1)، وكان ذلك ضمن العوامل التي شجّعت الحكومة على تقليص نفوذ العسكر في المجال العام خصوصا في مجلس الأمن القومي الذي لم يعودوا يشكلون أغلبية فيه ، وخطت الحكومة خطوة أخرى في التّعديلات الأخيرة حين خطرت محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية التي لا نظير لها في الدّول الديمقراطية وأجازت محاكمة قادة الجّيش أمام القضاء العادي إذا أرتكبوا جرائم يعاقب عليها القانون.(2)

1- فهمي الهويدي،« **الإنقلاب الديمقراطي في تركيا** » الرابط الإلكتروني:

http://fahmyhoweidy.blogspot.com/2010/09/blog-post_21.html

(*) تعد قضية الشّبكة إحدى الملفات الجاري التحقيق فيها حول شبكة أرغنكون المتهمة بالتورط في مخطط إنقلابي للإطاحة بحكومة حزب العدالة والتنمية وأدّت تلك التحقيقات التي بدأت في عام 2007 إلى توجيه التّهمة إلى حوالي 300 شخص المشتركون في مخطط الإنقلاب ضد حكومة أردوغان.

لقد نجح أردوغان ورفاقه في تجاوز كل هذه الرّهانات وأستطاعوا أن يسيطروا على جميع مؤسّسات ومرافق الدولة المختلفة بعد أن وضعوا حدًا نهائيا لدور العسكر في الحياة السياسية ، وظهر ذلك واضحا من خلال المواقف العملية التي إتخذها في وجه المؤسّسة العسكرية مثلما حدث في الإجتماع الأخير لمجلس الشورى العسكري الذي رفض أردوغان قراراته في تعيين قادة القوات المسلّحة الجدد ، كما لم يتردّد أردوغان في مقاضاة العديد من الجنرالات بتهمة التّخطيط لإنقلاب عسكري ضده وقد زجّ بالبعض منهم في السّجون.

وفي الذكرى الثلاثين لإنقلاب 12سبتمبر 1980 أعلن 58% من المواطنين الأتراك عن تأييدهم لتغيير 26 من مواد الدستورالذّي صاغه قادة الإنقلاب المذكورعام 1982عقب إنقلاب 1980، وإعتبر رئيس الوّزراء رجب طيب أردوغان هذه النتيجة إنتصارا له ممّا منحه ثقة واسعة للمضي في المزيد من الإصلاحات بغية تعزيز الديمقراطية وترسيخها أكثرمن ذي قبل(1) ، وفي هذا مؤشّرعلى أنّ أردوغان قد نجح في فرض سلطة الحكومة المدنية على المؤسّسة العسكريةالتي ضلّت أحد أقوى المؤسّسات العلمانية في تركيا(2).

وفضلا عن سحب الشّرعية من الإنقلابيين إنتظر أردوغان حتى سنة 2008 لينزل الضّربة القاضية بالجنرالات الذين إمتلأت بهم السّجون منذ ذلك التاريخ لاسيّما بعدما أصبح من حق القضاء المدني بمحاكمة الجنرلات للمتقاعدين والعاملين في الجّيش(3)،كما نجحت دبلوماسية سياسات أردوغان الذكية مـن التّخلص من العسكر حينما إتّفق مـع بعض رؤساء

1- حسني محلي،« تركيا دلالات الإستفتاء الشعبي وحسابات أردوغان السياسية » ،**القبس**، الكويت، العدد13400، 2010/9/18.

2- Zvi barel, **« is turkey erdogan becoming the modern ataturk ?** », cite:

http://www.haaretz.com/news/middle-east.

3- صادق الرصافي،« ماذا بعد نجاح أردوغان في ترويض المؤسسة العسكرية » ، **العدالة**، بغداد، العدد 2247، 2011/09/10.

الأركان منذ عام 2004 أوأجبرهم على التّعاون معه مقابل إغراءات لا يعرفها إلاّ هو ورؤساءأركانه وكان آخرهم رئيس الأركان نجدت أوزال الذي أثار تعيينه جدالا واسعا خاصة وسط قادة القوّات الجوّية والبحرية والبريّة إستقالوا منذ نهاية تموز بحجّة أنّ الحكومة تستهدف المؤسّسة العسكرية للحط من سمعتها وكرامتها.

وجاءت المفاجئة الأخيرة والحاسمة عندما أعلن رئيس الجمهورية أنه سيحضر إحتفالات عيد النصر 30أوت بصفته القائد الأعلى للقوّات المسلحة وأنه هوالذي سيقيم الإحتفال الرّسمي بهذه المناسبة ، كما أنه هو الذّي شرف على العرض العسكري والإحتفالات الرّسمية بهذه المناسبة ، **ومثلّت كل هذه التطوّرات الإنتصار الحقيقي والنّهائي لأردوغان على المؤسّسة العسكرية وإنهاء لدورها السياسي.**

وربّما من الأسباب التي أدّت إلى نجاح حزب العدالة والتنمية في تحقيق هذه الإنتصارات حسب البعض هو أنّ حزب العدالة والتّنمية من جهة إستطاع أن يحضّ الناخبين الأتراك على التصويت لصالح هذه التعديلات والإصلاحات، ومن جهة أخرى أن الحزب(العدالة والتنمية) يمّثل تعبيرا عن تركيبة سياسية وإجتماعية جديدة فلاهي علمانية تمثل يمين الوّسط التركي كحزب الوطن الأم ، ولا هي كمالية بالمعنى الذي يعبر عنه يسار الوسط التركي كحزب الشّعب الجمهوري وحزب اليسار الديمقراطي ، ولا هي إسلامية بالمعنى الذي عبّر عنه حزب الرّفاه ولكنها تعبير عن الإسلامية واليسارية واليمينية في صيغة جديدة.(1)

ويعود نجاح حزب العدالة والتّنمية إلى جانب ماسبق فهمه للواقع السياسي بمستوياته المختلفة المحلية والإقليمية والدولية (2) وإلى التّسليم بمعطيات الواقع السياسي أو شروط

1- كمال حبيب، **الدين والدولة في تركيا المعاصرة،صراع الإسلامية والعلمانية**، القاهرة، مكتبة جزيرة الورد،2010،ص.360

2- راشد الغنوشي ،**« قراءة خاصة في تجربة حزب العدالة والتنمية التركي »** ، الرابط الإلكتروني :

http://www.hamasna.com/knowledge/read.htm .11/03/2012.

اللّعبة السياسية في السّاحة التركية كما تجنّب الحزب صراعا مبكرا مع المؤسّسة العسكرية في معركة هامشية خاضها من قبله رئيس الوزراء السابق نجم الدين أربكان وخرج منها مجروحا على أقل تقدير، كما أنّ الحزب إنتهج توازن دقيق في سياسته بالدّاخل تجاه منافسيه المحليين محاولا بذلك بناء توافقات داخلية واسعة على الرّغم من أنّ بناء التوافقات لم يكن أبدا سهلا في تركيا.(1)

ونعرض فيمايلي عدد المقاعد والنسبة المئوية للأصوات التي تحصّل عليها حزب العدالة والتنمية في الإنتخابات التشريعية لسنتي 2007 و2011 وبقية الأحزاب الأخرى مع الإشارة إلى الإنتخابات البرلمانية لسنة 2002 ، وسنرّكز هنا على حزب العدالة والتّنمية وهذا حتّى نؤّكد على القاعدة الشّعبية التي يمتلكها حزب العدالة والتنمية ومدى تقدّم الحزب على سائر الأحزاب السياسية الأخرى في تركيا الأمر الذي مكّنه من اكتساب ثقة الشارع التركي ، ومن ثمّ مكنته من مباشرة حزمة الإصلاحات الدستورية والسياسية التي من شأنها تعزيز الحكم المدني وترسيخ الديمقراطية في تركيا.

1-مصطفى اللّباد « السياسات الإقليمية لحزب العدالة والتنمية،خلفيات إديولوجية أم مصالح وطنية » ، **مجلة شرق نامه** ، مركز الشرق للدراسات الإقليمية والإستراتيجية ، العدد 07، أكتوبر2010 ، ص117.

وفيما يتعلّق بالإنتخابات البرلمانية لسنة 2002 تحصّل حزب العدالة والتنمية على أغلبية مقاعد البرلمان (المجلس الوطني الكبير) إذ تحصّل الحزب على 363 مقعد من أصل 550 مقعد (1)، وعليه أصبح حزب العدالة والتنمية في تركيا هو الحزب الرائد والمنافس القوي لبقية الأحزاب الأخرى المشاركة في الحكم لا شيء إلاّ لأنّ الحزب بنى نجاحه الجديد على أسّس الخطاب الصّريح الذي يولي أهمية بالغة للناحيتين الإقتصادية والإجتماعية قبل أي شيء آخر لأنها هي التي تضطلع بالدور الرئيس في تحفيز الناخبين(2).

وعليه فإنّ هذه القاعدة الشّعبية العريضة التي تحصّل عليها الحزب خلال هذه الإنتخابات وغيرها من الإنتخابات اللاحقة (2007،2011) مكنته من كسب ثقة كبيرة للمضي في حزمة الإصلاحات والتعديلات الدستورية التي ترنو لتعزيز الديمقراطية والحرّيات السياسية والمدنية قي تركيا، وهذا ما تفسّره نتائج الإستفتاء على التعديل الدستوري التي جرت سنة 2011 إذ أيّد غالبية المصوتين هذه التعديلات ، وكان لهذه النتائج على التّصويت لصالح التعديلات الدستورية أهمية كبرى في دعم وتحفيز حكومة حزب العدالة والتنمية من أجل ترسيخ الديمقراطية أكثر في تركيا من خلال إستكمال خطوات مسارالتّحول الديمقراطي وبقية الإصلاحات الأخرى التي تسعى إلى ترسيخ الديمقراطية والحكم المدمي في تركيا.

أمّا عن نتائج الإنتخابات البرلمانية لسنتي 2007 و2011 في تركيا حيث حافظ فيها حزب العدالة والتّنمية على نفس الترتيب الأوّل على التوالي وهو ما يؤّكد على مدى جدارة الحزب في الحكم وفي إدارة شؤون البلاد وهو ماسنوضحه في الجدولين التاليين.

1- محمد ياس خضر الغريري، **الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيّال الإتحاد الأوربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2010، ص.265

2- إبراهيم الهضيبي،« أردوغان والإخوان »، **وجهات نظر**، العدد 107، ديسمبر2007، ص21.

الشّكل (01): نتائج الإنتخابات البرلمانية لسنة 2007 في تركيا.

اسم الحزب	عدد المقاعد	النسبة المئوية للأصوات
حزب العدالة والتنمية	335	%61
حزب الشّعب الجمهوري	101	%19
الحركة القومية التركية	70	%13
حزب السلام والديمقراطية	22	%04
المستقلون	08	%1.5
الحزب اليساري الديمقراطي	06	%1.1

هذا بالإضافة إلى أحزاب صغيرة أخرى متحصلة على مقعد واحد فضلا عن شغور بعض المناصب نتيجة رفع الحصانة عنهم أوبسبب الوفاة الطبيعية.

*المصدر: كمال إبراهيم علاونة،« **الإنتخابات البرلمانية التركية 2011 ، فوز العثمانيين الجدد، حزب العدالة والتنمية إمام الأحزاب السياسية** » الرابط الإلكتروني:

http://israjnet.blogspot.com.31/8/2011.

الشكل (2): نتائج الإنتخابات البرلمانية لسنة 2011.

اسم الحزب	النسبة المئوية للأصوات
حزب العدالة والتنمية	%49,8
حزب الشّعب الجمهوري	%25,98
حزب الحركة القومية	%13,02
المستقلون	%6,59
حزب السّعادة	%1,26
حزب صوت الشعب	%0,77
حزب الوحدة الكبرى	%0,75
الحزب الديمقراطي	%0,65
حزب الحقوق والمساواة	%0,29
حزب اليسار الديمقراطي	%0,25

المصدر:كمال إبراهيم علاونة، **نفس المرجع السابق.**

المبحث الثاني: الإصلاحات الداخلية في تركيا وأثرها على التّحول الديمقـــراطي.

شهدت تركيا إصلاحات غير مسبوقة على مستوى الدّولة والمجتمع منذ تولّي حزب العدالة والتنمية الحكم سنة 2002 وحتّى الآن ، حيث وصف المراقبون المستقلون وتيرة هذه الإصلاحات ب " **الثورة الصامتة** " وساهمت هذه الإصلاحات في زيادة الحضور التركي ونشاطه في القضايا المحورية في بيئتها الأقليمية ، وشملت الإصلاحات مجالات شتّى منها الجانب الدستوري والسياسي ومنها ماهومتعلق بالحريّات ، وكان لهذه الإصلاحات أثرا واضحا على عملية البناء الشّامل لدعائم الديمقراطية في تركيا وتعزيزها ، ومن ثمّ المضي نحو تحقيق المزيد من الإنتصارات والإنجازات إحتلت خلالها دولة تركيا بفعل هذه الإصلاحات على المركز السابع عشردوليا في ترتيب أكبر الدّول الإقتصاديا.

وتُمثّل هذه الإصلاحات الجديدة محطّة متقدِّمة جدّا في عملية الإصلاح، وهي ترمي مثلما يؤكد أنصار الحكومة إلى تعطيل دور القِوى التي دأَبت على تعطيل مسار إصلاح الدولة (ويأتي في مقدمة هذه القوى المؤسّسة العسكرية والمؤسّسة القضائية)وتحويل تركيا إلى بلد ديمقراطي إلى حدٍّ كبير، تسود فيه الحريّات وتتعزّز حُقوق الانسان طبقا لشروط ومقاييس الإتحاد الأوروبي ، ولعلّ أهم ما في هذه الرّزمة أنها مُحاولة جدية للقضاء على إحدى الرّكائِز الصّلبة لما يُسمّى في تركيا بـ **"الدولة العميقة"** أو **"الدولة المُتجذّرة"**، وهي المؤسّسة القضائية بفرعيْها: المحكمة الدستورية ومجلس القُضاة والمُدّعين الأعلى إلى جانب المؤسّسة العسكرية اللتين كان لهما أثرا جليّا على تعثّر مسار التّحول الديمقراطي في تركيا.

1- معمر خولي ،« **الإصلاح الداخلي في تركيا** » ، سلسلة دراسات وأوراق بحثية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، يوليو 2011، ص13.

المطلب الأوّل: أبرزالإصلاحات الدستورية في تركيا .

بعدما إكتفينا سابقا على ذكر الإصلاحات الدستورية على سبيل التنويه والإشارة فقط نسلّط الضوء الآن بشيء من التفصيل على أهم المواد التي قامت حكومة أردوغان بتعديلها والتي شملت المؤسّسة العسكرية ومجلس الأمن القومي إلى جانب القضاء الذين شكلوا أذرعا مساندة للعلمانية ، فضلا عن مواد أخرى تعلقّت بطريقة إنتخاب رئيس الجمهورية وتحديد مدّة الرئاسة وغيرها من التّعديلات التي سنتناولها الآن.

إنّ حزمة الإصلاحات الدستورية التي باشرتها حكومة أردوغان كان لها أثرا كبيرا في تعزيزالديمقراطية بتركيا ، وهذا ماجعل **ستيفان فولي** مفوّض التّوسع بالإتحاد الأوربي كما أسلفنا الذكر سابقا التأكيد في أعقاب الإعلان عن نتائج الإستفتاء أنّ إنتصار الإستفتاء يظهر إستمرارإلتزام المواطنين الأتراك بالإصلاحات في ضوء تعزيز حقوقهم وحرّياتهم وأنها تسير في الإتجاه الصّحيح الذي يهدف إلى ترسيخ الديمقراطية ، كماحثّ أنقرةعلى تطبيق المزيد من التّعديلات الدستورية .(1)

ونذكر الآن أهم المواد التي تمّ تعديلها من قبل حزب العدالة والتّنمية ، مع الإشارة أنّ هناك مواد أخرى تمّ تعديلها ، لكن سنحاول هنا الوقوف على أبرزها وأهمها.

المادة (04): من قانون مجلس الأمن القومي لتتقتصر مهامه على رسم سياسة الأمن الوّطني وتطبيقها وإخبار مجلس الوزراء بآرائه ثمّ ينظر ما يسند إليه من مهام ليقوم بتنفيذها ومتابعتها وبهذه الكيفية يكون مجلس الأمن القومي وأمانته العامة قد تحولا إلى مجرّد جهاز إستشاري وفقد الكثير من وضعيته التّنفيذية.(2)

1-« تركيا : حزب العـدالة والتنمية يحتفل بفـوزه في إستفتاءالإصلاحـــات » ، **المدينة** الرياض،العدد86314، 2010/09/17.

2- معمر خولي، **المرجع السابق**، ص26.

المادة (05): تمّ تعديل هذه المادة من قانون مجلس الأمن القومي ليصبح إجتماع المجلس مرّة كل شهرين بدلا من كل شهر.(1)

المادة (13): من قانون مجلس الأمن القومي لتفقد أمانته العامة ودورها الرّقابي ومبادرتها في إعداد قرار مجلس الأمن القومي ووضع الخطط والمشروعات للوزارات والهيئات والمؤسّسات لتصبح مهمة أمانته تنفيذ ما يكلفها به المجلس من مهام.(2)

المادة (15): من قانون مجلس الأمن القومي وأمانته العامة فألغيت الفقرة الخاصة بوجوب تعيين الأمين العام لمجلس الأمن القومي من أعضاء القوات المسلّحة برتبة فريق لتنص بعد تعديلها على إمكانية تولي شخصية 17 مدنيا منصب الأمين العام للمجلس ، وبالفعل عيّن محمد البوجان ليكون بذلك أوّل شخصية مدنية تتولى منصب الأمين العام لمجلس الأمن القومي.

المادة (30): من قانون الجهاز المحاسبي التي كانت تخفي الكوادر العسكرية من الخضوع الرقابة المالية لتصبح المؤسّسة العسكرية وكوادرها خاضعين لإشراف الجهاز المركزي للمحاسبات ومراقبته.

المادة (54): نصّت هذه المادة على أنّه يتاح أمام العمال والموظفين فرصة للقيام بكافة أنواع الضرائب والإحتجاج على فرض الضرائب والقرارات الصادرة من الحكومة التّي تمس أعمالهم ومداخيلهم وسيمنح دور أكثر فاعلية للمجلس الإقتصادي والإجتماعي.(3)

1- معمر خولي ، **المرجع السابق**، ص26.

2- **نفس المرجع**، ص26.

3- هوشنك أوسي،**« الدستور التركي الجديد وإعادة إنتاج النسخة القديمة بنكهة أقل عسكرية »**،الرابط الإلكتروني:

http :www.pydrojava,com/ar/index.php.05/08/2010.

المادة (125): ووفقا لهذه المادة لم يعد بإمكان أي مؤسّسة تقويض وتحجيم حقوق السّلطة ولا تتغير قراراتها بحجّة المحاكمة في مكان الإختصاص.

المادة (131): الخاصة بالمجلس الأعلى للتّعليم حيث ألغيت عضوية الجنرال العسكري داخل مجلس إدارة المجلس الأعلى للتّعليم ، كما ألغيت الفقرة الخاصة بعضوية الجنرال العسكري داخل إتحاد الإذاعة والتلفزيون مؤسّسين مدنيين بالمعنى التّام دون وجود أي رقيب عسكري.

المادة (145): نصّت هذه المادة على حصر مهام المحاكم العسكرية بالتّنظر في العمليات العسكرية والعسكريين فقط ومقاضاة المتّهمين بتهديد وحدة البلاد وإستهداف الدستور التركي أمام المحاكم المدنية.(1)

وقد شملت هذه التّعديلات الدستورية والقانونية السّماح برفع الدّعاوى القضائية لإستجواب الجنرالات القدامى و مقاضاتهم في الجرائم التي إرتكبوها وإلزام العسكريين بالإدلاء بالتّصريحات الإعلامية في المجالات التي تتناول الشّأن العسكري والأمني فقط وتحت إشراف السّلطة المدنية.(2)

كما تضّمنت التّعديلات قيام لجان المجلس الوّطني الكبير التركي(البرلمان) ووزارة المالية براقبة نفقات المؤسّسة العسكرية وهو ما لم يكن مسموحا به من قبل ، إلى جانب التّعديلات المتعلّقة بإختصاص المحاكم المدنية بمحاكمة العسكريين بمن فيهم رئيس الأركان وقادة صفوف القوّات المسلّحة.(3)

1- معمر خولي ، **المرجع السابق**، ص27.

2- طارق عبد الجليل، **المرجع السابق** ،ص ص، 79-81.

3- هشام حمامي،« تركيا الجديدة » ، **وجهات نظر**، العدد 117، أكتوبر 2008، ص11.

إنّ التّعديلات الدستورية هاته وضعت حكومة حزب العدالة والتّنمية في مكان لا يمكن أن يتواصل تقدّمه دون تلك التّعديلات سواء في مستوى الداخل والخارج داخليا لما حقّقه الحزب من إنجازات بحاجة إلى تعزيزها (1) ، وخارجيا لأنّ ثمّة قناعة بأنّ بعض مواد الدستور الحالي لم يعد يتناسب وصعود النفوذ التركي إقليميا ودوليا ، ثمّ إنّ النتائج الإيجابية التي حقّقتها الحكومة داخليا وخارجيا مكنها في وقت سابق من إعادة هيكلة مجلس الأمن القومي وتقليص سلطاته التنفيذية ممّا أدّى إلى الحد من الدّور الكبير للجّيش لصالح الحكومة المدنية بعدما كان طوال العقود الماضية هو من يعطي الأوامر للحكومة على شكل توصيات ملزمة التنفيذ عبر مجلس الأمن القومي.(2)

بدأ حزب العدالة والتنمية بقيادة أردوغان في مطلع سنة 2011 بإثارة الحديث مجددا عن الدستور الجديد وطرح البرلمان مشروع إصلاحات دستورية رافقتها حملة إعلامية دعائية كبيرة في الإعلام التركي والعربي والعالمي على أنّ تركيا مصمّمة على سن دستور مدني ديمقراطي جديد ، حيث أنّ الدستور المعمول به قبل تعديل الدستور والّذي صاغه قادة الإنقلاب سنة 1982 والّذي يتضمن 177 مادة أساسية لم تطال التّعديلات الأردوغانية للدستور سوى 26 مادة فقط ، وإلى جانب المواد التي تمّ تعديلها التي ذكرناها آنفا نجد المواد 144 و159 فيما يتعلّق بتأطير دور وزير العدل في حالات التّحقيق والتّفتيش التي تطال موظفي الوزارة والمحاكم والتفتيش.

وواصلت حكومة العدالة والتّنمية تطبيق برنامجها الإصلاحي فعدّلت بعض مواد الدستور لتوطيد أمنها ولتعزيزدعائم الديّمقراطية على النّحو التالي:

1- عبد الله القفاري،« الديمقراطية التركية هل تجاوزت الطور الأتاتوركي »**الرياض** ، السعودية، العدد15428، 2010/09/20.

2- **نفس المرجع**.

❖ تجـرى إنتخـابات المـجلس الـوّطني الكبير(البـرلمـان) كـل أربع سنـوات بدلا مـن خمس سنوات.

❖ ينتخـب رئيس الجمهورية من قبل الشّعب مباشرة وذلك مـن بين أعـضاء المـجلـس الوطني التركي الكبير(البرلمان) ممن أتموا الأربعين من العمر ويحملون شهادة دراسية عليا أومن بين المواطنين الأتراك الذين يحملون نفس الصّفات والمؤهلين للإنتخابات النيابية.

❖ تكون مـدّة ولاية رئيس الجمهورية خمـس سنوات بدلا مـن سبع سنـوات والمدنيين على الأكثر .(1)

وفي التّعامل مع مؤسّسة القضاء نصّت التّعديلات على زيادة عدد أعضاء المحكمة الدستورية من 11إلى 17 عضو يعيّن رئيس الجمهورية 14 منهم من بين المترشحين من جهات عدّة والثلاثة الباقون يعيّنهم البرلمان (2) ، وتوسيع العضوية يتيح الفرصة لتوسيع نطاق التمثيل ويخفّف من قبضة العناصر المتطرّفة ، كما زيد في عدد أعضاء مجلس القضاء الأعلى من 07أعضاء إلى 22عضو يعيّن رئيس الجمهورية أربعة منهم والباقون ينتخبون مباشرة من العاملين في الهيئة القضائية.(3)

إلى جانب عدم محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية إلاّ في حالات الحرب وتعزيز حقوق المرأة السياسية من خلال إقرارمبدأ التّمييز الإيجابي وتخفيف القيود علـى الإضـراب

1- علي حسين باكير،« **تركيا الدولة والمجتمع المقوّمات الجيو السياسية والجيو إستراتيجية ، النمودج الإقليمي والإرتقاء العالمي** » في : محمد عبد العاطي ، المرجع السابق، ص ص، 32-33.

2- خورشيد دلي،« **تركيا مابعد الإستفتاء: معركة الدستور والإنتخابات** » الرابط الإلكتروني:

http// :www.wahdaislamya.org/issues/106/kdali.htm.

3- نفس المرجع.

كشكل من أشكال الحقوق الإقتصادية ، وتشكيل محاكم خاصة بالأحداث وإستثنائهم من الإرهاب والجريمة المنّظمة إلى جانب ضمان حرّية الصّحافة وإلغاء محاكم أمن الدّولة.(1)

هذه التّعديلات الخاصة بالجّيش والمؤسّسة القضائية هي التي إستأثرت بالإهتمام وثار حولها الخلاف من بين 26 تعديلا التي جرى عليها الإستفتاء ، وفي هذا دليل على أنّ الإستفتاء الحقيقي كان على الإختيار بين حكومة حزب العدالة والتّنمية المنتخبة وبين حكومة العسكر وعصبة القضاة الموازية.

ولا ريب أنّ التّعديلات الدستورية التي وافق عليها الشّعب التركي العام الماضي في إستفتاء 12 سبتمبر2010 كانت بمثابة نهاية لنظام الوصاية العسكرية في تركيا ، حيث شلّت قدرته على التدّخل في الحياة السياسية وجرّدته من الحصانة القضائية فأصبح بالإمكان محاكمة العسكريين أمام محاكم مدنية ، كما فتحت الطريق أمام مقاضاة قادة الإنقلاب العسكري الذي جرى عام 1980 على ما إقترفوه من جرائم وتجاوزات تتنافى مع القانون والتي راح ضحيتها الآلاف من الأتراك.

وكان من نتائج هذه التّعديلات الدستورية أيضا أنّ أكثر من 250 جنرالا وضابطا لا يزالون في الخدمة أو متقاعدين يقبعون الآن في السّجون التركية قيد التحقيقات في قضايا أرغنكون والمطرقة ، وغيرها وهي قضايا إستهدفت التّخطيط لإنقلاب على السّلطة المدنية والإخلال بالنّظام العام والتحريض على إثارة الشّغب والفتنة العرقية والطائفية داخل المجتمع.(2)

1- خورشيد دلي ،« تركيا مابعد الإستفتاء: معركة الدستور والإنتخابات » ، **المرجع السابق**.

2- طارق عبد الجليل ،« **الإستقالات في القيادة العسكرية التركية: الدلالات والتداعيات** » ، مركز القاهرة للدّراسات التركية ، أوت 2011، ص04.

المطلب الثاني: الإصلاحات السياسية والإصلاحاتالمتعلّقة بمجال الحريّات في تركيا.

منذ وصول حكومة العدالة والتّنمية إلى الحكم في تركيا إلاّ وهي(الحكومة) تسعى إلى ترسيخ الحقوق والحريّات الأساسية منها الحقوق السياسية والمدنية والحقوق المتعلقة بالحريّات العامة ، وهذا من خلال الإصلاحات التي قامت بها حكومة أردوغان دائما ، و شملت هذه الإصلاحات المتعلقة بالشّق السياسي والحرّيات عدّة جوانب نذكر منها :

- إلغاء حالة الطوارئ في جنوب شرقي تركيا.(1)
- السّماح للقوميات غيرالتركية بتعلّم لغتها وتعليمها ومن ثمّ أصبح بالإمكان بث برامج تلفزيونية باللّغة الكردية.
- إصدار قانون عفو من التائبين من الأكراد الذين إلتحقوا بحزب العمّال الكردستاني الإنفصالي.
- تشديد العقوبة على القائمين بعمليات تعذيب سواء في السّجون أو في مراكزالشرطة.
- توسيع حرّية التّجمعات والمظاهرات وسن قانون حق الفرد في الحصول على المعلومات والسّماح بالتّعبير السّلمي عن الرأي بجميع أشكاله.
- إلغاء ماكان يسمّى **باللائحة السّوداء** وهي لائحة بأسماء مواطنين تطلب الأجهزة الأمنية منهم من غادر البلاد لأسباب سياسية ولا يمنعون مع التّعديل الجديد من السّفر إلاّ بمذكرة قضائية.(2)

1- أمر الله إيشلر،« **التّغيرات التي حدثت في تركيا في السنوات الثمانية الأخيرة** » ،الرابط الإلكتروني:

http// : www.mesc.com.jo/activities/lecture.htm

2- شريف تغيان، الشّيخ **الرئيس رجب طيب أردوغان: موّدن إسطنبول ومحطّم الصنم الأتاتوركي**، دمشق- القاهرة، دار الكتاب العربي 2011، ص100.

- تعزيز حقوق المرأة السياسية .
- عدم جواز مصادرة المعدات الإعلامية أو منع تداولها وضمان حرية الصحافة.

بعض الإصلاحات السياسية المتعلّقة بالقضية الكردية:

تعد القضية الكردية من المشاكل السياسية الشّائكة في تركيا التي مازالت تداعياتها السياسية بارزة على السّاحة السياسية بل أنّ تسوية القضية التركية في تركيا أصبحت شرطا أساسيا من أجل إنضمام تركيا للإتحاد الأوربي ، كما أنّها أصبحت معيارا أسياسيا يقاس على أساسه مدى تعهّد الحكومة بأسّس ومبادئ الديمقراطية المطلوب منها تنفيذها من قبل الإتحاد الأوربي ، لذاك تعهّد رجب طيب أردوغان بحل مشكلة الأكراد بقوله أنّ القضية الكردية هي قضية الديمقراطية في تركيا وهي قضيتي وسأحلّها بالطرق السّلمية ، وقد أدلى بهذا التّصريح المباشر في أراضي **ديار بكر** معقل أكراد تركيا.

وفي الحقيقة شهدت تركيا مسيرة إنفتاح على أكرادها تمثلت في **الرّفع التدريجي لنّظام الطوارئ المعمول به في مناطق الأكراد ، والسّماح باللّغة الكردية أن تكون لغة تعليم وإعلام** ضمن ضوابط محدّدة **وزيادة الإهتمام بتنمية المناطق الكردية** التي طرحها رئيس الوزراء باسم الإنفتاح الكردي قبل أن يتراجع عن التّنمية لصالح الإنفتاح الديمقراطي، وجاءت هذه الخطة لتعبّر عن قناعة حزب العدالة والتّنمية بأنّ الحل النّهائي للقضية الكردية لن يتحقّق إلاّعبرخطوات سياسية وإقتصادية وإجتماعية على أساس أنّ هذا الحل الشّامل سيقوّي تركيا من الداخل والخارج(1)، ففي الداخل يؤدّي هذا الحل إلى خلق المزيد من الإستقراروالتّعايش الإجتماعي والتّنمية والنّمو والتوافق السياسي بين القوميات والمذاهب

1- خورشيد دلي،« **المشكلة الكردية في تركيا : تجدد العنف ومخاطر التصعيد** »، الرابط الإلكتروني:

http// :www.wahdaislamya.org/issues/106/kdali.htm

التي تشكل البنية الإجتماعية في تركيا ، وفي الخارج يؤدّي هذا الحل إلى ترسيخ التّجربة الديمقراطية التركية وشروطها الأوربية.(1)

كما كان لموقف أكراد تركيا دلالة كبرى عل تنامي درجة التّحول الديمقراطي في تركيا بالرّغم من دعوة حزب السّلامة والديمقراطية الكردي إلى مقاطعة الإستفتاء لسبب وجيه في الوّاقع هو أنّ التعديلات لا تلحظ رد المظالم الكثيروالتي لحقت بالأكراد (1) ، فإنّ فئات واسعة من الأكراد سارعت إلى المشاركة والتّصويت لصالح التّعديلات من منطلق تمكين القوى الشّعبية على حساب المؤسّسة العسكرية التي تناهض تقديم أي تنازل بدعم الهويّة القومية الكردية (2).

وكان من المدهش كذلك أن تؤيّد التّعديلات نسبة عالية من المشاركين في الإستفتاء على إمتداد المناطق الشرعية ذات الأغلبية الكردية الطاغية ، هذا الإستفتاء الهام يدخل تركيا في مرحلة جديدة على طريق تقويض نظام الوّصاية العسكري الذّي أرسته الفلسفة الأتاتوركية منذ مطلع العشرينيات القرن الماضي.(3)

وفي الحقيقة نقول أنّ خطة حكومة حزب العدالة والتنمية للإصلاح لم تأت من فراغ بل سبقتها خطوات إصلاحية منذ وصوله إلى السّلطة في نهاية عام 2002 ، وهذا يعني أنّ الإصلاح مسار يتحقّق بالتّدريج خصوصا في دولة كانت مكبّلة بالسياسات الإستبدادية والمتّشددة وبمؤسّسة عسكرية تتحكم في النّظام السياسي للدّولة وبعلمانيين إقصائيين، ويعني كذلك أنّ تركيا الرّاهنة قد تغيّرت وتجدّدت بالإصلاحات العميقة والمؤثرة التي ينفذّها حزب

1- خورشيد دلي ،« المشكلة الكردية في تركيا : تجدد العنف ومخاطر التّصعيد »، **المرجع السابق**.

2- **نفس المرجع.**

3- صبحي حديدي،« الإنتصارالدستوري لحكومة أردوغان: دورس ودلالات » ، **الأيام**، لبنان، العدد5273 ،2010/9/28.

العدالة والتّنمية بعقل وهدوء وتدرج وفي شتّى المجالات فهي تشهد عصرا جديا لدّولة تتجدّد شكلا ومضمونا ، وسيستمر هذا التّجدد حتّى تستعيد الدّولة الوجه المدني لمؤسّساتها السياسية والقانونية ووظائفها بفعالية.

أمّاعن الأقليات الدينية فهي الأخري نالت نصيبا من هذه الإصلاحات حيث تمّت الموافقة على منح المزيد من الحقوق للأقليات الدينية غير المسلمة ، وذلك بالسّماح لها بإمتلاك أوقاف وأموال خاصة بدور العبادة ، فضلا عن إتاحة المجال للمؤسّسات الأهلية التركية بفتح فروع لها في الخارج بعد الحصول على إذن من وزارة الخارجية ، ثمّ إتاحة المجال للأجانب والمقيمين في البلاد بإنشاء وتشكيل الجمعيات والمؤسّسات والمشاركة في النّشاطات السياسية وإيقاف إجراء عمليات الدهم والتوقيف والإعتقال بدون رخصة خاصة ووضع ضوابط قانونية بهذا الشّأن.(1)

وكان الهدف من هذه الإصلاحات إلى جانب الحد من تدّخل الجّيش في الحياة السياسية هو تعزيز الحقوق الأساسية والحرّيات العامة والإعتراف بالهوية الكردية ، وهو مادفع البعض إلى الإطلاق على تلك الإصلاحات **بالثورة الصامتة** لا سيّما أنها مهّدت الطريق لبدء مفاوضات العضوية مع الإتحاد الأوربي سنة 2005.(2)

وهذه الإصلاحات الجديدة هي في الحقيقة محطّة متقدّمة جدًا في عملية الإصلاح وهي ترمي مثلما يؤكد أنصار الحكومة إلى تعطيل دور القوى التي دأبت في تعطيل مسار إصلاح الدّولة وتحويل تركيا إلى بلد ديمقراطي إلى حد كبير تسود فيه الحريّات وتتعزّز حقوق الإنسان طبقا لشروط ومقاييس الإتحاد الأوربي .

1- عوض عثمان السيّد ،« دلالات أزمة الهوية في تركيا » ، **السياسة الدولية** ، العدد 150، أكتوبر 2002، ص144.

2- محمد عبد القادر،« إستفتاء على تعديل الدستور التركي بين المؤيدين والمعارضين »، **الأهرام** ، مصر، العدد 45206، 2011/9/13.

المبحث الثالث:رغـبة تركيا في الإنضـــمام إلى الإتحاد الأوروبي، وانعكاس شـــروط الإنضمام عـلى مسار التّحول الديمقـراطي في تركيا.

تعد مسيرة عضوية تركيا في الإتحاد الأوربي شائكة وطويلة ومازالت إلى اليّوم مليئة بالألغام والعقبات على الرّغم من مرور أربعة عقود ، وإلى يومنا هذا مازال الصّراع مستمرا بين فريقين في الإتحاد الأوربي فريق يرى أنّ توسع الإتحاد الأوربي بإتجاه تركيا سيهدّد أمن أوربا وهويتها وسيضيف عبئا إقتصاديا مترتب على الإنضمام ، وفريق آخر يرى بأنّ وجود تركيا داخل الإتحاد هو عامل قوّة للإتحاد وبقائها خارج الإتحاد هو عامل ضعف ، وعليه فمن الأفضل أن تكون تركيا قوّية لتشكل منفذا للإتحاد نحوالعراق وإيران وسوريا.(1)

ولقد سيطرت رغبة تركيا في أن تصبح عضوًا كاملا العضوية في الإتحاد الأوربي على غالبية تفاعلاتها الدّولية والخارجية ، فقد شهدت السّاحة التركية خلال سنة 2004 العديد من المؤشّرات الدّالة على إستمرار مساعيها في هذا الصّدد(2)، وهناك خط عام حكم هذه التطوّرات وهو ما يتجلّى بوضوح في التّعديلات القانونية والدستورية الّتي تمّ إحداثها في نظامها القانوني لكي يتوافق مع معايير كوبنهاجن، وهذا ما يفسّر الرّغبة الملحّة من قبل تركيا من أجل إنضمامها إلى الإتحاد الأوربي كعضو دائم في الإتحاد الذي يحقّق لها مصالح مشتركة ومتبادلة مع دول الإتحاد من جهة ، ومن جهة أخرى من أجل دفع عجلة التّنمية والإقتصاد في البلد إلى الأمام وهو مطمح كل الشّعب في تركيا.

1- حسين طلال مقلد ،« تركيا والإتحاد الأوربي بين العضوية والشراكة »، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية**، دمشق، المجلد 26، العدد الأوّل، 2010،ص337.

2- « تركيا: تحدّيات الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي » ، **التقرير الإستراتجي العربي**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة، 2004-2005.

المطلب الأوّل:مشروع إنضمام تركيا للإتحاد الأوروبي.

كان لرغبة تركيا مند عدّة سنوات مضت للإنضمام إلى الإتحاد الأوربي أثرا واضحا على وضع حدا وحاسما لتدخل المؤسّسة العسكرية في الحياة السياسية ، حيث كان لإتفاقية العضوية بين أنقرة والإتحاد الأوربي عام 1999 التّي جاءت لتضع الجنرالات أمام تحدّيات جديدة خاصة بعد أن أقرّالبرلمان سنة2001 في عهد رئيس الوزراء الرّاحل بولنت أجاويد تعديلا دستوريا يقضي بتعيين مدني في منصب أمين عام مجلس الأمن القومي ، فيما لم تعد قرارات المجلس غير ملزمة بالنّسبة إلى الحكومة.

ولقد شرعت تركيا في مسارها للإنضمام إلى المجموعة الأوربية رسميا منذ سنة 1957، ومنذ أن تأسّست السّوق الأوربية المشتركة على إثر توقيع معاهدة روما 25مارس1957 وتركيا تحاول الإنضمام إليها وطلبت ذلك في جوان 1959 ، وكان رد فعل السّوق الأوربية المشتركة لتركيا هو أنّ تدخل هذه الأخيرة في شراكة معها إلى أن تسمح الظروف لها بالإنضمام للسوق الأوربية ، وأدّت المفاوضات بينها إلى التوقيع على إتفاقية الشراكة وهي إتفاقية أنقرة في1963/09/12 كخطوة ثانية وهي توقيع مع السّوق الأوروبية على البرتوكول الإضافي.

وفي سنة 1987 تقدمت تركيا بطلب الإنضمام مرّة أخرى بعد أن إنضمت إسبانيا والبرتغال إلاّ أن المفوضية الأوروبية أصدرت قرارها برفض الطلب التركي ، وأوضحت أنّ تركيا تعاني من نقص في الديمقراطية بسبب دور العسكر المحوري في إدارة الحياة السياسية إضافة إلى القيود القانونية التي تحد من حرية العمل السياسي ، إلى جانب بعض الإجراءات التي تنتقص من الخصوصيات الثقافية للأكراد في البلاد ومن ثمّ كان على تركيا مواصلة الإنتظار طويلا.(1)

1- محمد عبد العاطي، **المرجع السابق** ، ص175.

ولقدعرف مشروع تركيا للإنضمام إلى الإتحاد الأوربي عدّة مراحل نوجزها ونلخصها كمايلي:

1- **بروتوكول أنقرة**: تم توقيعه عام 1963 وتم في مرحلة حرجة جدًا كانت تركيا تعاني حينها من الإنقلابات العسكرية وإستئثار الجّيش بالسّلطة.(1)

2- **العضوية في الإتحاد الجمركي**: حيث وقعت تركيا والإتحاد الأوربي في 06 آذار1995 وتم بعدها قبول تركيا في كانون الأول 1996، وتمّ توقيع هذا الإتفاق على مستوى أعلى من العلاقات.

3- **قمة هلنسكي:(10-12كانون الأوّل1999)**: وهي بداية مرحلة الأوربة في تركيا مع منح تركيا وضع العضو المرشّح للإنضمام إلى الإتحاد وبدأت بعدها المطالب الأوربية ، وقد أصدرت اللّجنة الأوربية تقارير سنوية تنتقد بعض الإجراءات التركية في مجال حقوق الإنسان وطالبت أنقرة بتبني وثيقة خاصة بالإصلاحات ، وهذا يوضّح بالطّبع حرص اللّجنة على المضي قدما في مجالات الإصلاحات التي تراها ضرورية من أجل الإنضمام ومن بين هذه الإصلاحات:(2)

1- التّمكين القانوني لحرّيات التّعبير وتأسيس الروابط والأحزاب.

2- إتّخاذ إجراءات قانونية وعملية لمحاربة التّعذيب في السّجون.

3- تدريب موظفي السّجون والقضاة والمدّعين العامين على تطبيق مبادئ حقوق الإنسان.

1- محمد مصطفى كمال، فؤاد نهرا، **صنع القرار في الإتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوربية**، بيروت، مركزدرسات الوحدة الأوربية، 2001، ص34.

2- لقمان عمر النعيمي، **تركيا والإتحاد الأوروبي، دراسة لمسيرة الإنضمام**، الإمارات العربية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2007،ص25.

وهنا يظهر لنا جليّا أنّ هذه الإصلاحات في حقيقة الأمر تجسّد قيمة الديمقراطية أكثر في تركيا ولها إنعكاس بارزعلى تعزيز دعائم الديمقراطية وحقوق الإنسان في تركيا، ونظرا لتحسّن الأجواء بين الجانبين صادق المجلس الأوروبي على وثيقة شراكة الإنضمام التي مّثلت الحد الأدنى من الشّروط الأولية ، وحدّدت القمة الأهداف المتوسطة المدى التّي يجب على تركيا أن تنجزها لنيل العضوية في الإتحاد الأوروبي، وقبلت تركيا هذه الشّروط وهذا ما دفع بالإتحاد في منتصف كانون الأول 2001 إلى منح تركيا وضع الدّولة المؤّهلة للترشيح.(1)

4- **تقرير بروكسل**: أصدرت اللّجنة الأوربية تقريرا في 06 من تشرين الأول 2004 في بروكسل أشادت فيه بالتقدم التركي في عملية الإصلاح السياسي وإلتزامتها بمعايير كوبناهجن (2) ، وركزالتقريرعلى ضرورة أن تواصل السّلطات التركية الحوار مع المجتمع المدني. (3)

5- **قمة بروكسل:16-17 كانون الأول 2004** :وقد إتّخذت هذه القمة قرارا تاريخيا لبدء مفاوضات العضوية مع تركيا في الثالث من تشرين الأوّل 2005 وتضّمن البيان نقاطا مهمّة هي :

❖ الترحيب بالتقدّم الّذي حقّقته تركيا في ملف الإصلاح والتأكيد مجدًدا على التصميم على السّماح لها بالإنضمام إلى الأسرة الأوروبية وهو على ثقة أنّها ستواصل عملية الإصلاح لهذه الغاية.

1- عمرو الشويكي ،« إستراتيجيات بناء الوحدة الأوربية »، **السياسة الدولية**، المجلد19، العدد 157، تموز2004،ص39.

2- جان ماركو،« تركيا وأوربا حانت ساعة الحقيقة »، **السياسة الدولية** المجلّد 40، العدد 159، جانفي 2005، ص52.

3- **نفس المرجع**، ص52.

❖ حـذّر الإتحاد تركيا مـن محاولة إنتهاك مبادئ الإتحـاد الأساسية فـإنّ المّفوضية قـد تقوم بنفسها أو بطلب من ثلث الأعضاء على الأقل بإصدار توصية تتعلّق بتعليق عملية المفاوضات(1)، وقد وصف أردوغان من بروكسل هذا بعد وعود كوبنهاجن عام 2002 **"ها أنّنا صدّقنا الوّعد وأنجزنا تغيّرات إجتماعية كبرى سمّاها بعضهم بالثورة الصامتة".**(2)

وكان من وراء مشروع إنضمام تركيا للإتحاد الأوربي عدّة دوافع منها دوافع سياسية وأمنية وإقتصادية نوضحها كما يلي.

*** الدوافع السياسية:**

كان من بين الدوافع السياسية لإنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوربي هوتوافق معظم التيارات السياسية التركية من علمانيين وإسلاميين وليبراليين ويمين ويساروالنّخب التّجارية والثقافية والأقليات على تأييد إنضمام بلادهم إلى الإتحاد الأوربي وذلك بسبب نقمتهم على السياسة الداخلية التي يتّبعها الجّيش التركي ، فالسّلطة الكبيرة التي تتمتع بها **المؤسّسة العسكرية التركية** سوف تتطلب وقتا طويلا ليتم تغييرها بنظر هؤلاء ، لذا فإنّ إنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوربي سيساعدها على الإجراءات السياسية والإقتصادية اللازمة ونشر الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان وتقليص سلطة العسكر السياسية في تركيا .

*** الدوافع الإقتصادية:**

أما أهم الدوافع الإقتصادية فقد تمثلت في محاربة الفساد والرشوة في جهاز الدولة إلى جانب وجود نظام إقتصادي فعّال يعتمد على نظام السوق.

1- محمد نور الدين،« تركيا والإتحاد الأوروبي، مسألة الهوية والرهانات والشرق الأوسط » ،**مجلة شؤون الأوسط**، بيروت، العدد116،2004،ص ص، 78- 79.

2- حسين طلال مقلد ،**نفس المرجع** ، ص 339.

*** الدوافع الأمنية:**

أمّا الهاجس الأمني فقد شكّل هو الآخر سببا رئيسيا في رغبة تركيا للإنضمام إلى الإتحاد الأوربي الأمر الذي دفع تركيا عقب الحرب العالمية الثانية إلى الإندماج في نظام الأمن الغربي عبر قبول العرض الّذي وفّره لها مبدأ ترومان عام 1947 والخاص بإلتزامات الوّلايات المتحدة الامريكية في الشرق الأوسط.

وقد أدركت تركيا من خلال مشاركتها في حلف الشمال الأطلسي أنّها عنصر مهم، كما أنّها كانت لها أطماع في الحصول على مساعدات أوروبية على الصّعيد العسكري تعوّض المساعدات الامريكية المقلّصة لها ، لكن مع إنتهاء الحرب الباردة في مطلع التّسعينيات أهملها الجانب الأوروبي لإنشغاله بتطوير نوع جديد من السياسة الأمنية والدفاعية في إطار الوّحدة الأوروبية ، لكن تركيا حرصت على إبقاء أمنها القومي شديد الإرتباط والإعتماد على الأمن الأوروبي في أطره الدفاعية والأمنية ممّا يدفع إلى تمتين روابطها مع الأوروبيين.

إنّ وتيرة الإصلاح على الطريق الأوربي بلغت دروتها مع وصول حزب العدالة والتّنمية إلى السّلطة في إنتخابات 2002/10/03 ويعود ذلك إلى :

- رغـبته في التّخلص مـن التّنظام العـسكري العلـماني المتـشدّد الذي حكم تـركيا ثمانية عقود ربّما كان هذا العامل الحافز الأكبر.

1- لقمان عمر النعيمي،« تركيا والإتحاد الأوروبي » ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،أبو ظبي، العدد 120، 2007، ص12.

2- Piner bilgin, **turkey and the E.U** : « **yesterday's answers tomorrow's security problem ?** », bilkent university, department of international relation,Ankara,may 2001, pp,38-47.

- العضوية في الإتحاد الأوروبي تعني نظام حرّيات وحقوق إنسان وديمقراطية. (1)

- لحزب العدالة والتّنمية تصوّر مختلف عن العلمانيين لدور تركيا في العالم وهم يسعون وراء أن تكون تركيا قوّة إقليمية ودولية في أوربا والعالم الإسلامي ، وهذا غير ممكن تحقيقه إلاّ بالعضوية الأوروبية.

- عضوية تركيا في الإتحاد سترفع من مستوى الرّفاهية للمجتمع التركي وستوفر ديناميات إقتصادية هائلة وتزيل الهوّة الإنمائية بين المناطق ، فضلا عن تأسيس مواطنة متكافئة وتعطّل النّزاعات العرقية والمذهبية.(2)

- عضوية تركيا في الإتحاد الأوربي ستحسّن صورة تركيا في المجتمع الدّولي والعالم الإسلامي ، وستجعل دورا تركيا محوريا وأساسيا في المنطقة والعالم.

وشهدت المرحلة تقدّم في مجال حقوق الإنسان فقد جرت في تركيا تعديلات دستورية في ضوء مبادئ الوثيقة الأوربية لحقوق الإنسان ، وأصبح المواطن التركي يتنفّس بحرّية في بلاده ويشعر بالأمان والإطمئنان على نفسه وحريته ، وبإمكانه أن يشارك مع آخرين في تأسيس حزب سياسي أو جمعية أهلية دون الحاجة إلى إذن مسبق من أيّة سلطة كانت فقط يقوم بإخطار الجهة المختصة بتأسيس الحزب أو الجمعية.

ولم يثن قرار قمّة كوبناهجن المتعلّق بإرجاء المفاوضات إلى نهاية 2004 تركيا عن قطع الأمل ، بل عمدت حكومة حزب العدالة والتّنمية إلى إجراء المزيد من الإصلاحات السياسية والإقتصادية حتّى إنعقاد القمة الأوربية ببروكسل في ديسمبر 2004 ، وقد شملت

---

1 - حسين طلال مقلد ، **المرجع السابق**، ص242.

2- **نفس المرجع** ، ص344.

الإصلاحات السياسية زيادة الضمانات التي تحمي الحريّات السياسية والثّقافية وحقوق الإنسان وغيرها من الإصلاحات ، ولقد إعتبر أردوغان بأنّ المجهود الذي يبدله في سبيل ضم بلاده إلى الإتحاد لا يتعلق نجاحه **بنعم** أو **لا** الأوروبية ، بل بمقدار ما يحرّر تركيا من قبضة المؤسّسة العسكرية وفتح مجال واسع للمجتمع المدني التّركي في التّعبير عن نفسه لإجراء إصلاحات سياسية وإقتصادية وإجتماعية قدر المستطاع.

ويتضّح هنا دورحزب العدالة والتّنمية أكثرفي مسألة إنضمام تركيا للإنضمام إلى الإتحاد الأوربي من خلال تأكيد زعيم الحزب رجب طيب أردوغان خلال جولة قادته إلى أوربا بأنّ تركيا ليست مصادر للخوف ، كما طلب أن لا يكون الإتحاد الأوروبي ناديا مسيحيا ، وأعرب عن خطة السّلام الشامل في قبرص وفق الخطّة التي إقترحها الأمين العام للأمم المتّحدة كوفي أنان لأنّ ذلك سيؤدّي في الإسراع بالإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي.(1)

1- Valérie amiraux, «**Turquie et Union Européenne; de la migration à l'intégration**?», **La Turquie aujourd'hui un pays européen** , Encyclopaedia Universalis, France, 2004, pp.69-80.

المطلب الثاني:الشّروط والمتطلبات الأساسية لإنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي:

لقد حدّد المجلس الأوربي في قمته المنعقدة عام 1993 في كوبناهجن المتطلّبات السياسية والإقتصادية الوّاجب توافرها في أي عضو يرغب في الإنضمام إلى الإتحاد ، وجاء في النّص الرئيسي الذّي حدّد لهذا الغرض:" **أنّمتطلّبات العضوية للدّولة المترشحة هي ضمان الديمقراطية وحكم القانون وحقوق الإنسان وحماية إحترام حقوق الأقليات ووجود سوق إقتصادي مفتوح ، والمقدرة على أن تكون الدّولة المرّشحة في مستوى المنافسة مع السوق داخل الإتّحاد الأوروبي ، وبأنّ العضوية تستلزم أن تضطلع الدّولة المترشحة بتعهّدات تفرضها العضوية ،والّتي من ضمنها تطبيق إتحاد سياسي وإقتصادي ومالي"** (1)، وطبقا لذلك فإنّ المهلة التّمهيدية للإنضمام تعني قبل كل شيء تغييرا عمليا واسعا ومستمرا لهيكلة الدّولة التركية قد تعلّق الأمر بها فضلا عن تحوّل كبير في كل مظاهر المجتمع التركي.

وفي سياق تنفيذ الإلتزامات والشّروط التي حدّدتها الوثيقة المشارإليها وللوّفاء بإستحقاقات معايير كوبناهجن للإصلاحات السياسية والإقتصادية ، وحيث يتعيّن على تركيا الحاصلة منذ كانون الأول (ديسمبر)2001 على وضع الدّولة المؤهّلة للترشيح إتخاذ إجراءات عديدة على الصّعيدين السياسي والإقتصادي ، فقد أقرّ البرلمان التركي سلسلة من الإصلاحات الديمقراطية والسياسية بما يتفق مع معايير كوبنهاجن السياسية حيث تضّمنت هذه الإصلاحات مايلي:

1- تتعهّد تركيا بتغيير قانون الإنتخابات والأحزاب السياسية من زاوية خفض نسبة التّمثيل النسبي من 10 % إلى 05 % ، ولإتاحة الفرصة لمزيد من الأحزاب للدخول في البرلمان خاصة الاحزاب اليسارية المتعاطفة مع القضية الكردية.

1- Gursel denirok, « **how could the relation between turkey and european union be improved** ? », university basel,german,no:56,2001, pp,21-31.

2- إجراء تعديلات في قانون مكافحة الإرهاب لإفساح المجال لحرية الرّأي والتّعبير وإنشاء الجمعيات والمنتديات السياسية.

3- تعديل مواد دستورية أساسية تشمل 26 مادة تسمح بإستخدام لغات غير تركية كاللّغة الكردية واللّغة العربية في الإعلام والنشر، ممّا يتيح الفرصة لإنشاء محطّات للبّث الإذاعي والتلفازي وإصدار صحف ومطبوعات باللغتين العربية والكردية.

4- إنهاء حالة الإعتقالات السياسية بسبب مقولات أو خطب أو أفكار سياسية معارضة وخطر ذلك فيما إذا تطوّر نشاط الجماعات المعارضة إلى فعل هدّام وتخريبي.

5- السّماح للمشتبه فيهم بقضايا تنظرها محاكم الدّولة بالإلتقاء بالمحامين وتخفيف القيود المفروضة على أنشطة المنظّمات الطلابية والشبابية.

6- توقيع غرامات مالية على رجال الشّرطة الذين تتم إدانتهم في وقائع تعذيب وإيذاء جسدي ونفسي ويقديمهم للمحاكمة.(1)

7- كما تضّمنت كذلك هذه الشّروط والمتطلبّات وضع تشريعات تحدّ من سلطة **"المؤسّسة العسكرية "** وتعديل هيكلة علاقاتها مع السّلطات المدنية ، وقد وضعت تشريعات يوليو 2003 ميزانية المؤسّسة العسكرية تحت الرّقابة البرلمانية ، كما حدّت(قلّصت) تلك التّشريعات من الوجود العسكري في مجلس الأمن القومي التركي الّذي حكم تركيا من وراء الكواليس منذ إنقلاب عام 1980 ، وقصرت الإصلاحات تمثيل المؤسّسة العسكرية في المجلس على رئيس الأركان ، كما نصّت التّشريعات الجديدة على تحويل مجلس الأمن القومي إلى جهة إستشارية تجتمع مرّة كل شهرين وتخضع أمانتها لرئيس الوزراء المنتخب.

1- لقمان عمر النعيمي، تركيا والإتحاد الأوروبي، دراسة لمسيرة الإنضمام ، **المرجع السابق**، ص49.

قبلت المؤسّسة العسكرية هذه الإصلاحات على مضض أملا منها في أن تؤدّي إلى دمج تركيا في الإتحاد الأوروبي ، ومع ذلك فقد نوّهت قيادات عليا في المؤسّسة العسكرية إستعدادها لإستخدام قنوات غير رسمية أو التّدخل بشكل غير مباشر في العملية السياسية إن لم تلتزم السّلطات المدنية لمبادئ ثورة أتاتورك.(1)

وقد وافق البرلمان التركي على عدم حظر نشاط أي حزب سياسي وإغلاق مقاره بسبب آرائه السياسية ، وهي عقوبة كانت تمثل إعداما معنويا للحزب والإكتفاء بفرض عقوبات مادية وحرمانه من الدّعم الحكومي المقرر بهذا الخصوص ، كما وافق البرلمان في أوت 2002 في عملية تصويت تعد أكبر جملة إصلاحات سياسية تشهدها تركيا في هذا الوّقت على قائمة الإصلاحات التي طرحها حزب الوطن الأم بزعامة مسعود يلماز نائبا رئيس الوّزراء أنذاك والشّريك في الإئتلاف الحكومي الذي تزعمه بولند أجاويت.

كان لحزب العدالة والتّنمية دورًا كبيرًا كما أسلفنا سابقا في تحقيق هذه الإصلاحات إلاّ أنّ تقرير الذي قدم سنة 2003 يفيد بأنّ ما أنجزته حكومة حزب العدالة والتنمية على صعيد الإصلاحات السياسية بأنها مهمّة وحاسمة لا سيّما في ميادين حرّية التعبير والإجتماع والتظاهر ومضاعفة الرّقابة على المؤسّسة العسكرية ، وهي حسب التّقرير تطوّرات سياسية مهمّة جدًا تقرّب تركيا إلى قيّم الإتحاد الأوربي ومعاييره ،غير أنّ التقرير ذكرأنّ تأثيرهذه الإصلاحات بقي محدودا أو بطيئا وأثناء محاولات تطبيقها ، أمّا المحاولات الأخرى التي لم تنجح فيها الحكومة في التّصدي لها منها (2).

1- دنيا شحاتة ،« الإنتخابات المحلية في تركيا : مرحلة جديدة في التطوّر الديمقراطي تحليلات عربية دولية » ، **الأهرام**، القاهرة، العدد 154، أكتوبر 2003.

2- محمد نور الدين ،« تقرير التّقدم الأوروبي حول أوربا: إصلاحات على الورق وقبرص عقبة جديدة » ، **الشّرق**، الدوحة ، العدد 5624، 9 نوفمبر2003، ص52.

- إستمرار تمثيل القوّات المسلّحة في هيئة الإذاعة والتّلفزيون وفي مجلس التّعليم العّالي.(1)
- عدم تطبيق قرارات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.
- التّأخر في تشكيل بنية مؤسّساتية لمكافحة الفساد وتفاقم الفساد في وسائل الإعلام ومؤسّسات الدّولة لا سيما قطاع الإسكان والصّحة.
- التّراخي في تحقيق حول عمليات التعذيب وتطبيق الأحكام القضائية وإنتهاك حقوق المعتقلين.
- عدم الإعتراف بالعلويين ضمن رئاسة الشّؤون الدينية وفي النّظام التربوي الوطني.
- الهوّة التي لا تزال قائمة في مجال المساواة بين المرأة والرّجل وإتساع العنف ضد النساء.(2)
- القيود المتكئة على العرق والدّين والمنطقة في مجال تأسيس الجمعيات، وكذلك في مجال التعاون مع الجمعيات الأجنبية.

وكانت ردود الفعل على هذه التقرير متفاوتة حتّى ضمن الحكومة التّركية نفسها فقدإتّهم رجب طيب أردوغان رئيس الحكومة الإتحاد الاوربي بخلق ذرائع فيما وصف عبد الله غول وزير الخارجية التّقرير بأنّه موضوعي لكن الرّجلين إتفقا على رفض إدراج المسألة القبرصية كشرط لبدء المفاوضات العضوية إذا كانت تركيا ملتزمة بتطبيق معايير كوبنهاجن وهذه المعايير لا تتضمن ما يمت بصلة إلى قبرص.

1- محمد نور الدين ،« تقرير التقدم الأوروبي حول أوربا: إصلاحات على الورق وقبرص عقبة جديدة » ، **المرجع السابق**، ص52.

2- **نفس المرجع** ، ص52.

المطلب الثالث:أهم المشاكل السياسية التي تعترض إنضمام تركيا للإتحاد الأوروبي.

في الحقيقة هناك عدة مشاكل سياسية تعترض أو تحول دون إنضمام تركيا للإتحاد الأوروبي ، ولا زالت هذه المشاكل السياسية لم تجد لها حلاّ نهائيا إلى يومنا هذا ويأتي في مقدّمتها المشكلة الكردية والمشكلة القبرصية وكذا المؤسّسة العسكرية إلى جانب مشاكل أخرى لازالت تشكل عبئا سياسيا على حكومة أردوغان من أجل تسويتها نهائيا ، الأمر الذّي أدّى بالإتحاد الأوروبي إلى المطالبة بالمزيد من الإصلاحات السياسيّة ووضع حلول لهذه المشاكل العالقة من أجل قبول تركيا كعضو في الإتّحاد الأوربي.

1- المؤسّسة العسكرية:

بدأ توّجه تركيا نحو الغرب مع تأسيسه للجمهورية التركية الحديثة سنة 1923 ورغم ذلك شهدت تركيا ثلاثة إنقلابات عسكرية دموية (1980،1971،1960) إلى جانب الإنقلاب السلمي الأخير1997، إلاّ أنّ بنية هذا الجيش تغيرت عقب إنقلاب 1980وإعلان دستور 1982 لقد ساهم هذا الدستور في تنظيم الجّيش للنّظام السياسي في تركيا، وفي الحقيقة أنّ تركيا تدار حتّى الآن من قبل دستور1982 جاء به الإنقلابيون وأصبح الجّيش التركي سيّد نفسه (1) ، كما أنّ له قوّة مالية مهمة يكفي أن شركة **"أويباك"** التّابعة للجيش هي واحدة من أهم وأضخم خمس شركات في تركيا غير خاضعة لأي رقابة لأنّها لها قوانينها الخاصة التي تنظّم نشاطها وعملها إضافة إلى ميزانية خاصة بها ، وحسب البيانات الرّسمية فإنّ حصتهاهي 11% من الميزانية بينما تشيرمصادر أجنبية أخرى أنّ نسبة هذه الحصّة تبلغ 30 % وهي غير خاضعة لديوان الرّئاسة ، ولذلك فالجّيش هو قوّة إقتصادية وإجتماعية وسياسية ومدنية في آن واحد.

1- ألكسندر أبي يونس،« **العلاقات الحائرة بين تركيا والإتحاد الأوروبي** »، الرابط الإلكتروني:

http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=28546.13/8/2011.

إنّ الجيش التركي يتدخل حتّى في إختيار شخصية منصب رئيس الجمهورية لا سيّما إذا كانت تلك الشّخصية معروفة بهويتها الإسلامية لأنه يعتبر ذلك مشكلة للعسكر وللنّظام القائم في تركيا ، ويضطلع الجّيش بدور مهم على الصّعيد الإجتماعي والسياسي معا فهو لا يدافع على أنّ أمن البلاد فحسب بل يسهركذلك على المحافظة على العلمانية التي أسّسها مصطفى كمال أتاتورك وأعوانه.

يمارس الجّيش التركي سياسته ويتدخل في المجال السياسي من خلال مجلس الأمن القومي ويعمل وكأنه حزب بذلك يكون هو أكبر الأحزاب السياسية في تركيا ، لكن إذا كان الحديث غريبا في طرازه وتوجهاته وهو يحمي العلمانية فإنّ الحقيقة التي ينبغي أن تعرف هو أنّ السّلطة الفعلية في تركيا هي في يد القوّات المسلّحة ، وأمّا الفائزون في الإنتخابات فإنّهم يشكلون الحكومة بينما الخيوط الحقيقية بيد الجّيش ، وهو ما شكل جوهر المشكلة الأساسية مع الإتحاد الأوروبي.

وتعدّ سيطرة الجّيش على الوضع وتهديداته المستمرة وإسقاطه للعديد من الحكومات المدنية الديمقراطية في العهود المنصرمة عبر الإنقلابات السابقة ، والتّدخل ضد مرشح حزب العدالة والتّنمية للرّئاسة وما أظهره هذا التّدخل من أنّ الجّيش لا يزال يملك أدوات الضّغط عبر مؤسّسات أخرى (1)، فضلا عن موقفه البارد عقب إنتخاب عبد الله غول لرئاسة الجمهورية، فكمال أتاتورك مؤسّس الجمهورية التركية الحديثة وابن المؤسّسة العسكرية حذّر من أنّ السياسة والعسكرة لا تتماشيان ، ومع ذلك تجاهل ورثة العلمانية هذه النّصيحة وأنيطت المحافظة على النّظام العلماني بالجيش فرّسخ الجّيش في البنية السياسية.(2)

1- حسين طلال مقلد ، **المرجع السابق**، ص365.

2- **نفس المرجع**، ص365.

وإلى جانب ذلك كان خطاب القائد الجديد آنذاك إلكر باشبوغ ترجمة لنزعة قومية منغلقة على نفسها رافضا إندماج تركيا في العالم إقتصاديا وسياسيا وثقافيا بما في ذلك موقفه غير الوّدي من عضوية تركيا في الإتحاد الأوربي (1) ، ومن هنا يظهر أنّ المؤسّسة العسكرية في تركيا شكلت عقبة كؤود في وجه إنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي الأمر الذي أرجأ إنضمام أوروبا للإتحاد الأوربي إلى أجل غير مسمّى.

إنّ الجيش التركي يتظاهر ولمدّة طويلة بأنّه على الحياد فيما يتعلق بمسألة الإنضمام إلى الإتحاد الأوربي لكنّه كان في العديد من المرّات يحاول في الخفاء عرقلة وإعاقة المشروع لأنّه يدرك تماما بأنّه سيخسر جميع سلطاته في حالة إنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوربي .

2- المشكلة القبرصية:

شهد عام 1960 إقامة جمهورية قبرص ذات المجموعتبن الطائفتين اليونانية (80%) والتركية (20%) وبضمانات كل من إنجلترا وتركيا واليونان بحيث لايمكن تغيير صفة الدّولة دون موافقة الأطراف الضامنة للإتفاقية ، وعليه إتّهمت اليونان تركيا بأنّها تحاول إبقاء المشكلة من دون حلا لهذه المشكلة(2)، ولكن وفي عام 1974 نفّذ القبارصة اليونانيون إنقلابا عسكريا وأطاحوا برئيس الجمهورية المطران مكاريوس بهدف توحيد البلاد مع اليونان ، وتمّ إستهداف القبارصة الأتراك ما أستدرج التّدخل العسكري التركي بأمر من بولنت إجيفيت رئيس الحكومة أنذاك والمعارض لإنضمام تركيا السّوق الأوروبية لتحتل ثلث الجزيرة وقفا لعملية السلام ولتبدأ علاقات تركيا مع أوربا الغربية مرحلة مغايرة ، إذ نتج عن إجتياح القوّات التركية الأراضي القبرصية أزمات إقتصادية بفعل وقف المساعدات الأوروبية والغربية لتركيا وأزمات دبلوماسية تمثلت بالمقاطعة الغربية والدّولية.

1- حسين طلال مقلد ، **المرجع السابق**، ص365.

2- محمد نورالدين ، تركيا في الزمن المتحول ، **المرجع السابق**، ص293.

وأبدت أوربا الغربية رؤية الجانب اليوناني في الجزيزة التي باتت مقسّمة على طول الخط وصّعدت حملاتها الدعائية والإعلامية على الأتراك وندّدت بشدّة سلوكهم ، ونظرا للرّواسب التاريخية بين الأتراك واليونانيين لجأت اليونان إلى إثارة قضية قبرص في المحافل الدولية والأوربية وذلك لإغلاق الأبواب الأوروبية في وجه تركيا معتمدة في دعايتها على أنّ تركيا ليست أوروبية بل آسيوية ، وأنّ القسم الأوروبي منها مجرّد مستعمرة صغيرة من العهد العثماني ، وإتهّمت أثينا أنقرة بأنّها تعّدي النّزاعات في بلدن أنّ البلقان وتشجيع الأقليات التّركية على المطالبة بحقوقهم والحفاظ على هويتها الثّقافية والدينية.

وبالفعل تردّت العلاقات كثيرا بين تركيا وبلدان أوروبا الغربية بعد تلك الحادثة أخذت الفجوة بينهما تّتسع أكثر فأكثر وبات الأتراك يصفون المواقف السياسية والإقتصادية والتّنظيمية أروربا الغربية تجاه بلادهم بالإنحيازوالعنصرية من هنا بدأ يتساقط رهان أنقرة الأوّل الهادف إلى الإلتحاق بأوربا وتحديدا بالسّوق المشتركة ، ومن ثمّ كان على صانعي القرار في أنقرة التّعلم من تلك الحادثة وعدم مراهنتهم على تعديل المواقف الأمريكية من قضية قبرص (1) الّذي كان معارضا للتدّخل العسكري ، وإبتداءًا من سنة 1980 لم تعد الوّلايات المتحدة الأمريكية تولي أهمية كبيرة للمسألة القبرصية ، وهو أمر عضّد من موقف تركيا في اليونان وستكون الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة دور عظيم في إقرار قبول تركيا كدولة مرّشحة للإتّحاد الأوربي.

3- المسألة الكردية:

تعد المسألة الكردية من أصعب المشاكل التي شكلت حاجزا وعائقا أمام تركيا للإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي لصعوبة إيجاد حلاً نهائيا لها ، ومن ثمّ بدأت المشاكل والمواجهات

1- Ali Kazancigil, « **La question chypriote, La Turquie aujourd'hui un pays européen** », Encyclopaedia Universalis, France, 2004, pp.165-172.

العسكرية بين تركيا والأكراد منذ عام 1984 وذلك بسبب حرمان تلك الأقلية التي يبلغ عددها 15 مليون نسمة حقوقها وحريتها ، لذلك عمد الأكراد إلى التمرّد وبخاصة مع حزب العمال الكردستاني الذي يترّأسه عبد الله أوغلان فوقعت المواجهة العسكرية بين الطرفين في جنوب شرق البلاد وإمتدت إلى سنة 1999حتّى توقيف رئيس حزب العمال الكردستاني ما أوقع3000 ضحية ، وأصدرت السّلطات العسكرية حكم الإعدام بحق أوجلان في تشرين الثاني ، غير أنّ ذلك الحكم لم ينّفذ بسبب تدّخل الإتحاد الأوروبي الذّي طلب من تركيا إحترام حقوق الإنسان ، ومن ثمّ إلغاء عقوبة الإعدام كشرط أساسي لقبول العضوية في الإتحاد الأوروبي.

ومنذ إندلاع المواجهة المسلّحة بين الجّيش ومقاتلي حزب العمال الكردستاني قام الجيش التّركي بكل أساليب الحرب المدّمرة ، فأحرق القرى والغابات وهجّر الناس من ديارهم وانتشر مناخ رعب حقيقي في المناطق الشرقية والجنوبية حيث غالبية السكان من الأكراد، وهذا يؤّكد على أنّ جنرالات تركيا ما برحوا يغمضون أعينهم ويصمون آذانهم عن كل مايتعلّق بهذه القضية رافضين الجهود الأوربية ومستخفين لمبادرة حزب العمال الكردستاني لوقف إطلاق النار، ويأتي من يقول بأنّ الجّيش التّركي يستعد لشن حملة واسعة جديدة في المناطق الكردية وذلك لحل هذه المشكلة وفق ما يراه الجّيش وعلى طريقته الخاصة.

إنّ الحل السّلمي للقضية الكردية بات ضرورة ملّحة في واقع تركيا الجديد فالحرب الدائرة منذ صيف 1984في جنوب شرق البلاد وهي حرب فعلية أودت بحياة الآلاف من الأشخاص حيث أصبحت عبئا على المجتمع التركي وعلى إقتصاده (1)، كما أنّها أضحت ثغـرة في الدّيمقراطية التركية السّـائرة نحو الإلتحاق بالديمقراطيات الأوروبية الغـربية (2)

1- مسعود الخوند، **الموسوعة التاريخية الجغرافية**، الجزء السادس، لبنان، الشركة العالمية للموسوعات، 2004، ص253.

2- **نفس المرجع** ، ص253.

كما أنّ حل هذه المشكلة يهيّء أرضية مؤاتية لحل كثير من المشاكل الأخرى الناتجة عنها ، والعائق الوحيد والكبير أمام الحل السّلمي تشكله **المؤّسسة العسكرية التركية** التّي ترفض الإعتراف بوجود مسألة كردية في تركيا ولا يعدو الأمر بالنسبة إليها سوى إرهابا تمارسه مجموعة متمرّدة مدعومة من الخارج ، وهي التّي لا تجد نفسها معنية بالأسباب والدوافع الكامنة وراء هذا التّمرد الذّي يقوده حزب العمال الكردستاني. (1)

وفي الأخيرنقول بأنّ رحلة تركيا نحو أوربا شهدت بعض التوترات المرتبطة بإنقلاب عام 1980 العسكري علاوة على أن مشكلات أخرى من قبيل التّوازن مع اليونان والقضية القبرصية والنزاع مع الأكراد كان لها تأثير سلبي على تحقيق طموحات أنقرة ، فبعد الإنقلاب العسكري في عام 1980 شنّت أوروبا حملة ضد حقوق الإنسان وعسكرة السّلطة السياسية التركية ، ووصل التّدخل الأوربي من زاوية الديمقراطية وحقوق الإنسان إلى درجة بعيدة ففي مارس 1982 على وجه التحديد طالب البرلمان الأوروبي في بروكسل بعد إدانته حقوق الإنسان ومصادرة الحرّيات الأساسية للفرد في تركيا من الجماعة الأوربية بإيقاف المعونات والمساعدات بأنواعها من تركيا لحين إلتزامها بإحترام حقوق الإنسان.

وبالفعل تمّ وقف تقديم معونة بمقدار 650 مليون دولار ودعا المجلس الأوروبي القادة الأتراك أن يكون الدستور التركي المزمع صياغته لتقصي الأوضاع في تركيا، كما وجّه تحذيرا للنّظام التّركي بالطرد من عضوية مجلس أوربا في حالة عدم إستجابته للمطالب الأوربية في ميدان حقوق الإنسان وإضفاء الصّبغة الديمقراطية على النّظام الحاكم.(2)

1- مسعود الخوند،**المرجع السابق**، ص253.

2- عبد العالي حور، **حقوق الإنسان في الشراكة الأورومتوسطية**،أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2009 ، ص64.

المبحث الرابع: سيناريوهات المستقبل السياسي في تركيا في ضل التّحـديات الرّاهنة.

على ضوء ما تواجهه المؤسّسة العسكرية من تحدّيات والتّي بموجبها تراجع وتقلّص دور المؤسّسة العسكرية في الحياة السياسية ، وإلى جانب ماشهدته السّاحة السياسية التركية من تطوّرات ومستجدات خاصة مع وصول حزب العدالة والتّنمية إلى الحكم سنحاول بناء مشاهد وسيناريوهات مستقبلية محتملة لما يمكن أن يكون عليه دورالمؤسّسة العسكرية في الحياة السياسية وفي النّظام السياسي التركي، ثمّ ننتقل بعدها إلى بناء مشاهد وسيناريوهات لما يمكن أن تكون عليه حكومة رجب طيب أردوغان التي هي الأخرى تواجه تحدّيات شكلت عقبة كؤود في وجه الحكومة التي تسعى لإستكمال الشّروط التي وضعها الإتحاد الأوربي من أجل إنضمام تركيا الى هذا الإتحاد .

وعليه فإنّ محاولة التّنبؤ لمستقبل الحياة السياسية وعلاقة المؤسّسة العسكرية بالحزب الحاكم تعد مرحلة أساسية ومهمّة في العملية البحثية ، وهذا حتّى نصل في النّهاية إلى بناء تصوّرات عن مستقبل الديمقراطية في تركيا الذّي من المفترض أن تكون عليه تركيا في السنوات القادمة .

المطلب الأول : سيناريوهات المستقبل السياسي للمؤسّسة العسكرية بعد تراجع دورها في الحياة السياسية في تركيا.

من الواضح أنّ الأزمة المّتفجرة بين الحكومة والجّيش التركيين في ضوء الإعتقالات والتّحقيقات الخاصة بالمحاولات الإنقلابية والمّتهم عناصرعسكرية بالتّورط فيها تمضي إلى المزيد من التّوتر وعدم الإستقرار خلال الفترات المقبلة ، وعلى الرّغم من أنّ رئيس الجمهورية عبد الله غول قد عمل على نزع فتيل الإنفجار من خلال إجتماعه مع رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان ورئيس الأركان الجنرال إيلكر باشبوغ فإنّ أثر هذا الإجتماع لم يصمد طويلا أمام تطوّرات هذه الأزمة ، وهذا ما أدّى إلى حالة من التّوتر بين المؤسّسة العسكرية وحزب العدالة والتنمية من جديد لا سيّما عقب إعتقال رئيس الأركان إلكرباشبوغ في مطلع يناير من سنة 2012 بتهمة محاولة الإطاحة بحكومة حزب العدالة والتّنمية وزعزعة إستقرارها ، وعليه فأهم السيناريوهات التي سنضعها بخصوص إستشراف المستقبل السياسي للمؤسّسة العسكرية بعد تراجع دورها السياسي نوضحها كالتالي:

1- إستمرار توتر العلاقات بين المؤسّسة العسكرية وحزب العدالة والتّنمية عقب إستقالة قادة الجيش.

هناك العديد من الإعتبارات التي تجعل من الأزمة بين الجيش والحكومة في تركيا أزمة مفصلية في تاريخ البلاد أوّلها دور الجّيش ونفوذه الكبير على السّاحة بإعتباره حامي حمى العلمانية بنص الدستور(1)، ثانيها تاريخ الجيش في العلاقة مع الحكومات التركية المختلفة حيث أطاح بأربع حكومات منذ عام 1960 ، ثالثهما طبيعة الحكومة التركية التي تنتمي إلى خلفية إسلامية وقدرتها على الصّمود خلال السنوات الماضية وتحقيقها معدّلات تنمية إقتصادية مرتفعة زادت من شعبيتها على الرّغم من موقف المؤسّسة العسكرية المتحفظ

1- « إلى أين تتجه أزمة الحكومة والجيش في تركيا »، **أخبار الساعة** ، الإمارات، العدد4290، 01 مارس2010.

عليها ، وفي ضوء هذه الإعتبارات يمكن القول أنّ الأزمة الحالية ربّما ستتخذ أبعادا أكثر خطورة خلال الفترة المقبلة ، فمن ناحية أولى هناك توسيع في عمليات الإعتقال للعناصر العسكرية ولا يتوقف الأمر عند العدد الكبير من المعتقلين فقط وإنّما يمتد إلى مراكزهم ومواقعهم.

ولاريب أنّ هذه الإستقالات الجماعية للقيادات العسكرية التركية ألقت بظلالها على بداية ولاية أردوغان الثالثة في المنصب بعد الانتخابات التي فازبها حزبه العدالة والتّنمية بحصوله على 50 % من الأصوات ممّا يعزّز سيطرته على الجيش الّذي كان يملك السّلطة والنّفوذ يوما ما ، ومن ثم سيتمّكن من وضع خطط إصلاح الدستور في البلاد.(1)

وتأتي تلك الإستقالات الجماعية التي تعد الأولى منذ قيام الجمهورية التركية عام1923 بعد عدّة تطوّرات شهدتها أنقرة في الفترة الأخيرة أهمها احتجاج الجيش على اعتقال مئات من الضّباط العام الماضي لاتهامات بالتوّرط فيما أطلق عليه اسم عملية المطرقة وهي مؤامرة تقول حكومة أردوغان أنّ الجّيش خطّط لها في عام2003 لقلب نظام الحكم، حيث توجد حوالي250 شخصية عسكرية حاليا في السجن بينهم173 كانوا في الخدمة و77 من المتقاعدين ، ومعظمهم محبوس بتهم تتعلّق بمؤامرة المطرقة أو أرجينيكون التي يزعم الضّباط أنها مجرد مناورة حربية ويقولون أنّ الدليل ضدهم تمّ تلفيقه.

ثمّ استمر مسلسل الاعتقالات الذي طال رتبا كبيرة في الجيش بعد تفجر قضية أخرى هي **"باليوز"** التي كانت تخطط لتفجير مساجد وأماكن عبادة وغيرها لنشر العنف في البلاد وإعطاء الجّيش مبرّرا للتدّخل من جديد، وعليه فالعلاقات بين الجّيش العلماني وحكومة والتّنمية متوترة منذ توّلي الأخيرة السّلطة للمرّة الأولى في 2002 بسبب الجدور الإسلامية

1- « **هل إنتهى حكم العسكر في تركيا** » ، **مجلة الجازيان** ، الكويت، العدد 24، 21 مارس 2012.

2 - **نفس المرجع**.

للحزب ، ومضت سنوات كان يحتمل على نحو كبير أن يقوم فيها جنرالات الجّيش التركي بانقلاب عسكري ضد حكومة أردوغان بدلا من الاستقالة ، لكن أردوغان أنهى عهد سيطرة الجّيش الذي قام بانقلاب عسكري عام1982، من خلال سلسلة من الإصلاحات التي تهدف الي زيادة فرص تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ، وتحقيق مشروع جمهورية تركية ثانية يغيب فيها الجيش عن المشهد كلاعب رئيسي على الرّغم من أنّ عوامل داخلية وخارجية تضغط على المؤسّسة العسكرية في تحديدها موقفها من الحكومة وهذا لا يعني كذلك أنّها مسلوبة الخيارات تماما لأنّ نفوذها الكبيرعلى السّاحة والتاريخ الطويل لممارستها هذا النفوذ يجعلانها قادرة على إيجاد المشكلات للحكومة خاصة إذا ما تحالفت مع النّخبة العلمانية إذا رأت أنّ هيبتها ومكاسبها تتعرّضان لتهديد حقيقي.

أمّاعن التوّتر الحاصل على مستوى المؤسّسة العسكرية ذاتها فهناك داخل المؤسّسة العسكرية من يرفض خروج المؤسّسة العسكرية من العملية السياسية وإنهاء سيطرته عليها وسيضطر إلى العودة مرّة أخرى للتّدخل بقوّة في شؤون السياسة والمجتمع ، و في المقابل نجد لدى النّخبة المدنية خاصة حزب العدالة والتّنمية من يريد إبعاد العسكر نهائيا عن السّياسة وتهميشه داخل المجتمع من أجل تعزيز الديمقراطية في تركيا التي تعثرت بسبب التّدخلات العسكرية المباشرة من قبل المؤسّسة العسكرية (1)، وكلا الأمرين من الصّعب تحقيقه ذلك أنّ الصراع في تركيا ليس صراعا صفريا وإنّما صراعا يحقّق فيه كل طرف بعض المكاسب ولا يخسر الطرف الآخر كل شيء.

1- Begen coskum , **« the triumph of an islamic party in turkey : effects of The democratisation process on the rise of the justice in development party »** the interdisciplinary journal of international studies,London,routledge, no.01,2003,p60.

2- صعوبة قيام المؤسّسة العسكرية بإنقلابات عسكرية جديدة في ضل التّطورات الرّاهنة.

مع التّطورين الإجتماعي والسياسي المتسارعين اللّذين عرفتهما تركيا فإنّ النّخبة التّركية لم تعد ترى في الإنقلاب العسكري حلاً بل ترى فيه تهديدًا للديمقراطية ، فعندما هدّد الجّيش بإنقلاب عسكري في يونيو عام 1997 للإطاحة بأربكان عارض ذلك إتحاد الصناعيين ورجال الأعمال وبادروا بالحل الدّيمقراطي بدلا من التّدخل العسكري المباشر، وكان هذا نقطة تحوّل في تاريخ تدّخل الجّيش في الحياة السياسية إذ أصبح من الصّعب القيام بإنقلاب عسكري مباشر مثلما كان الحال عليه في السّابق.(1)

إنّ تدّخل الجّيش في الحياة السياسية في تركيا أصبح محكوما بعوامل خارجية منها تشدّد الإتحاد الأوربي في الحد من سلطة الجّيش السياسية وإبعاده من الحياة السياسية كمطلب وتعزيز الجكم المدني والديمقراطية وحقوق الإنسان من أجل الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فقد حذّرت الإدارة الأمريكية الجّيش من القيام بإنقلاب عسكري ضد حكومة أربكان وإعتبرت أنّ مثل ذلك الإنقلاب لن يحظى بتأييد الولايات المتحدة الأمريكية.(2)

3- فرض حزب العدالة والتّنمية هيمنته على المؤسّسة العسكرية.

ويرى العديد من المحلّلين المتتبعين للشّأن التركي أنّ تخلّي الحزب عن أجندته لن يدوم طويلا وإنّها لن تعدوا كونها فترة مهادنة مع العلمانية يعود بعدها لفرض النمودج الخاص به داخل تركيا ، وهؤلاء يرون أنّ سياسة أردوغان وحزبه خلال المرحلة القادمة ستكون ممثلة في الإستلاء البطيء على أجهزة الدّولة وسيكون ذلك أهم للحزب من تمرير برنامج إسلامي

1- رضا هلال ، **المرجع السابق**، ص267.

2- **نفس المرجع**، ص267.

صريح من خلال البرلمان وهو متأكد أنه لن يطبّق مطلقا لأنّ الخدمة المدنية التّركية والجّيش سيقفان ضده ، ولذلك فإنّهم يؤّكدون بأنّ السياسة المقبلة للحزب تتمّثل في الإحتفاظ بالسّلطة لعدّة سنوات يتمكن من خلالها الحزب من بناء قاعدة حقيقية له في قلب السّلطة التركية وإقصاء المؤسّسة العسكرية من السّاحة السياسية ، وهذا إن تمكن حزب العدالة والتّنمية بوضع دستورجديد بدلا من دستور1982، وقد يتطرّق حينها إلى إحالة بعض ضباط الجيش العلمانيين إلى التّقاعد وترقية الضباط ذوي الميول الإسلامية كذلك إستبدال عشرات الآلاف من موظفي الخدمة المدنية في كل المستويات بآخرين ذوي ميول إسلامية.

4- توجس المؤّسسة العسكرية من فقدان نفوذها السياسي كليّة بعد التّعديلات الدستورية.

لا شكّ أنّ التّعديلات الدستورية التي قامت بها حكومة العدالة والتّنمية كان لها إنعكاس كبير على توّجس المؤسّسة العسكرية مستقبلا من فقدان نفوذها السياسي بالكليّة ، ومن ثم سينحصر دورها فقط في الحفاظ على أمن البلاد من الأخطار الدّاخلية والخارجية التي يمكن أن تهّدد أمن البلاد ، ولذلك فإنّ أكثر ما يخيف قادة الجيش هؤلاء أمران أساسيان الأمر الأوّل هو أنّ هذه التّعديلات سوف تلغي المادة كانت موجودة في الدستور القائم قبل هذا الاستفتاء كانت تحصّن قادة انقلاب سنة 1980 من المّساءلة القانونية عن الجرائم التي ارتكبوها في حق الشّعب التركي (1)

إلى جانب خوفها من إزالة المادتين 35 و85 من الدستور وهاتين المادتين تتمّسك بهما المؤسّسة العسكرية لتبقي سلطتها هي الأقوى في البلاد إنطلاقا من نظرتها لنفسها أنها أقدم

1-خورشيد دلّي،« الإنتخابات التركية بين معارك الداخل والثورات العربية »، **الوحدة الإسلامية**، لبنان،العدد114،جوان 2011.

وأهم مؤسّسة وطنية في تاريخ تركيا الحديثة (1) ، السّبب الثاني أنّ هـذا التّعديل سوف يحدّ من سلطات المؤسّسة العسكرية ويعيدها إلى إطارها الطبيعي إلى وضعها الطبيعي وهو الاختصاص بالدفاع والأمن القومي الخارجي دون التّدخل في الشّؤون السياسية تحت إدّعاءات حماية الدستور أوحماية العلمانية من خطر يهددها ، أو إلى آخره من هذه الادّعاءات التي طالما استخدموها للإطاحة بحريّات الأفراد وحرّيات الشّعب التّركي على مدى عقود طويلة جدا ليس فقط منذ انقلاب كنعان إفرين في سبتمبر سنة 1980 وإنّما منذ الانقلاب الذي وقع ضد الرئيس عدنان مندريس في سنة 1960.

ولهذه الأسباب تتوجس المؤسّسة العسكرية من فقدان نفوذها السياسي ، وعليه نقول أنّه إذا تمكن حزب العدالة والتّنمية مستقبلا من إلغاء هذه المادة **(35)** فإنّ ذلك يعني أنّ المؤسّسة العسكرية التركية تكون قد فقدت نفوذها السياسي كلّية ، والحقيقة التي لا يجب أن نغفلها هنا أنّه من دون تغيير المادة 35 من الدستور التركي لا يمكن القول بأنّ النفوذ السياسي للمؤسّسة العسكرية قد إنفرط عقده ، وأنّه أصبح من الماضي بل أنّ هذه المادة تشكل الذراع السياسية للمؤسّسة العسكرية والعامل الأساسي لعرقلة كل خطوات الإصلاح الجدّية التي بادر إليها حزب العدالة والتّنمية، ولذلك حينما إقترح حزب العدالة والتّنمية إجراء إستفتاء على رزمة إصلاحات جدرية ومهمة جدًا والتي جاء من بينها تعديل المادة 35 من الدستور لقي هذا الإقتراح إستهجانا من قبل حزب الشّعب الجمهوري أحد أبرز أذرع العلمانية في تركيا ، ولذلك نقول أنّ إزالة هذه المادة هو في الحقيقة إزالة أهم العراقيل التي تمنع من تسريع وتيرة مفاوضات الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي.(2)

1- ابراهيم البيومي غانم ،« **الإستفتاء على الدستور وتأثيره على سياسة تركيا** »، الرابط الإلكتروني:

http://www.aljazeera.net/programs/pages/a564362010/09/21

2- محمد نور الدين، « تركيا: المادة 35 جوهر التعديل الدستوري » ، **السفير** ، لبنان، العدد 11653 ، 2010/07/29.

المطلب الثاني : سيناريوهات المستقبل السياسي لحكومة حزب العدالة والتنمية والتحدّيات المستقبلية التي ستواجهها.

على الرّغم من أنّ التّعديلات والإصلاحات المختلفة التي قامت بها حكومة أردوغان والتي قلّصت بموجبها وضعية الجيش القانونية ودوره السياسي داخل مجلس الأمن القومي إلاّ أنّ ذلك لا يعني كليّة أنّ عهد تدخل الجّيش في السياسة في تركياقد ولّى نهائيا ، بل أنّ إحتمالات التّدخل بطريقة أو بأخرى لازالت واردة ولو أن أردوغان في ضل الظروف الراهنة قد أحكم سيطرته وقبضته على الجيش، وتتأتى إحتمالات وإمكانية التدخل من جديد في الحياة السياسية من كون أن الدستور المعمول به اليوم في تركيا هو الدستور نفسه الذي وضعه قادة الإنقلاب العسكري لسنة 1980 والذّي مازالت أحكامه سارية لحماية المبادئ العلمانية رغم تعديل بعض المواد منه وصلت إلى 26 مادة منه، لذلك فإنّ جهود أردوغان سوف تتمحور حول وضع دستور مدني جديد يرنو إلى وضع المؤسّسة العسكرية في مكانها الصّحيح وفق معايير النّظم الديمقراطية الحديثة ، وعلى ضوء ذلك يمكن أنّ نلخّص سيناريوهات المستقبل السياسي لحكومة حزب العدالة والتّنمية في النّقاط التّالية:

1- وضع دستور مدني جديد:

يعد وضع دستور مدني جديد بدلا من دستور 1982 الذّي مازال يكفل في إحدى بنوده حق تدّخل الجّيش في الحياة السياسية من أهم الأولويات التي تسعى حكومة أردوغان إلى تحقيقها في أقرب وقت ، وما إجراء إستفتاء عام حول تعديل الدّستور التركي والذّي كانت نتائجه لصالح هذه التّعديلات إلاّ دليلا واضحا على عزم أردوغان من أجل وضع دستور مدني يرّكز في المقام الأوّل على **حماية الحقوق الفردية والحرّيات السياسية والمدنية وسيادة القانون وإعـــادة تنظيم السّلطة القضائية وفق أسّس ديمقراطية(1)**، وغيرها من

1- Zuhtu arslan,<< **turkey bid for the new constitution** >>, insight turkey,vol 9, number 03,2007, p10.

المسائل المهمّة الأخرى ، وعلى هذا الأساس صرّح رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان قائلا:" **أنّ حكومته تريد وضع مسودة دستور جديد بحلول النصف الأوّل من عام 2012 وأنّه سيسعى إلى توافق بين الأحزاب لتحقيق ذلك".**(1)

وهناك إتفاق سياسي واسع النّطاق داخل تركيا المرشحة لعضوية الإتحاد الأوربي على الحاجة إلى تحديث الدستور الذي وضع بإيعازمن الجيش بعد إقلاب عام 1980 لكن المحاولات السّابقة لإصلاحه عرقلتها الخلافات السياسية ، إلاّ أنّ البعض يشترط لوضع دستور جديد التّعامل مع مطالب الأقليّة الكردية وتعزيز إشراف الحكومة المدنية على الجّيش ، وهي إصلاحات يطالب بها الإتحاد الأوروبي منذ فترة طويلة لتحديث الدّولة التركية .(2)

وفي جولة رسمية قادته إلى دولة مقدونيا صرّح رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان أمام الصحافيين قائلا :" **سنرّكز بكثافة جهودنا عاى الدستور الجديد مع بداية الدورة البرلمانية الجديدة في النّصف الأول من عام 2012"** ، ولأهمية ذلك قال أردوغان :" بأنه سيتعاون مع المعارضة لوضع دستور جديد "، وتزامنت هذه التّصريحات مع تأكيد أردوغان على أنّ هذا الدستورالجديد سيعمّق الديمقراطية في تركيا أكثر من وقت مضى (3) ، وكتعليق على ذلك نقول إن نجح أردوغان في وضع دستور مدني جديد فإنّه يعد أكبر إنجاز له منذ توليه الحكم ، وأنّه سيكون دعامة جديدة لتعزيز الحكم المدني ومبادئ الدّيمقراطية في تركيا .

1- « أردوغان يريد وضع دستورا جديا لتركيا في النّصف الأوّل من سنة 2012 » ، **الوسط**، البحرين، العدد 3310، 30 سبتمبر 2011.

2- **نفس المرجع**.

3- Kristin fabbe , « **analysis of current events doing more with less the justice, and devlopment party turkish elections and the uncertain future of Turkish politics** », nationalities papper, **london**,vol.39,no.5,September 2011,p663.

2- تحديث الجيش وإلحاقه بالحكومة:

عقب الإصلاحات الدستورية والسياسية التي قام بها رجب طيب أردوغان من أجل تعزيز الديمقراطية وترسيخها في تركيا وبعد الإستقالة التي تقدّم بها قادة الجيش التركي وإعتقال بعضهم الآخر من أجل محاكمتهم أمام القضاء في الجرائم التي إقترفوها ، فإنّ حكومة حزب العدالة والتّنمية لم تتوّقف عند هذا الحد بل هي عازمة وبقوّة عن القيام بمشروع جذري تعدّه الحكومة لإعادة هيكلة الجيش من جديد في إطار رؤية جديدة لدوره تحت عنوان جعل الجيش متناسباً مع شروط الانتساب إلى عضوية الإتحاد الأوروبي ، ولكن في حقيقة الأمر فإنّه يهدف إلى تكريس انتهاء الدّور السياسي التّقليدي للجيش والحؤول دون تكرار الأزمات ، وذلك من خلال مجموعة من الخطوات التي سيسعى إلى تطبيقها مستقبلا لعل أهمها:

- القيام بتعديلات واسعة على آلية عمل وزارة الدّفاع ورئاسة الأركان العامة مع السّعي إلى ربط المؤسّسة العسكرية بوزارة الدّفاع وليس رئاسة الأركان العامة باعتبارأنّ الأولى ـ أي الوزارة ـ تتبع إلى رئاسة الحكومة. (1)

- تعديل الفترة الحالية للخدمة العسكرية والتي هي إمّا 06 أشهر أو 15 شهراً بحسب درجة التّحصيل العلمي للمجنّدين ، وتقول التّقارير التّركية إنّ المّدة المطروحة تتراوح بين 9 و 12 شهراً في إطار رؤية جديدة للجيش، وهي رؤية سبق وأن طرحها رئيس الأركان الأسبق حلمي أوزكوك.(2)

1-خورشيد دلّي، « تركيا بين التحوّل المدني والدور الجديد » ، **الوحدة الإسلامية** ، لبنان، العدد 117،سبتمبر2011.

2- **نفس المرجع**.

❖ تعديل المادة 17 مـن الدستور والتي تُتبع الجيش لـرئاسة الأركـان والـّذي لـرئيس الوزراء وحده حق مساءلته بينما هو غير خاضع أساساً لسلطته ، والمطلوب هو جعل هيئة الأركان تابعة لوزارة الدّفاع كي تصبح مرجعية الجّيش حيث تتبع الوزارة للحكومة المدنية.

❖ تغيير هيكلية القوّات المسلّحة من خلال إعـادة النّظر فـي الجيش البري الذي هـو أكبر الجيوش التركية ويأتي منه حصراً من يتوّلى رئاسة الأركان، وكذلك تعديل مواقع قيادة هذه الجيوش المترّكزة أساساً في ثلاث مناطق أساسية (اسطنبول ـ مالطيا ـ أرزنكان) مع إمكانية تغيير ميادين ومهام هذه القوّات.

❖ إيجاد آلية جديدة لترقية عناصر وضّباط الجّيش مـن خلال اعتمـاد معايير الحرفية والمهنية والانجازات والسّجل العسكري بدلاً من المدّة الزمنية ، ومثل هذه الآلية الجديدة تجنّب الحكومة الصّدام مع الجيش على ملف آلية الترقيات السنوية والتي كانت السّبب في تفجير الأزمة الأخيرة. (1)

❖ إنّ العنـوان أو المهام الجديدة لهـذه القوّات تترّكز عـلى ما تسّميه تركيا بمـكافحة (الإرهاب) وتحسين شروط الجيش التركي في هذا المجال، ويبدو أنّ هذه الخطوة مرتبطة بما تعرّض له الجيش التركي من خسائر كبيرة على يد مقاتلي حزب العمال الكردستاني الذي وجّه ضربات موجعة للجّيش التركي خلال العام الحالي مقابل عجز الأخير في مواجهة نفوذ الحزب الكردستاني وقدرته على القيام بعمليات نوعية ضد الجيش التركي في المكان والزمان المحددين .

باختصارنقـول تريد أنّ مـا تريده الحكومة مـن خطتها التحديثية للجيش إعـادة النظر في

1- خورشيد دلي ، **المرجع السابق**.

تركيبة الجيوش التركية الثلاثة وربط هذه الجيوش برئاسة الأركان ، وتعديل صلاحية قادة الأخيرة وربطها بوزارة الدفاع كي تصبح الأخيرة مرجعية المؤسّسة العسكرية ، وبهذا تكون الحكومة قد سيطرت على المؤسّسة العسكرية بالكامل باعتبار أنّ وزارة الدفاع ليست سوى وزارة من الوزارات التابعة للحكومة التي ستكون لها كلمة الفصل.

3- زيادة القاعدة الشّعبية للحزب في الإنتخابات القادمة:

كان للإنتخابات التشريعية التي شهدتها تركيا في 12سبتمبر2011 أكبر دليل معبّرعن إتّساع القاعدة الشّعبية لحزب العدالة والتّنمية وزيادة عدد الأصوات المؤّيدة لهذا الحزب ، كما لا يدل إلاّ على النّمو المتزايد في شّعبية حزب العدالة والتّنمية ذي الأصول الإسلامية (1)، حيث سجّل الحزب خلال ثلاثة إنتخابات تشريعية متتالية إرتفاع ملحوظ في نسبة المصوّتين والمؤّيدين لهذا الحزب ، إذ كانت النّسبة المؤية التي تحصّل عليها حزب العدالة والتنمية سنة 2002 هي 34% ثمّ إرتفعت سنة 2007 إلى 47 % لتصل سنة 2011 إلى 50% ،ولذلك عدّت هذه الإنتخابات الأخيرة لسنة 2011 أنها سابقة في تاريخ تركيا الحديث ومنذ إقامة الجمهورية التركية الحديثة على يد مصطفى كمال أتاتورك نظرا لعدد المشاركون في هذه الإنتخابات .

وقد وصل عدد المشاركين في هذه الإنتخابات التشريعية 50 مليون تركي من أصل 74 مليون تركي التي إنتهت لصالح حزب العدالة والتنمية (2)، وهذا مافسّر بأنّ رجب طيب أردوغان قـد إمتلك ناصية الشّعب التركي في تطلّعاته ومصيره ومستقبله وأهـدافه ، إذ

1- أشرف عامر،« العدالة والتنمية والمعادلة التركية المعّقدة » ،**مركزالدراسات الإستراتيجية**، مصر، 17جوان2011.

2- محمد زاهد جلول ، **« قراءة في نتائج إنتخابات البرلمان التركي »** ، الرابط الإلكتروني:

http://www.kahireturk.org/Makalat_Main2.php?id_art=65.24/03/2012.

فاز الحزب للمرة الثالثة على التوالي، وهذا الفوز لم يحقّقه زعيم تركي ولا أوربي من قبل.

إنّ زيادة القاعدة الشّعبية لهذا الحزب وإرتفاع نسبة المؤّيدين له مرّده أنّ حزب العدالة والتّنمية لم يقطع إتصاله بالشّارع التركي لجس نبض الناخبين ومعرفة آرائهم حول مختلف القضايا التي تهم وتشغل بال المواطنين في القرارات والقوانين ، وهو ماضمن لحزب العدالة والتّنمية زيادة نسبة التأييد له وعدم تآكل شعبيته خلال سنوات الحكم (1)، وفي هذا مؤشّر قوّي على أنّ هذا الحزب سيكون هو الحزب الرّائد في تركيا مستقبلا من خلال إلمامه ونظرته الشّمولية لكل التّطورات والمستجدات في تركيا ومراعاة الحزب لكل تطلّعات وإهتامات الشّعب التركي وتكيّفه مع هذه المطالب والتّطلعات المتجدّدة والمتنوعة.

4- التحدّيات السياسية المستقبلية التي ستواجهها حكــومة أردوغان :

على الرّغم من الإصلاحات الدستورية والسياسية التي قامت بها حكومة أردوغان إلاّ أنه هناك عدّة قضايا ومشاكل سياسية لم تجدلها حكومة أردوغان حلاً نهائيا إلى يومنا هذا بل أنّ هذه المشاكل السياسية والتي كما أشرنا إليها سابقا مازالت تشكل عقبة كؤود من أجل إنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوربي ، وعليه ستشكل هذه القضايا أبرز التّحديات المستقبلية العويصة التي ستواجهها حكومة أردوغان ، ونلّخص هذه التّحديات في النّقاط التالية:

1- صعوبة إيجاد حلاً نهائيا للمشكلة الكـردية:

تعد القضية الكردية في تركيا من أعوص وأخطر المشاكل السياسية التي تواجه حكومة أردوغان إذ رغم مختلف التّحركات والخرجات التي قام بها أردوغان من أجل تسوية هذه الأزمة العالقة إلاّ أنّها مازالت لم تجد لها حلاّ نهائيا ، وللإشارة يمثّل الأكراد في تركيا نحو 20 % من السّكان أي أنّهم يزيدون على 12 مليون أو 13مليون(1)، ولذلك يعتبر حزب

1- عقيل سعيد محفوظ ، **جدليات المجتمع والدّولة في تركيا:المؤسسة العسكرية والسياسة العامة** ، أبوظبي، مركزالإمارات والبحوث الإستراتيجية، 2008، ص79.

العدالة والتّنمية بأنّ الحل النّهائي للقضية الكردية لن يتحقّق إلاّعبر خطوات سياسية وإقتصادية وإجتماعية على أساس أنّ هذا الحل الشّامل سيقوي تركيا من الدّاخل والخارج ، ففي الدّاخل سيؤّدي هذا الحل إلى خلق المزيد من الإستقرار والتّعايش الإجتماعي والتّنمية والنّمو والتوافق السياسي بين القوميات والمذاهب التي تشكل البنية الإجتماعية في تركيا.

وأمّا في الخارج سيؤدي هذ الحل إن نجحت حكومة العدالة والتنمية في تحقيق هذ الحل إلى تعزيز خيارات تركيا السياسية والإقليمية والدّولية والقيام بدور مؤّثر في مختلف الدوائر السياسية الخارجية التركية ، فضلا على أنّ ذلك سيرسّخ التّجربة الديمقراطية في تركيا ويعزّزها أكثر.

وكانت المسألة الكردية مشكلة طويلة الأمد في تركيا منذ تأسيسها (1)، ومع ذلك فإنّ حكومة حزب العدالة والتّنمية بقيادة أردوغان تبدو عازمة على تحقيق بعض التّقدم في المسألة الكردية من خلال توفير أكبر قدر من الحريّة والحقوق الثقافية أكبر وإزدهار إقتصادي أكبر للأكراد والسّماح التّعلم باللغة الكردية وفتح وسائل الإعلام والبث باللّغة الكردية ، ومن المرجح أنّ حكومة أردوغان سترّكز على الحوارمع الإدارة الكردية بدلا من التّدخل العسكري حتّى وإن كان التّدخل العسكري لامفرّمنه إلاّ أنّه سيكون محدودا للغاية(2).

وعلى الرّغم من هذا الإنفتاح على القضية الكردية يجد حزب العدالة والتّنمية صعوبة بالغة في الإقتراب من مطلب مشروع حكم ذاتي حيث مازالت الجّهات الكردية المتطرّفة تطالب بإقامة دولة كردية على الأراضي التركية وتهدّد نظامها(3)، ولإيجاد حلاً جدريا

1- Kemal kirisci, « **the kurdish question and turkey ;future challenges and prospects for a solution** »,institute for political and international studies, working paper ,issue24, december 2004,p31.

2- **ibid**,p32.

3- محمد ثلجي،**"أزمة الهوية في تركيا طرق جديدة للمعالجة"**، في: محمد عبد العاطي، **المرجع السابق**، ص98.

لهذه الأزمة تجد حكومة العدالة والتّنمية صعوبة كبيرة في تحقيق ذلك رغم الوّعود التي تقدّمت بها حكومة العدالة والتّنمية ، لذلك تبقى القضية الكردية من المشاكل السياسية العالقة في تركيا ، وهذا ماجعل الإتّحاد الأوروبي يؤكد بين الحين والآخر لأجل وضع حلاّ نهائيا لهذه الأزمة بغية إنضمام تركيا إلى الإتّحاد الأوربي وكشرط أساسي لقبولها في الإتحاد الأوروبي.

2- مسألة العلويين الأتراك:

والعلوية في تركيا هي أحد أهم المذاهب الإسلامية المنتشرة في تركيا ويشكلون ما بين 25 و30%من السّكان(1)، وقد واجه العلويون إقصاءا جغرافيا وسياسيا في عهد الدّولة العثمانية التّي لم تعترف بهم ولا يزال التّمييز يمارس ضدهم في قضايا كثيرة على صعيد فرض العمل والإنفاق العام والخدمات ومواقع الإدارة ونتيجة للإختلافات المذهبية بين أبناء الطائفة العلوية وغالبية المواطنين الذين يعتنقون المذهب السّني ، فقد طالب العلويون بإمتيازات تتعلّق بحقوقهم الدينية مثلما يسمح للسّنة ، كما يطالب العلويون أيضا بزيادة عدد أبناء المذهب الّذين يعملون في القطاع العام وخصوصا في المناصب الرّسمية الرفيعة وإقرار ذلك دستوريا ، وتحظى مطالبهم هاته بدعم الإتّحاد الأوربي بل أنّ هذه المطالب تعد من الشّروط التي إشترطها الإتحاد الأوروبي على تركيا من أجل إنضمامها للإتحاد .(2)

ويبدو من خلال سياسة الفعل (حزب العدالة) ورد الفعل (العلويون) أنّ هناك حالة من عدم الثّقة تسيطر على الأجواء السياسية التركية في ضل التّجربة التاريخية المرّة لعلاقة العلويين بالدّولة السّنية ، وتنعكس هذه الحالة على سبيل المثال في الحديث عن إرتكاب العثمانيين لمجازروعمليات قتل ضد أبناء الطائفة من جهة ، وإفتخار رئيس الوزراء التركي

1- عقيل سعيد محفوظ ، **المرجع السابق**، ص71.

2- محمد ثلجي، **المرجع السابق**، ص101.

طيب أردوغان الدائم بأنه حفيد السّلاطين العثمانيين ووصف سياسة حزب العدالة والتّنمية بالعثمانية الجديدة من جهة أخرى.

3-الأقليات المسيحية:

تطالب الأقليات الدينية والأقلية الأرمنية بوجه خاص بتسهيلات أكبر من أجل زيادة تمثيلها النيّابي في البرلمان التركي ، كما يطالب هؤلاء الأرمن برفع الحظر عن حرية إستخدام لغتهم في مؤسّسات التّعليم ووسائل الإعلام وتدريس العقيدة الخاصة بهم في المدارس الرّسمية ، إلى جانب مطالبتهم بوقف الكتّاب الذين عبّرواعن آرائهم في المسألة الأرمنية حيث يجري إعتقال كل من يلوح بالقول بحدوث المذابح الأرمنية.(1)

وتدّعي الأقليات الدينية أنّ هناك إقصاء ضمنيا وغير رسميا للإقليات غير المسلمة عن الخدمة في الجيش وقوات الأمن وعن المناصب الرفيعة في الدّولة فمن بين 81 محافظا تركيا لايوجد أي محافظ غير مسلم ، كما أنّ هناك شكاوى تتعلق بالمناهج الدراسية في المدارس التي تزعم أنها تسيء إلى القوميات والأديان الأخرى ، غير أنّ حكومة العدالة والتّنمية تتنهج سياسة الحذر تجاه حقوق الأقليات حيث وجّه رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان نفسه إنتقادا إلى السيّاسات الحكومية التي أفضت إلى طرد عشرات الألاف من اليونانيين المسيحيين في القرن الماضي ووصفها بالسياسات الفاشية ، وهذا الإنفتاح يشكل تحوّلا في الموقف العام تجاه الاقليات في تركيا التي تتطلّع إلى عضوية الإتحاد الأوربي.(2)

1- معمر الخولي، **المرجع السابق**، ص35.

2- محمد نور الدين ،« **الإعتذار من الأرمن** »، الرابط الإلكتروني

http// :www.akhbaralaala.net/news_detail.php?id=18968 .20/7/2011.

4- مسألة الحجاب :

في الحقيقة بدأت قضية الحجاب في تركيا مع سلسلة الإجراءات التي صدرت في عهد مؤسّس الجمهورية التركية مصطفى كمال أتاتورك (1923-1938) ومنها تمّ حظر الحجاب في 25 نوفمبر1925 (1) ، ثمّ برزت القضية كقضية سياسية بعد الإنقلاب الّذي قاده الجنرال كنعان إيفرين في 12 أيلول 1980 ، حيث كما أشرنا فيما سبق أنّ العديد من المحجبات مُنعن دخول الجامعات وسائر المعاهد والمدارس ومؤسّسات الدّولة بسبب إرتدائهن للحجاب ممّا زاد من معاناة الطالبات المحجبات اللواتي إضطررن إلى مغادرة تركيا لإستكمال دراستهن في الجامعات الأوروبية والغربية.

وقد تكرّرهذا الفعل مع النائبة مروة قاوقجي كما أسلفنا سابقا التي أصرت على حضور جلسة برلمان إفتتاحية في بداية شهر ماي 1999 وهي مرتدية الحجاب فمنعت من ذلك وأثيرت جدالات واسعة من قبل أوساط علمانية وفي مقدمتها المؤسّسة العسكرية تندّد بهذه الخرجة المفاجئة لمروة قاوقجي(2)، وعليه إستفحلت قضية الحجاب في تركيا وأخذت طابع تبادل التّهم بين الأحزاب الإسلامية والأوساط العلمانية في تركيا.

وإنسجاما مع سياسة الإصلاح التي قامت بها حكومة أردوغان صرّح رئس الوزراء التركي في أثناء زيارة له إلى إسبانيا في 15 جانفي 2008 قائلا :" **ولنفترض أنّ الحجاب هو رمــز سياسي فهـل يمكن إعتباره رمـزًا للجريمة ؟ كيف يمكن حظر الرموز !"**(3) وبعد

1- نوفل ميشال، **عودة تركيا إلى الشرق: الإتجاهات الحديثة للسياسة التركية**، بيروت، الدّار العربية لعلوم ناشرون،2010، ص113.

2- خليل ابراهيم الطيّار،**الصّراع بين العلمانية والإسلام في تركيا** ، دراسات إستراتيجية ، العدد 99، أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 2004،ص ص، 63-64.

3- أديب عسّاف بكرأوغلو،**"المؤسسة العسكرية والإسلام في تركيا "**، في: محمد عبد العاطي ، **المرجع السابق**، 129.

فترة وجيزة من التّصريح نجح حزب العدالة والتّنمية في تمرير مشروع قانون في البّرلمان بموافقة 411 عضو من أصل 550 عضو يسمح بإرتداء الحجاب في الجامعات وصادق عليه رئيس الجمهورية عبد الله غول.

ومع ذلك فإنّ موافقة الغالبية البرلمانية ومصادقة رئيس الجمهورية على التّعديل الدستوري لم تمنع من إحالته من قبل حزب الشّعب الجمهوري إلى المحكمة الدستورية العليا التي قضت بنقضه ، بل أنّ محاولة التّعديل كانت موضوعا للائحة إتّهام أعدّها رئيس الإدّعاء العام وقدّمتها في مارس 2008 إلى المحكمة الدستورية طالبا حظر حزب العدالة والتّنمية كونه مركزتنسيق للجهود الرّامية إلى تغيير الطابع العلماني للجمهورية.

وبعد خمسة أشهر أصدرت المحكمة قرارها الذي رفضت فيه حظر حزب العدالة والتّنمية ، ولكنّها في الوّقت ذاته وجّهت له تحذيرا جديّا وبذلك نجا حزب العدالة والتنمية من نفس المصير الذي تعرضت له الأحزاب الإسلامية التي سبقته كحزب الرّفاه ، وعلى هذا الأساس كان هذا التّحذير حاضرا في ذهن قيادة حزب العدالة والتّنمية حيث لم تكن قضية الحجاب من ضمن التّعديلات الدستورية التي طرحت للإستفتاء في 12 سبتمبر 2010 ، وهنا يظهر أنّ قضية الحجاب في تركيا هي من أكبر وأخطر التّحديات التّي تواجهها وستواجهها حكومة أردوغان ما دام الصّراع بين العلمانية والإسلام مازال قائما في تركيا.(1)

وإلى جانب هذه التّحديات نشير إلى القضية القبرصية التي تعد هي الأخرى من التّحديات التي تواجه حكومة أردوغان ، حيث أنّ الإتحاد الأوروبي وبشأن هذه القضية قام في نهاية 2005 بتعليق مباحثات العضوية مع تركيا في ثمانية بنود بحجّة أنّها ترفض فتح مطارتها وموانئها أمام الطائرات والسّفن القبرصية اليونانية.

1- معمر الخولي، **المرجع السابق**، ص30.

ويعتقد الكثيرون أنّه في حالة نجاح رجب طيب أردوغان في إيجاد حل لهذه المشاكل المستعصية فسوف يراهن على كسب رضى وتأييد الشّارع التركي ، ومن ثمّ إن تحقّق هذا النّجاح فعلا فإنّ رجب طيب أردوغان قد يحكم البلد إلى أجل غير مسمّى.(1)

1- حسني محلي، « **الأكراد والأرمن وقبرص تحدّيات صعبة لأردوغان** » ، الرابط الإلكتروني:

http// : www.akhbarraalam.net.30/01/2012.

خلاصة وإستنتاجات الفصل:

لقد تطرّقنا في ثنايا هذا الفصل إلى الحديث عن تأثر المؤسّسة العسكرية بالتّحديات الجديدة وإنعكاس ذلك على التّحول الديمقراطي ، حيث إبتدأنا الحديث عن تراجع دور المؤسّسة العسكرية في الحياة السياسية وعودة الحكم المدني بدلا من الحكم العسكري ، ثمّ التّطورات التي حدثت عقب تراجع دور المؤسّسة العسكرية أي منذ سنة 2002 فصاعدا ، بعد ذلك إنتقلنا إلى الحديث عن حزمة الإصلاحات التي قامت بها حكومة العدالة والتّنمية والتّي كان لها دورا كبيرا في تغيير مجريات الحياة السياسية التركية ، ثمّ بعد ذلك تحدّثنا بشيء من التّفصيل حول رغبة تركيا في الإنضمام إلى الإتحاد الأوربي وأهم العقبات التي عرفتها مسألة الإنضمام لهذا الإتحاد ، وختمنا الفصل ببناء وإفتراض جملة من السيناريوهات التي من المفترض أن يعرفها المستقبل السياسي لكل من المؤسّسة العسكرية وحزب العدالة والتنمية والعلاقة التي من المفترض تسود بينهما على ضوء هذه التّحديات التي عرفتها تركيا مؤّخرا ، وعلى ضوء ذلك توصلنا إلى أهم النتائج التالية:

- أنّ وصول حـزب العدالة والتنمية إلى الحكم سنة 2002 كان لـه أثرا بارزا على إحداث تحوّلا سياسيا وديمقراطيا في تركيا ، ومن ثمّ شكل هذا الحدث أي وصول حزب العدالة والتّنمية إلى سدّة الحكم منعطفا حاسما ونقطة تحوّل في التاريخ السياسي الحديث لتركيا ، إذ إستطاع هذا الحزب ترويض المؤسّسة العسكرية وتقليص دورها السياسي وهو أهم حدث سياسي ، ومن ثمّ إستطاع الحزب إعادة الإعتبار إلى الحكم المدني بدلا من الحكم العسكري الّذي كان يدير شؤون البلاد .

- أنّ مـا ساعـد حكومة العدالة والتّنمية على تحقيق هـذه الإنجازات هونجاحـها فـي الإنتخابات ثلاثة مرّات متتالية من جهة ، والتّحسن الإقتصادي الذي رفع تركيا إلى المرتبة السابع عشر دوليا من حيث القوّة الإقتصادية في العالم، وهذا جعل شّعبية الحزب تتسع قاعدتها ومـن ثمّ إستطاع الحزب تثبيت أقدامه في إدارة شـؤون البلاد وأعـطته المـزيد مـن

الثقة بالنّفس من أجل المضي في تحقيق المزيد من الإنجازات والإصلاحات ، وبرز هذا النّجاح أكثر في إستفتاء سبتمبر2010 المتعلّق بتعديل الدستور حيث صوّت المواطنين الأتراك لصالح التعديلات الدستورية ، وهذا مازاد من ثقة أردوغان وحكومته وشجّعها على إحداث المزيد من الإصلاحات بل شجّعها على التفكير في وضع دستور جديد بدلا من دستور1982 الذّي مازال هو المعمول به اليّوم رغم بعد التّعديلات التي طرات عليه.

❖ أنّ الإستقالات التي تقدّم بها قادة الجيش التركي هي إعلان صريح على إنتصار حزب العدالة والتّنمية على المؤسّسة العسكرية وأنّه إستطاع أن يحد من سلطتها ، وأنّه دليل واضح على إستسلام المؤسّسة العسكرية لصالح السّلطة السياسية ، كما أنّها عجزت رغم المحاولات التي قامت بها في الخفاء من إسقاط حكومة العدالة والتنمية ، ومن ثمّ إستطاع الحزب أن يحكم قبضته على المؤسّسة العسكرية من خلال تجريد المؤسّسة العسكرية من الحصانة العسكرية التي كانت تحول دون محاكمة ومقاضاة قادة الجّيش في التّجاوزات والجرائم التي توّرطوا فيها فأصبح بالإمكان بعد التّعديلات الدستورية محاكمة قادة الجّيش أمام محاكم مدنية وتجريدهم من الصّفة العسكرية ، وهذا ماسمح بسجن وإعتقال العديد منهم لقضايا الفساد التي توّرطوا فيها أثناء فترة حكمهم ومن ثمّ لم يجد أولئك القادة حصنا وموئلا يلجؤون إليه لإخفاء مجازرهم وجرائمهم .

❖ أنّ رغبة تركيا في الإنضمام إلى الإتحاد الأوربي قد ساعد كثيرا حكومة العدالة والتنمية على تنفيذ إصلاحاتها السياسية والدستورية ، وعلى الثبات في مواجهة ضغوط العسكر من خلال تقليص وتحجيم دوره في المجال السياسي ، وتعد هذه الخطوة أي التّقليص الدور السياسي للجّيش من بين إحدى شروط الإتحاد الأوروبي التي إشترطها على تركيا من أجل إنضمامها إلى الإتحاد الأوروبي، إلى جانب شروط تتعلّق بالممارسات الديمقراطية ورعاية حقوق الإنسان وتوسيع المشاركة السياسية لكافة الشّعب التركي .

❖ أنّ الإتـحاد الأوروبي كان كل مرّة يفـرض على الحكومة التركية القيام بالمزيد من الإصلاحات من أجل ترسيخ الديمقراطية وتعزيزها ودعم حقوق الإنسان السياسية والمدنية لكافة أفراد الشّعب التركي ، إلاّ أنّه هناك العديد من المشاكل العالقة لا زالت تشكل عائقا كبيرا لإنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي منها ضرورة إجتثاث ما تبقّى من نظام الوصاية العسكرية من خلال إلغاء المادتي 35و85 من نظام الخدمات الدّاخلية للجيش والتي كانت تضفي المؤسّسة العسكرية من خلالهما شرعية التدّخل في الحياة السياسية ، وإلى جانب ذلك نجد المشكلة الكردية والمسألة القبرصية والقضية العلوية هي مشاكل مازالت مطروحة على السّاحة السياسية التركية يشترط الإتحاد الأوربي على أنقرة إيجاد حلول لها من أجل دخول بوابة الإتحاد الاوربي ، ومن ثمّ يتضح صعوبة تحقيق مطمح تركيا في الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي نظرا لصعوبة إيجاد حلول جدرية لهذه المشاكل العويصة.

❖ أنّ جهود أردوغان لتعـزيز الديمـقراطية وتقـليص دور المـؤسّسة العـسكرية وشـل نفوذها عن التأثير في الحياة السياسية من خلال هذه التّشريعات والتعديلات إنّما هي جهود تهدف في الأساس إلى وضع تركيا على المسار الديمقراطي الصحيح وفق المعايير العالمية وهو مطلب جامع لكافة قوى المجتمع التركي.

❖ وعـلى ضوء ماسبق نستنتج أنّه رغـم تحقيق بعض هذه الإصلاحات التّي قامـت بها حكومة العدالة والتنميةالّتي من شأنها دعم حقوق الإنسان والديمقراطية أكثرفي تركيا ،إلاّ أنّ المستقبل السياسي لتركيا لازال غامضا نتيجة لتوّتر العلاقات بين المؤسّسة العسكرية والمؤسّسة المدنية الممثلة في حكومة العدالة والتّنمية ، ومن ثمّ فإنّ إمكانية عودة الصّراع بين المؤسّسة العسكرية والمؤسّسة المدنية لازال قائما ، وحق التدّخل في الحياة السياسية كذلك مازال مكفولا لها في دستور1982 المعمول به إلى يومنا هذا رغم بعض التّعديلات التي طـرأت عليه ، ومـنّ ثمّ فإنّ مسـتقبل التّحـول الديمقراطي وترسيخ العمـلية الديمقـراطية

في تركيا مرهونا بتجنّب الصّراع بين المؤسّسة العسكرية مع حزب العدالة والتّنمية إلى جانب إيجاد حلولا للمشاكل العالقة (المسألة الكردية، القضية القبرصية).

الخـاتمـة.

إنّ الحديث عن المؤسسة العسكرية التركية وإنعكاس مشاركتها في الحياة السياسية على مسألة التحول الديمقراطي تبرز لنا ما لهذه المؤسسة من دور لا يستهان به في النظام السياسي التركي ، وعليه لا يمكن تجاهل الدور السياسي لهذه المؤسّسة إذا أردنا تسليط الضوء على الحياة السياسية في تركيا نظرا للدور التاريخي الذي لعبته المؤسّسة العسكرية في تحريرا أراضي الأناضول من أيادي الإحتلال الذين أحتلوا أراضيها إلى جانب الأدوار الأخرى المهمة التي تضطلع بها المؤسّسة العسكرية على غرار الدور الإجتماعي والدورالأمني والدور الثقافي ، وهذا ما يفسر لنا حضور المؤسّسة العسكرية بقوة في المضمار السياسي إذ ترى لنفسها حق تدخلها في هذا المجال كلما دعت الحاجة إلى ذلك تحت أي غطاءا شرعيا كان أم غير شرعيا .

لكن في المقابل لضمان عملية ترسيخ الديمقراطية في تركيا لا بد من تحييد دور الجيش وجعل دوره يقتصر على تحقيق الأمن على المستوى القومي والإقليمي لتركيا بدلا من تدخله المستمر في الحياة السياسية لأن ذلك لا يتيح فرصة بناء الصرح الديمقراطي بكل مقوماته إلى جانب أنّه يعيق الحكومات المدنية من الإستمرار في أداء مهمامها وأنشطتها السياسية التي يكفلها لها الدستور، وهذا ما حدث فعلا في تركيا نتيجة الإنقلابات العسكرية المتتالية التي قامت بها المؤسّسة العسكرية لا سيّما إنقلاب سنة 1980 الذي أمال الكفة لصالح الإنقلابيين والذي بموجبه تمّ هندسة دستور 1982الذي هو الآخر كرّس بإمتياز حق الجيش في تدخله في الحياة السياسية هذا الأخيرالذّي ضل فترة من الزمن يسطير على زمام الحياة السياسية إلى أن وصل حزب العدالة والتنمية إلى سدّة الحكم وبوصوله تغيرت بوصلة الحياة السياسية في هذا البلد ، حيث إستطاع هذا الحزب لأول مرّة في تاريخ تركيا الحديث أن يحد على الأقل من تدخل الجيش في الحياة السياسية ،وذلك من خلال سلسلة من الإصلاحات الدستورية والسياسية والإعلامية التي قام بها رجب طيب أردوغان رغبة منه في وضع حدا نهائيا للجيش في الحياة السياسية من جهة ولتحقيق الديمقراطية في تركيا من خلال تعزيز الحكم المدني من جهة أخرى.

الخاتمة:

وعليه من خلال دراستنا لهذا الموضوع توصلنا إلى النتائج التالية التي هي في الأساس إجابة عن الأسئلة التي وردت في هذه الدراسة من جهة وكذلك لنختبر بها صحة أو عدم صحة الفرضيات التي وردت في هذه الدراسة لموضوعنا هذا.

❖ عملية التّحول الديمقراطي في تركيا ونجاحها مرهونا فعلا بوضع حدّا لسيطرة المؤسّسة العسكرية وتدّخلها في الحياة السياسية ومنح الفرصة للحكومات المدنية بتفعيل الديمقراطية المشاركتية وتعزيز الحرّيات السياسية والمدنية ، ولا يكون ذلك إلاّ بإلغاء كل البنود والمواد الدستورية التي كانت تتدّخل من خلالها المؤسّسة العسكرية في الحياة السياسية خاصة المادتين**35** و**85** اللّذين شكلا في الحقيقة السّند القانوني والدستوري الّذي أضفت من خلالهما المؤسّسة العسكرية شرعية التدّخل في الحياة السياسية ، أمّا مسؤولية تفعيل الديمقراطية المشاركاتية وتعزيز الحريّات السياسية والمدنية ودعم حقوق الإنسان في تركيا فهي مسؤولية تقع على عاتق الأحزاب السياسية ومؤسّسات المجتمع المدني والنّخبة السياسية التي تشارك في إدارة حكم البلاد ، ويعد ذلك خطوة أساسية في سبيل تعزيز الحكم المدني وفي إرساء مبادئ الديمقراطية في تركيا.

❖ أنه فعلا كلّما تبيّن للمؤسّسة العسكرية أنها ستفقد نفوذها السياسي وتأثيرها على الحياة السياسية في تركيا كان ذلك مدعاة وسببا في زيادة وتيرة تدخلها وتأثيرها على الحياة السياسية ولو بطرق غير شرعية كالإنقلابات العسكرية مثلما حدث مع حزب الرّفاه الإسلامي وحزب الفضيلة وهذاحتّى تُبقي على سيطرتها الدائمة في الحياة السياسية ولكي تضل هي المهيمنة على صناعة القرار في تركيا .

❖ كلّما أقدمت المؤسّسة العسكرية على إحداث إنقلابا عسكريا ضد الحكومات المدنية

أدّى ذلك إلى تضييق وخنق الحريّات على الممّارسات السياسية ، ومن ثمّ إلى إعاقة مسار التحول الديمقراطي ، ثم أنّ كل الإنقلابات العسكرية الأربعة التي قامت بها المؤسّسة العسكـرية ضد الحكومـات المدنية كان لها إنعكـاسات سلبية ومخيّبة للأمـال على الساحة السياسية ، حيث أطاحت المؤسّسة العسكرية من خلال هذه الإنقلابات العديد من الحكومات المدنية التي وصلت إلى الحكم عن طريق صناديق الإقتراع ومن خلال إختيار الشّعب لها بل أن أسوء النتائج التي نجمت عن هذه الإنقلابات العسكريةهي إعدام العديد من المسؤولين السياسين وفي مقدمتهم عدنان مندريس ، فضلا عن إلحاق الأضرار المادية والمعنوية بالألاف من الأشخاص والعديد من المسؤولين التي ترى فيهم المؤسّسة العسكرية أنهم يشكلون تهديدا للعلمانية ، وعليه نقول أنّ هذه الإنقلابات أدّت إلى تقويض صرح الديمقراطية بل قضت على كل بادرة من بوادر التحول الديمقراطي تحت غطاء الحفاظ على النّظام العلماني الذي قامت على أساسه الجمهورية التركية الجديدة على يد مصطفى كمال أتاتورك.

- ❖ أدّى التدخل المباشر للمؤسّسة العسكرية في الحياة السياسية إلى تعزيز ودعم الحكم العسكري في البلاد وفرض المزيد من التضييق على الحكومات المدنية وإعاقتها في مواصلة سيرها في إدارة شؤون البلاد ، ومن ثمّ إلى تعثر مسيرة تعزيز الحكم المدني وإرساء دعائم الديمقراطية ، وبرز لنا ذلك جليّا من خلال إقدام قادة الجّيش الذي أشرفوا على هذه الإنقلابات بوضع دساتير أو بنود وقوانين تعزّز الحكم العسكري في البلاد وتمنحها أحقية وشرعية التدّخل في الحياة السياسية من جهة ، ومن جهة أخرى تحول دون متابعة قادة الجيش قضائيا وملاحقتهم أمام المحاكم سواء كان ذلك خلال أدائهم لمهامهم أو بعد تقاعدهم ، وما دستور 1982 الذّي وضعه قادة إنقلاب 1980 إلاّ دليلا على مثل هذه النوايا ، حيث أسّس قادة الإنقلاب لسنة 1980 هذا الدستور حتّى يضمن لهم بقائهم في السّلطة ويتّخذونه حصانة لهم تحول دون مقاضاتهم ومتابعتهم أمام المحاكم.

الخاتمة:

❖ إنّ الإصلاحات والتعديلات الدستورية التي قامت بها حكومة رجب طيب أردوغان إلى جانب رغبة تركيا في الإنضمام إلى الإتحاد الأوربي هما اللتين مكنتا حزب العدالة والتّنمية من وضع حدًا لتدّخل المؤسّسة العسكرية في الحياة السياسية وتقليص دورها السياسي ، وذلك من خلال التّعديلات الدستورية التي مست المؤسّسة العسكرية حيث عدّلت المواد **04،05،13،15،30** إختصت المواد **04،05،13،15** بإجراء تعديلات على مجلس الأمن القومي وهو الوسيلة والأذاة الأكثر أهمية الذي كانت تمارس من خلاله المؤسّسة العسكرية نفوذها السياسي إذ من خلال هذه التّعديلات فقد المجلس العديد من السّلطات التّنفيذية بل أصبح مجرّد جهاز إستشاري وآراءه غير ملزمة التّنفيذ ، ومن ثمّ فقدت المؤسّسة العسكرية أحد أكبر الركائز التي كانت تلجأ إليها في ممارسة نفوذها السياسي ومن هنا بدأ يتراجع دور المؤسّسة العسكرية في الحياة السياسية ، حيث تزامن ذلك مع الشّروط التي وضعها الإتحاد الأوربي من أجل إنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوربي ، وكان في طليعة تلك الشّروط ضرورة إبعاد المؤسّسة العسكرية من التدّخل في الشّؤون السياسية ، وهذا ما ساعد في الحقيقة حكومة رجب طيب أرودوغان على تحقيق الإنجازات التي قام بها حيث إستغلت بذكاء وفطنة هذه الفترة وعدم تفويتها في وضع حدًا لسيطرة المؤسّسة العسكرية وتعزيز الحكم المدني ومن ثمّ إلى تعزيز دعائم الديمقراطية في تركيا .

❖ مستقبل تعزيزالديمقراطية في تركيا وإرساء دعائمها يحتاج إلى وضع دستور جديد يعزّز أكثر هذه الدعائم ويضع حدًا نهائيا وكليّا لتدّخل المؤسّسة العسكرية في الحياة السياسية من خلال إلغاء كل المواد والبنود التي مازالت تجد فيها المؤسّسة العسكرية السّند القانوني لتدّخلها في الحياة السياسية لا سيما المادة **35** ، ولا يكون ذلك إلاّ بوضع دستور مدني جديد بدلا من دستور 1982 الذّي مازال معمولا به في تركيا والذّي مازال يكفل حق تدّخل المؤسّسة العسكرية في الحياة السياسية ممّا يفتح من جديد إمكانية تدّخل المؤسّسة العسكرية في وقت كان ، ومن ثمّ لضمان نجاح المضي قدما في تعزيز الديمقراطية في تركيا لابدّ من

الخاتمة:

إزالة هذا الدستور الذّي وضعه قادة إنقلاب 1980 ليحصّنوا أنفسهم من المتابعة القضائية ولتعزيز دورهم السيّاسي ، وإلى جانب ذلك فهناك قضايا عالقة مازالت تحتاج هي الأخرى إلى دراســة جادة من أجـل إستكمال شـروط الإنضمام إلى الإتحاد الأوربي الذّي تطمح إليه أوربا منذ عدّة عقود وأخص بالذّكر هنا القضية الكردية وقضية الأقليّات في تركيا وهي قضايا مازال يرّكز عليها الإتّحاد ويشدّد فيها كثيرا بل أنها عقبة كؤود لها.

❖ أنّه كلّما كـان للمؤسّسة العسكرية سـوابق تاريخية فـي الممارسة السياسية إلاّ زادت معها كل إمكانات تدّخلها في الحياة السياسية نظرا للدّور التاريخي لهذه المؤسّسة إمّا في تحرير البلاد مـن العـدوان الخارجي ، وإمّا أنها تشكل ضمانة أساسية في حفـظ الأمن للبلاد ومن خلال ذلك يصبح للمؤسّسة العسكرية مكانة مهمّة في النّظام السياسي وفي لعب أدوارًا سياسية فيه.

❖ أنّ تدّخـل المـؤسّسة العسكرية فـي الحياة السياسية كـان بحجّة إنقـاذ البلاد من الفسـاد السياسي والإقتصادي الذّي وصلت إليه البلاد بسبب عجزالأحزاب السياسية الحاكمة أنذاك على وضع سياسيات وخطط إقتصادية تخرج البلاد من حالتي الرّكود الإقتصادي والتضّخم الذّي وصلت إليه البلاد، ومن جهة أخرى الحفاظ على النّظام العلماني الذّي تأسّست عليه الجّمهورية التركية الجديدة ، وبسبب ذلك تدّخلت المؤسّسة العسكرية في الحياة السياسية كون أنّ مصلحة البلاد هي الأولى حسبها وهذا حتّى تعطي المؤسّسة العسكرية غطاءا شرعيا وأحقية في تدّخلها في الحياة السياسية.

❖ وعليه نقـول من خـلال الإستنتاجات السـابقة نقول أن تدّخـل المؤسّسة العـسكرية في الحياة السياسية كان لها إنعاكسات وآثارا سلبية على السّاحة السياسية وبموجبها تعثرت مسيرة التّحول الديمقراطي في تركيا ، ولذلك نقول وفي ذلك إجابة عن الإشكالية الرئيسية بأنّ المؤسّسة العسكرية لم تكن مشجّعة لعملية التّحول السياسي والديمقراطي الذّي شهدته تركيا بل كانت بمثابة عقبة كؤود في وجه مسار التّحول الديمقراطي الذي عـرفته تركيا .

الملحق الأوّل:

المصدر: محمد عبد العاطي ، **المرجع السابق**، ص28.

الملحق الثاني:

المصدر: محمد عبد العاطي، **المرجع السابق**، ص36.

الملحق الثالث:

خريطة الموقع الجغرافي لتركيا:

المصدر: الجزيرة نت.

الملحق الرابع:

خريطة تركيا المتوقعة خلال الثلاثين عاما قادما

المصدر: أعد الخريطة مركز الجزيرة للدراسات ومعلوماتها ل:" **مايكل شيفر**" مسؤول برنامج تحليل السياسات والحوار في مؤسسة **ستانلي** البحثية ومعد تقريرالولايات المتحدة والقوى الصاعدة.

الملحق الخامس:

رؤساء جمهورية دولة تركيا.

	الاسم	بداية الحكم	نهاية الحكم	الخلفية السياسية
1	مصطفى كمال اتاتورك	1923/10/29	1938/11/10	حزب الشعب الجمهوري
2	مصطفى عصمت إينونو	1938/11/11	1950/3/22	حزب الشعب الجمهوري
3	محمود جلال بايار	1950/05/22	1960/5/27	الحزب الديمقراطي
-	كمال اثنين	1960/5/27	1961/11/10	العسكرية
4	جمال جورسيل	1961/11/10	1966/3/28	العسكرية
5	جودت صوناي	1966/3/28	1973/3/28	العسكرية
	تيكين إي بورون	1973/3/29	1973/4/6	فترة إنتقالية
6	فخري كوروتورك	1973/4/6	1980/4/6	العسكرية
	إحسان صبري جاغليانكيل	1980/4/6	1980/9/12	فترة إنتقالية
7	كنعان إفرين	1980/9/12	1982/11/6	العسكرية
	كنعان افرين	1982/11/9	1989/11/9	العسكرية
8	تورغوت أوزال	1989/11/9	1993/4/17	حزب الوطن الام
	بولات كيندوروك	1993/4/17	1993/5/16	حزب الوطن الام
9	سليمان ديميريل	1993/5/16	2000/5/16	حزب الطريق القويم
10	احمد نجدت سيزر	2000/5/16	2007/8/28	السلطة القضائية
11	عبد الله غول	2007/8/28	إلى غاية يومنا هذا	حزب العدالة والتنمية

المصدر: ملحق رؤساء تركيا ، عن الموقع التالي : http://ar.wikipedia.org

الملحق السادس:

قائمة رؤساء وزراء تركيا من سنة 1991 إلى سنة2011 .

اسم الوزير	تاريخ تولي المنصب	تاريخ نهاية المنصب	الخلفية
مسعود يلماظ	1991/06/23	1991/11/20	حزب الوطن الأم
سليمان ديميرل	1991/11/20	1993/5/16	حزب المسار القويم
إردال إينونو	1993/5/16	1993/6/25	الحزب الشّعبي الديمقراطي الإجتماعي
تانسو تشيلر	1993/6/25	1995/11/5	حزب المسار القويم
	1995/11/5	1995/11/30	
	1995/11/30	1996/3/6	
مسعود يلماظ	1996/3/6	1996/6/28	حزب الوطن الأم
نجم الدين أربكان	1996/6/28	1997/6/30	حزب الرفاه
مسعود يلماظ	1997/6/30	1999/1/11	حزب الوطن الأم
بلند أجاويت	1999/1/11	1999/5/28	حزب اليسار الديمقراطي
	1999/5/28	2002/11/18	
عبد الله غول	2002/11/18	2003/3/14	حزب العدالة والتنمية
رجب طيب أردوغان	2003/3/14	2007/8/29	
	2007/8/29	2011/6/13	
	2011/6/13	/	

المصدر: قائمة رؤساء وزراء تركيا ، الرابط الإلكتروني:

http://www.marefa.org/index.php.

الملحق السابع:

قائمة الأحزاب السياسية الرئيسية في تركيا.

الاسم	الإيديولوجية	القائد	سنة التأسيس	نسبة الأصوات	المقاعد في البرلمان
حزب العدالة والتنمية	محافظ مؤّيد للإقتصاد الحر	رجب طيب أردوغان	2001	%46,66	340
حزب الشعب الجمهوري	كمالي ديمقراطي إجتماعي	دينيز بيكال	1923	%20,85	98
حزب الحركة القومية	قومي تركي	دولت باختشالي	1969	%14,29	70
حزب المجتمع الديمقراطي	ديمقراطي إجتماعي قومي كردي	أحمد كورك	2005		20
حزب اليسار الديمقراطي	ديمقراطي إجتماعي	معصوم توركير	1985		13
حزب الحرية والتضامن	ليبرالي علماني	هايري كوزانغلو	1996	%0,15	1
حزب الإتحاد الكبير	قومي إسلامي تركي	محسن يازجي أوغلو	1993		1

المصدر: **الأحزاب الرئيسية في تركيا**، الرابط الإلكتروني:

http://ar.wikipedia.org/wiki.

قائمة المراجع

أوّلاً: الكتب.

1- قائمة الكتب باللغة العربية

1- إبراهيم خليل وآخرون، **الإسلام والعلمانية في تركيا المعاصرة** ، جامعة الموصل، مركز الدّراسات التركية ،1996.

2- إبراهيم الدسوقي شتا، **الحركة الإسلامية في تركيا**، القاهرة، الزهراء للإعلام العربي، 1986.

3- أحمد حمروش ، **الإنقلابات العسكرية**، بيروت،دار بن خلدون ،1980.

4- أحمد الموصللي،**موسوعةالحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا**، بيروت ، مركزدراسات الوحدة العربية ،يناير2004.

5- أحمد المريسي الصفصافي، **الدين والسياسة في تركيا الحديثة المعاصرة**، القاهرة ، جامعة عين شمس، 1987.

6- أحمد نوري النعيمي، **الحركات الإسلامية الحديثة في تركيا**، عمّان ، دار البشير،1992.

7- (ـــــــ)،(ـــــــ)، **النظام السياسي في تركيا**،عمان،دار زهران للنشر والتوزيع،2011.

8- أمين هويدي،**العسكرة والأمن في الشرق الأوسط وتأثيرها على التنمية والديمقراطية**،القاهرة،دار الشروق،1991.

9- إسماعيل شطي وآخرون، **مداخل الإنتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية**،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،أكتوبر2003.

10- إكرام بدر الدين، **إتجاهات التحوَل الديمقراطي في شرقي آسيا** ،القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية،1998.

11- أليعازر بعيري، **ضباط الجيش في السياسة والمجتمع العربي**، ترجمة بدر الرّفاعي، القاهرة، دار سيناء،1990.

12- الهيثم الأيوبي وأخرون، **الموسوعة العسكرية**، الجزء الأوّل،بيروت،المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1977.

13- السّيد عبد الحليم الزيات،**التّنمية السياسية(دراسة في علم الإجتماع السياسي)**،الجزء الأول، مصر ،دار المعرفة الجامعية،2002.

14- بشير محمد الخضرا،**النّمط النبوي الخليفي في القيادة السياسية العربية الديمقراطية**،بيروت،مركزدراسات الوحدة العربية،2005.

15- جوزيه نون، **الطبقة الوسطى والإنقلابات العسكرية**، ترجمة عصام الخفاجي، بيروت ، دار بن خلدون، 1980.

16- جلال عبد الله معوض، **العلاقة بين الديمقراطية والتّنمية(دراسة نقدية)** ، القاهرة، مركز الدراسات الأسيوية،1997.

17 - جون بيليس ستيف، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة ، مركز الخليج للأبحاث،2004.

18- جهاد عودة، **النّظام الدولي ، نظريات وإشكاليات** ، عمان ، دار الهدى للنشر والتوزيع،2005.

19- جلال عبد الله معوض، **الإسلام والعنف السياسي في تركيا** ، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية،1995.

20- هاينتس كرامر، **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**، ترجمة فاضل شاكر، الرياض، مكتبة العبيكان،2001.

21- هيثم الكيلاني، **تركيا والعرب، دراسة في العلاقات العربية التركية**، أبو ظبي، مركزالإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،1996.

22- وليد رضوان، **تركيا بين العلمانية والإسلام في القرن20**،بيروت،شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،2006.

23- حورية توفيق مجاهد ، **نظم الحزب الواحد في إفريقيا بين النظرية والتطبيق** ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية،1977.

24- طارق عبد الجليل السيَد، **الحركات الإسلامية في تركيا المعاصرة، دراسة الفكر والممارسة**، القاهرة، جواد الشرق للنشر والتوزيع،2001.

25- ياسر أحمد حسن، **تركيا البحث عن المستقبل** ، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2006.

26- يوسف الشويري، **القومية العربية، الأمة والدولة في الوطن العربي،نظرة تاريخية**،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،2004.

27- يوسف إبراهيم الجهماني، **المؤسسة العسكرية في تركيا**، ملفات تركيا 11، سوريا، دار حوران للنشر والتوزيع،2001.

28- يوسف إبراهيم الجهماني، **حزب الرفاه، الرهان على السّلطة**، سوريا- دمشق، دارحوران للطباعة والنشر والتوزيع،1997.

29- كمال حبيب، **الدين والدولة في تركيا المعاصرة،صراع الإسلامية والعلمانية**، القاهرة، مكتبة جزيرة الورد،2010.

30- لقمان عمر النعيمي، **تركيا والإتحاد الأوربي، دراسة لمسيرة الإنضمام**، الإمارات العربية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2007.

31- مجدي حمَاد ، **العسكريون العرب وقضية الوّحدة** ،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية ،1987.

32- محمد طه بدوي،**النظرية السياسية،النظرية العامة للمعرفة السياسية**، الإسكندرية، المكتب المصري الحديث،1991.

33- محمد نصر مهنا،**في النّظم الدستورية والسياسية، دراسة تطبيقية**،المكتب الجامعي الحديث،2005.

34- محمد زاهي بشير المغيربي، **قراءات في السياسة المقارنة، قضايا منهاجية ومداخل نظرية**، الطبعة الثانية، بنغازي،جامعة قار يونس،1998.

35- محمد منيسي وآخرون، **التّحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، القاهرة ،مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،2004.

36- محمد نور الدين، **تركيا الجمهورية الحائرة** ، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق ،1998.

37- محمد نور الدين ، **قبعة وعمامة : مدخل إلى الحركات الإسلامية في تركيا** ، بيروت ، دار النّهار للنشر،1997.

38- محمد عبد العاطي ،**تركيا تحديات الداخل ورهانات الخارج**، الدوحة- قطر، مركز الجزيرة للدراسات،2009.

39- محمد الطاهر الجاسر ، **تركيا ميدان الصراع بين الشرق والغرب**، دمشق ، دار الفكر، 2002.

40- محمد طه جابر ، **تركيا ميدان الصراع بين الشرق والغرب** ، دمشق، دار الفكر، 2002.

41- محمد نور الدين ، **حجاب وحراب**، بيروت، رياض الريس للكتب والنشر،2001.

42- محمد ياس خضر الغريري، **الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيّال الإتحاد الأوربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2010.

43- محمد مصطفى كمال، فؤاد نهرا، **صنع القرار في الإتحاد الأوربي والعلاقات العربية الأوربية**، بيروت، مركزدرسات الوحدة الأوربية، 2001.

44- محمّد محمود ربيع،إسماعيل صبري مقلد، **موسوعة العلوم السياسية**، الكويت، جامعة الكويت،1994.

45- مسعود الخوند، **الموسوعة التاريخية الجغرافية**، الجزء السادس، لبنان، الشركة العالمية للموسوعات، 2004.

46- مصطفى الزين،**ذئب الأناضول**،لندن- قبرص ،رياض الرّيس للكتب والنشر والتوزيع،1991.

47- مخلوف سليمان ، **المؤسّسة العسكرية التركية، "رصد ودراسة تحليلية "** ،دمشق ، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع،2001.

48 - نوال عبد الجبار ،**تجربة حزب العدالة والتنمية في تركيا، سلسلة شؤون إقليمية (ملفات 13)**،مركز الدراسات الإقليمية، دارابن الأثير للطباعة والنشر ، 2007.

49- نوفل ميشال، **عودة تركيا إلى الشرق: الإتجاهات الحديثة للسياسة التركية**، بيروت، الدّار العربية لعلوم ناشرون،2010.

50- سيَار الجميل، العرب والأتراك، **الإنبعاث والتحديَات من العثمنة إلى العلمنة**،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،1997.

51- عبد الإله بلقزيز، **الإنتقال الديمقراطي في الوطن العربي، العوائق والممكنات** ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2000.

52- عبد الإله بلقريز، **السياسة في ميزان العلاقات بين الجيش والسلطة** في: **الجّيش والسّلطة في الوطن العربي** (مجموعة من الكتاب)،بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية،2002.

53- عبد العالي حور، **حقوق الإنسان في الشراكة الأورومتوسطية**،أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2009.

54- عبد الغفار رشاد القصبي ، **الرّأي العام والتحوَل الديمقراطي في عصر المعلومات** ، القاهرة، مكتبة الآداب،2004.

55- عبد الوهاب الكيالي ، **الموسوعة السياسية** ، الجزء السادس ، الطبعة الثالثة ،بيروت ، المؤّسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع،1995.

56- عبد الوهاب كيّالي، **الموسوعة السياسية**، الجزء الثاني، الطبعة الرابعة، بيروت،المؤّسسة العربية للدراسات والنّشر،1995.

57- علي عبد المعطي محمد،محمد علي محمد، **السياسة بين النظرية والتطبيق**، القاهرة ،دار الجامعات المصرية،1976.

58- علي خليفة الكواري، **الخليج العربي والديمقراطية** ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2002.

59- عقيل سعيد محفوظ ، **جدليات المجتمع والدّولة في تركيا:المؤّسسة العسكرية والسياسة العامة** ، أبوظبي، مركزالإمارات والبحوث الإستراتيجية، 2008.

60- فلاديمير إيفانوفيتش دانليوف، **الصراع السياسي في تركيا، الأحزاب السياسية والجيش**، ترجمة يوسف الجهماني، دمشق،دار حوران للطباعة والنّشر والتوزيع،1998.

61- رضا هلال ،**السيف والهلال، تركيا من أتاتورك إلى أربكان الصّراع بين المؤّسسة العسكرية والإسلام السياسي**،القاهرة،دار الشروق،1999.

62- شريف تغيان، الشّيخ **الرئيس رجب طيب أردوغان: مؤّدن إسطنبول ومحطّم الصنم الأتاتوركي**، دمشق- القاهرة، دار الكتاب العربي 2011.

ثانيا : قائمة الكتب باللغة الأجنبية

1- باللغة الأنجليزية:

63- Ahmed feroz,**the making of modern turkey** , london, routledge,1993.

64- David shankland, **« islam and societ in turkey** »,eoten press combridgeshire , England,1999.

65- David shankland, **« islam and society in turkey** »,eoten press combridgeshire , England,1999

66-Ergun ozbudan **, contemporary, turkish politics** : **challenges to domocratic consolidation** (boulder:lynne rynner,2000)

67- John c.compbell , « **the role military in the middle east,patterns and new direction »** in: Sydney Nettlet fisher **, the military in the middle east** , Columbus,ohio state university,1963.

68-Heinz.jurgena. axt,**europeanization and change in domestic politics of the Copenhagen political,criteria in Turkish democracy1999-2005**,department of political science,Duisburg-essen university,march2007.

69- Michael bell,**the military in the new states of africa**,the hague mouton,paris,1968 .

70- Kemal H .karpat**, turkey politics the transition to multi-party system,** princeton newjerce, union press (newjerce 1969).

71- Michael bell,**the military in the new states of africa**,the hague mouton,paris,1968.

72- Piner bilgin, **turkey and the E.U** : « **yesterday's answers tomorrow's security- problem ?** », bilkent university, department of international relation,Ankara,may 2001.

73- Roger p.nye **, civil military confrontation in turkey:the1973 presidential election,**middle **east studies.08(1977).**

74- Samual.huntington,**the soldier and state**,new York random-house,1957.

75- Walter weiker, **the turkish revolution 1960-1961 aspects of military politics** (washington :the brookings institution), 1963.

76- Wiliam hale , **the turkish army in politics** , london,bowker,1967.

2- باللغة الفرنسية

77- Ali Kazancigil, « La question chypriote, La Turquie aujourd'hui un pays européen », Encyclopaedia Universalis, France, 2004

78-Eric A.nord ligner,**soldier in politics,military coups and governments brown**,university prenice-hall,inc,Englewood cliffs,1977.

79-Erik j.zurcher,**turkey : A modern history**, london,c.b tauris,1993.

80- jean.francois perouse,**la turquie en marche**,edition de la matinieres,paris,2004

81- l'aurent gaba,**l'etat de droit la democratie et democratie et developement economique en afrique subsaharienne**(paris : editions l'harmattan,2000).

82- Levent unsaldi**, système des partis et force politique en turquie** , edition l'harmattan , paris2005.

83- Valérie amiraux, «**Turquie et Union Européenne; de la migration à l'intégration**?», **La Turquie aujourd'hui un pays européen** , Encyclopaedia Universalis, France, 2004.

ثانيا : الدوريات والمجلاّت

1- باللّغة العربية.

84- أحمد شوقي الحفني،« عوامل إنتشار الظاهرة العسكرية » ، **مجلة المنار**،العدد64،1990.

85- جان ماركو،« تركيا وأوربا حانت ساعة الحقيقة »، **السياسة الدولية** المجلّد 40، العدد 159، جانفي 2005.

86- جلال معوّض ،« السياسة التركية والوطن العربي في الثمانينات » ، **مجلة الشؤون العربية**، تونس،الأمانة العامة لجامعة الدّول العربية ، العدد 62،جويلية1990.

87- دنيا صلاح شحاتة ، « الإسلام السياسي ومستقبل العلمانية »، **السياسة الدولية** ، العدد 131، سنة 1998.

88- حسين طلال مقلد ،« تركيا والإتحاد الأوربي بين العضوية والشراكة »، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية**، دمشق، المجلد 26، العدد الأوّل، 2010.

89- محمد نور الدين،« تركيا والإتحاد الأوروبي، مسألة الهوية والرهانات والشرق الأوسط » ،**مجلة شؤون الأوسط**، بيروت، العدد116،2004

90- مصطفى اللّباد « السياسات الإقليمية لحزب العدالة والتنمية،خلفيات إديولوجية أم مصالح وطنية » ، **مجلة شرق نامه** ،مركز الشرق للدراسات الإقليمية والإستراتيجية ، العدد 07، أكتوبر2010.

91- نوفل ميشيل،« مدخل مفهومي للأزمة التركية، البنية السياسية والحركة الإسلامية » ، **شؤون الأوسط**،العدد 64،أوت 1997.

92- عبد الحق أحمد تهامي،« تركيا وتوسيع الناتو الفروض والمخاطر » ، **السياسة الدولية** ، القاهرة، العدد 148، أفريل 2002

93- عوض عثمان السيّد ،« دلالات أزمة الهوية في تركيا » ، **السياسة الدولية** ، العدد 150، أكتوبر 2002.

94- عمرو الشويكي ،« إستراتيجيات بناء الوحدة الأوربية »، **السياسة الدولية**، المجلد19، العدد 157، جويلية 2004.

95- عبد الإله بلقزيز،« الإنتقال الديمقراطي العوائق والممكنات » ،**المستقبل العربي**،عدد236،أكتوبر1998.

96-خورشيد دلّي،« الإنتخابات التركية بين معارك الداخل والثورات العربية »، **الوحدة الإسلامية**، لبنان، العدد114،جوان 2011.

97-خورشيد دلّي، « تركيا بين التحوّل المدني والدور الجديد » ، **الوحدة الإسلامية** ، لبنان، العدد 117،سبتمبر2011.

98 - خورشيد دلي،«هل تحقّق التسوية المنشودة، بين الإسلام والعلمانية في تركي » ، **الوحدة الإسلامية**، لبنان العدد93،أيلول 2009.

99- « تركيا إستفتاء بنكهة الإنتخابات المبكرة »، **مجلة الديمقراطية**، القاهرة، العدد44، أكتوبر2011.

100- « هل إنتهى حكم العسكر في تركيا » ، **مجلة الجازيان** ، الكويت، العدد 24، 21 مارس 2012.

2-باللّغة الفرنسية

101 - claude welch**, « pratorianism in commonwealth »**,west africa journal of modern African studies no.10,june1972,p206.

102- Jeans- luis balans, **« armée et politique en turquie ou la democratie hypothéquée** » la revue pouvoir no.45 , edition paris,2005

103- laurent amar , « **les etapes et les enjeux de le condidature a l'union europeene »** question internationales, no.12,mars-avril 2005.

3-باللّغة الأنجليزية

104- Begen coskum , **« the triumph of an islamic party in turkey : effects of The democratisation process on the rise of the justice in development party** » the interdisciplinary journal of international studies,London,routledge, no.01,2003.

105-Bugum burak, **« the role of the military in turkish politics »**,europea journal of economic and political studies ,no :4,(january2011).

106- Gursel denirok, « **how could the relation between turkey and european union be improved** ? », university basel,german,no:56,2001.

107- Kristin fabbe , « **analysis of current events doing more with less the justice, and devlopment party turkish elections and the uncertain future of Turkish politics** », nationalities papper, **london**,vol.39,no.5,September 2011.

108- Metin heper , « **the state the military and democracy in turke »**, in the jerusalem journal of international relation , vol 09,no03,1987.

109-Rashad kasbat**, democracy and populism in turkey** in **: rules and rights in the middle east**, **democracy, law and society**, washington,washington university press,1995.

110- Wells alan, « **coups detail in theory and practice** », amirican journal of sociology,vol 70,no 04,1974.

.111 - Zuhtu arsla, « **turkey bid for the new constitution »**, insight turkey,vol 9, number 03,2007.

ثالثا: التقارير

1- باللغة العربية

112- أشرف عامر،« **العدالة والتنمية والمعادلة التركية المعّقدة** » ،مركزالدراسات الإستراتيجية، مصر، 17جوان2011.

113- طارق عبد الجليل ،« **الإستقالات في القيادة العسكرية التركية: الدلالات والتداعيات** » ، مركز القاهرة للدّراسات التركية ، أوت 2011.

114- محمد العادل ، « **المجتمع المدني في تركيا** » ، المرصد الديمقراطي ومركز دراسة الإسلام والديمقراطية ، واشنطن ، أكتوبر2011.

115- معمر خولي ،**« الإصلاح الداخلي في تركيا** » ، سلسلة دراسات وأوراق بحثية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،يوليو 2011.

116- « **تركيا: تحدّيات الإنضمام إلى الإتحاد الأوربي** » ، التقرير الإستراتجي العربي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة، 2004-2005.

2-باللّغة الأنجليزية

117-**H**.birsen ors and aysegul komsuoglu. **« military goverment: the limits of the role the turkish army play in turkish politics »**,paper draft prepared for presentation at the annual ISA conference, chicago,illnois,February28-March3,2007.

118-Ilnur civic,**mustafa kamal ataturk founder of the republic** in **:turkey 1991-1992 almanac**,1993.

119- Kemal kirisci, « **the kurdish question and turkey ;future challenges and prospects for a solution** »,institute for political and international studies, working paper ,issue24, december 2004.

رابعا: المقالات الصحفية (الجرائد اليومية والأسبوعية).

120- إبراهيم الهضيبي،« أردوغان والإخوان »، **وجهات نظر**، العدد 107، ديسمبر2007.

121- أمينة النّجار،« **تركيا بروز الدولة المدنية بعد عقود من سيطرة** العسكر » **جريدة القاهرة**،مصر،العدد 25،2011/10/594 .

122- إسماعيل ياشا،**« الحكومة التركية إحتوت المؤسّسة العسكرية »** ، **الشبيبة**، عمان ، العدد 5546، 09 يناير 2011.

123- هشام حمامي،« تركيا الجديدة » ، **وجهات نظر**، العدد 117، أكتوبر 2008.

124- حسني محلي،« تركيا دلالات الإستفتاء الشعبي وحسابات أردوغان السياسية » ،**القبس**، الكويت، العدد13400، 2010/9/18.

125- سامية نوري،« التجربة الديمقراطية في تركيا »، الحوار المتمدّن، العدد 2923،2010/02/20.

126-عبد الله القفاري،« الديمقراطية التركية هل تجاوزت الطور الأتاتوركي »**الرياض** ، السعودية، العدد15428، 2010/09/20.

127- فتحي سيد فرج،« الحكومات العسكرية في العالم العربي » ، **الحوار المتمّدن** ، العدد 2625، 2009/04/23.

128- صبحي حديدي،« الإنتصارالدستوري لحكومة أردوغان: دورس ودلالات » ، **الأيام**، لبنان، العدد5273 ،2010/9/28.

129- صادق الرصافي،« ماذا بعد نجاح أردوغان في ترويض المؤّسسة العسكرية » ، **العدالة**، بغداد، العدد 2247، 2011/09/10.

130- محمد العادل ،« هل سيسقط الجنرالات في تركيا » ، **جريدة الصباح**، تونس، العدد 278، 2006.

131- محمد جمال عرفة،« الجيش التركي ذراع العلمانية القوي في تركيا يخسر المعركة أمام أردوغان » ، **الشعب** ،مصر،العدد29،2011/10/4304.

132- محمد نور الدين،« تركيا نهاية الجمهورية الأولى » ، **السفير** ، لبنان، العدد11952، 2011/08/02.

133- محمد نور الدين، « تركيا: المادة 35 جوهر التعديل الدستوري » ، **السفير** ، لبنان، العدد 11653 ، 2010/07/29.

134- محمد عبد القادر،« إستفتاء على تعديل الدستور التركي بين المؤّيدين والمعارضين »، **الأهرام** ، مصر، العدد 45206، 2011/9/13.

135- «بطاقة تعريف بالجيش التركي » ، **الأيام** ، فلسطين، العدد 5259، 2010/09/02.

136- « أردوغان يريد وضع دستورا جديا لتركيا في النّصف الأوّل من سنة 2012 » ، **الوسط**، البحرين، العدد 3310، 30سبتمبر 2011.

137- « تركيا : حزب العـدالة والتنمية يحتفل بفـوزه في إستفتاءالإصلاحـــات » ، **المدينة** الرياض،العدد14،2010./09/17863

138-« إلى أين تتجه أزمة الحكومة والجيش في تركيا »، **أخبار الساعة** ، الإمارات، العدد4290، 01 مارس2010.

2-باللّغة الفرنسية

139- Jean marcou, **« ardogan consacre la primauté du politique sur le militaire** », alwatan,alger, no.6318, 01 aout,2011.

خامسا : الدراسات غير المنشورة.

140- منصور لخضاري ،« المؤّسسة العسكرية ومسار التحوّل الديمقراطي في الجزائر » ، **مذكرة** لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر ،2005/2004

141- نبيل كريبش،« دوافع ومعيقات التّحول الديمقراطي في العراق وأبعاده الداخلية والخارجية » ، **أطروحة** مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة باتنة،2008/2007

142- عبد المالك محزم ،« البعد الإقليمي للسياسة الخارجية التركية في ضل معطيات الأمن الجديدة » ، **مذكرة** مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية،فرع العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية، جامعة باتنة،2009/2008

سادسا : المراجع الإلكترونية.

أوّلا باللّغة العربية.

143- ابراهيم البيومي غانم ،**« الإستفتاء على الدستور وتأثيره على سياسة تركيا »**، الرابط الإلكتروني:

http://www.aljazeera.net/programs/pages/a564362010/09/21.

144- إدريس بووانو ،« **الإسلاميون الجدد في تركيا ،البديات ، المكوّنات ، التّحولات ،المعادلات** »، الرابط الإلكتروني:

http// : www.alwihda.com.28/02/2012.

145- ألكسندر أبي يونس،« **العلاقات الحائرة بين تركيا والإتحاد الأوروبي** »، الرابط الإلكتروني:

http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=28546.13/8/2011.

146- أمر الله إيشلر،« **التّغيرات التي حدثت في تركيا في السنوات الثمانية الأخيرة** » ،الرابط الإلكتروني:

http// : www.mesc.com.jo/activities/lecture.htm.

147- إسماعيل نوري الربيعي،« **العثمنة الجديدة في تركيا** » ، الرابط الإلكتروني:

http// :www.arrafidayn.com. 28/02/2012.

148- الطاهر المرابعي،« **هيمنة المؤسّسة** »،الرابط الإلكتروني:

http//:www.diwan alarab.com. 28/09/2008.

149- بشير أحمد محي الدين،« **العلمنة والمؤسّسة العسكرية في تركيا** »، الرابط الإلكتروني:

http://www.elaphblog.com/save.aspx?u=2630&a=55379.16/04/2010.

150- جميل صيفي،**« هل إنحسر الدور السياسي لجيش تركيا »** ، الرابط الإلكتروني:

http// :www.aljazeera.net.29/11/2011.

151- درويش محمي،« **تركيا بين الكمالية والديمقراطية** » ، الرابط الإلكتروني:

http// :annabaa.org.nbanews.02/03/2008.

152- هوشنك أوسي،**« الدستور التركي الجديد وإعادة إنتاج النسخة القديمة بنكهة أقل عسكرية** »،الرابط الإلكتروني:

http :www.pydrojava,com/ar/index.php.05/08/2010.

153- زبير خلف الله،« **مقاربة في تاريخ النّضال الديمقراطيفي تركيا وفي تونس** » ، الرابط الإلكتروني:

http : www.turess.com/alhiwar:28/01/2011.

154- حسن أبو هنية،« **مخاوف غير ديمقراطية من الإسلام الديمقراطي** » الرابط الإلكتروني:

http://alghad.com/index.php/article/158678.html.16/6/2007.

155- حسني محلي، **" الأكراد والأرمن وقبرص تحدّيات صعبة لأردوغان"** ، الرابط الإلكتروني:

http// : www.akhbarraalam.net.30/01/2012.

156- طارق محمد نور،« **الإنقلابات العسكرية ، التجربة التركية** » ، الرابط الإلكتروني:

http://www.ashorooq.net/net/index.php?option=com_content&view=article&id.25/4/2011.

157- كمال إبراهيم علاونة،« **الإنتخابات البرلمانية التركية 2011 ، فوز العثمانيين الجدد، حزب العدالة والتنمية إمام الأحزاب السياسية** » الرابط الإلكتروني:

http://israjnet.blogspot.com.31/8/2011.

158- مأمون شحادة،**« النّخبة السياسية والعسكرية التركية بين التوافق الظاهري والتنافر الداخلي »** الرابط الإلكتروني:

http// :www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=178774.19/7/2009.

159- محسن خصروف، « **المؤسسة العسكرية بين الأنظمة الديمقراطية والأنظمة الشمولية** » ، الرابط الإلكتورني:

http//:www.alwatanye.net.upload/file.korsoof.doc.12/02/2012.

160- محمد جمال عرفة، سعد عبد المجيد،« **الجيش والإسلاميون هل إقترب الإنقلاب الرابع** » ، الرابط الإلكتروني:

http :www.islamonline.net.arabic 2004/05/article06.

161- محمد زاهد جلول ، « **قراءة في نتائج إنتخابات البرلمان التركي** » ، الرابط الإلكتروني:

http://www.kahireturk.org/Makalat_Main2.php?id_art=65.24/03/2012.

162- محمد نور الدين ،« **الإعتذار من الأرمن** »، الرابط الإلكتروني

http :www.akhbaralaala.net/news_detail.php?id=18968 .20/7/2011.

163- مصطفى كبها،« **جيش الإنقاذ بين الواقع والأسطورة** »، الرابط الإلكتروني:

http://www.arabs48.com.2010/01/14.

164- ناجي صادق شراب،« **في دور المؤَسسة العسكرية** » ، الرابط الإلكتورني:

http://www.almawkef.com29/06/2001.

165- عبد المجيد سعد،« **تركيا: القضاء بدل الإنقلابات لمنع الأحزاب الإسلامية** » ، الرابط الإلكتروني:

http://www.islamonline.net/arabic/politics/2001/06/article22.shtml.29/02/2012.

166- علي عبد الكريم ، « **واقع الإعلام التركي** » ، الرّابط الإلكتروني:

http// :www.aljazeera.net.02/11/2006.

167- عمر كوش ،« **صراع العسكر التركي مع الحزب الحاكم** »،الرابط الإلكتروني :

http://ksatimes.net/ksatimes/article.aspx?articleno=73.

168- فهمي الهويدي،« **الإنقلاب الديمقراطي في تركيا** » الرابط الإلكتروني:

http://fahmyhoweidy.blogspot.com/2010/09/blog-post_21.html.

169- راشد الغنوشي ،« **قراءة خاصة في تجربة حزب العدالة والتنمية التركي** » ، الرابط الإلكتروني :

http://www.hamasna.com/knowledge/read.htm .11/03/2012

170- صلاح الحدّاد،**« الطريق إلى الدمقرطة ،نجح الألمان والإسبان فهل سينجح الليبيون،دراسة تحليلية مقارنة »**، الرابطالإلكتروني:

http://www.libya-watanona.com.16/1/2011.

171- خالد السرجاني،**« الصراع بين الحكومة والجيش في تركيا »** ، الرابط الإلكتروني:

http// :www.albayan.ae/opinion/article.11/08/2011.

172- خورشيد دلي،**« تركيا مابعد الإستفتاء: معركة الدستور والإنتخابات »** الرابط الإلكتروني:

http// :www.wahdaislamya.org/issues/106/kdali.htm.

ثانيا:باللّغة الفرنسية:

173 -Gunther dechner « **erdogan regle ses comptes avec l'armée turque** » par cite :

http://euro-synergies.hautetfort.com. 2012/01/28.

ثالثا: باللّغة الأنجليزية

174- Zvi barel, **« is turkey erdogan becoming the modern ataturk ?** »,by cite:

http://www.haaretz.com/news/middle-east.

الفهرس

الموضوع الصفحة

المقدمة:.....10.

الفصل الأوّل : الإطار المفاهيمي والنّظري للمؤسّسة العسكرية والتّحول الديمقراطي..28.

المبحث الأوّل: الإطار المفاهيمي للمؤسّسة العسكرية والجيش..... 28.

المطلب الأوّل : مفهوم المؤسّسة العسكرية..... 29

المطلب الثاني: مفهوم الجّيش..... 34.

المبحث الثاني: الإطار النّظري للظاهرة العسكرية.....39

المطلب الأوّل : نمادج السّيطرة المدنية ..... 40.

المطلب الثاني: نمادج السّيطرة العسكرية (إتّجهات التدخل العسكري)..... .49.

المبحث الثالث: الإطار المفاهيمي للتحول الديمقراطي.....54.

المطلب الأوّل : مفهوم التّحول الديمقراطي..... 54.

المطلب الثاني: شروط الإنتقال إلى الديمقراطية..... 59.

المبحث الرابع: الإطار النّظري للتحول الديمقراطي.....63.

المطلب الأوّل : المداخل النّظرية التي تركز على شروط التّحول الديمقراطي..... 63.

أوّلا:المدخل التحديثي.....63.

ثانيا: مدخل الثقافة السياسية.....65.

ثالثا : المدخل المؤسّسي.....67.

المطلب الثاني : المداخل النّظرية التي تركز على مصادر التّحول الديمقراطي..... 69.

أوّلا:المدخل البنيوي.....69.

ثانيا: المدخل الإنتقالي.....71.

الموضوع الصفحة

ثالثا: نظرية السلام الديمقراطي.....73.

الفصل الثاني: تأثير المؤسّسة العسكرية على مسار التحول الديمقراطي ومدى تدخلها في الحياة السياسي في تركيا..... 76.

المبحث الأوّل: مظاهر التّحول الديمقراطي في تركيا .....78.

المطلب الأوّل : مظاهر التّحول الديمقراطي في تركيا بعد الحرب العالمية الثانية..... 78.

المطلب الثاني: مظاهر التّحول الديمقراطي في تركيا خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية .....93.

المبحث الثاني: أسباب ودواعي تدخل المؤسّسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا.98.

المطلب الأوّل : أسباب وداوعي تاريخية..... 99.

المطلب الثاني:أسباب ودواعي سياسية..... 106.

المطلب الثالث:أسباب ودواعي إقتصادية..... 114.

المبحث الثالث: طرق وأساليب تأثير المؤسّسة العسكرية على الحياة السياسية وإنعكاساتها على التّحول الديمقراطي في تركيا.....118.

المطلب الأوّل : طرق وأساليب مباشرة (الإنقلابات العسكرية)..... 119.

المطلب الثاني: طرق وأساليب غير مباشرة..... 141.

المبحث الرابع:صراع المؤسّسة العسكرية مع الأحزاب السياسية الإسلامية وإنعكاساتهاعلى الحريّات السياسية في تركيا.....141.

المطلب الأوّل: صراع المؤسّسة العسكرية مع حزبي الرّفاه والفضيلة..... 151.

المطلب الثاني : صراع المؤسّسة العسكرية مع حزبي الإنبعاث والعدالة والتنمية... 161.

خلاصة وإستنتاجات الفصل.....170.

الموضوع الصفحة

الفصل الثالث: تأثر المؤسّسة العسكرية التركية بالتحديات الرّاهنة وإنكاس ذلك على التحول الديمقراطي في تركيا.....174 .

المبحث الأوّل : تراجع دور المؤسّسة العسكرية في الحياة السياسية وأهم التطورات التي أعقبت هذا التراجع.....175.

المطلب الأوّل: تراجع دور المؤسّسة العسكرية في الحياة السياسية.....176.

المطلب الثاني: مرحلة مابعد 2002 وأبرز المستجدات السياسية التي عرفتها تركيا بعد ذلك..... 184.

المبحث الثاني: الإصلاحات الداخلية وأثرها على التحول الديمقراطي في تركيا.... 193.

المطلب الأوّل: أبرز الإصلاحات الدستورية في تركيا..... 194.

المطلب الثاني: الإصلاحات السياسية والإصلاحاتالمتعلّقة بمجال الحريّات..... 200.

المبحث الثالث:رغبة تركيا في الإنضمام إلى الإتحاد الأوربي وإنعكاس شروط الإنضمام على مسار التحول الديمقراطي في تركيا.....204.

المطلب الأول: مشروع إنضمام تركيا إلى للإتحاد الأوروبي.....205.

المطلب الثاني:الشروط والمتطلبات الأساسية لإنضمام تركيا للإتحاد الأوروبي.... 212.

المطلب الثالث: أهم المشاكل السياسية التي تعترض إنضمام تركيا للإتحاد الأوربي 216.

المبحث الرابع:سيناريوهات المستقبل السياسي في تركيا في ضل التحديات الراهنة.. 222.

المطلب الأوّل : سيناريوهات المستقبل السياسي للمؤسّسة العسكرية بعد تراجع دورها في الحياة السياسية.....223.

المطلب الثاني: سيناريوهات المستقبل السياسي لحكومة حزب العدالة والتنمية والتحديات المستقبلية التي ستواجهها.....229.

خلاصة وإستنتاجات الفصل.....241.

الخاتمة.....245.

الموضوع الصفحة

الملاحق.....250.
قائمة المراجع.....257.
الفهرس.....276.
الملخص بالفرنسية.....280.
الملخص بالأنجليزية.....282.

résumé

Dans cette thèse, le droit de: l'establishment militaire et de son impact sur la démocratisation en Turquie, concentré notre étude dans le problème de la principale, nous avons présenté dans cette étude étaient les suivants: Quel est l'impact ou les effets de cette intervention sur la voie de la démocratisation en Turquie, puis la façon dont le compte de cette intervention sur les pratiques politiques en Turquie? En d'autres termes, vous étiez en faveur de l'établissement militaire et d'encourager le processus de démocratisation en Turquie par le biais de son respect pour les principes et les fondements de la démocratie et le respect pour les libertés civiles et politiques? Ou au contraire, formaient une barrière et un obstacle à la voie de la transformation démocratique en Turquie?.

Pour résoudre ce problème, nous avons divisé notre recherche en trois chapitres, le premier chapitre est un chapitre théorique et conceptuel, nous avons traité avec lui quelques-uns des concepts et des approches de la théorie qui traite à la fois la transition militaire et démocratique Dans le deuxième chapitre, nous avons traité avec les aspects les plus importants de la démocratisation en Turquie, ainsi que notre attention sur les raisons qui ont conduit à l'intervention l'armée dans la vie politique.

Puis nous avons déménagé à parler des moyens par lesquels fréquentés par les militaires à intervenir dans la vie politique et influencé par le chemin démocratie et nous avons fini le chapitre de

parler du conflit entre l'établissement militaire avec les partis politiques islamiques dans le dernier chapitre de l'étude dont nous avons parlé des défis majeurs connus pour la Turquie, qui est tombé rôle de l'armée dans la vie politique, puis nous avons parlé des réformes constitutionnelles les plus importantes qui ont réduit le rôle de l'armée politiquement, et nous avons parlé du désir de la Turquie à adhérer à l'Union européenne qui a eu un rôle important est également à souligner la nécessité de supprimer l'armée de la vie politique comme une condition préalable à l'adhésion à l'UE.

Dans les derniers scénarios, nous avons présenté l'avenir de la vie politique en Turquie, puis nous avons terminé l'étude pour tirer des conclusions de plusieurs, notamment l'intervention de l'armée dans la vie politique en Turquie ont eu un impact très négatif et n’est pas encourageant de démocratisation en Turquie.

Abstract

Based on the title of this thesis is entitled to : the military establishment and its impact on democratization in Turkey, our study of this thesis focused on the stand on the most prominent monuments and Reflections that resulted from the intervention of the military in political life and we have tried through this study to answer the central question that has been put forward in this thesis, which was about how the effects and implications of the intervention of the military on the path of democratization and political practices in Turkey, in other words, Is that the military was supportive and encouraging democratization in Turkey or on the contrary it was against the democratic transition and then led to the undermining and destruction of said democracy in Turkey, and on this basis, the division of this research into three main chapters, we were in the first chapter to the conceptual framework and theory of the military and democratic transition in the second chapter was talking about the most prominent manifestations of democratic transformation and the mechanisms which influence the military establishment on the path of democratic transformation and the extent of its interference in the political life In Turkey In the last chapter dealt by various challenges because of the shrinking role of the

military in political life and then we ended the study to talk about the most important possible scenarios for the future of politics in Turkey and the general result of this study that the intervention of the military in political life in Turkey has had the effects and implications of negative already on the path of democratic transformation and political practices in Turkey.